





Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in two lines. The first line contains the main title, and the second line contains a subtitle or a reference number. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

كتاب الفقه
44

1891

Kayıt No.

938

Taxid No.

834

کتابخانه

Atif Ef. Kütüphanesi	
Kavim No.	938
Tasnif No.	

۹۳۸

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و بعد منعت ما يتعلق بالحوار
في نعم وبلي من يتبين

نعم للتقوى الذي قبلها
بلي جواب التقى مكنته
ايها اوتفيا لداقروا
بصبر انبائنا كما حروا
وعن سعد غرقادة عن الحسن بن قبة قال انه داود عليه السلام
خرج ليلة الى شاطئ البحر فقال لا عبدة الله تعالى هذه الليلة
صاوة لا عبدة فيها غيري فاحيا ليلة صرا صبح فلما صبح

شرح الملتقى للعلامة دصلى الله
رحمه الله الشهر باخي زاح
بمؤنة تعالى الدار
حاده

و حرم ابو السكود افند فداوه منظومه انزل
ت مع البشهادت صحح الاشياء
نبله موت و دخول و نكاح و فراقها
طغور قضيه و تخليف اولمدي منك
نكاح و رجعت و في ولا ورق و شب
شهادت اينه مسلمان او ستمه كافر
بدون انما انما قال داود سبحان الله سبحان الله سبحان الله
من سبح الله الموت السبعين من سبح الله الموت السبعين
ما فيه من سبح الله الموت السبعين من سبح الله الموت السبعين
لكرم وجهه و غر جلاله و كبره من سبح الله الموت السبعين
وصايت ايله نسبه قبول او كسر عا
فداشفت ايكرام الكاتين
سما هو صحت

ما شتم في الدين
لا تكذب في ما يصحهم
دينام باخرى موصولة
لا راي لي في دين و ديارهم
فرضيف القلب مضوي
لادم دين و ديار و دين
فلا تسلم عن دين مضوي
حسبنا بسم لي ديني

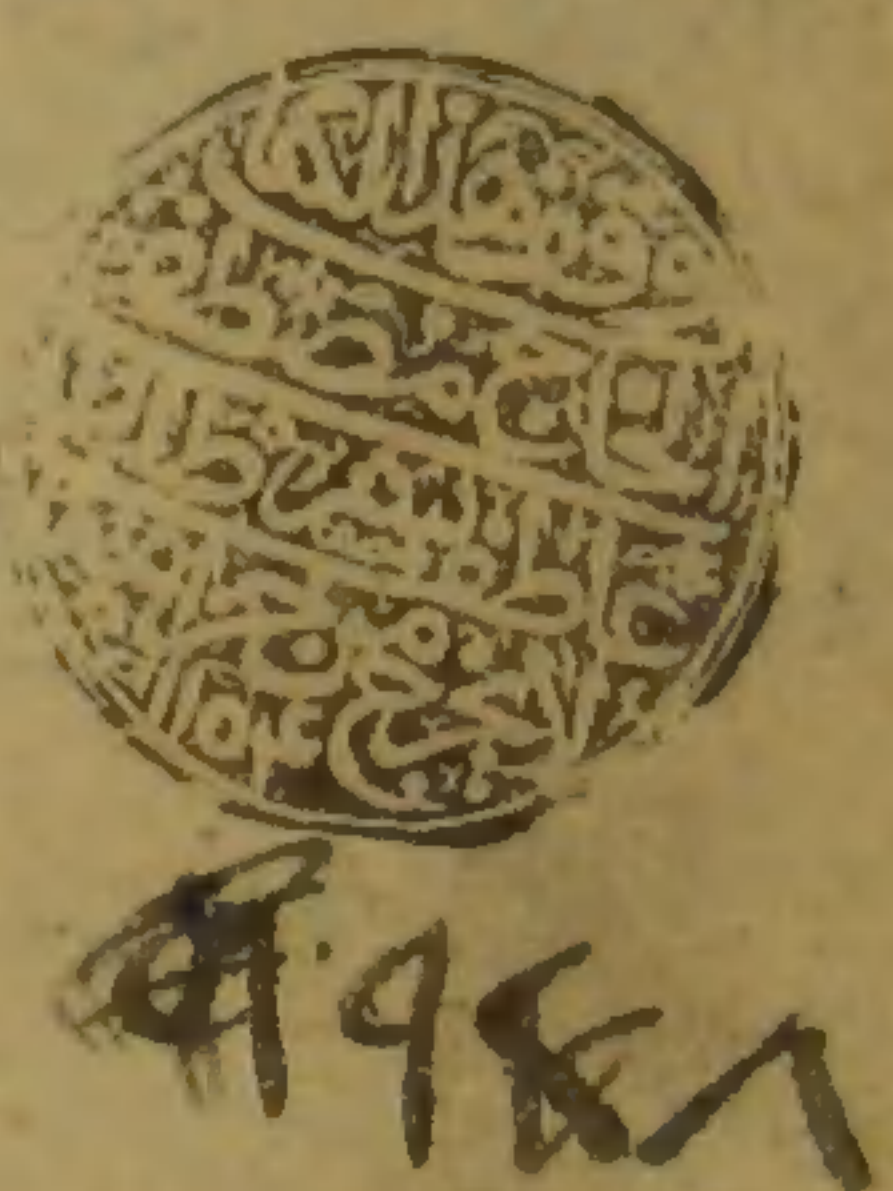
احقر فله كل يوم وليلة
كما سوز الوفا في الشمس وجهه
بجود في تفيض انوار غيره
ابا عي كذا بسم الله
و قد نكل في كل
و قد نكل في كل
ابا عي كذا بسم الله
و قد نكل في كل
و قد نكل في كل
ابا عي كذا بسم الله
و قد نكل في كل
و قد نكل في كل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعلا سائر السجدة وكرم من اخذها اليه سبلة وذريعه
وجعلنا من ائمة خير خلفه من المبعوث الى كافة الالام عليه افضل الصلوة
والسلام وعلى آله الكرام واصحابه النجاة وعلى كافة اهل الكلام ما دأ
الكتاب والايام **وبعد** فيقول الحمد العظم من فضي السبب باخي زاده
لما كان المنن المسمى ملتقى الابخر في بحم صغير وفي المعنى غزيرا وقد سره
جل الفضلاء ولكن منهم من الطب فاعل ومنهم من اخضر فاعل فاد
ان سره بالاعتدال مخاشيا عن الامال والاحمال مع فلة آله البقاء
ليكون لي عدة يوم تقوم الساعة متوكلا على الرب الجليل وهو حي ونعم
الوكيل **بسم الله الرحمن الرحيم** افصح كتابه بالتسمية والتحميد افتداء
بالكتاب المجيد وارادها بالتصليته اتمنا لا لتوكلوا عليه وسلمنا سلما
والباء حرف من حروف المعاني يوتى لها الربط امر بام ومعناها همنا
والملابسة والظرف مستقر حال من ضمير ابتدء الكتاب كمن دخلت عليه



شباب

الخطوط وملتقى السبب باخي زاده

سأذكر في هذا الكتاب...

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شباب السفر وللأستعانة والظرف لغو متعلق بالفعل المحذوف
المعنوي يستعانة اسم الله الأول من اختار الأول نظر الى أنه ادخل
في التعظيم حيث لم يجعل اسمه تعالى آله للتصنيف ومن اختار الثاني
أنه مشعوبان الفعل لا يتم ولا يعتد به سر عام لم يصدر باسمه تعالى بدليل
صلى الله عليه وسلم كل امرؤي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتداء وتقديم المفعول
هنا للاعتناء به والتخصيص كمن اياك نعبد والرحمن الرحيم اسم نبيا للعبادة
من رحم كالمغضب من غضب والعليم من علم والاول المبلغ لان زيادة
اللفظ تدل على زيادة المعنى والمختص به تعالى لانه من الصفات العالمة لان معناه
الخصيصة للبالغ في الرحمة غايته ولذلك لا يجوز استعماله في غير ما يجب الوضوح
وتعقيب الرحيم من قبيل التيميم لانه لما دل على جلال النعم واصولها ذكر الرحيم
ليتناول ما خرج منها الحمد هو اثننا باللسان عطفه التعظيم سواء تعلق
بالنعمه او غيرها **بسم الله** اسم لذات واجب الوجود المنقح لجميع الاحكام
والالام فيه للاختصاص الذي وقفا اي لطف بنا فجلنا فاعل المعنى
او اعطانا القدرة على الافعال الحسنة للنفقة وفيه من برعة الاستعمال
ما لا يخفى كمان وقفا من الاشارة الى ما خوجه البخاري ومسلم عن معاوية
رضي الله عنه حديث في يرويه انه به خير اينفقه في الدين **بسم الله** اعلم ان الدين
يطلق على الدين الحق وعلى غيره بالاشارة الى اللغوي قالوا ان الدين عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحياة

[illegible]

3

[illegible][illegible]

عن سواه من عبيده ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي كنف في عامله انه سأل
 بلطفه الخفي قد خوف تحقيق بحمل التوكيد والتكثير سألني اي كنية او ملحق
 على مع رفيق وذلك في سؤالي بعض الطلبة طالبين اكتشافه من جهة العلم
 وهم طلبته من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ان اجمع انما له اي لذلك البعض
 كتابا صغيرا في كبر الافادة في علم اللغة يشتمل على محيط علمي بل جمع مسئلة
 وهي ما يبرهن عليه في العلم كتاب الفدوري والمختار واكتنه والوقايه عيار
 سهلة المأخذ غريبة عن غريب اللغة والتعقيد والابحار المختلطة مغلقة صنفها كاشفة
 فاجبت ارجبت ذلك البعض بلا ملة اجابة كريم اذ من مكارم الاطلاق
 اهل تجميل مطلوب السابور والدلالة على تميزه اتي بالفائدة اجبت الى ذلك
 المسؤل وهو جمع جمل سائل الكتب الاربعة واضفت اليها الى هذا الكتاب
 بعد جمع ما سئل بعض ما موصول معن الذي يحتاج اليه محال لم يكن في هذه الكتب
 ذكر السائل اذ هو جرحه من مسائل جمع وبنده من النون وضما
 اي شيا بنية او بالنصب عطف على بعض من كتاب الهداية وصحت
 بذكر الخلاف في المسئلة التي امر بمحلها الواقع بين ابنتنا الاسراف
 جمع شريف بنت الحسين كاسعا وجمع سعيد بن الحسين وجميع علي وفا
 كسعيد علي سحدا والمراد بالائمة ابنة مذهبنا اي حنيفة واني يوسف
 ومحمد رجعهم انه تعاوستف على سبب الخلاف فيما بينهم وقدمت في افاولهم

واوردته من اكتشافه في كتابه المطبوع الا
 في كتابه ان يقال في النسخة

اراقول

اي افاويل الائمة في الاختلافات التراضلوا فيها ما هو الاربع من
 غيره واخرت غيره اي غير الاربع منها يعرف الاول بالتقديم الذي يفيد
 الافضلية غالبا والثاني باننا جردنا على خلافه على ما هو العادة الا اثبات
 ما افهمه عن المؤخر من الازمنية المستلزمة هنا مرجوحته بالنسبة الى
 ما قدمه فكانه قال واخرت المرجوح بالنسبة الى ما قدمه لان قديمة بما
 اي يلفظ من الالفاظ التي يفيد الترجيح اي بقول اللاح والمختار وعلية التيقن في
 حجة لا جرة بالتأخير لما يفيد ترجيح المؤخر صراحة ولما بين علامة الاربع
 وغيره من افاويل الائمة المتقدمة بين عين علامتها من احوال المسالخ
 المتأخرين ايضا بقوله واما الخلاف الواقع بين المتأخرين من علمائنا
 المشهورين او بين اصحاب الكتب المذكورة انما فحل ما صدرته بلوط
 قبل او يلفظ قالوا وان وصيته كان الضمير راجع الى ما اوكمل واحد من قبل
 او قالوا امرونا بالصح ونحوه من الالفاظ التي تفيد معنى الترجيح كلفظ المختار
 ونحوه فانه جواب ما اراد مصدره بلفظ مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك
 ما ليس مصدره بلفظ قيل او قالوا ومتى ذكرت لفظ التنبيه كقولهم خلافا
 لهما او قالوا وعندهما من غير ذكر قرينة تدل على مرجعها اي مرجع التنبيه
 فهو اي لفظ التنبيه جمع لابي يوسف ومحمد كقولك بمحمد كقولهم خلافا
 ولم ال من الولا يجب اقتصار جهة ابي حنيفة واني التنبيه على الصح اراجح

اي افاويل الائمة في الاختلافات التراضلوا فيها ما هو الاربع من غيره واخرت غيره اي غير الاربع منها يعرف الاول بالتقديم الذي يفيد الافضلية غالبا والثاني باننا جردنا على خلافه على ما هو العادة الا اثبات ما افهمه عن المؤخر من الازمنية المستلزمة هنا مرجوحته بالنسبة الى ما قدمه فكانه قال واخرت المرجوح بالنسبة الى ما قدمه لان قديمة بما اي يلفظ من الالفاظ التي يفيد الترجيح اي بقول اللاح والمختار وعلية التيقن في حجة لا جرة بالتأخير لما يفيد ترجيح المؤخر صراحة ولما بين علامة الاربع وغيره من افاويل الائمة المتقدمة بين عين علامتها من احوال المسالخ المتأخرين ايضا بقوله واما الخلاف الواقع بين المتأخرين من علمائنا المشهورين او بين اصحاب الكتب المذكورة انما فحل ما صدرته بلوط قبل او يلفظ قالوا وان وصيته كان الضمير راجع الى ما اوكمل واحد من قبل او قالوا امرونا بالصح ونحوه من الالفاظ التي تفيد معنى الترجيح كلفظ المختار ونحوه فانه جواب ما اراد مصدره بلفظ مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ما ليس مصدره بلفظ قيل او قالوا ومتى ذكرت لفظ التنبيه كقولهم خلافا لهما او قالوا وعندهما من غير ذكر قرينة تدل على مرجعها اي مرجع التنبيه فهو اي لفظ التنبيه جمع لابي يوسف ومحمد كقولك بمحمد كقولهم خلافا ولم ال من الولا يجب اقتصار جهة ابي حنيفة واني التنبيه على الصح اراجح



هذا هو الائمة في الاختلافات التراضلوا فيها ما هو الاربع من غيره واخرت غيره اي غير الاربع منها يعرف الاول بالتقديم الذي يفيد الافضلية غالبا والثاني باننا جردنا على خلافه على ما هو العادة الا اثبات ما افهمه عن المؤخر من الازمنية المستلزمة هنا مرجوحته بالنسبة الى ما قدمه فكانه قال واخرت المرجوح بالنسبة الى ما قدمه لان قديمة بما اي يلفظ من الالفاظ التي يفيد الترجيح اي بقول اللاح والمختار وعلية التيقن في حجة لا جرة بالتأخير لما يفيد ترجيح المؤخر صراحة ولما بين علامة الاربع وغيره من افاويل الائمة المتقدمة بين عين علامتها من احوال المسالخ المتأخرين ايضا بقوله واما الخلاف الواقع بين المتأخرين من علمائنا المشهورين او بين اصحاب الكتب المذكورة انما فحل ما صدرته بلوط قبل او يلفظ قالوا وان وصيته كان الضمير راجع الى ما اوكمل واحد من قبل او قالوا امرونا بالصح ونحوه من الالفاظ التي تفيد معنى الترجيح كلفظ المختار ونحوه فانه جواب ما اراد مصدره بلفظ مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ما ليس مصدره بلفظ قيل او قالوا ومتى ذكرت لفظ التنبيه كقولهم خلافا لهما او قالوا وعندهما من غير ذكر قرينة تدل على مرجعها اي مرجع التنبيه فهو اي لفظ التنبيه جمع لابي يوسف ومحمد كقولك بمحمد كقولهم خلافا ولم ال من الولا يجب اقتصار جهة ابي حنيفة واني التنبيه على الصح اراجح

هذا هو الائمة في الاختلافات التراضلوا فيها ما هو الاربع من غيره واخرت غيره اي غير الاربع منها يعرف الاول بالتقديم الذي يفيد الافضلية غالبا والثاني باننا جردنا على خلافه على ما هو العادة الا اثبات ما افهمه عن المؤخر من الازمنية المستلزمة هنا مرجوحته بالنسبة الى ما قدمه فكانه قال واخرت المرجوح بالنسبة الى ما قدمه لان قديمة بما اي يلفظ من الالفاظ التي يفيد الترجيح اي بقول اللاح والمختار وعلية التيقن في حجة لا جرة بالتأخير لما يفيد ترجيح المؤخر صراحة ولما بين علامة الاربع وغيره من افاويل الائمة المتقدمة بين عين علامتها من احوال المسالخ المتأخرين ايضا بقوله واما الخلاف الواقع بين المتأخرين من علمائنا المشهورين او بين اصحاب الكتب المذكورة انما فحل ما صدرته بلوط قبل او يلفظ قالوا وان وصيته كان الضمير راجع الى ما اوكمل واحد من قبل او قالوا امرونا بالصح ونحوه من الالفاظ التي تفيد معنى الترجيح كلفظ المختار ونحوه فانه جواب ما اراد مصدره بلفظ مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ما ليس مصدره بلفظ قيل او قالوا ومتى ذكرت لفظ التنبيه كقولهم خلافا لهما او قالوا وعندهما من غير ذكر قرينة تدل على مرجعها اي مرجع التنبيه فهو اي لفظ التنبيه جمع لابي يوسف ومحمد كقولك بمحمد كقولهم خلافا ولم ال من الولا يجب اقتصار جهة ابي حنيفة واني التنبيه على الصح اراجح

الروايات والاقوى اي اقوى الاقوال وعلى ما هو المختار عند المتأخرين
من اقوال المائنة للفتوى وحيث تبدل للسبوع في سبب تسمية المصنوع
اجتمع فيه الكتب المذكورة الى ما يلزم وهو جعل تسمية ذلك الكتاب
ملتقى الاخر بعد تحليل هذه الكتب ومسايلها بالاجري يوافق المطابق
الاسم المسمى وانه سيجي لا غير اسديان ان يجعله ان يجعل الكتاب المسمى
بملتقى الاخر خالصا لوجهه لذاته التكميم بان يحفظه عن التباد وان
ينبغي به اي الكتاب في التاليف والمجروح كما تصوب في ان يجعله بان
يجعله علما مقبولا سببا لغدا في مغفريه يوم لا ينفع مال ولا بنون
وذلك يوم البعث والقيمة الامن اني الله بقلب سليم عن الكفر والشرك
والزنج فانما اعراض رديته في نفسه خبيثة تمنع من بقاءه التمتع كيف
وهي تجب تاليف العقاب الذي لا بعد له في **كتاب الطهارة**
واختار لفظ كتاب على باب لانه يجمع جمع يقال كنت لخدري
بجمع واما في غير المصنفات فليس يجمع على كسر الجيم بل على الفاء من السائل
بجمع والباب بمعنى النوع لان الغرض من بيان انواع الطهارة لا يوافقها
وانما وجد الطهارة لانها مصدر والاصل فيه انه لا يثنى ولا يجمع
الطهارة بالاسم من بين السائر في وط الصلاة يكون فاضلا لا تسقط
بعذر قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق واستحبوا رءوسكم وارجلهم الى الكعبين

والصحيح ما في الفاسد والاصح ما في الصحيح
فعارض ما في الصحيح من قولهم لا يجمع على كسر الجيم بل على الفاء من السائل
بجمع والباب بمعنى النوع لان الغرض من بيان انواع الطهارة لا يوافقها
وانما وجد الطهارة لانها مصدر والاصل فيه انه لا يثنى ولا يجمع
الطهارة بالاسم من بين السائر في وط الصلاة يكون فاضلا لا تسقط
بعذر قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق واستحبوا رءوسكم وارجلهم الى الكعبين

افتتح الكتاب بهذه الآية تمنا ولان الدليل سهل والحكم فرعه والاهل
مقدم بالرتبة ثم لما كانت الآية والية على فرائض الوضوء او خلق التعقيب
في قوله فغسل الوضوء غسل الاعضاء الستة وهي الوجه واليدين والرجلين
ومسح الرأس بالرفع عطف على غسل هذا النص وحده الوجه هو ما بين
الشعر طولا واسفل الذقن وتحتي الاذنين عرضا لان المواجهة مع هذه
الجملة فيفرض غسل ما اي ابيض الذي بين العذار والاذن طولا تحت
الشعر اما لا يجب غسله لاستتاره بالشعر فانه خرج عن كونه وجها
ولا استتاره قبا وراة العذار فيجب من الوجه كما كان وان كان اسطوا واد
فغسله واجب اتفاقا هذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف بغير غرض
لا يفرغ غسل ما بينهما لان البشرة التي تحت الشعر في العذار اذا لم يغسلها
فما هو بعد اولى والمرفقان والكعبان في الغسل على هذه الحالة
وهي المرفقا والكعبان لا سقاطا وراة اذ لولا ان كانت تحت الوضوء
الجلية وفي الصوم لم الحكم اليها اذ الاسم يطلق على الامساك والاحتياط
والفروض في مسح الرأس قدر الربع تحديت الغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
اكتفى بمسح الناصية في وضوئه وانما صبغ ربع الرأس كونه احدى جوانبه
الاربعة وقبل يمينه اي كفى عن مسح الرأس وضع ثلث اصابع
منها اول يمينه لانها اربعة اصابع اليد فقيمت مقام الكل ولو مدي

والنفس لغة العظم وهو نون اعتقادي وعلى
فلا اعتقاد في كونه بالليل اقل فلو ذكره وسكن
تار العباد والعلوي الحاجب بوجوب ذكر الصلاة
الوتر وهو يصل اليه فلا حرج صلاة من يوتر الوتر
فلا يكون ذكره ولا صلاة فليكن له صلاة من يوتر الوتر
خلاف الاول قال الباقي في صلاة من يوتر الوتر
لما كان اولى اذ المذكورات نفس الوضوء في ذلك هو واجبه
بانه الغرض من الغسل هو الوضوء ويبرهن ان في صلاة
العام على خاص ولا المصنوع من يترجم به كالمصنوع
عكس لا اعتقاد في كونه جازيا لا كونه جازيا
ان في صلاة من يوتر الوتر في صلاة من يوتر الوتر
العام على خاص ولا المصنوع من يترجم به كالمصنوع
عكس لا اعتقاد في كونه جازيا لا كونه جازيا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحام بعد وضع الاصبع اصبعاً او اصبعين مقدار ربع الراس لا
يجوز ويقرب من ربع الحجة في رواية لانه ما تحت الحجة لا ينقط
تحتة وجب مسح كالجيرة والمسوح لا يجب استيعابه فيقدر
بالربع كسر الراس والاصبع مسح ما يلا في البشة دون ما ترسل من الزق
لانه لما سقط عمل تحت الحجة انتقلت فرضيته الى خلفه وهو مسح
اي الوضوء غسل اليدين الى الكفين ابتداءً وسواء استيقظ
من النوم او لا لانها السنة التطهير فيبدأ بتطهيرها وهذا الغسل سنة
يتوجب الفرض فلا تزم اغاوة اذا غسل اليدين الى المرافق وسنة
ايض التسمية في ابتداء الوضوء بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم
واحمد لله على دين الاسلام كونه عليه الصلاة والسلام لا وضوء لمن لم يسلمه والمراد
تعي الفضيلة وقبل في التسمية تحية في الوضوء كما في سائر الاعمال ويسمى
قبل الاستنجاء وبعده هو الصبح اما قبله لانه من مقدّم الوضوء واما بعده
لانه حال مباشرة الوضوء احتياكي لانها عند بعض المشايخ قبله وعند
بعضهم بعده فالأحوط ان يجمع بينهما لكن لا حال الانكشاف وسنة ايض
السواك اي استعماله لان السواك بسم للتحفة المرة المتينة للكنياك
وانما من استعماله لانه صلى الله عليه وسلم واضب عليه وعند فقهاء يواظب
بالاصبع وسنة ايض غسل القدم اي اتصال الماء الى جميعه فمه بمياه

غير يغسل من القدمين
فقط الا ان كان فيهما
خروج من الماء

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

جديدة وسنة ايض غسل الانف اي اتصال الماء الى مادي من مياه
جديدة وسنة ايض تحليل الحجة وتبين ان يدخل اصابع يده في خلال الحجة
من الانف الى الاعلى بعد التثيت وتحليل الاصابع من اليدين والرجلين
بعد التثيت وكيفية في اليدين ان يشبك يديها وفي الرجلين ان يخلط
خضرة اليسرى في يده اليمنى ويختم خضرة اليسرى في يده اليمنى
وكونها سنة هو اختيار للفقهاء وقيل هو التحليل في الحجة فضيلة وليس سنة
عند الامام ومحمد لانه السنة تكون لاجال الفرض في محله وداخل الحجة ليس محل
لاقامة فرض الغسل فحمل ما روي عن علي الفضيلة وسنة ايض تثيت الغسل
لاعضاء الوضوء المعسولة لان النبي صلى الله عليه وسلم غسل وسنة التنية
بجز نبوي المتوفى الطهارة او رفع الحدث لانه لا يقع عبادة الا بالنية
وسنة ايض الترتيب المنصوص عليه في آية الوضوء وسنة ايض استيعاب
كل الراس بالمسح مرة لانه لا محل للفرض وقبل هذه التنية بغز التنية والتنية
واستيعاب الراس بالمسح تحية وسنة ايض مسح الوضوء او اي غسل الوضوء
على سبيل التعاقب بحيث لا يجف العضو الاول في اعتدال الهواء وسنة
مسح الاذنين داخلهما بسبائنيه وخارجهما بامهاتهما مع جلاء الراس فيقول
انه عليه وسلم الاذان من الراس في حق المسح **تحية** اي الوضوء التتابع
اي الشروع من جانب اليمن في غسل الاعضاء وسنة ايض مسح الرقبة

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
وآثاره على جلالته

ليس ماء الحنة مستحبة فمما روي
مستحبة كذا في غير ذلك
مستحبة كذا في غير ذلك
مستحبة كذا في غير ذلك
مستحبة كذا في غير ذلك

وخرج من تحتها
وخرج من تحتها
وخرج من تحتها
وخرج من تحتها
وخرج من تحتها

وخرج من تحتها
وخرج من تحتها
وخرج من تحتها
وخرج من تحتها
وخرج من تحتها

الا كالمقوم فان مسح بدنه وما فرغ عن بيع الوضوء شئ في باب
نواقضه فقال **والمعا انقضه** له اي للوضوء المراد من نواقض الوضوء
اخر اجه عما هو المطلوب منه وهو استحبابه الصلاة خروج شئ من جوف
السبيلين سوى رشح يخرج من الفرج يعني قبل الطهارة او الذكورة
نوازلها لا يفسد الوضوء حتى لو كانت من المفضا
يستحب لها الوضوء احتياطاً **خروجها من الذر ونافضه**
ايض خروج خمس نفخ الجهم بعين النجاسة فكيف ما لا يكون طاهر
من البذر يعني يذن المتوضي ان سال اي نجس نفسه الى ما يخرج حكم
النظر في الوضوء او الغسل وناقضه ايض التي حال كونه ملأ بالجم
ان يكون ما عاين الكلام ولو وصلية كان التي طعاما او ماء او حرة
بكسوة الميم اي صفراء او علقا لا ينجسه وما علقا كسوة لانه سوداء وكذا
اعبر ملاء الفم لا ينجسه قاي لا يكون التي ناقضا للوضوء اذا كان بلغها
مطلقا اي سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء
كان قلبا او كغيره لانه للزوجة لا تدخله النجاسة **هذا عند خلاف**
لابي يوسف في البلغم الصاعد من الجوف يعني عند ينقض البلغم الصا
من الجوف ملاء الفم لتنجسه بالمجاورة اما ان نزل من الراس لا ينقض
عنده لانه الراس ليس بموضع النجاسة ويشترط في الدم الخارج من الفرج

مساواة

مساواة الزراق في نقض الوضوء **مساواة** قلوا كان الزراق اكثر من الدم لا
ينقض ولما ذكر حكم المساواة علم عند اهلنا بالطريق الاوحي انهم قالوا
اذا اصفر الزراق من الدم لا يجب الوضوء وان احمر وجب وان كان
الدم والقيح مغلوبين للزراق لا ينقض الوضوء لا يشترط الماء الا لغيره
الماء عند خلافه فخرج غير معتبر **مساواة** في الدم الخارج اعتبارا بسيار
القيح فلا ينقض به الوضوء حتى ملأ الفم وهو اي محم بغير اتحاد السبب
جميع ما قفا قلبا قليلا ويخرج ابو يوسف اتحاد المجلس هذا ابتداء مسيلة
صورها اذا قفا قلبا قليلا بحيث لو جمع لبلغ ملا الفم محم بغير اتحاد السبب
وهو الغشيا فان كان بغشيا واحدا فهو ناقض وابو يوسف بغير اتحاد المجلس
اذا كان في مجلس واحد مجمع يكون ناقضا فحصل اربع صور اتحاد المجلس والغشيا
بجمع اتفاق واختلافهما فلا يجمع اتفاقا واتحاد المجلس مع اختلاف الغشيان
بجمع عند ابي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس مع اتحاد الغشيان فيجمع
محمد خلافا لابي يوسف **مساواة** وليس حدثا من في نحوه ليس بحسب كسوة الجهم
اما التي قلنا عرفت ان قلبه يخرج من اعلا المعدة وهو ليس محل النجاسة
واما الدم فلان قلبه غير مسفوح فلا يكون محرما لانه فلا يكون نجسا واما
حرمه غير المسفوح في الاودي بنا على حرمه فلا يوجب نجاسة او هذه
احرمه للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح في الاودي يكون على طهارته

في موضع الذي يكون النفس الاول
في موضع الذي يكون النفس الاول
في موضع الذي يكون النفس الاول
في موضع الذي يكون النفس الاول
في موضع الذي يكون النفس الاول

الصلوة عند ركوع
الصلوة عند ركوع
الصلوة عند ركوع
الصلوة عند ركوع
الصلوة عند ركوع

الأصلية مع كونه حرما وناقضة ايضاً اجنونا وهو ما يصير به العقل
 مسلوباً وناقضة ايضاً السكر وحده ههنا ان يدخل في شبهة تحرك هو
 الصحيح وكذا في اليمين حتى لو حلف انه سكران يعتبر هذا الحد هكذا قال
 صدر السريعة وناقضة الاغما هو ما يصير العقل به مسلوباً ولهذا صح
 الاغما على الانبياء دون اجنونا وناقضة قهقمة مصل بالغة في صلاة
 ذات ركوع وسجود حتى لا ينقض الوضوء قهقمة الصبي وشروطها ان يكون
 في صلاة ذات ركوع وسجود حتى لو قهقمة في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة
 لا ينقض الوضوء بل يبطل ما قهقمة فيه وانما شرط ما ذكر لان انتقاض
 الوضوء بقا ثبت بالحديث على خلاف القياس فيقتصر على مودعه وهو
 المصلي البالغ الذي يركع ويسجد ثم القهقمة انما تنقض اذا كان يتطهر
 لو نام في الصلاة على اي هيئة كانت قهقمة لا تنقض الوضوء وحده
 القهقمة ان تكون مسموعة لجبرانه والضحك ان يكون مسموعاً لا لجبرانه
 وهو يبطل الصلاة لا الوضوء والتبسم ان لا يكون مسموعاً اصلاً وهو لا
 يبطل شيئاً وناقضة ايضاً مباشرة فاحشة وهي ان يماس بين الرجل
 بين المرأة مجزئين مع انتشاراته وتماس الفرجين هذا عند ما خلا فانه
 فان عذبة لم يوضع فرجه على فرجها لا ينقض ما لم يخرج المذني حقيقة
 وناقضة ايضاً نوم مضطج وهو النائم على جنب لا ستر خاء الفاصل او نوم

متن

متكى الاتكاء وضع الرأس على الركبتين او على اليدين لزوال مقوده عن
 الارض او نوم مستند الى ما يلى شئ مثل الجدار او الاسطوانة او الرجل
 لو ازيل لسقط لا ينقض الوضوء نوم قائم او قاعدا او كاع او ساجدا في الصلاة
 او خارجها ولا ينقض ايضاً خروج دودة من جرح لانها ظاهرة وما عليها
 النجاسة قبيحة وانما الخارجة من الدبر فتتقض لان خروج الغليظ منه ناقض
 ومنه الغليظ لا تنقض لانها خارجة من جرح ومن قبل المرأة فيه اختلا النساء
 كذا في صدر السريعة ولا ينقض ايضاً لم سقط منه اي من الجرح ولا ينقض
 الوضوء من ذكر واحدة من فرجه قبل كان او دبر اسواء كان بينهما حائل او لا
 عندنا بياطن الكف وفرض **الفصل** بغسل العينين ثلاثاً الاول غسل
 الغم واراد به المضمضة الثاني غسل اللانف واراد به الاستنشاق
 الثالث غسل ساير البدن بالاجماع لا يفيض ولكنه لان ذلك منهم فيكون
 مستحباً لا فرضاً عندنا قبل ولا يجب ادخال الماء جلد الاظفار في
 الفصل مع انه ينقض الوضوء اذا نزل البول اليه فله حكم الباطن في الفصل
 وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء وسنة ارستن الغسل بديه اولاً
 وغسل فرجه بعد غسل اليدين وغسل بنيه ان كانت لبلان شيع وبعد
 ذلك الوضوء كوضوء الصلاة الا غسل رجله استثناء متصل بغير فصل
 اعضا الوضوء ولا يغسل رجله ان كانا في جمع الماء وسن ثلث الغسل

المستوعب جميع البدن باوياً في الغسل يمكنه الايمن ثم الايسر ثم راس
في الاصح ثم بقية بدنه ثم اي بعد ثلث الغسل المستوعب بجميع البدن
غسل الرجلين تكملاً للوضوء وتنظيفاً لهما عن الماء المستعمل لا غسلهما
في مكانه اي الغسل ان كان ارجل الغسل في مستنقع اي مجتمع الماء المستعمل
حتى اذا اغتسل على لوح او حجر يغسل رجليه ثم ولا يوضو وليس على المرأة
نقص صغيرة وهي سوء العقود الا اذا كانت ملبدة وبنقص الرجل
مطلق الا اذا كان علواً او تركباً للرجل ولا اي ليس على المرأة بلها الضميمة
ان لم يزل اصلها اي اصل الضميمة وان لم يزل اصلها وجب نقصها مطلقاً
وفرض اي الغسل لانزال مني ذى وفق ارجل وسهوة ارجل المرأة
ولو وصليته كان الانزال في نوم عند انفصاله اي انفصال المنى من مقوره
لا عند خروجه من راس الاحليل هذا عند خلاف لابي يوسف يعني
عنده فرض الغسل وقت خروج المنى من راس الاحليل حتى لو انفصل عن
مكانه بشهوة واخذ راس الذكر بوضو حتى سكنت شهوته فخرج بطلا
شهوة يجب الغسل عندها لا عنده وان اغتسل قبل ان يبول ثم خرج
بغنية المنى يجب الغسل ثانياً عندها لا عنده ولو في نوم ولا فرق في هذا
بين الرجل والمرأة وفرض الغسل ايضاً لرؤية مستيقظ وجملته قوله
لم يترك الاحتلام مجزأة لكل صفة مستيقظ بطلا بالنصب مفعول

لرؤية

رؤية

لرؤية ولو كان المرأى مذياً لانه الظاهر انه كان منياً ثم رقى باصابة
المهوء قبل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطاً بهذا عند خلافه اي
لابي يوسف الذين ذكروا لا يوجب الغسل عند البقعة فكذا في النوم
وفرض الغسل ايضاً لا يلج حشفة وهي ما فوق الختان من راس الذكر في
قبل اي فرج امرأة او ذريه من رجل او امرأة حال كونه من ادنى جبهته
احتمار عن الجنى في المحيط اذا قالت امرأة معي جنى يايتني فاجدني
نفسى اجد اذا جاعني زوجي لا غسل عليها لان عدم سببه وهو لا يلج
او الا جيلام واحتمار من ادخاله في احد سبيلي ميت فانه ايضاً لا يوجب
غسلها وان وصليته لم ينزل اي الموج على الفاعل والمفعول لم يزل التقا
الختانين كما قال غيره لانه لا يتصور في الذكر وقالت الظاهرية لا يجب
الا بالانزال وفرض الغسل لا تقطاع حبض وانقطاع نفاس وهو الدم
المتعقب للولادة لا يفرض لمذى بالذال المجمة وهو ما رقيق ابيض
يخرج عند ملاعبة الرجل اياه وودي عطف على لمذى اي لا يفرض لود
بسكون الذال المهلمة وهو ما غليظ يعقب البول واحتلام عطف
على قبله اي لا يفرض للاحتلام بلاء وجود بلاء ولو راي بطلا ولم يترك احتلاماً
وجب عليه الغسل عند خلاف لابي يوسف والبلج في بهيمة اي ولا يفرض
الغسل لا بلج في بهيمة او ميتة بلاء انزال لان الابلج فيها سبب ناقص

فلا يوجب الغسل اذا لم ينزل وسن اي الغسل للجمعة والعبدن والاداء
وعودة تفصل الجمعة سن صلاة الجمعة هو الصحيح لليومها ووجب اي
الغسل للميت كفاية اي وجب على المحتل ان يغسل الميت وجوبا بطريق
الكفاية حتى اذا فعل البعض سقط عن الكل والا تم الكل ووجب الغسل
على من اسلم حال كونه جنبا والا اي وان لم يكن الكافر الذي اسلم جنبا
نذبا اي استحباب الغسل ولا يجوز للمحدث من مصحف الا بعلافة المنفصل
كما جلد الذي عليه في الصحيح وكره اي من المصحف بالكم اي المنفصل عنه
الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة حيث رخص في مسيرها بالكم لان فيه
ضرورة ولا بأس بدفع المصحف الى الصبي لان في منعه تضيق حفظ
القرآن وفي الاحرام تطهير حرج عليهم هذا هو الصحيح كذا في الهداية ولا يجوز
من درهم فيه ارفى الدرهم سورة الابصرة اراد درهما عليه آية من القرآن
وانما قال سورة لان العادة كناية سورة الاحصاء ونحوها على الدرهم ولا
يجوز لجنب دخول المسجد ولو للعبور الا ضرورة كان يكون باب بيته
الى المسجد ولا يجوز لجنب قراءة القرآن ولو وصلته كانت القراءة دون
آية من القرآن لان الآية وما دونها متساوية في الحرمة وهو الصحيح ولان ملوك
الآية شيء من القرآن وقد دل الحديث على منعه الا اذا اقراء على وجه الدعاء
والثناء حيث لا بأس به كذا في العيون للإمام ابي الليث قال لا بأس ولا يجوز له

بطريق الاغلاط المنفصل

الجنب

اداء احكامها

اي للجنب الذكر بعن ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والدعاء وكذا يجوز له الكل
والشرب بعد المضمضة وعمل يديه ولا بأس في النوم ومعاودة طهره
قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يات اياه قبل الاغتسال كذا في الدرر فاما
عن المتقي والحائض والنفس كالجنب في الاحكام التي ذكرت من قبل
فصل ويجوز الطهارة اي الوضوء والغسل بالماء المطلق كماء السماء
اي المطر وما ذاب من الثلج والبرد وماء العين والبيهر والاودية والبحار وانه
وصليه غير شئ من الماء بوض او صافه الماء المراد بالاصح
الطعم واللون والريح كالتراب والزعران والصابون انما هذه الاشياء
ليعلم ان الحكم لا يختلف بان كان المخلوط شيئا من جنس الارض كالتراب
او شيئا يقصد بخلطه التطهر كالسنان والصابون او شيئا آخر كالزعران
او ان تن اي الماء المطلق بالكلية اي بطول الاقامة في موضعه وهو عطف
على قوله وان غير لا يجوز الطهارة بما خرج عن طبعه بكثرة الاوراق التي وقعت
فيه ايام الخريف لزوال الاطلاق او خرج عن طبعه بخلبة غيره من الاشياء
الطاهرة على الماء من حيث الاجزاء لا بالكون في الصحيح لان الغلبة بالاجزاء
غلبة حقيقة بل وجود الشئ مركبة اجزائه فكان اعتبارها كاعتبار
اعتبار اللؤلؤ كذا في الساعات والمراد به ان يخرج عن طبع الماء وهو الرقة
والسبيل وصار به نجس فلا تجوز به الطهارة او خرج عن طبعه بالبطخ

كلاسرية والحدود وما الورود وما البساتين مثل ما غلب عليه غيره بالحرارة
 والمهق نظير ما غلب عليه غيره بالبرودة ولا يجوز الطهارة بما قليل دايما غير جار
 وقع فيه اي في ماء قليل نجس لم يكن اي الماء العليل الذي لم يغير وهو
 قطعة من الماء مجمعة في مكان لا يتحرك طرفه المتنجس يتحرك طرفه الاخر او
 لم يكن اي الغدير عشر في عشر وعمقه اي عمق الغدير ما لا يخسر اي لا يكشف
 الارض بالغرف فانه اي الغدير على كمال التقدير من كالجاري يعني حكمه حكم
 الماء الجاري فاذا كانت النجاسة مريبة لا يتوضأ من موضع النجاسة
 بل من الجانب الآخر وان كانت غير مريبة يتوضأ من جميع الجوانب وكذا من
 موضع غسالته وهو اي الجاري ما يذهب ببنية وقبل طهارة الناس
 جاريا فتجوز الطهارة به اي بالماء الجاري ما لم يراثر النجاسة فيه وأشار الى
 تفسير الاثر بقوله وهو اي اثر النجاسة لون او طعم او ريح فمذه اوصاف عارضة
 على الذات والماء مبتدأ وقوله المستعمل صفة اي الذي استعمل في الوضوء
 او الغسل طاهر خالص المبتدأ وأشار بهذا الى صفة الماء المستعمل غير ملوث
 مطلقا هو المختار للفقهاء لعموم البلوى وعن الامام انه اي الماء المستعمل نجس
 مخلوط وعند ابى يوسف انه نجس مخفف وهو اي الماء الذي لم يتعمل
 لقربة او لرفع حدث يعني ان بسبب كون الماء مستعملا عند ابى يوسف
 وابى حنيفة هو ازالة الحدث او قصد القربة فلو توضأ محدث بنية

القربة

١١
 ربيع الحنفية

القربة صار الماء مستعملا بالاجماع ولو توضأ رجل متوضي للنية والتيميم
 مستعملا بالاجماع خلافا لمحمد يعني لا يكون كونه مستعملا عند محمد هو قصد
 القربة فقط وقوله ويصير اي الماء مستعملا اي لوقت اخذه حكم استعمال
 اذا انفصل اي الماء عن البدن حتى لو اصاب ثوبه نجس وقبل اذا
 استقر اي الماء انفصل عن بدن المتوضي في مكان يعني لا يكون مستعملا حتى
 يستقر في مكان سواء كان ذلك الموضع ارضا او ماء او كف المتوضي
 وعلم من هذا ان الماء ما دام متساويا في الوضوء ليس له حكم الاستعمال
 ولو انفس جنب في البنية لطلب الدلو بانية للمفسد فيقبل الماء بغير ماء البنية
 والرجل المنفس نجس عند الامام لان الماء قد نجس لاستفاد الوضوء من بعض
 الاعضاء باذن الملائكة والرجل جنب لبقاء الحدث في بقية الاعضاء
 والامام ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده اي عند الامام وعند ابى يوسف
 هما اي الرجل والماء باجماعهما يعني عند ابى يوسف الرجل جنب لا يصب الماء
 شرط لازمه لحدث عنده ولم يوجد فبقية جنب والماء طاهر لانه لم يراثر النجاسة
 حدثا وعند محمد الرجل طاهر والماء طاهر لانه لم يراثر النجاسة فخرج هو من الماء
 طاهرا لانه قد ارتفع حدثه بملاقاة الماء ولم يتصف الماء بالنجاسة فكان الرجل
 طاهرا والماء طاهرا وموت ما يعيش في الماء لقطعة في متعلق يعيش ونقطة
 فيه اي في الماء متعلق بموت لا ينجس ارجل نجس موت ما في المعاش الماء

كالسكن والصفوح والسرطان ونحوها والصفوح البحري والبري سواء
 وقيل البري يفسده وكذا اي لا يجتس الماء موت مالا نفس اي لا ادم له
 سائلة في الماء وغيره من الماشي وذلك كالبقي بشد به العاف والذبا
 تخفيف الية والزبور بضم الزا راي نواعه حتر النخل والعقرب لانه نجس
 هو الدم المسفوح ولا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجه فالقي
 فيه كذا في الدرر وكل اهاب وهو جلد غير مذبوح وينتاول ذلك بجموع جلد
 ما يؤكل ولا يؤكل في نجس طهر اي بالديان وجازت الصلاة فيه وضوء
 منه وهو ما يمنع النتن والفساد وان كان تشبها او تريبا الا
 جلد الاواني كرامته وجلد الخنزير نجاسة عينه والفيل كالسبع يعني
 الفيل مستفيع به حقيقة فيصير مستفعا بشرا كسائر السباع هذا
 عندها وعند الفيل نجس العين لانه كالخنزير في الشكل وحرمة اللحم
 فلا يستفيع بشي من اجزائه ولا يجوز بيع عظمه ولا بيطه جلد به بالديان
 ولا بالزكاة قالوا او ما اي حيوان طهر جلد به بالديان طهر بالزكاة وكذا
 اي طهر لحمه وان لم يؤكل لانه لا يفعل عمل الديان في ازالة الرطوبة النجسة
 وما لم يبطه جلد به بالديان لا يبطه بالزكاة وكذا لحمه والمراد بالزكاة
 ان يذبح المسلم او الحماي من غير ان يترك التسمية عامدا وسعيرة
 وعظمها وعصيدها وقرنصا وطارفا طاهر وكذا اي طاهر شوالا انسان
 وعظم

اذا مات الادم او غيره نجس
 وما ليس به نجس الا

وعظمه فتجوز الصلاة معه كل ما ذكر وان وصلبه جاوز قدر الدرهم
 لان الحيوان لا يحلها وبول ما اي حيوان يؤكل اي لحمه نجس هذا عند حفاظ
 لحمه نجس ليس نجس بل هو طاهر لقصة النبيين ولا يشرب بول ما
 يؤكل لحمه ولو وصلبه كان شربه للتداوي هذا عند ابي حنيفة خلافا لابي
 يوسف يعني نجس جوزه شربه للتداوي فقط وقال محمد يجوز مطلق
فصل في شرب ماء البئر لو وقع نجس بعد اخراجه من ابي نوع كان من
 النجاسة لا ينسخ نجس بوجوه وروث ونجس وقت فيها لا ينسخ ماء البئر
 ما لم يستكثره اي ان طارلق المواشي تغير حولها ويلقيها الريح فجعل القليل
 عفو الضرورة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثره ان طار في الرومي
 اي نجسه وعليه التماس ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
 والبعور والخش والروث لشمول الضرورة ولا فرق ايضا بين ابار المص
 والفلو في الصحيح لشمول الضرورة في الجملة ولا ينسخ ماء البئر ايضا نجس حمام
 وعصفور فانه اي جزء وكل منهما طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم بالنجس
 بعين نجس البئر من وقت اي الوقوع والا اي وان لم يعلم وقت الوقوع
 فمن يوم ويلة ان لم ينتفح الوقوع او لم ينتفح في حق الوقوع حتى تزول
 اعادة الصلاة اذا توضأ منها واما في حق غيره فحكم بنجاستها في الحال
 لانه من باب وجوب النجاسة في النوب حتى لو كانوا غسلوا الشياطين

قال في النهاية البقرة طهر وان شرب
 والروث لا نجس ولا يحل ولا نجس

قدّم جاز لان المقصود حصول الطهارة في نفس الجمع باليقين لا في
 الترتيب لان الماء ان كان طهورا فالتيتم لغو تقدم او تاخر وان لم يكن طهورا
 فالتيتم معتبر تقدم او تاخر وقال زفر لا بد من تقدم الوضوء وحق كل شيء من
 الحيوان في الحكم كسوره اي كسور ذلك الحيوان فان كان طاهرا فغوره طاهر
 وان كان نجسا فنجس وان كان مكروها فمكروه وان لم يوجد اي الماء الا
 بنبيذ التمر يتيم اي المصلي فقط ولا يتوضا به اي بنبيذ التمر عند اي يوسف
 و به اي بقوله يعني وعند الامام يتوضا به اي بالبنبيذ بلان يتم وعند مجمع
 المصلي بينهما اي بين الوضوء بالبنبيذ وبين التيمم والخلاف في بنبيذ التمر هو
 حلورقيق سبل كما انما اذا اكتمت وصار مكررا لا يتوضا به اجماعا
باب التيمم لما فرغ من ذكر الطهارة بالماء تسرع في التيمم بنيم المسبح
 فتيه به لانه بقدر الماء غالبا لا لاخر از عن المقيم وينتيم من هو خارج المصعد
 القيد ايضه بنا على الغالب لا للاحترار عن المصعد لان عاديم الماء في المصعد يتيم
 والام في قوله بعده متعلق بقوله يتيم اي يتيم الم فز لا بل بعد نفسه
 عن الماء متعلق بالبعد ميلا وهو ثلث الفرج اربعة الاف خطوة او من
 عطف على بعده اي يتيم الم فز لا بل مرض خاف زيادته استعمال الماء
 او بالتحرك للاستعمال او لا بقدر معه على استعمال الماء وعند ان فز لا بل يتيم
 ان خاف تلف النفس او الفضول وعندنا يتيم مطلقا سواء كان الخوف

المرض

المرض او خوف تلف النفس او زيادة في المرض اما اذا لم يقدر المريض
 على الوضوء والتيمم ولبس عنده من يوضيه ويتمه فانه لا يصلي عند حاكمه في
 المسكين او خاف بطو بريه اي المرض وهو طوله وان لم يزد الا لم او
 لخوف عدو سوا كان خائفا على نفسه او على له او لخوف سبع اوجبة
 او نراو لص يتيمه وبين الماء والقاء النفس الهلكة حرام فيتحقق العجز
 وكذا لو كان الماء عند جمع من النفس خاف المرأة على نفسها الزنا جاز اليوسف
 او لاجل خوف عطش على نفسه او رفيقه او ابنته او لغيره كالدلو والحبل البنا
 في قوله بما كان متعلق بقوله يتيم اي يتيم الم فز وهو خارج المصعد لا بل
 كان من جنس الارض كالتراب والرمل والنورة والنجس والكحل والزنج وبجر
 وكذا الذهب والفضة المختلطين بالتربة وحنطة وسعير عليها غبار
 ويخرج عنه الملح الملبى لانه ليس من جنس الارض ولو وصلته كان ذلك الطاهر
 بلا تنوع اي غبار وهو يفتح النون وسكون القاف وفي اخره عين مهله بهذا
 عند اي حنيفة خلافا لما جزم عنه لا يجوز ان لم يكن عليه نفع ونقص التيمم
 ابو يوسف بالتربة والرمل وتخصيصها بالذكر بدل علانه لا يجوز بقوله
 ويجوز ان يتيم بالنفع وهو الغبار حال الاختيار مع القدرة على الصعيد
 عند اي 2 وحده لانه تراب رقيق خلافا لابي يوسف يعني ان ابا يوسف
 لم يجوز مع القدرة على الصعيد لانه الغبار ليس تراب خالص ولكنه من التربة

مزوجه والمأمورة بالتيتم بالصعيد فخذ القدرة عليه لا يجوز العدول عنه
 وأما عند العجز عن فحوز كالآباء عند العجز عن الركوع أو السجود وسرطه أو شرط
 التيمم العجز عن استعمال الماء حقيقة بآثار لا يجدها وحكاما بان وجده وعجز عن استعمال
 لما منع كمرض أو عدم آله أو غيرها مما ذكر قبل تنول صلاته عليه وسلم التراب ظهور
 ما لم يجد الماء وسرطه أيضا طهارة الصعيد وهو اسم وجه الأرض إذا كان غيره
 من حجر أو نورة وغيرهما وسرطه أيضا الاستيعاب في الجمع رواية عن أبي خنيفة
 قالوا لا بد من نزع الخاتم وتخليل الأصابع وعليه الفتوى لأن التيمم خلف عن الوضوء
 والاستيعاب شرط في الوضوء فيسترط فيها هو خلفه لا الخلف لا الخلف الأصل فيما
 أمكن حتى إذا ترك شيئا لم يجز كما في الوضوء وسرطه أيضا النية ولكن لا بد من نية

قرينة مقصودة قوله لا تصح بدون الطهارة صفة قرينة مقصودة اعلم ان
 المفهوم من كلامهم ان القوب أربع شئان منها مقصودة بعزل لا يكون في ضمن
 شئ آخر أصغرها ما يصح بدون الطهارة كالسلام فانه اعظم القوب وأصغرها
 ما لا يصح بدونها كالصلاة والسجدة ونحوهما وثنتان لا يكون مقصودة وهي
 ما يصح بدونها كالاذان وما لا يصح بدونها كالاقامة وتسليم الصحف وأما قرأة
 القرآن فغيرها واثنا عشر ما لا تصح من القوب المقصودة حتى إذا تيمم

لها لا يجوز الصلاة به في المختار ثم رفع على هذا بالفاء فقال فلو تيمم كافر
 بالسلام لا يجوز صلاته به أي بالتيمم لأن المنوي في التيمم ينبغي أن يكون قرينة
 لا تصح بدون الطهارة والاسلام يصح بدونها فلا تعتبر نية الكافر فيه

بقوله

بقوله للسلام لأن الكافر لو تيمم للصلاة لا يجوز اتفاقا لأنه الكافر ليس في أهل
 الصلاة بخلاف وضوئه بلانية حيث جاز حتى أنه لو وضأ بلانية فسلم جازت
 صلاته بهذا الوضوء ولو ارتد مسلم بعد التيمم وأسلم أجزأه صلاته بذلك التيمم
 خلافا لقرينة وفيه إشارة إلى أنه لو ارتد بعد وضوئه لا يبطل وضوؤه اتفاقا
 لأن الردة تبطل العباد بالانقض والتيمم عبادة فيبطلها هذا عند مخالفا قالوا
 يوسف بن عمر عنده إذا تيمم بنية الاسلام يصح تيممه لأنه نوى به قرينة مقصودة
 ولا يشترط نية تعيين المحدث أو الجنبية هو أي عدم اشتراط التعيين الصحيح
 من المذهب أصح ازعم قال به أبو بكر الرازي فانه كان يقول يحتاج إلى نية
 التيمم للمحدث أو الجنبية لأنه التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز أحدهما عن الآخر
 إلا بالنية كصلاة الفرض عن النافذة ووجه ما قال في الكتاب أن التيمم طهارة
 فلا يلزم نية أسبابها كما في الوضوء وصفته أي التيمم أن يضرب التيمم
 يديه ضربته على الصعيد فينفضهما أي ينفذ التيمم يديه ليستقوا ما عليهما من
 غبار وغيره ثم يمسح بهما وجهه ثم يضربهما أي اليدين كذلك أرضه على الصعيد
 فينفضهما ويمسح بكل كف طاهر فإزاء يده الأخرى ويمسح بالظهر الأيمن
 فإزاء يده الأخرى مع المرفق وتوضيح كيفية التيمم أن يضرب يديه على الأرض
 ثم ينفضهما حتى يتأثر التراب فيمسح بهما وجهه ثم يضرب يديه فينفضهما
 ويمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى طاهرا يده اليمنى من روث الأصابع

السلام رأس القوب
 ولا يصح قرينة الأبد

المرفق ثم يمسح بيض كفه اليسرى بالطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويترجى
 ايهام يده اليسرى على ظاهرا يهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك
 كذا في العناية شرح الهذلية ويستوى في اي في التيمم الجنب والمحدث
 والحائض والنفساء فانه يكفيه ضربا لمحدث عمار طهارة عنه ويجوز اي
 التيمم قبل دخول الوقت لانه طهارة مطلقة وقال ان لم يجز لعدم
 الاحتياج التيمم ياتي بيمين واحد شام من فرضه الفروض وتغسل النوا
 عندنا كما لو وضواي كما يجوز ان يصلي بيمين واحد شام من الفرائض والنوا
 ويجوز اي خوف فوت صلاة جنازة اذا لم يكن وليها لانه يتطهر في ذلك
 الرواية يجوز لكوايض وقال ان لم يجز اصلا او خوف فوت صلاة عيد
 ابتداء يعم اذا خاف فوت صلاة العيد جازله ان يتم ابتداء ويشترع فيها
 هذا بالاتفاق وكذا ارجاه ان يتم بنا بعد شروع في صلاة العيد
 حال كونه متوضعا وبعد سبق حدثه في صلاة العيد صورة المسئلة رجل
 توضا وشرع في صلاة العيد فحدث فيها فخاف انه ان شغل بالوضوء
 فانه الصلاة ولم يدرك شيئا منها فانه يتم ويبني لان الخوف باق ولا
 يوم ازدهام رتبا بعتريه عارض فيفسد هذا عند ابي حنيفة خلافا لهما
 بعرض عندنا لا يجوز التيمم لئلا يات من النوات فكان مخاطبا بالوضوء ولم
 يتحقق شرط جواز التيمم لا يجوز التيمم لخوف فوت صلاة جمعة او وقتية لا
 فواتها

في النقص الواردة في مطلق
 لم تنص على وقت وقت
 والمطلق على طهارة كالجواز
 العام على طهارة في قوله بالوضوء
 فقد زاد على النقص لانه يدل
 الوضوء على طهارة الوقت كما يجوز
 الوضوء قبله

فيمنع من صلاة التيمم في وقت
 لانه لا يفسد صلاة الجماعة

فواتها الى خلف وهو الظاهر والقضاء ولا ينقضه اي التيمم ردة
 حتى لو يتم المسلم ثم ارتد فعوضا عنه ما لم يمسح صلواته بذلك التيمم
 بل ينقضه ناقض الوضوء لانه خلف عن الوضوء فاخذ حكمه والقدرة اي
 وينقضه ايضا القدرة على كفا لطهارته وعلى استعماله لانه القدرة هي
 المارة بالوجود الذي هو غاية لطهارة التراب والمراد من الماء ما يكفي
 الوضوء لانه لا عبرة بادونه ابتداء وكذا انتهاء ورفع على هذا افعال
 فلو وجدت اي القدرة على الماء وهو اي والحال ان التيمم في الصلاة
 بطلت صلواته اي صلاة التيمم لا تبطل ان حصلت اي القدرة على الماء
 بعد اي بعد اداء الصلاة ولو سب الماء المسافر في رطله رجل
 مشر له وما وده بعد ما وضعه بنفسه او غيره وصلى بالتيمم ثم ذكره في الوقت
 لا يعيد اي المسافر صلاة وقال ابو يوسف بعيدا دام في الوقت
 اما اذا وضع غيره هو لا يعلم فقد قبل بجواز التيمم اتفاقا لان المراد بالحي
 بفعل غيره وقيل هو ايضا مختلف فيه ويستحب الرجاء الى ما خالفه الصلوات
 الى آخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت
 باق لا يعيد ويجب طلب الماء ان ظن قريبا الماء قد غلوة اي في التيمم
 وقد روي ثمانية ذراع الى اربعة ايام لان غلبة الظن كاليتبين وعند ابي يوسف

انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضأ ذهبته القافله ونفست
عن بصره كان بعيدا وجازا للتيتم وانحنى صاحب الحيط كذا في الدرر
والا اي وان لم ينحنه قريبا فلا يجب عليه ويجب شرب الماء ان كان
اي للمصلي منه الماء عنده وسباع الماء ينحن المثل في ذلك ان كان الماء
لان الماء لو سبغ ثمن المثل لا يجوز له التيمم بل شربه ويتوضأ لتحقيق القدرة
على الماء وفيه ضرر والا اي وان لم يكن الماء ثمن المثل بل سباع باكثر منه
بان طلب درهمان نصفهما في ياب وي درهمان فلا يجب عليه شراؤه باكثر من ثمن
المثل فيتم كشماله على ضرر مالي وذا مسقط للوجوب وذكر في النوادر انه
ثمن ما يكفي للوضوء ان كان درهمان في ياب ان يعطيه الابد وهم ونصف عليه
ان يشربه لانه غبن يسير وان ابى ان يعطيه الابد رهن لا يجب عليه شراؤه
لانه غبن فاحش كذا روي عن ابي حنيفة وان كان مع رفيقه المصلي ماء
طلبه اي طلب المصلي الماء من رفيقه فان منع اي فان منع رفيقه الماء
تيمم اي المصلي لما خلاص لتحقيق العجز وان تيمم اي المصلي قبل الطلب
من رفيقه الذي عنده ماء او تيمم الجنب المقيم في المصطفى البرد جاز
لما جاز التيمم قبل الطلب عنده جاز للجنب المقيم ان تيمم اذا لم يجد ماء حار
فخاف من الضرر ان اغفل الماء البارد وهذا عند ابي حنيفة بخلافهما يعني
اتابعه ان يطلب حنيفة بل مصر الماء الحار فاذا لم يجد تيمم فان الماء

مبدول

مبدول عادة فلا بد من الطلب لتحقيق العجز عنه وليس سؤالا لا يحتاج اليه
مذلة وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل توضأ بغيره ولا يجد
المصلي بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جرجا والاقل صحيا
تيمم ولا يغسل الصبي لئلا يكون جمع بين البدل والمبدل والا اي وان لم
يكن اكثر الاعضاء المكلف جرجا بل صحيا وان جرجا غسلا اي المصلي الصحيح
وسمح على الجرج لا سيما الطهارة الحقيقية والحكمة فيكون تولى **باب المسح**
على الخفين يجوز ولو كان المسح اعادة لا كما في الخطاب بينهما بالرسالة المشهورة
فيجوز بها الزيادة على الخطاب من كل حدث موجهة اي احدث الوضوء
ويكون من لم يره مستدعا لكن من رآه ولم يسح اخذ بالعمومية كان مثابا
لا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل بان توضأ ولبس الخفين ثم اجنب فتم
للجناية ثم احدث ومعه ما يكفي للوضوء لا يجوز له المسح لانه الجناية سرية
القديسين ان كانوا في الخفان مكسوين على طهارة تام وقت الحدث فبالبطل
انما احترازه عن الطهارة ان قص كوضوء المعذور او البس الخف ثم خرج الوقت
لا يجوز عليه المسح وكالوضوء بين التيمم فلا يجوز المسح على خف ليس عليه نقصان
وكا لتيتم اذ البس خفيه ثم وجد الماء فانه لا يسح لعدم لبسها على وضوئهم لانه
مخرج الوقت بطله احدث السابق وكذا بالمالا فلو جاز لكان الخف رافعا
لاما نجا بوما ولبنة للمقيم متعلق بتولية جوزه وثمة ايام وليا لها الى وقت ابتداء

بعض اعضاء الوضوء حيث كان او لم يكن
الوضوء في الرضوخ او كونه
البشر في الحدث الكاثر

منع جسيم من وضوءه او جزمه في الوضوء
او منعه او جزمه في وضوءه
والا بطريقها الصعبة في جزمه

مدته تعبه من وقت الحدث الذي يوجد بعد اللبس لانه حين اللبس
 ولا المسح لان الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث وفرضه
 فرض المسح على الخفين قدر ثلث اصابع من اليد على الاعلى من الخف في كل رجل
 على حدة حتى لو مسح على احد رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اصبع
 اصابع لم يجز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث حرات بمياه جديده جاز
 لحصول المقصود وبلا تجديد لا ولو اصاب موضع المسح ماء مطر قدر
 ثلث اصابع جاز وكذا الوشي في حشيش مبتل بالمطر او الطين واصاب
 الخف طل قدر الواجب وذكر البداة عن اصابع الرجل كروي
 الكوفي وسنة ابي سنان المسح على الخفين ان يبدأ أي المسح المسح
 من اصابع الرجل ويبدأ المسح الاصابع الى الساق ولو بدأ من الساق جاز
 وترك السنة حال كونه مفرجا اصابعه مخطوطا نصب على الحال ايضا
 اي مخطوطا بالاصابع حرة واحدة هذا صفة المسح على الوجه المنون
 وقوله حرة واحدة احراز عن قول عطاء انه يقول بنسخت المسح
 اعتبار السفل ويمنع المسح على الخفين الخرق الكبير وهو اي الخرق
 الكبير يبد منه اي ما يطر من الخرق قدر ثلث اصابع الرجل لانها اصل
 القدم حتى يجب قطعها الدية ولا كثر حكم الكل والثلث اكثرها واقلها
 هذا لا يمنع وقوله اصغرها بالجر بدل من الاصابع ويجوز بالرفع على انه خبر مبتدأ
 مخذوف

مخذوف اي هي اصغرها والنصب على تقدير اغراضها والاعتبار بالآخر
 لاحتياط وجمع اي الخرق في خف واحد لا يجمع في خفين يعني اذا كان في
 خف واحد خرق كثيرة تحت الساق بحيث لو جمعت يبد منها العذر
 المذكور من المسح لانه يمنع السفر ولو كان هذا العذر في خفيه لم يمنع
 لانتفاء المانع عن السفر والخرق المعينة تارة في مسئلة ومادونها كالحد
 بخلاف النجاسة المتفرقة حيث تجمع وان كانت في خفيه او ثوبا او بدنه او مكانه
 او في الجموع وبخلاف الانكشاف او الخشاف العورة بالتفرق كما تكشف
 شيء من فرج المرأة وشئ من طباوش من بطنها وشئ من فخذها وشئ من
 ساقها بحيث لو جمع منع جوار الصلاة وينقض المسح ما فضل الوضوء
 لانه بعضه وينقض نزع الخف لسرية الحدث الى القدم حيث زال الكا
 فوجب نزع الاخر اذا لا يجمع الغسل والمسح في وظيفة واحدة وينقضه ان
 مضى المدة اذ لم يخف ثلث رجله من البرد يعني اذا انقضت مدة المسح
 وهو مسافر وخاف ثلث رجله من البرد لو نزع خفيه جاز له المسح فلو نزع
 او مضى وهو اي والحال ان نزع الخف متضمن غل اي النازع
 رجليه فقط يعني لا بعد الوضوء لسرية الحدث السابق اليها و ان باقى
 الاعضاء وفروجه القدم الى ساق الخف وكذا اذا نزع خفيه من المسح
 لان موضع المسح فارق مكانه فكانه ظهر رجله هو الصحيح لان كثر حكم الكل

لانه يلحق الخرق الخنزير

ونزع احديهما كثرهما

ولو مسح مقيم وسافر قبل عام يوم ويلة نعم اي المقيم ليس بفرقة
 المسافر اي تحول الا الى الثانية بحيث يكون الجمع غنة ايام ويلة
 ولو مسح مسافرا فقام اي المسافر تمام يوم ويلة نزع المسافر
 المقيم الخف لانه صار مقيما والا اي وان لم يقيم يوما ويلة نعم اي
 نعم اي في المقيم يوما ويلة لانها مدة الإقامة وهو مقيم والمعدور
 وسبب تفصيله في فصل المستحاضة ان لبس الخفين على نقط
 فما لم يمسح عليه حكمه حكم الصحيح مسح الى تمام مدة المسح والا اي وان لم
 يلبس الخفين على نقط العذر بل لبس خفيه على العذر في سبيل الدم وخو
 مسح اي المعدور في الوقت لا بعد خروجه اي الوقت لان طهارته ضرورية
 لانها حاله مع ما ينافيها وهو الحدث وانما اعتبرت طهارته في الوقت
 لضرورة اداء الصلاة فاذا خرج الوقت تكون طهارته منقضية من اول
 الوقت فصار لا يمسح عليه غير طهارة ويجوز المسح على الخف فوق الذ
 يلبس فوق الخف ان لبس المصلي قبل الحدث ويجوز المسح على الجوز
 حال كونه مجلدا وهو موضع الجلد على اعلاه واسفله فيكون كالخف او مغطا من تحت
 المنقلب موضع الجلد على اسفله كالنعلان فيمكن مواضبة المني عليه في غير الخف
 وكذا اي ويجوز المسح على الجوز بين الخفين الخفين هو الذي يستعمل
 الساق من ربط وقال ابو حنيفة لا يجوز على الجوز بين الخفين ويروي
 الاح

ليس
 بفرقة
 بل هو
 واحد

الاحرام رجوعه الى قولهما قبل موته بثلاثة ايام وفيه سنة عليه
 الفتوى وهو اي جواز المسح على الجوز بين الخفين قولهما اي لا يمسح على
 عامة ولا على فلسونية ولا على ترص بضم الباء والقاف وهو الذي يغطي
 به النساء وجوههن ويجمع على رافق ولا على قازين بضم القاف وتشديد
 ثنية قزاز وهو شئ ثلث في الخفين خطا لحن ومنه الجلد الذي يلبسه
 الصيادون في ايديهم ليسكون الجوارح عليه ويجوز المسح على الجيزة وهي العبد
 التي تجربها الوطام المكسورة وعلى خرقة الوضة وهي موضع على الفخذ وهو
 الفخذ وهو كالعصابة العضد وعصابة الجراخ وان وصلته حاي الجيزة
 بلا وضوء لانه في اعتبارها جوارح الخف وهو اي المسح على الجيزة كالنعل
 لما تحتها وليس بيدل كل جمع مع الفل جمع المسح مع الفل مع الفل لانه
 ليس بيدل كما ذكرنا ولا بوقت المسح على الجيزة بمدة لانه في المقيم ولا
 في المسافر ويمسح المني على كل العصابة وهي ما تعصب به الجراخ تشد
 مع قوتها اي فرجة العصابة لئلا تسقط ان تشد على العصابة بان كان
 بعضه الماء او كانت مشدودة بغير حلها اما اذا كان قادرا على مسح فلا يجوز
 مسح الجيزة سواها كان تحتها ارتخت العصابة جراحة اولاد ذلك باعتبار التبعة
 ولكن مسح اكثرها اي العصابة ولا يشترط فيه الاستيعاب هو الصحيح فان سقطت
 اي الجيزة عن برأى بغير بطلان المسح لزال العذر وان كان الساقول العصابة

يجب ان يمسح
 على الجيزة

استأنفها لانه قد روي على الاصل قيل حصول المقصود بالبدل والآي وان لم
 سقطت عن برء من سقطت لانه برء فلا تبطل بقاء الغد وان كان في
 صلاة مضي عليها ولو تركه اي المصلي مسح الجبهة من غير عذر وضرر جاز لان
 مسح الجبهة بقوم مقام غسل ما تحتها وغسل ما تحتها ليس بواجب فكذا المسح
 هذا عند اي حنفية خلافا لما يعم عند جماهير لا يجوز تركه الا من عذر وضرر لانه
 عليه الصلاة والسلام امر عليا رضي الله عنه بالمسح على الجبهة يوم احد والامر يقتضي
 الوجوب وضع اليدين على شقاق رجله دواء لا يصل الماء تحتها بجزء
 الماء على ظاهر الدواء فاذا اتم الماء ثم سقط الدواء ان كان السقوط عن
 غسل الموضع والا فلا ولا يفتقر الى مسح اليدين في مسح الخف وفي مسح الرأس
 لان كل واحد منهما ليس بداعي الغسل بل دليل ان يجوز مسح العذرة كذا في ذكره
 العذرة وصاحب البدائع قال الزيلعي **باب الحيض** هو دم سفيف
 اي يسكب ويدفعه رحم امرأة بالغة امنت تسع سنين احترزها رحم من
 الاستحاضة لانه دم عرق لا دم رحم وعن الرغاف والدما الخارجة عن الرحم
 وعامة اه المرأة الحامل فانه لا يخرج عن الرحم لانه لا يجري عادة ان المرأة
 اذا حبست يستدفم الرحم فلا يخرج منه شيء لا داء بها احترز به عما ينفضه
 الرحم لمريض كالولادة ونحوها فان النساء في حكم المريض حصل اعتبار تبرعها
 من الثلث واقله اقل مدة الحيض ثلثة ايام بلباسها بغير ثلث لباسها
 ظاهر

لا يفتقر الى مسح اليدين في مسح الخف وفي مسح الرأس

العذرة وصاحب البدائع قال الزيلعي

ظاهر الرواية هذا عند اي حنفية ومحمد وعبد بن يوسف اقله يوما واكثره اثنان
 لان لثاثة حكم الكل واكثره اكثر مدة الحيض عشرة ايام وما اي الدم الذي
 نقص عن اقله اقل مدة الحيض وهو الثلث او الدم الذي زاد على اقله
 اي اكثر مدة الحيض فهو العشرة استحاضة لان تغدير السبع يمنع الحاق غيره
 وما اي الدم الذي تراه من اللون كالحمرة والصفرة والخضرة والكدرية والبرص
 ولم يذكر السواد لانه لا أشكال في كونه حبيضا في مدة اي الحيض سوى ابيض
 اخالص فهو حيض لقول عائشة رضي الله عنها لا تجلن حتى ترين الغصنة البيضاء
 فتبين ذلك الطهر من الحيض وكذا ارجح الطهر المتخلل بين الدمين فيها
 اي في مدة الحيض بعين اخ الا حاط الدم بغيره في مدة الحيض كالدمل المتوالي في
 رواية محمد عن اي حنفية ووجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس شرط
 بالاجماع فيعتبر اوله واخره والطهر المتخلل بينهما يقع لهما كالنصاب في باب
 الزكوة فان شوط وجهها كمال النصاب في طرفه احوال والنقصان في خلافه
 لا يضر مثاله بسنة رأت يوما دما وثانية طهر او يوما دما فالثالثة كلها كالدمل
 المتوالي لاحاطة الدم بغيره في العشرة وهو اي الحيض يمنع الصلاة او انقصا
 والصوم او انقصا ولذلك قال وتقصية الحيض تقصر الصوم دونها
 اي دون الصلاة لان فيها خلاف الصوم والناس كذلك لانه ملحق به
 ولمنع ايضه ودخول المسجد وعند ان يخرج على وجه العبور ولمنع ايضه التبرع
 بالبيت لانه يكون في المسجد فان قلت اذا كان دخول المسجد حراما فالطهارة

الحيض هو دم سفيف اي يسكب ويدفعه رحم امرأة بالغة امنت تسع سنين احترزها رحم من الاستحاضة لانه دم عرق لا دم رحم وعن الرغاف والدما الخارجة عن الرحم وعامة اه المرأة الحامل فانه لا يخرج عن الرحم لانه لا يجري عادة ان المرأة اذا حبست يستدفم الرحم فلا يخرج منه شيء لا داء بها احترز به عما ينفضه الرحم لمريض كالولادة ونحوها فان النساء في حكم المريض حصل اعتبار تبرعها من الثلث واقله اقل مدة الحيض ثلثة ايام بلباسها بغير ثلث لباسها

اولى فما الحاجة الى ذكره قلت لئلا يتوهم انه لما جاز لها الوقوف مع انه
 اقوي اركان الحج فجاز الطواف اولى ويمنع ايضا قربان اي استمتاع
 زوجا ما تحت الاذا ريعن ازار الحايض وهو ما بين السرة والركبة كالنكاح
 والتخيذ وتخل القبلة وملاصته ما فوق هذا عندهما وعند محمد يمنع قربان
 الفرج فقط لا يمنع الاستمتاع منها بما دون الفرج لان الاذا فيه ويكفر مستحل
 وطبها اي وطئ المرأة الحايض لان حرمته ثبتت بنقض قطعي وان انقطع اي
 دما قبل الفصل لان الحيض لا يزيد له على العشرة الا انه لا يستحب قبل الاغتسال
 وان انقطع اي دما لا قل في الاكثر وهو ان ينقطع الحيض لا قل في عشرة نفاس
 قل من اربعين لا يكلي وطبها حتى تغسل اي الحايض ان انقطع دما لا قل
 او يمضي عليها ارط الحايض ادنى وقت صلاة كاملة وهو قدر ما تقدر على
 الاغتسال والتحرية لان الدم يدر تارة وينقطع اخوي فلا بد من الاغتسال
 يستخرج جانب الانقطاع وان كان انقطاع الحيض دون عادتها
 اعادة المرأة فوق الثلث لا يكلي وطبها وان وصلية اغتسلت اي امرأة
 لان العودة في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب وقل
 الظاهر الفصل بين الذين خمسة عشر يوما كذا روي عن ابراهيم النخعي ولا
 يعرف ذلك الا سماعا لانه من المقادير ولا حد لاكثره ارا اكثر الظاهر لانه
 قد لا يري الحيض اصلا ولا يمكن تقديره في نصلي ونصوم ما يري الظاهر
 وان استغرق عمرها الا عند نصب العادة لها في زمن الاستمرار اي استمرار

الدم

تمام العشرة فلو طهرت

الدم بها في يكون لاكثره عادة واختلفوا في تقدير مدته والراجح انه مقدار
 ستة اشهر الا ساعة لان العادة تنقصا طهر غير الحمل عن طهر الحمل واقر مدة
 الحمل ستة اشهر فلابد للنقص عن هذا شي وهو ساعة صورة مبتدأة
 ذات عشرة ايام وما وسنة اشهر طهر انتم استمر الدم تنقضي عندتها بسبعة
 عشر شهرا الا ثلث ساعة لاننا نحتاج الى ثلث جفتا كل حيضة عشرة ايام
 والى ثمانية اطهار كل طهر ستة اشهر الا ساعة واذا زاد الدم على العادة
 فان جاوز ايام الدم العشرة لما زاد على عادتها طهرت بخاضه هذا في حق
 ذات العادة مثلا اذا كانت عادتها كل شهر سبعة ايام فوات الدم
 اثني عشر يوما فالحكمة الزائدة على السبعة بخاضه والا اي وان لم يجاوز
 العادة من العشرة فحيض فانزاد على عادتها حيض لكونه في ايام الحيض
 هذا حكم المعتادة ثم اراد ان يبين حكم المبتدأة فقال وان كانت اي
 المرأة مبتدأة اي ليست بذات عادة وزاد الدم على العشرة فاشرة
 حيض والزاد عليها بخاضه والنفاس دم يعقب الولد وحكمه اي حكم
 دم النفاس حكم الحيض في منع الصلاة والصوم وغيرها ولا حد لاقله اي
 النفاس لان خروج الولد اشارة بيضاء على انه في الرحم فلا حاجة الى ما يؤيد
 بجانب كونه من دم بخلاف الحيض اذ لم يوجد هناك ما يدل على انه من
 الرحم فجعل الا عند احوالها واكثره اربعون يوما لانه عليه الصلاة والسلام وقت

لنفساً أربعين يوماً وما أي الدم الذي تراه الحمل طال الحمل وعند
الوضع بعض وضع الحمل قبل خروج أكثر الولد استحاضة لا حيض وإن زاد
أي الدم على أكثره أي على أكثر النفاس وهو أربعون يوماً والحال أن لها
أي للمرأة عادة فالزائد عليها أي على عادتها استحاضة هذا في حق ذات
العادة مثلاً إذا كانت عادتها خمسة وثلاثين يوماً فزادت خمسة والعشرين
يوماً فالعشرة استحاضة والآي وإن لم تكن لها عادة قبل مبتدأة فالزائد
على الأكثر من النفاس فقط استحاضة والعادة تثبت وتتغير مرة
واحدة في الحيض والنفاس ولا يشترط الإعادة لتغير العادة عند
يوسف يعني روية الجاني ما يخالف عادتها كاف في نقلها من عادتها
الأولى ولا حاجة إلى التكرار والإعادة حر إذا كان حيضاً عشرة في كل
شهر فزادت حرة خمسة من أول الشهر وانقطع انتقلت عادتها
العشرة إلى خمسة لأن العادة الآتية وهي الطهر تنتقل إلى الحيض مرة
واحدة فإن المراهقة إذا رأت الدم ثلثة أيام حكم بانها حائض فكذا
هذا وبما يقول يوسف يعني بتسمية الحسن وعندهما لا بد من المعاودة
والتكرار لغيرها إذا العادة مأخوذة من المعاودة فلا تثبت العادة
بدون العود ولأن استمرار العادة الأولى دليل على نعتها فلا تنتقل إلا
بدليل مثله وهو العادة الناقلة وإن المراهقة فانه عارض عليها ونفاس

التوأمين

التوأمين بعض الولدين إذا ولدتهما في بطن واحد يكون بين ولادتهما
أقل من ستة أشهر من الولد الأول عندهما خلافاً لما يجرى عنده وعند
زفر من الولد الثاني وانقضاء العدة في الولد الأخير إجماعاً والسقطان
ظهر بعض خلقة كيداً ورجلاً وأصبع أطرف أو شعر فهو أي السقط الذي يرى
بعض خلقة ولد نصيرته به أي بالولد نفساً ونصيرته أمه ولد ويقع به
الطلاء المعلق بالولد فيما إذا قال إن ولدت فانت طالق نطق بالخروج
سقط ظهر بعض خلقة وتنقض به أي بالولد العدة ودم الاستحاضة وهو
الذي ينقض عن ثلثة أيام أو يزيد على عشر أو على أكثر النفاس كرعاف
بعض حكمه حكم رعاف دائم غير منقطع في وقت صلاة كامل لا يمنع صلوفاً
ولا صوماً ولا وطياً لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة توفض وصل وإن
قطر الدم على الحبر فثبت به حكم الصلاة عبارة وحكم الوطى والصوم لأن
فصل المستحاضة ومن يسلس بول وهو الذي لا ينقطع نقاط
بوله لضعف مثانة أو به يتطلق أي جريان بطن لغلبة البرودة به أو
به انغلاقات ریح وهو الذي لا يملك جميع مقعده لاسترخاء فيه أو به رعاف
دائم أو به جرح لا يبرقاً لا يسكن ولا ينقطع يتوضون أي حاولوا
المذكورون لوقت الصلاة ويصلون به أي بذلك الوضوء في الوقت
الواحد ماشاً ومن فرض من الفرائض ومن نفل من النوافل وبطل

اي وضوءهم يخرج اياهم من الوقت فقط بغير لا بدخوله لا يخرجهم
 موقفة تقبطن بمعنى الوقت كالمسح على الخفين وقال زفر تبطل بدخوله
 اريد دخول الوقت الا انه فقط بغير لا بدخوله وقال ابو يوسف تبطل
 بانيهما كان من الدخول والخروج ووقع على هذا بقوله فالموضي في ههنا
 المعذورين وقت الفجر لا يصلي اذ ذلك الموضي اي بالوضوء الذي كان
 في وقت الفجر بعد الطلوع لوجود الخروج لا الدخول الا عند زفر عن عند
 يصلي ذلك الموضي بعد الطلوع لعدم دخول الوقت الا انه والموضي
 بعد الطلوع قبل الزوال يصلي اذ ذلك الموضي من المعذورين به ايا وضوء
 الذي كان بعد طلوع الشمس الظهر عند اي حنيفة ومحمد لعدم خروج الوقت ظاهرا
 له اي لزفر ولا يابى يوسف اجبت عندها لا يصلي ذلك الموضي بعد الطلوع قبل
 الزوال بل الظهر لدخول الوقت اعلم ان تعليل النقص به مجاز لان فرض
 في الحقيقة هو الحدث السابق الذي ينسب به المعذور ووجه حالة الوضوء
 بعده في الوقت وفرض شرط النقص وانما لم يعبه فيه الحدث لضرورة
 الحاجة الى اداء الوقفية فاذا خرج الوقت وزالت الحاجة على ذلك الحدث
 علمه وهذا هو المراد بالانتقاض لان وضوء المعذور كان صحيحا
 ثم استرا الى حد المعذور الذي يجب عليه الوضوء لكل فرض بقوله والمعذور
 من لا يمضي عليه وقت صلاة الا والحال ان ذلك العذر الذي ينسب به وجوب

فيه

فيه اي في ذلك الوقت حتى لو انتقطع الدم وقتا كما علا في غير ان يكون
 صاحب عذر من وقت الانتقطاع هذا المراد ذكر حد المعذور بقاء واما
 حده ارحه المعذور ابتداء بعينه كونه اركون المصلي معذورا فهو اي
 المعذور ابتداء ممن لا يمكنه ان يتوضأ ويصلي ارحا كونه خاليا من العذر
 ابتداء به بكر استوجب عذره من اول وقت صلاة في **باب الانحاس**
 يظهر بدن المصلي وثوبه اذ ينحس من الخس في ابدان في قوله بالماء
 متعلق بظهره وظهره بجل ما يج طاهر ينزل النجاسة كالخروج من الورود
 بالدين وما البعل ونحوها مما اذا عصه ينقصه وتلقا المايح بالزبل
 اخر زبل غير المنزلة قوله لا اذن لانه وان كان ما يعلو كونه غير منزل
 لثبوت ذلك الدبس والعسل ونحوها هذا عندها وعند زفر لا يعلو ما ذكر
 في جواز الصلاة من الخس في الابل لانه ينحس باول الملاقاة
 والنخس لا يغيد الطهارة والنخس بالرفع عطف على بدن المصلي اريد الخف
 ان نخس الخف بنخس اي للنخس حرم اي جثته كما لروث والعذرة
 والدم والمثني والباقي قوله بالذلك متعلق بظهر المعذر البالغ بالجر صفة
 ان جثت اي النخس ذو جرم هذا عندها لانه النجاسة الرطبة تزداد بالمسح
 بالارض انتشارا وكثرة هذا عند خلافه فخرج عن عذره بحسب غلبه
 رطبة كانت او بايسة اعتبارا بالثوب وبالنجاسة الغير المنجسة

رابع

ان عذر ينقص

ان عذر ينقص
 ان عذر ينقص
 ان عذر ينقص

وكذا اي يظهر بالذات انه لم يجف عند ابي يوسف فان الخف يظهر من
 النجاسة الرطبة كما يابس بالمسح بالتراب على وجه المبالغة لانه يجذب
 رطوبتها فتصير كالتى جفت وبه يقول ابي يوسف فيتم العموم البلوي
 وان تجس الخف المصلح بما يعجز عن كمال رطوبتها ويابس اذ لا بد من الخف
 ليظهر والمنى نجس ويظهر اي المنى النجس ان يمس الباطن قوله بالفخر متعلق
 بقوله ويظهر والا اي وان لم يمس نخل لقوله صلى الله عليه وسلم لحائشة
 فاعسله ان كان رطبا واذا كبره كان يابسا والسيف ونحوه اي مثل
 المرأة والسكين يظهر بالمسح بخزقة او تراب او نحوهما مطلقا سواء كان
 رطبا او يابسا او مائعا او كشيئا لان النجس لا يدخل اجزائه وتظهر الارض
 التى اصابته النجاسة بالجفاف ان يمس النجاسة في عليها وذباب الالة
 بالخر عطف على الجفاف وهو اللون والظم والرايحة للصلاة اراجلها
 لا تظهر للشم لاجله لشرط النقص الصعيد الطيب وانما هي الصلابة
 فلا اثر وكذا اي يظهر بالجفاف وذباب الالة الافرغوش والخنثى المنصوب
 وهو بضم الخاء الهمزة والصاد المعجمة البتة من الغصب والمراد منها الستة
 التى تكون على السطح من الغصب والشجر والكلأ كالحا غير المقطوع بل قائما
 في الارض هو المختار للفتوى والمنفصل من الارض في الكلأ والمقطوع من الشجر
 لا بد من غسله ولا يكفي فيها البس وذباب الالة وطهارة محل نجاسة النجس

المرى

المرى بزوال عينه اي عين المرى من النجاسة بالماء ويعفى اثره النجاسة
 كاللون والرايحة وجملة ماشق زواله مرفوعة المحل صفة اثره ان النجاسات
 الى الصابون ونحوه فانه الآلة المعدة لقطع النجاسة الماء فاذا اخرج الى
 آخرة شق عليه ذلك وطهارة محل نجاسة غير المرى كالبول والخر بالعدس
 ثلث اوبعا والعصر بالخر عطف على الفدا وطهارة غير المرى ايضا بعصر
 في كل مرة ان امكن عصره بشرط ان يبلغ في العصر المرة الثالثة بتدريجه
 والعبرة فيه غلبة الطن وانما قدره بالثلث او السبع لان غلبة الطن يحصل
 عنده غالبا والا اي وان لم يمكن عصره فبالجفاف او طهارة التخصيف
 بعد الغسل كل مرة بعشر ثلثات وات حتر ينقطع النفاطر ولا يشترط البس
 فيه فقد اقاموا انقطاع النفاطر مقام العصر ثلثا هذا عند حما وقال محمد بن
 طهارة غير المعصر بعين ان ملا ينقص مثل الاجر والخشب والجلد المدبوغ
 بالنجس اذا نجس لا يظهر عند محمد ابد لان النجس انما يزول بالعصر ولم يوجد
 فيبقى نجسا ويظهر با طين نجس بحرى الماء عليه ارض البساط المتنجس بوج
 ولبه وقيل اكثر من يوم وليدة كمان النجاسة وقيل ليلة كمان الوقاية ويظهر
 الروث والعذرة بالخر فخر بصر ما اذا عند محمد لان العين نبذت وانما
 الى خفيفة اخرى غير الكوفة الزماد غير الروث والملح غير الحمار خفيفة
 ووصف النجاسة ورتب تلك الخفيفة بجميع اجزائها وقد تحولت قبلها

وما ذهب اليه محمد هو المختار للفتوى خلافا لابي يوسف يعر عنه
ما احتق بالنار كالروث وغيره اذا صار يائسا رما ولا يطعمه لان التغيه
انما حصل في وصفه والعين باقية فبقي نجاستها وكذا يطهر حمار وفع
في المملحة فصا راي الحمار ملكا بالوقوف في المملحة عند محمد هو المختار وعند
ابي يوسف لا يطهر لما قلنا ثم لما فرغ من تطهير النجاسة شرع في تقسيمها
الى العليقة والخفيفة وبينا ما هو عفوضها فقال ومعنى قدر الدرهم حال
كونه مساحة ان كان النجس طيعا وشارا الى المساحة بقوله كوض الكف
في الصogue المراد بوض الكف عوض مقدار الكف وهو داخل مفاصل الاصابع
في النجس الرقيق وزنا عطف على مساحة او معنى قدر الدرهم حال كونه ^{معنى}
وزنا بقدر درهم وهو مشال في النجس الكثيف ثم بين بمن ابيانية
بقوله من نجس مخلوط متعلق بقدر درهم ومثل قوله كالدوم والبواويل
وصليه كان البول من صغير لم يأكل ولم يطعم هذا دفع لتوهم ان بول صغير لم
يكون طاهرا وكل باجر عطف على كالدوم اي كل ما يخرج من بدن الاوتى حال كونه
موجبا للتطهير ونحوه خور الدجاجة ونحوه كز البط وبول الحمار والحرة
والفارة وكذا اي نجس مخلوط الروث وهو لكل جاف كالفرس والبغل
والخنثى بكسر الخاء الجمة وسكون الهمزة المشقة تليق بهذا عند ابي حنيفة خلافا
لما يعر عندهما نجس مخفف وما دون ريع الثوب عطف على ريع ادنى

النجس الرقيق

وب

ثوب يجوز فيه الصلاة وقيل ريع الموضع الذي اصابه النجس مثل ريع
الكتم او الذيل ^{فقد روي في رواية اخرى} والذخير وقيل ريع السراويل احتياطا لانه اقصر اقسام
من نجس مخفف كبول الفرس وبول ما يوكل من الحيوان ونحوه لا يوكل
كالصفه والباري ونحوهما وبول البهائم اي ترشش مثل ريس الابر
عفو بالرفع خبر المبتدأ لعدم الاحتراز عنه ودم السمك ونحوه طهورا ^{لانه}
طاهر الا خور الدجاجة والبط ونحوهما كخور الاوز لان خور النجس
والسماحي عنها ممكن ولواب البغل والحمار طاهرا لانه مشكوك والطاهر
لا نزول طهارته بالشك بهذا عندهما وعند ابي يوسف مخفف وما يند
ورد على نجس نجس خبره كعكسه اي كما ان الماء نجس في عكسه وهو ورود
النجاسة على الماء لانه اشبه انهما في علة النجاسة وهي اخطا النجس الماء ولولف
على صبغة المجهول ثوب طاهر في ثوب رطب نجس فظهرت فيه اثار النجس
الطاهر رطوبة ارضية رطوبة الثوب النجس ان كان الثوب المصفوف ^{الطاهر}
حيث لم تجز الصلاة فيه والا اي وان لم يقطر من عصره فلا تنجس
المصفوف حيث تجوز الصلاة فيه كما لو وضع الثوب الطاهر حال كونه طاهرا
على جدار مطين بطين نجس جاف ^{النجس} ايا بس ولو نجس عطف على موضع
طرفة اي الثوب فمسيان رسي المصلي الطرف النجس وغسل اي المصلي طرفا
اخر من الثوب بلا تحريم بطهارته اي الثوب كخطة او كالحكم بطهارة

النجس

حسنة بالتعليق اي على الحسنة حمر بالرفع فاعل بالت وجلة تدوسها خرقة
 احل صفة حمر تدوس الحسنة فقد بعض الحسنة اذهب
 بعضها طهر كلها في البياض وان لم يوجد التري اعلم ان اذا ذهب بعضها او قسمت
 كان كل واحد من القسمين طاهرا اذ يحد كل من القسمين ان يكون النجاسة
 في القسم الاخر فغير هذا الاحتمال في الطهارة لكان الضرورة كذا قال الصمد
 الشيرازي والنجاسة الميتة بعد اخبره مخدوف وهو طاهرة بقرينة قوله ولينها
 طاهر النجاسة بغير الحسنة وفتح الفاء مخففة كرش الجري واحمل الصغير مالم ياكل
 ومعه النجاسة الميتة جامدة اي جامدة وهي طاهرة عندني خيفة خلافها
 بعض عندنا النجاسة الميتة مطلقا نجسة ولينها ايضا نجس لانه نجس لكل وجب
 نجس مافيه والاستنجاء سنة مما امر به نجس يخرج من احد السبلين
 كالبول والغائط والدم والمني والدم حال كونه غير الریح فلا يستنجي
 من الریح لانه ليس نجس وان خرج من البطن ولا يسمى طهرا يخرج من غير
 السبلين استنجاء وما سن فيه اي في الاستنجاء عدد اي ليس فيه عدد مسنون
 عندنا لان النجاسة مريئة فالمقصود زوال عيبتها او تخفيفها فلا اعتبار
 بالعدد ثم اضرب وشا الى ما يستنجي به قوله بل مسح بخروج ما يقوم
 مقامه من المدر واللبد والطين والخرقة وغيرها حتى تنقيه لان الانقاء هو
 المقصود وليس فيه عدد مضمون كما مر يدبر البحر الاول ويقبل النجاسة

الادبار

الادبار الاذنياب الى جانب الدبر والاقبال ضده ويدبر بالثالث
 في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث في الشتاء
 ثم ان في المسح اقبالا وادبارا مبالغة في التنقية وفي الصيف يدبر
 بالبحر الاول ويقبل بالثاني لان الحصية في الصيف مدلاة فلا يقبل احرازا
 عن ثوبتها ثم يقبل ثم يدبر مبالغة في التنظيف وفي الشتاء غير مدلاة
 فيقبل بالاول لان الاقبال يبلغ في التنقية ثم يدبر ثم يقبل للمبالغة وانما قيد
 بالرجل لان المرأة تكتد برأها بالاول لئلا يتلوث فرجها والصيف
 والشتاء في ذلك سواء وغسل اي موضع الاستنجاء بالمالا بعد الحج افضل
 واجب لانه يطلع النجاسة ويجري ونحوه يحفف هذا ان امكنه بلا كشف
 العورة والا تترك حتى لا يصير فاسقا يغسل يديه او لانه يغسل ذلك المخرج اصح
 ببطن اصح واحد من يده اليسرى ان حصل به النقاء او اصبعين
 ان احتج الى زيادة او ثلث ان احتج الى ازيد لابرؤسها ويخرج من
 الارضاد اي بوسل المستنجي المخرج مبالغة ان لم يكن صائما ويجب المستنجي
 غسل المخرج ان جاوز النجس فما وراء موضع الاستنجاء حر اذا كان الجاوز
 عن المخرج حر الدرع مع الذنوب المخرج لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله لانه
 المخرج ساقط العبرة ولهذا لا يغتم الى ما في حقه من النجاسة فثبت العبرة
 للمجاوز فقط كذا قال العيزي ولا يستنجي بوطم لانه زاد الحق ولا روث

لان النخل لا ينزل النخس ولا طعام لانه اسراف ولا يمينه للنهي عنه وكذا
 لا يستنحي بخوف وورق شجر وسعر فضة وذهب وجر مغصوب وطم
 وزجاج وكواخر بجا جاز لا الكراهية لمعز في غير ذلك اذا توضأ بما مغصوب
 هذا وكراهية استقبال القبلة وسند يارب البول في حق كالحايط لكن لا مطلقا
 بل يكسف العورة ولو وصليته كان المستقبل والمستدبر في الحلال لانه لا يبدل
 لم يعرف وكذا يكن فعل البول والحايط في الماء وظل قوم يستريحون فيه في
 الطريق وتحت شجر من غير خلاف غير التمس للنهي عن الجمع في الحديث والتكلم عليها
 والبول قائما الا لعذر ويحجب الاستبراء بالمشي او التنجس او النوم على شقة
 حتى يستقر قلبه على انقطاع العود وقيل يكفي مسح الذكر واجتذابه ثلث
 مرات والصحيح ان طبع الناس وعاداتهم مختلفة فمن وقع في قلبه انه صار
 طاهرا جازلا ان يستنج لان كل احد اعلم بحاله ومع طهارة المفسول تظهر
 اليد **كتاب الصلوة** وقت صلاة الفجر من ابتداء طلوع الفجر الثاني
 وهو اي الفجر الثاني في البياض الغرض من المنتشرة في الافق المسمى بالصبح
 الى ابتداء طلوع الشمس وهذا بالاجماع ووقت الظهر من زوال الظل الى ان
 كبد السماء الى ان يصير ظل كل شيء مثليه اما الاول فقولهم كما اتم الصلوة
 لدنو الشمس اي زوالها وعليه الاكثر ولان ما من جبريل عليه السلام في اليوم الاول
 وقت الزوال واما الثاني فلان ما من عليه الصلاة والسلام في اليوم الثاني ذلك
 الوقت

الوقت سوى في الزوال الفجر الرجوع وعفا كل راجع من المغرب
 الى المشرق حين يقع على خط نصف النهار واصفاه الى الزوال لادنى ملا
 لحصوله عند الزوال فلا يبعد تسامحا بهذا عند ابي حنيفة وقال وقت الظهر من
 الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثله سوى الفجر ووقت العصر من ان
 وقت الظهر وهو بلوغ الظل مثليه الى غروب الشمس اما اوله فالمدكور
 ههنا قول ابي حنيفة وعندها اذا صار الظل مثله دخل وقت العصر وهو
 على خروج وقت الظهر على القولين طالما اخبره فقوله صلته عليه السلام في ادراك
 ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم
 ووقت المغرب من غروبها الى غروب الشمس الى مغيب الشفق وهو الشفق
 عند ابي حنيفة البياض الحان في الافق بعد الحمرة وقال ابي الشفق حمرة قبل
 وبه اي يقول الاماميين يغيب الطباق اهل البيت عليه السلام في غروب الشمس
 لما ثبت عنده من جمل عامة الصحابة الشفق على الحمرة ووقت العشاء والوتر
 من انقضاء وقت المغرب وهو مغيب الشفق على الاماميين الى طلوع فجر الثاني
 عتية ولا يندم الوتر عليها اي على العشاء للترتيب لا لاجل وجوب الترتيب
 حتى لو نسي العشاء وصلى الوتر جاز لسقوط الترتيب به وهذا عند ابي حنيفة
 لانه وجب عليه وعندهما لا يجوز لانه الوتر سنة العشاء فيكون يتعاطى
 فلا يذخر وقتا حتى يصلي العشاء فلا يعتد به قبل او بعد العشاء لعدم دخول وقتها

للا ترتيب و مرة الخلاف يظهر في موضعين احدهما لو صلى الوتر قبل
العشاء ناسيا او صلاها وظهر فساد العشاء ووز الوتر فانه يصح الوتر
وبعد العشاء وحده عنده لان الترتيب يستقطر بمثل هذا العذر وعندها
بعد الوتر ايضا لانه يتبع لها فلا يصح قبلها وانما في ان الترتيب واجب
بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلاة الفجر ما لم يصل الوتر عنده
وعندهما يجوز لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنن وفهم يحيد وقتها
اي وقت العشاء والترتيب كان في بلد يطلع الفجر فيجب ان يتوب الشمس او قبل
ان يغيب الشفق لا يجبان اي العشاء والوتر عليه الضم لمجرد راجع الى من
يستحب الاسفار اي التاخير بالفجر بحيث يمكن اداؤه اذ المصلي
صلاة الفجر بترتيب اربعين اية او اكثر ثم ان ظهر للمصلي فساد الطهارة يمكنه ان
المصلي الوضوء واعادة الفجر على الوجه المذكور بترتيب اربعين اية او اكثر
لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالحق فانه اعظم للاجر ويستحب الا براد بان خضر
بظهر الصيف لقوله عليه الصلاة والسلام ابردوا بالظهر فان سدة الحر فربما تخفف
ويستحب تاخير العصر ما لم تغيب الشمس اي قوصها بحيث لا تحار فيه العين
فمن حارت فقد تغيرت ويستحب تاخير العشاء الى ثلث الليل وعبرة
القدوري الى ما قبل ثلث الليل وهذا يشير الى ان التاخير الى الثلث غير
مستحب والى النصف مباح والى اخره بلا عذر مكرره ويستحب تاخير الوتر

الى اخره اي السبل لمن يثق بالانتباه والا اي وان لم يثق به فقبل
النوم اي بوتر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم اخر
السبل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم اخره فليوتر اخره ويستحب تعجيل طهر
الاستناء الحديث ان رضاه عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في ايام
الشتاء ما ندرى ما ذهبه في النهار اكثر او ما ينفي منه ويستحب تعجيل صلاة
المغرب في الصيف والشتاء والسفر والحضر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال
امتي بخير ما لم يؤخر والمغرب في اشتباك الخوم ولما كان تاخير اسبيا
لزوال الخمر كان تعجيلها سببا لاجلابه ويستحب تعجيل العصر والعشاء يوم الغيم
لان في تاخير العصر جهال وقوعه في الوقت المكروه وفي تاخير العشاء تعجيل
اجماعه على اعتبار المطر والطين وليكاتب العصر في تغيب الشمس ويستحب
تاخير غيرها بعض الفجر والظهر والمغرب في يوم الغيم لان الفجر والظهر لا كراهة
تاخيرهما والمغرب مخاف قبل الغروب لصدة الانقباس ومنع على منعه
المجهول اي المكلف منع تحريم عن الصلاة اداء وقضاء اية صلاة كانت
ومجدة السلاوة المتلوق في الاوقاف الصالحة وصلاة الجنازة التي حضرت
في الوقت الصحيح عند الطلوع اي طلوع الشمس واستواء الارض عند استوائها في
كبد السماء وعند الغروب الا عصر يومه استناء فمنع فانها تضع وقت الغروب
لانه اذا ما كان وجبت حتى لا يجوز عصره لان الكامل لا يتاخر بان قص

ومنع ايضاً عن التنفل وعن ركعت الطواف الواجب عند ما بعد
 صلاة الفجر وبعد صلاة العصر لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بعد صلاة الفجر
 حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وهو حجة على من
 في عدم منع التنفل الذي سبب كتحية المسجد وركعت الطواف ونحو ذلك
 المكلف في هذين الوقتين عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلاة جازية
 كما منع فيها عن التنفل لان النسي في المعنى في غيره وهو جعل الوقت كما يستعمل
 فيه بعض الوقت حكماً وهو افضل من النفل الحقيقي فلا ينافيه في حق فرضه
 مثله ومنع ايضاً عن التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة اي سنة الفجر
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا صلاة الا ركعتين ومنع ايضاً عن التنفل
 قبل المغرب بعد غروب الشمس لما فيه من تأخير المغرب وقال الشافعي يصلي ركعتين
 قبل المغرب وهي سنة عنده ومنع ايضاً عن التنفل وقت الخطبة اما كانت
 كخطبة الجمعة والعيد والخطبة في الحج وغيرها لا فيه الاتغال عن تمام الخطبة وقيل
 الشافعي يصلي الاخر تحية المسجد ومنع ايضاً عن التنفل قبل صلاة العيد ومنع
 ايضاً عن الجمع بين الصلوتين في وقت لعذر خلافاً لما في غيرهما من تجوز الجمع بين
 الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في المطر والمرض والسفر الا بعرفة
 ومزدلفة فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفه وبين
 المغرب والعشاء في وقت العشاء في مزدلفة ومن طهرت في وقت عصر
 عشاء

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

عشاء وصلتهما اي العصر والعشاء فقط اردون الظهر والمغرب معهما
 وعند الشافعي نقض الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بناء على ان وقت
 الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع بالعذر
 كما مر ومن هو اهل فرض في آخر وقت يقضي في الفرض بعد اذا بلغ الضيق
 او لم الكافر في آخر الوقت ولم يبق في الوقت الا قدر التحريم يجب عليه
 قضاء صلاة ذلك الوقت كالمعتبر في السببية آخر الوقت عندنا
 خلافاً لما في تقضية الفرض من حاضرت وكذا اوتفتت فيه اي في آخر
 الوقت يعين من حاضرت في آخر الوقت لا يجب عليه قضاء صلاة ذلك
 الوقت خلافاً لما في قولان المعبر في السببية اوله عنده **باب الاذان**
 هو لغة الاعلام وسرعاً اعلام وقت الصلاة بوجه مخصوص ويطلق على
 الالفاظ المخصوصة سن اي الاذان سنة مؤكدة للفرايض الخمس وقضاء
 في وقت دون غيرها من السنن والنوافل والتراويج وصلاة العبد من
 الاستسقاء والخسوف والكسوف والجماعة والوتر في العشاء ولا يؤذن
 لصلاة قبل دخول وقتها وبعاد اي الاذان فيه اي في الوقت لو فعل ار
 لو اذن قبل هذا عندهما خلافاً لا ييوسف يعني عنده يجوز في الفجر بعد
 النصف الاخير من الليل ويؤذن للفائتة ويعيم اي صلى فائتة واحدة
 وكذا اي يؤذن ويعيم لاولى صلتى الغوايت اي اذا صلى فوايت كثيرة

وخبر فيه اي في الاذان للقبول من الغزوات وفيه إشارة الى انه لا يخبر في
 الاقامة بل يأتي بها في الحلق وكره تركها اي ترك الاذان والاقامة للمسافر
 لان السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط ما هو من لوازمها لا يكره تركها لمصلحة
 وحده او الجماعة في بيته في المصطفى ان يسعد وضرب الله عنه اذان الحق
 يكفيها ونادى اي الاذان والاقامة لهما اي للمسافر والمصل في بيته ليكون
 الاداء على هيئة الجماعة لا يندبان للنساء لانهما من شريط الجماعة المستحبة
 وجماعتهم منسوخة وان صليين بمصليين بلا اذان ولا اقامة وصفة الاذان
 معروفة وهو كما اذن الملك النازل في السماء ونيزاد بعد فلاح اذان الفجر الصلاة
 خير من النوم مرتين لان بلا لاضر الله عنه فلهما فاستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم وادعه
 به والاقامة مثله اي مثل الاذان في عدد الكلمات وفي التثنية وترتيب التكبير
 في مسرعه وكراهته التحن فيه ونيزاد بعد فلاح اقامة قد قامت
 الصلاة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو مشهور وبه تسلسل
 اي بفصل المؤذن بين كلمتين فيه اي في الاذان لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 اذنت فترسل واذا اقمت فاحذر ويجوز اي يسرع المؤذن من باب
 نصر ينصر بالمدال المهمة فيها ان في الاقامة وكراهية التجميع في الشهادتين وهو ان
 يخفض بكل واحد من الشهادتين ثم يرفع الصوت بهما والتكبير بالرفع عطف
 على التجميع اي يكره التكبير وهو التثنية بحيث يؤدي الى تغيير مكانه ولو لم يلفظه
 بغير

بغير لابس به ويستقبل بهما اي بالاذان والاقامة القبلة لان النازل
 من السماء فعل كذلك ولو ترك جاز ويكره ويجوز اي المؤذن وجهه مكية
 وبسرة وبها منصوب بالظرفية عند حتى على الصلاة وعند حتى على الفلاح لانها
 خطاب للنوم فيواجههم بها ويستدير اي المؤذن في صومعته ان لم يقدر
 التحويل بغير تحويل وجهه حال كونه واقفاً مكانه المراد انه اذا كانت المأذنة
 بحيث لو تحول وجهه مع ثبات قدمه لا يحصل الاعلام في استدبره فيها فخرج
 راسه من الكوة اليمنى ويقول على الصلاة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج
 راسه ويقول حتى على الفلاح ويجعل اي المؤذن اصبعه في صمغ اذنيه لانه يجمع
 للصوت ولا يتكلم الا المؤذن في اثباتهما الاذان والاقامة ويجلس اي
 المؤذن بينهما اي بين الاذان والاقامة في الفجر قدر ما يقرأ عشرين آية وفي
 الظهر والعشاء قدر ما يصلي اربع ركعات بقا في كل ركعة عشر آيات وفي
 العصر بقدر ركعتين بقا فيها عشرين آية والاولى ان يصلي بينهما الا في المغرب
 فبفصل سكتة بغير لا يجلس بينهما بل سكت قدر ما يتمكن من قرات ثلث
 آيات قصار او آية طويلة وقبل قدر ما يخطو ثلاث خطوات هذا عند اي
 ح وقال لا يخصن كلمة خفيفة لانه لا بد من الفصل اذا وصل مكرهه وفارق
 ركعتين واستحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام في كل الصلاة
 لظهور التواني في الامور الدينية وينبغي ان يؤذن ويقم على طهر لان كل ما ذكرته

قدر ما يجلس الامام بين الخطبتين

اي جواز الصلاة انكشف اكثر من العضو الذي ذكره وفي انكشف
 النصف من العضو عنه ارعن ابي يوسف روايتان في رواية لا يمنع لانه ليس
 بكثير وفي رواية يمنع لانه ليس بقليل لانه الشئ انما يوصف بالقليل اذا كان
 مقابلة اكثر منه فمادون النصف قليل بالنسبة الى الكل وما زاد عليه كثير
 بالنسبة الى الباقي واما النصف فاعتبار انه غير دخل في حد اكثره لا يمنع وعاد
 بالرفع من بعد امضا الى ما ينزل النجاسة بعين لم يجد ما يعاطيها من الماء وغيره
 نزول النجاسة ثوبه او بدنه او مكانه يصلي في العادم معها مع النجاسة ولا
 يعيد اي الصلاة لانه التكليف بحسب الواسع ولو وجد المصلي ثوبا وصقعة
 ان ربه طاهر والحال انه قد صلى اي المصلي حال كونها راي لا يجزيه لان للرجل
 حكم الكل في الاحوال فجعل كان كل طاهر في موضع الضرار وفي ثوب
 اقل من ربه طاهر خير اي المصلي بين الصلاة فيه لا يابركوع وسجود بين
 الصلاة عاريا قاعا لانه لا يمتنع في المنع والمقدار فيستوي في الحكم
 ولكن الافضل الصلاة به ان ثوبه لا يقل من ربه طاهر لانه لا يتيان بالركوع
 والسجود عند هذا وعند هذا ثم ار الصلاة به بركوع وسجود لانه ذكر واجبا
 فيها واحدا وهو ازالة النجاسة وفي الثاني تركه وجبايته وهو سنة
 العورة والقيام والركوع والسجود وان لم يجد المصلي ما يستر عورته
 فصل في ما يبركوع وسجود جاز لان في التعود سنة العورة الغليظة وعدم

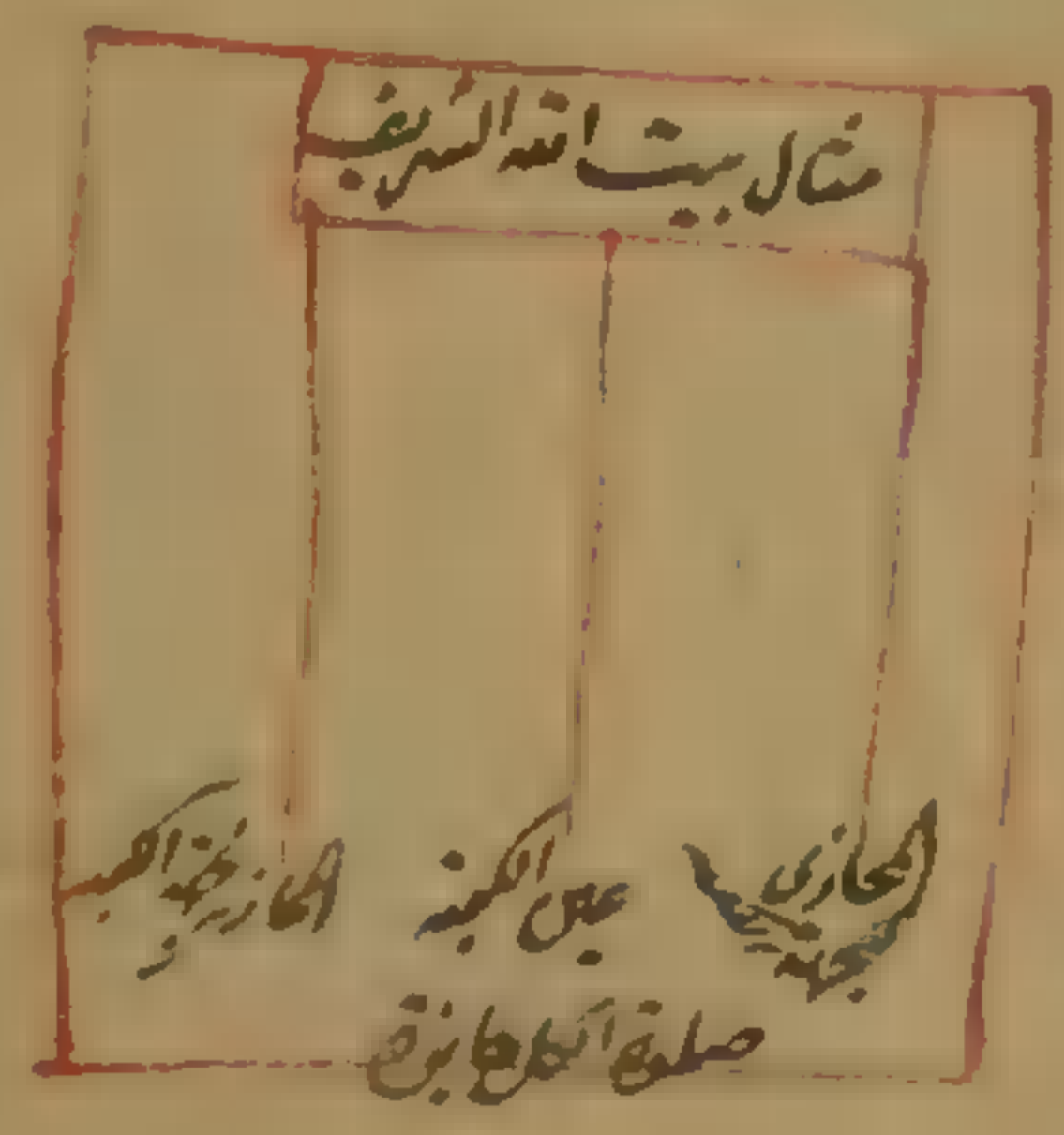
اداء

لو قرب المصلي من المصلي
 من غير قصد

اداء الاركان وفي القيام كشفها واداء الاركان فيجب الى انما شامكن
 الافضل ان يصلي قاعا بايماء بركوع وسجود لوجود السرة فيه وقبلة مكانه
 بركة عين الكعبة اجماعا حتى لو صلى في بيته يجب عليه ان يصلي بحيث لو
 انزل الجدار ان وقع الاستقبال على عين الكعبة وقبلة من هو اقامي والذي
 بعد منها حصتها ارجحة للكعبة فان الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع الاستقبال
 على غير ما على حصتها في الصحيح اذ ليس التكليف الا بحسب الواسع وفيه
 اشارة الى ان الاستقبال ايضا من السجود على طرفان جعلها اي ان جعل
 المصلي جهة الكعبة بانطاس الاعلام او تارة اكم الطلام او انضمام الغمام
 ولم يجد لي المصلي من باب ان هذا من جهة الكعبة تحري المصلي وصلي فان
 الاحباب رضي الله عنهم تعجزوا واصلوا ولم ينكروا عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم والمرأ
 بالتحري بذل الجهر لئلا يتصور فان علم اي المتحرى بخطابه بعد اي بعد
 الصلاة لا يعيد الصلاة لان التكليف بحسب الواسع ولا واسع في اصابه
 الجهة حقيقة فصارت جهة التحري هنا جهة الكعبة للغائب عنها وان علم به
 اي خطابه فيها ار الصلاة استدار المتحرى الى جهة الصواب وبني اي
 المتحرى المصلي اجماعا او طحا بلا استيناف وكذا الاستدار الى جهة تحواريه
 اليها وبني ان تحول رايه بعيد الشروع بالتحري وان سهر المصلي فيها
 بلا تحري لا يجوز لان قبلته جهة تحرية ولم يوجد وان وصله اصاب القبلة

الاعوذ بالله من الهم والحزن
 بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم صل على محمد وآل محمد
 وصلى على محمد وآل محمد
 وصلى على محمد وآل محمد
 وصلى على محمد وآل محمد

القبلة



وفي الجسد اذا كان بالوجه وقدره
 ما في ان منه الفقه فان في غير ذلك
 فانه يصلي الى جهة القبلة ولا يفتن
 فلهذا ان قسما من القبلة
 خلافت في قاسم على بيته
 احد ما طاهر ولا يفتن
 ثم يتبين ان القوس انما هي
 فانه يبعد انما هو في القبلة
 ما في قبلة

ولا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالاختلاف بالدين
بتركه التخيير

لان بناء القوي على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم اقوي من حاله قبل
العلم هذا عندهما وعند أبي يوسف ان اصاب جازت اى صلاة وان
تخري قوم من المصلين مع امام جهات مفعول ان تخري في بيته مظنة
وصلى كل واحد من التوم الى جهة الامام والحال انهم جعلوا اى التوم حال الامام
جازت صلاة من لم يتقدمه الامام صورة المسئلة رجل انما قوما في بيته مظنة
فخري الامام وصل الى جهة المشرق مثلا وتخري في خلفه وصل كل واحد منهم الى
جهة وكلهم خلف الامام ولا يعلمون الامام الى اى جهة توجه تجوز صلاة الكل
الا صلاة من تقدمه لان القبلة في حتم جهة التخيير وهذه مخالفة غير مائة
لصحة الاقدار كما في خوف الكعبة بخلاف من تقدمه الامام حيث لا تجوز صلاة
من لم يركع في مقام او علم حاله اى حال الامام وخالفه اى الامام حيث لا تجوز صلاة
صلاة ايقم وقبلة الخائف من عدو اوله وسبع جهة قدرته اى يصل الى
اى جهة قدر تحقق العجز وكذا المربى اذا لم يجد من يجوزه اليها ومن كان على شئ
في البحر هذا شروع في بيان كيفية النية بقوله ويصل الى المصلى قصد قلبه الصلاة
بالنصب على انه مفعول قصد تخريتها متعلق بقوله يصل هذا تفسير النية بعن
الشرط في النية ان يعلم المصلى بقلبه اى صلاة يصلها وادنا ما كوسيل يمكن ان
يجب على البداية وان لم يتدر على ان يجب الاتيان لم تجز صلاة ولا عورة
بالنسبة وضم التلويح الى القصد افضل بعض اى النية هي قصد القلب افضل
الذكر بالنسبة وعدة في حق جواز الصلاة سواء كان كلامه فاذ كانه بلسان القصد
يقول

ولا يشترط ان يركعها بغيره
فدركت جازها جازها جازها
بمنها ما في الصلاة فلا يطر
والرؤية والكلام وخرها

يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فيسنة لمي وتقبلها مني كل من افضل اجتماع
الغريبة به ولكن مطلق النية للنفل بان ينوي مطلق الصلاة لانه اقل انواع
الصلاة النفل فانصرف مطلقا اليه واذا اراد ان يقول بلسانه يقول
نويت ان اصلي لله تعالى والسنة والتراخي في الصبح لانها نوافل في الاصل
وقيل لا بد من نية السنة لانها وصف زايد بخلاف النفل وعند الشافعي يجب
التعيين في الكل وللنفوس اى فرض كان شرطا تعيينه كالعصر مثلا بان يعين
فرض العصر حاضر او فرض الجمعة بان ينوي في الجمعة صلاة الجمعة والاحوط
ان يصلي بعد صلاة الجمعة الظهر قبل سنتها قابلا نويت ان اصلي اخر ظهر
ادركت وقته ولم اصله بعد لان الجمعة النفل ان لم تجز فعليه الظهر وان
جازت اجزأت الاربع عن ظهر فاته عليه ثم يصلي اربعاء بنية السنة لانها
احسن من المطلق النية ولو نوى العصر مطلقا ولم ينو عصر الوقت ولا عصر
اليوم فقبل يجوز وقبل لا ولو نوى عصر يومه يجوز مطلقا ولو فرغ الوقت
واما الوتر فالراجح ان كيفية مطلق النية والمقتضى بنوي المتابعة بالامام ايضا
اى كما ينوي الصلاة لان الفساد يلحقه في امامه فلا بد من التماسه وانما ان
ينوي الاقدار بعد تكبير الامام ولو نواه حين وقف الامام موضع الامامة
جاز عند الجمهور خلافا للبعض وبيان ان ينوي الصلاة لله تعالى وينوي اى
للميت لانه الواجب عليه فيجب تعيينه واخلاصه لله تعالى ويقول بلسانه

فيما مطلق النية

صلاة الظهر بعد الجمعة

ولا يشترط ان يركعها بغيره
فدركت جازها جازها جازها
بمنها ما في الصلاة فلا يطر
والرؤية والكلام وخرها

ايجز في حكمة كالمغرب والعشاء والصبح والثاني عند الاسرار في حكمة كالمظهر
 والعصر وعند البعض بما شئت ان حتى لا يجب بتركها سجدة السهو وشتها
 اي يستحق الصلاة ثلثة وعشرون علامة ذكره الاول رفع اليدين في اول الصلاة
 للتحريمة والثاني تسريع اصابعه فلا يضم كل الضم ولا يفرج كل الفرج والثالث جهر الهم
 بالتكبير لاجل الاعلام بالدخول ولهذا سن رفع اليدين قبل التكبير للهم والهم
 بالتكبير للاعي والربع الشار وهو قارة سبحانك اللهم في الخاتمة التوقد
 قول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والسكس التسمية وهي ان يقول الله الرحمن
 الرحيم وعند ان يقرأ الحمد التسمية فرض لانها من الفاتحة والسبع التامين وهو
 ان يقول آمين بعد قارة الفاتحة وهو سنة في حق الامم والمأموم جميعا وقوله
 ستر ارجع الى اربعة وهي التامين والتسمية والتوقد والشار وانتصابه على
 المصدرية والتقدير يستمر هذه الاربعة ستر المصلي ستر او التاسع
 وضع يمينه اي يمين المصلي على يساره وعند مالك وسليمان والشافعية وضعا تحت
 ستره وعند ان يقرأ الحمد على صدره والحاد عشر تكبيرة الركوع لما روي انه صلى الله
 عليه وسلم كان تكبيرة عند كل رفع وخفض والثاني عشر تسبيح اربع ركوع ثلثا
 اي ثلث مرات وذلك ادناه والثالث عشر الرفع من الركوع والرابع
 عشر اخذ ركبتيه بيده في الركوع والخامس تفرج اصابعه للتكبير والسادس
 تكبيرة السجود ولو قال الرفع منه كان اولي لان التكبير عند الرفع منه سنة ايضا
 وكذا الرفع نفسه سنة وعند ابي فرض والشافعية تسبيح اربع ركوع سجودا

صلاة الصلاة

١٠٠

وحاد عشر الرفع منه اي في الركوع

وحاد عشر الرفع منه اي في الركوع

ثلثا اي ثلث مرات وذلك ادناه وعند مالك هو فرض وانما من عند
 وضع يديه على ركبتيه على الارض حاله السجود وهو سنة عندنا تحقق السجود بدون
 وضعهما وعند الشافعية قول فرض وانما وضع القدمين فقد ذكر القنوري انه
 فرض في السجود والتاسع عند ابي حنيفة رجل اليسرى ونصب اليمنى في حاله الوقوف
 للشهد في التقديتين جميعا وعند ابي حنيفة ترك في الاضحية وعند مالك
 يتورك فيهما جميعا والعشرون الغنومة من الركوع والسجود والحاد والعشرون
 الجلوس بين السجدين والثاني والعشرون الصلاة على النبي بعد التشهد
 وقال الشافعية فرض وفيه قال ان يقرأ الحمد والثالث والعشرون الدعاء بعد التشهد
 الاخير بابية الناطق التواتر والادعية المأثورة وادابها ارباد الصلاة
 سنة على ما ذكر الاول في نظير المصلي الى موضع سجوده في حالة القيام وفي حالة
 الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده الى اربيعة وفي قعوده الى حجره وعند النسيئة
 الاولى الى عكبه اليمين وعند الثانية الى عكبه اليسرى والثاني كظم فمه ارساكه
 وسده عند التناوب لانه من الشيطان والثالث اخراج كف يمينه عند التكبير
 الاول الا عند الخوف من البرد لانه فيه التشبيه بالجارية والرابع دفع السعال
 ما استطاع يعنى مما امكن لانه ليس في افعال الصلاة ولهذا لو كان بلا عذر
 فحصلت منه حروف تفسد صلاته والخامس القيام اي قيام الامام والقوم
 عند قول المؤذن على الصلاة لانه امر به اذ مناه علم واقيد فستحب المسامحة

١٠٠

انما الصلاة على النبي بعد التشهد

اداب الصلاة

انما الصلاة على النبي بعد التشهد

اليه وقيل عند قوله حتى على الفلاح والى كس السروع اي سروع الامام في
 الصلاة عند قول المؤذن قد قامت الصلاة لانه امين وقد اخرج في الصلاة
 فيسرع عنده صوتا لكلامه عن الكذب ولما فرغ من بيان اركان الصلاة
 وسننها واواها شرع في بيان صفة هذا **فصل** في بيان
 صفة الخشوع في الصلاة وبها احكامها واحوالها ينبغي ان للمصلي الخشوع في
 الصلاة واذا اراد ان يكلف الدخول فيها اي في الصلاة اي صلاة كانت
 كبر اي المكلف حال كونه حاذقا المراد بالحذف ان لا يلبس في حصة الله ولا
 في بآء كبر الا اذا كان اخس او امينا لا يحسن شيئا فان دخولها بالنية فقط
 ولا يلزم منها تحريك اللسان قوله بعد رفع يديه متعلق بقوله كبر هو الاحكام لان في
 فعله نفي الكبر عن غير الله تعالى والتقوى مقدم حال كونه محاذيا اي مقابلا بآءها مبه
 تحمى اذنيه وبروس اصابعه فروع اذنيه وقيل كبر حاذقا بعد رفع يديه
 للتحريم حال كونه ماشيا بآءها مبه تحمى اذنيه لان الرفع اشارة السروع
 فيستدعي تقديمه هذا عندهما وعند ابى يوسف يرفع اي يديه مع الكبر
 لا يرفع قبله اي قبل الكبر لان الرفع سنة الكبر فيرفع كبره كسبها الركوع
 والمرأة يرفع اي يديها هذا من كبرها لانه ستر لها وعلى هذا تكبيرة القنوت
 والاعباد والجنادة ومعارضة تكبير المؤمن تكبير الامام بالنصب معقول
 بمعارضة افضل لان فيه مسارعة الى العبادة هذا عند ابى حنيفة خلافا لما يعز

قال سافر المومنون اليهم في
 صلواتهم خاشعون

وفي رواية اخرى ان
 هذا قول ابى حنيفة ان
 لا يرفع يديه في الركوع
 الا عند الله تعالى

عندها

عندها تكبيره المتقدم بعد تكبير الامام افضل ليزول الاستباه بالهكبة وتم كبره
 قبل فراغ الامام من الفاتحة ادرك ثواب تكبيرة الافتتاح ولو قال
 اي التبرع في الصلاة بدل التكبير يعز بدل قول الله اكبر الله اجل او الله
 اعظم او الرحمن اكبر او قال الله اكبر او كبريا فارسية بان قال هذا بركت
 بمعنى انه اكبر صح اي شرعه في هذه الصورة وكذا اي صح السروع
 لو قرى بها اي بالفارسية حال كونه عاجزا عن العربية فانه يجوز لما خلا
 او ذبح اي حيوانا وسم بها اي بالفارسية حيث يجاز ايقم بلاطلا وكذا ان
 التلبية في الحج والسلام وغير الفارسية من اللسان مثل السريانية والعبرانية
 والهندية والتكبير مثلها اي مثل الفارسية في الصحيح حيث يصح السروع بها
 ايتم ولو شرع اي التبرع في الصلاة بالهم اغفر لي لا يجوز لانه ليس بتعظيم
 خالص بل هو مشوب بحاجة هذا عندهما وقال ابو يوسف ان كان السراع
 يحسن التكبير لا يجوز ان السروع في الصلاة المأبى اي بقوله الله اكبر والله اكبر
 والله اكبر والله اكبر ثم ار بعد الفراغ من تكبيرة الافتتاح يعتد اي يضع المصلي
 يمينه على راسه يساره حال كون وضعها تحت سترته في كل قيام فب
 اي في القيام ذكر لان الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود
 هذا عندهما وعند محمد يضع يمينه على راسه يساره تحت سترته في كل قيام
 شرع فيه اي في القيام قواة وفتح على قولها بقوله فيضع اي يمينه على يساره

قال ابو حنيفة في الصلاة
 لا يرفع يديه في الركوع

قال ابو حنيفة في الصلاة
 لا يرفع يديه في الركوع

هذا قول ابى حنيفة
 ان لا يرفع يديه في الركوع

وليها قول صلى الله عليه وسلم
 ان لا يرفع يديه في الركوع

في رواية اخرى
 ان لا يرفع يديه في الركوع

٥٠٠
١١٦٠
١١٦٠
١١٦٠

في القنوت والجنابة لان فيها ذكر مسنون هذا عند خلافا له
اي لم يجر عند لا يضر لانه ليس فيها قراءة بل يركل عنده فاحتمل
كل قيام فيه ذكر مسنون فيه وضع اليد وكل قيام ليس كذلك ففيه الكمال
ثم فرغ بقوله ايض ويرسل اي المصلي اليدين في قومة الركوع وبين تكبير
العبدان اتفاقا اذ ليس فيها ذكر مسنون عندها ولا فيها قراءة عند محمد
ثم يقرأ اي المصلي سبحانك اللهم الا قوله وجلنا ذلك فلا ياتي به في
الفر ابيض لانه لم يات به في المثل يركل في الدورنا قلنا من الهداية ولا يصح
ار المصلي الا ان شاء قوله اني وجهت وجهي لوجهي هذا عند خلافا لابي يوسف
فان عنده اذا فرغ من التكبير يقول وجهي لوجهي لوجهي ثم يقول
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وانتصاب ستر على الحال او على انه صفة لمحمد
محذوف اربعون تقود استرا كما ذكرنا وقوله للقرآن بتعلق بقوله تقود
يعني التقود سنة القراءة فيكون تجالها وفرغ على هذا بقوله فاني به بالتقود
المسبوق عند قضاء ما سبق لانه لا ياتي به المقصد لانه لا ياتي ويؤخر
اي التقود عن تكبيرات العبد لانه انما يقرأ بعد ما هذا عندهما وعند ابي يوسف
هو اي التقود تبع للثاء وفرغ على هذا بقوله فاني به بالتقود المقصد
لانه ياتي به المسبوق لانه يتقود جبرئيل فيقرأ ويؤخر
التقود على تكبيرات العبد يفرغ من التكبيرات العبد ويسمى بغيره يقول اللهم

فان قيل ان في قومة الركوع وبين تكبير العبدان اتفاقا اذ ليس فيها ذكر مسنون عندها ولا فيها قراءة عند محمد ثم يقرأ اي المصلي سبحانك اللهم الا قوله وجلنا ذلك فلا ياتي به في الفر ابيض لانه لم يات به في المثل يركل في الدورنا قلنا من الهداية ولا يصح ار المصلي الا ان شاء قوله اني وجهت وجهي لوجهي هذا عند خلافا لابي يوسف فان عنده اذا فرغ من التكبير يقول وجهي لوجهي لوجهي ثم يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وانتصاب ستر على الحال او على انه صفة لمحمد محذوف اربعون تقود استرا كما ذكرنا وقوله للقرآن بتعلق بقوله تقود يعني التقود سنة القراءة فيكون تجالها وفرغ على هذا بقوله فاني به بالتقود المسبوق عند قضاء ما سبق لانه لا ياتي به المقصد لانه لا ياتي ويؤخر اي التقود عن تكبيرات العبد لانه انما يقرأ بعد ما هذا عندهما وعند ابي يوسف هو اي التقود تبع للثاء وفرغ على هذا بقوله فاني به بالتقود المقصد لانه ياتي به المسبوق لانه يتقود جبرئيل فيقرأ ويؤخر التقود على تكبيرات العبد يفرغ من التكبيرات العبد ويسمى بغيره يقول اللهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد واله الطاهرين
الطيبين الطاهرين
الذين هم الصالحين
الذين هم الصالحين
الذين هم الصالحين

٣٧
٣٧
٣٧
٣٧

بعد الشاء وقال مالك لا يسم وانتصاب ستر على الحال من الضمير الذي
في سائر حال كونه مسارا اول كل كوة لا يسمي بين الفاتحة والسورة
هذا عند خلافا لمحمد في صلاة الفاتحة فان عنده اذا كان يخفي القراءة يأتي
بها بين الفاتحة والسورة لانه اقرب الى متابعة المصنف واذا كان
يجهل لا ياتي بها بينهما وهي التسمية اية من القرآن ازلت للفصل بين
السور كما لا يجزى والطراز على اوابل السور وقال مالك ليست في القرآن
الا في النمل فانها بعض اية فيها لان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولم يوجد
ليست اي التسمية اية من الفاتحة ولان كل سورة وقال ان في هي الفاتحة
قولا واحدا وكذا من غير ما على الصحيح لاجتماعهم على كتابتها في المصاحف مع
تحرير المصاحف وهو من اخوي الحج ولنا ما رواه من عكس انه صلى الله
عليه وسلم كان لا يوف فصل السور حتى تنزل عليه سلم انه الرحمن الرحيم رواه
ابوداود والحاكم فان قلت ينبغي ان يجوز الصلاة بها عند ابي قلنت
عدم الجواز لاستنباه الانار واخلاف العلماء في كونها اية ثم اريد التسمية
بقراءة الفاتحة وجوبا وعند الشافعي فرضا وقراءتها سورة من القرآن وجوبا
او بقراءة آيات عوصي السورة واذا قال الامام ولا الضالين امن هو
اي الامام وكذا المؤمن اي المأموم تأمينا ستر لانه دعاء ومبناه على
الاخفاء ثم اي بعد الفراغ من القراءة تكبر بلامه حال كونه راعيا لان المدانة
كان في اوله وهي حمزة لفظه الله تف صلته لانه استغفار وان تهمه يكفر

سورة الفاتحة

الامام فاموا فان من وافق تأمينا تأمين الملائكة
غفر له ما تقدم من ذنبه وعند مالك لا يسمي الامام
وقال قوله انما تكبر في الصلاة

فان قيل ان في قومة الركوع وبين تكبير العبدان اتفاقا اذ ليس فيها ذكر مسنون عندها ولا فيها قراءة عند محمد ثم يقرأ اي المصلي سبحانك اللهم الا قوله وجلنا ذلك فلا ياتي به في الفر ابيض لانه لم يات به في المثل يركل في الدورنا قلنا من الهداية ولا يصح ار المصلي الا ان شاء قوله اني وجهت وجهي لوجهي هذا عند خلافا لابي يوسف فان عنده اذا فرغ من التكبير يقول وجهي لوجهي لوجهي ثم يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وانتصاب ستر على الحال او على انه صفة لمحمد محذوف اربعون تقود استرا كما ذكرنا وقوله للقرآن بتعلق بقوله تقود يعني التقود سنة القراءة فيكون تجالها وفرغ على هذا بقوله فاني به بالتقود المسبوق عند قضاء ما سبق لانه لا ياتي به المقصد لانه لا ياتي ويؤخر اي التقود عن تكبيرات العبد لانه انما يقرأ بعد ما هذا عندهما وعند ابي يوسف هو اي التقود تبع للثاء وفرغ على هذا بقوله فاني به بالتقود المقصد لانه ياتي به المسبوق لانه يتقود جبرئيل فيقرأ ويؤخر التقود على تكبيرات العبد يفرغ من التكبيرات العبد ويسمى بغيره يقول اللهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والعظمة والجلال
والعظمة والجلال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والعظمة والجلال
والعظمة والجلال

التسبيح في الركوع والسجود

لاجل الشك في الكبرياء ان كان في محنة اكره فلكذلك الجواب وان كان
في بآء اكره فقد قبل نفسه لانه من حيث التفتة وقيل لا تفرد وان كان
المدني لام انه حسن ما لم يخرج عن هذا ويعتمد اي يضع يديه على كنيته
ويخرج اصابعه لتفكير حال كونه يسطا ظهره غير رافع راسه الى فوق بل
سوي ولا منكس له اي لراسه الى اسفل ويقول في الركوع ثلثا اي
ثلاث دوات سبحان الله العظيم وهو اي التسبيح ثلاث دوات ادناه لقوله
صلى الله عليه وسلم من قال في ركوعه سبحان الله العظيم ثلثا قدم ركوعه وذلك
ادناه ومن قال في سجوده سبحان الله العظيم ثلثا قدم سجوده وذلك ادناه وبكره ان
ينقص منها او تركه كله وكورفع الامام راسه قبل ان يتم المقدي ثلثا اتمها
في رواية والصحيح انه يتابعه وتسبح الزيادة على الثلث مع الاشارة لقوله صلى
الله عليه وسلم ان الله وزجرت الوتر للمنفرد وحسن المنفرد لان الامام لا يستن
لن تطويل الصلاة فلا يزيد على وجهه بل التوم به ثم بعده برفع الامام راسه في
الركوع حال كونه قائما سمع الله لمن حمده ويكتفي اي الامام به اي بالتسبيح
عند اي وقال لا يضم اي الامام اليه الى التسبيح ربنا لك الحمد ويكتفي المقدي
بالتحميد يعني بذلك الحمد اتفاقا لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال اذا قال
الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد والمنفرد بجميعهما في الاصح اي
بين التسبيح وهو رواية الحسن عباي قال صاحب الحديث هو الاصح
وقيل المنفرد كما تقدمت ركني بالتحميد قال الزيلعي عليه اكره التسبيح وتني
المبسوط

مع من قبل قد انشد حمد
تجاسد الامم فلا تتركه
حمد الله في كل وقت
والحمد لله رب العالمين

لا تتركه في الركوع والسجود

لا تتركه في الركوع والسجود

لا تتركه في الركوع والسجود

المبسوط هو الاصح لان التسبيح حث لمن لم يعلم على التحميد وليس معه غيره
ليحتم عليه ثم بعد ذلك يكبر ويسجد فيضع ركبته اولاً ثم يضع يديه ثم يضع
وجهه بين كفيه حال كونه ضاماً اصابع يديه لا يندب الضم الا حين السجدة
اذنية ويبدى بسكون البناء اي يظهر ضبعيه وهو يسكون البناء العضد
لقوله صلى الله عليه وسلم وايداً ضبعك ويجاني ارباعاً بعد بطنه عن تحذيره
عليه الصلاة والسلام كان يفعل كذا والمرأة لا تجافي مطلقاً ويوجه اصابع رجليه
نحو القبلة ^{لما روي} كل عضو من اجزائه ^{من اجزائه} فلو توجه الى القبلة كما استطاع والمرأة في
تختص لترضم نفسها في سجودها وتلق رجليها تحتها لان ذلك استرها
ويتول في السجود سبحان الله العظيم صلى الله عليه وسلم اذ اسجد احكم فليقبل سجداً
روي الا ان ثلثا وهو اي التسبيح ثلاث دوات ادناه لما روي انه لم يذكر سجداً
الزيادة هنا اتفاقاً بذكره في الركوع ويسجد على الارض طمط على كبريائه وجمته
جميعاً لمواضبة النبي صلى الله عليه وسلم قدم الانف على الجبهة وان كانتا في
في السجود لقوله من الارض اذا سجد فان اقصر في السجدة على احداهما اي الانف
والجبهة او اقصر في السجدة على كور عمامته اردورما جاز من غير عذر يمنع عن
السجود على الجبهة مع الكراهة هذا عند اي وقال لا يجوز الاقتصار على الانف
من غير عذر يعني ان سجود على الجبهة دون الانف جاز وبالعكس لا فالسجود على الجبهة
فرض عند ما يجوز السجود على فاضل ثوبه كلبه وزيله وعلى شيء يجده ثم يستمر

على كبريائه عليه السلام
والانف على الجبهة
من غير عذر

تذکرہ

این بهر نهان از صومعه است
 کاین شخص فی الصلاه مجتهد
 قدیمه حاضر از ایشان است
 و اینان هم حاضر اند و این
 علمای اشدان

[illegible]

الثانية كالاولى اي كالركعة الاولى في الهيئة الا انه ار المصلي لا يثنى
اي لا ياتي فيها بالثناء وهو سبحانه اللهم وبتك اسمك وتعا
جرك ولا آله غيرك ولا يتعوذ لانهما لم يشرا الا في اول الصلاة ولا
يرفع اي الكلف يديه الا في سبع مواضع يعبر عنها بحروف ^{التي} ففصل صمغ
من تكبيرة الافتتاح والتف من القنوت والعين من العبدین والسین
من استلام الحجر السود والصاد من الصفا والجيم من المروة والعين من
عفة وجميع المزدلفة والجيم من الحجرة الاو والوسط فان قلت احدثني
سبع مواطن وهذه ثمانية قلت الصفا والمروة كلاهما في حكم واحد فبقي
سبعة فاذا رفع اي المصلي راسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية
افترش رجله اليسرى فجلس عليها ارجل اليسرى ونصب المصلي عنقه
اي رجله اليمنى نصبا وجهه الى المصلي اصابعها اي اصابع رجله اليمنى ^{المصلي}
هكذا وصفت عايشة رضوانه عنهما فتعود النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته
ووضع يديه على فخذه وأشار الى كيفية الوضع بقوله وبسط اصابعه
حال كونه موجه نحو القبلة وروا ان المصلي تشهد بن مسعود رضوانه عنهما
وهو اي تشهد التحيات ثم يعرض العباد القولية له والصلوات اي
العبادات الفعلية والطبقات اي العبادات المالية له وهذا على مثال
من يدخل على السلطان فيثبته او لا ثم يخدم ثم يذل المال من جانب الله تعالى

محمد
باب من الكلف به الامم مع نوح
محمد بن محمد بن الحسن

مجلسه اول در علم و حکم و تاریخ
الایام و الفتن و معجزات ائمه

٤٧

محمد علی

فانهم يهملون العلم ويكفون قلوبهم عن الحق والعدل والحق سبحانه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقدرته
على ما يشاء من غير حساب ولا
مقابلة ولا عجز ولا ضعف
ولا قوة ولا سلطان ولا
قدرة ولا سلطان ولا
قدرة ولا سلطان ولا

غير والى والى منقذ الصلوات

وہ حرب

فما سوى ذلك من فساد الزمان والوقت والفضائل

توقلات طلاق ام صنف و لم يجمع
طلاق ولا علقا قال الكوفي في الطلاق والفرق
ما بينهما الطلاق اخص من الفرق لان الفرق
الكل كلام عام ولم يذكر

فی تحقیق الفرائض بطریق اولی بالامریض علیہ السلام قرآن و صلوات اللہ علیہ فی السریر بعد از سر

عند بابي حارة ماوان خزانة

طوال الفصل والاسم وفهارة

بمقتضى على الخليفة في وقت الجلاء

وتمت اختلف ان القيمة المفسدة اذ وقع الخمار المنصرف
عند اى ح وعندهما الخمار المنصرف اولى فراه الا انه
القيمة فيه متعارفة وعندهما متعارفة اولى فراه الا انه
او ثم نظرا لاسم توافقا فراه الا انه التوافق لم يكن
ليس بمجموع واحد في بعضه بل على ان يكون معوما فراه
خامسا وقال ابو حنيفة ان اسم النور يطلق على كل
وان قصر

[illegible]

مثل خوف فوات الوقت
وخوف العدو
اعلم ان السابق في الاما ان ينظر حاله في الصلاة
فان كان فيه ريب او ضعف او كان
اخفق على اجزائها الصلاة لا يوجب
رضاه عنه اطلاقا في صلاة النافلة
التي هي على وجه الاستحباب
باسم الله تعالى
والشكر لله تعالى
والحمد لله تعالى
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

ومنها اي من لم يكن الا الاخر اي الى اخر القرآن فصار سنة القرآن
في حال الضرورة بعد احوال وتطال الركعة الاولى على الركعة الثانية في صلاة
الفجر بالاجماع ليدرك الناس الجماعة وينبغي ان يكون التفاوت بعد
الثلاث والثلاثين تحببا وان كان فاحشا لا بأس به والحال ان الثانية
على الاولى بثلاث ايات بكرة اجماعا وبأية اوابيتين لا بكرة وأشار
بقوله فقط الى انه لا تطاول الاولى على الثانية في غير الفجر بل سويهما هذا
عندنا في ح وابي يوسف وعند محمد طالي الاولى على الثانية في الكل اي في
كل الصلوات كما روي انه علم الصلاة والسلام كان يطيل الركعة الاولى
على غيرها في الصلاة كلها وكما ان الركعتين استويا في استحقاق الوأفة **ف**
فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة ولا ينبغي
من القرآن سوي الفأفة للصلاة بعين لم يحسن نيتها لجواز الصلاة
حيث لا يجوز غيره الا تلك السورة حتى لو لم يقرأها عين من القرآن
فسدت الصلاة لا خلا قوله كما فقرأوا ما ينشأ من القرآن وكلمة العيين
اي تعيين السورة للصلاة ولا يقرأ الموتر خلف الامام بل يسمع الى قراءة
الامام وينصت اي يصغي الموتر لقوله كما واذا قرأ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا اكثر اهل التفسير على ان هذا خطاب للمعتدين وان
وصليه قرا امامه اية الترتيب مثل ايات الجنة او اية الترتيب

التخوف

فان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها
ووجب الى تعيينها ان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها

من خشيته فاحصا صليته
فان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها
ووجب الى تعيينها ان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها

التخوف مثل ايات النار او خطب الخطيب او صلى الخطيب في خطبة
على النبي صلى الله عليه وسلم لان سؤال الجنة والتعوذ من النار والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم محض فدية الاستماع لكن اذا قرأ الخطيب يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه يصلي الله مع ويسلم في نفسه ابتداء الامر
والثاني اي البعيد عن النبي بحيث لا يسمع الخطيب والداعي اي القريب
منه سواء على المختار فيجب عليه الاستماع والانصات **فصل**
في بيان احكام الامامة وهي افضل من الاذان عندنا وعند الشافعي
بالعكس الجماعة في الفريضة سنة مؤكدة ارسيت به بالواجب من استدلال
على كمال الامامة واولى الناس بالامامة بين الحاضر بين اعلمهم بالسنة اي
بالنقطة والشرعية افلا كان يحسن من القراءة ما يجوز به الصلاة لان الحاجة
الى العلم اكثر بالنظر الى غيره ثم اقرهم اي اتوا في العلم فاكملها
اكثرهم قراءة وتجويد لانه ركن من الصلوة هذا عندنا وعند ابي يوسف
بعض اولاهم بها اقرهم لقوله صلى الله عليه وسلم يوم تقوم اذانهم للحساب انه
بعض اعلمهم بالقراءة وكيفية اداء حروفها ووقوفها لان القراءة ركن في الصلاة
لا بد منها فان تساوا في القراءة فاعلمهم بالسنة معذرة ثم اقرهم اي وان
تساوا في العلم والقراءة فلا ولي لها اقرهم اي اشد هم خوفا من الله تعالى
واجتبا با من الشبهات قال صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عالم نفعي فله

فان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها
ووجب الى تعيينها ان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها

في المصنفات انما يتبعها ما دام الخطيب في الخطبة
والموعظة فاذا بدأ بجمع الكلمة فله ان يقرأ في الصلاة
بجاءة القرآن او مطالعة كتاب الفقه
او يدبر سيف رده فيخلع من خروجه
بجمع العلم ووضعه في الخزانة

ملائمة لها

فان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها
ووجب الى تعيينها ان صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان يقرأ في الصلاة الا ما يقرأ في غيرها

بمجازہ

اي التمسك كوع وسجود وان كانا بصلتين بالابواب بعد ان تكون مطلقة
 في الاصل واخر زلها عن المحاذاة في صلاة الجنازة فانها غير مفسدة لانها
 دعاء واراد بقوله مشتركة تحريمه اي من حيث التحريم بان يكونا باثنين
 تحريمهما على تحريم الامام واداء اي مشتركة ايضا من حيث الاداء بان
 يكون لهما امام فيما يؤذيان تحقيقا كالمقصد او تقدير كالاختصاص حتى لو اقتضى
 رجل وامراة بالامام فاحدنا ونوضا ثم جاء وقد صلى الامام فقاما بقتضيا
 فحاذت فسدت صلاته لوجود الشركة في تحريم الامام اداء لان لهما اما ما فيها
 بقتضيا تقدير لانها التزام الاداء مع الامام فزعمها الخروج عن عمدة ذلك
 فيجعل كانها خلفه واللاحق مثل المدرك بخلاف المسبوق حتى لو كانا مسبوقين
 وحاذت فيما يقتضيا لانفس صلاته لانها منفردان فيما يقتضيا وكذا بان
 ولو حاذت في الطريق وهما لاحقا لانفس صلاته في اللاح لانها مشتغلا باصلاح
 الصلاة لا تحقيقها فانعدمت الشركة فيها اداء وان وجدت تحريمه ولو
 اقتديا في الركعة الثانية ثم احذنا وذهبا للوضوء ثم حاذت في القضاء ينظر فان
 حاذت في الاولى او الثانية وهي الثالثة والرابعة للامام فنفس صلاته لوجود
 الشركة فيها تقدير لكونها لاحقا فيهما ارسبوها وقوله في مكان متحد نصب
 على الحال ايضا احترزه عما اذا كانا في مكانين حتى لو كان هو على مكان وعلى
 الارض والذكان قدر قامت الرجل لانفس صلاته لعدم تحقق المحاذاة واخر

بقوله

بقوله بلا حائل بينهما عما اذا كان بينهما حائل وادناه قدر مؤخرة الرجل
 لان ادنى احوال القعود قدزماه به وغلظه مثل غلط الاصبع والفرجه
 تقوم مقام الحائل وادناها قدر ما يقوم فيه الرجل وقوله فسدت صلاة
 جواب فان اي صلاة الرجل دون صلاتها وقوله ان نوى اي الامام ^{منها}
 اشارة الى شرط اخر وهو ان ينوي الامام امامتها او امامة النساء وقت
 الشروع لابعده لان الفساد يلزمه من جصتها فلا بد من التزامه ولا بد من
 اي الملائمة المشتهية في صلاته اي صلوة الامام بلا نية مع الامام اياها
 اي الملائمة حيث لا يصح اقتدار المرأة بلا نية الامام فتفسد صلاتها لانها
 لم تقربا على ان قراءة الامام قراءة لها ولم يكن كذلك فحقت بلا قراءة
 وفسد اقتدار رجل باحدة لما دونها وصحت لانه متفضل فلم يجز اقتدار المقتضى
 به وقال ان يخرج من المسجد وقال شيخ بل يخبر امامة الصبي في الزواج ^{والسنن}
 والنوافل والخمار انه لا تصح في جميع الصلوات كذا في العيني وفسد ايضا
 اقتدار مصل طاهر بعد ور مثله به سلس البول والرعاف والبرص ونحوها
 وقال زفر بجوز وبه قال ان فخر ويجوز اقتدار المعذور ان اتحد عذرهما
 وان اختلف فلا وقد ايضا اقتدار مصل قادي بامى وكذا الجوز ^{الاجازة}
 اتمى باخرس لان الامى اقوى حالامته لقدرته على التحريم وهو منسوب الى
 الامم ثم نهي به لان الشخص حين يولد فماته لا يعقل شيئا وكذا افسد اقتدار

كانت كذا وكذا

ان نوى الامام امامتها فسد
 صلاته وان نوى امامتها فسد
 لان فساد صلاته لعدم نية الامام

اقتدار المرأة في اجرة العبد بلا نية من الامام جارية
 لانه لا يمكن غارها مع وجود الازدحام

مكش بغير خلاف لساقي وزفر وكذا غيره يوم وهو الذي يصلي ركوع
 وسجود يوم وهو الذي يصلي الأيتاء وقال ان فزفر يجوز وكذا فسد
 اقتداء منقوض وهو الذي يصلي الفرض منقضل وهو الذي يصلي النقل
 وقال ان في واجبه يجوز واقتداء منقوض مثلا يصلي الظهر بمنقوض
 فضا اخر مثلا يصلي العصر والعائنة وقوله اخر صفة فضا لصفة المنقوض
 لنفسا والمفتر ويجوز اقتداء غاسل عليه بالسج على نفسه لا استواء حالهما
 وهذا بالاجماع ويجوز اقتداء منقضل بمنقوض لان الفرض اقوى ويجوز
 اقتداء يوم بمثلته اي المومر سواء كان الامام قايما او قاعدا استواء حالهما
 وان كان مضطجعا والمومر قاعدا او قايما لا يجوز ويجوز اقتداء قائم باحد
 اي بمخشي اذا بلغت حدودية الركوع فالأصح انه يجوز عندئذ ما لا عند
 بذلك ان صلواته اضعف من صلاة القائم وتلك الحال لا يجوز الا عند
 العجز عن الاستواء وكان كالعقود وعندئذ جازت صلاة القائم خلف
 القاعد بحيث جازت خلف الاحد بدلا للاولوية ولو لم تصل الى
 حد الركوع فالأصح لجواز اتفاقا لانه في حكم القيام لقربه منه ولان من رآه
 لا يظنه ركعا بخلاف الاول وكذا اي يجوز اقتداء المتوضي بالمستتم لانه كونه
 مطلقا حتى لا يفتد بوقت الصلاة ويجوز اقتداء القائم وهو الذي يصلي قايما
 بالقاعد وهو الذي يصلي قاعدا لما ثبت في الصحيح من اقتداء ابي بكر رضي الله عنه

عدم اشتراك الامام والمأموم
 في فرض واحد ونحوه المطابقة
 في الاقتداء فان قيل
 معاذ فخرانه عنه يصلي الفرض مع المومر
 ثم يرجع فيوم يومه والمحال ان صلواتهم
 فرض وصلواته نافذة فكيف لا يجب
 بان معاذ فان يقرأه عن عليه او ترك
 وقرا ولم يصلي بخبر فضيلة الصلاة معه
 صدق عليه ولم يرجع فيقبل فرض الوقت
 بقومه

صلاة القائم خلف القاعد

لا يجوز للمومر ان يصلي خلف القائم
 لان المومر لا يصلي الا في حاله

الامام

المومر

بالني

بالني صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في موضه الذي مات فيه وابوبكر والنوم
 قايئون هذا عندهما خلافا لما فيها اي في اقتداء المتوضي بالمستتم
 التيمم طهارة ضرورية لا يصار اليه الا عند العجز وايضا عند لا يجوز اقتداء
 القائم بالقاعد كقولنا صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احد بعدني جالسا وان
 علم اي المصلي ان امامه كان محدثا عا دار المصلي الصلاة وكذا اني
 احبب والذي في ثوبه او بدنه نجاسة وان اقتداني وقاري باني
 فسدت صلاة الكل اي الامام والمعتدين اما صلاة القاري فلانه
 ترك القاء مع القدرة عليها واما صلاة الاميين فلانها لما رغبا في
 الجماعة وجب ان يعتدوا بالقاري فيكون قراءته قراءتهما فكذا القراءة
 التقديرية مع القدرة عليها هذا عند اي ح وقال لا فسدت صلاة القاري
 فقط لانه لا صلاة الا بمين كذا المأموم الا في معذور مثل الامام فصح صلاهما
 ولو اختلف الامام القاري بسبب حدثه اميا في الركعتين الاخيرتين
 اي في الشفع الثاني ولو في التشهد قبل ان يعقد مقدار التشهد فسدت
 اي صلاة الكل لانه القاء وجبت في كل الصلاة تحفيقا او تفديرا
 ولم توجد خصوص الاخيرين بالذكر لرفع توهم ان يصلح الا في في الاخيرين
 لكلا خلاف لعدم وجوب القراءة فيهما **باب احدث في الصلاة**
 من سبعة اراصابه بلا اختيار منه حدث سماوي مزبدنه موجب للوضوء

ان الزيادة الحقيقية مع القدرة عليها

عام الحكم في هذا الكتاب
 من صلى الله عليه وسلم بغير صلاة الفجر
 فبأنه اذا دعا الى الصلاة او الى غيرها
 فبأنه اذا دعا الى الصلاة او الى غيرها
 فبأنه اذا دعا الى الصلاة او الى غيرها

غير جارية الا في الزيادة

وغيره على الصلاة في كل وقت

فان كنت بطلت صلاة لانه يكون في وقت واحد
فان كنت بطلت صلاة لانه يكون في وقت واحد
فان كنت بطلت صلاة لانه يكون في وقت واحد
فان كنت بطلت صلاة لانه يكون في وقت واحد

في كل وقت

في الصلاة توضح اي المصلي الذي سببه الحدث على الفور يبنى بآيقها
على ما مضى من صلاة والاحتياط اي استئناف الصلاة من اولها افضل
تخرا عن جهة الخلاف وقيل المنفرد يستأنف والامام والمقتدر يبنيا
صيانة للفضيلة لاجتماعهما ذكرهما اجمالا شامل لجميع المصلين فصل
حكم كل واحد من الامام والمنفرد والمقتدر فقال فان كان من سببه
حدث في الصلاة اماما جوازا رجلا او الى مكانه هذا انفسه لا خلاف
اذ خلو مكان الامام عن الامام بنفسه صلاة المقتدر حتى لو احدث
الامام فلم يقدم احد اخر خرج من المسجد بنفسه صلاة القوم وصورة
الاختلاف ان يتأخر محمد وثبوا واصغابده على انفسه يوم انه رفع فتنقطع
عنه الطنون ويقدم من الصف الذي يليه بالاشارة ولو تكلم بطلت
صلاته ولا ان يستخلف لم يجاوز الصفوف في الصف والظاهر ان يخرج من المسجد
فلو لم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلاة القوم وفي صلاة الامام
روايات فاذا توضا اي الامام عاد بعد التوضي الى مكانه الاول قطعا
واتم اي الامام ما بقي من الصلاة خلف خليفة في مكانه الاول حتى اي
وجوبه حتى لو اتم بقية صلته في موضع وضوء لم يحزه لان بينه وبين امامه
ما يمنع صحته الاقتران من طريق الاوجان ان كان امامه اي امام الامام
وهو خليفة لم يفرغ اي امام الامام عن صلته والا اي وان فرغ امام الامام

فد

فان كان من سببه حدث في الصلاة اماما جوازا رجلا او الى مكانه هذا انفسه لا خلاف

في كل وقت

فهو اي الامام المتوضي مخير بين العود الى مكانه الاول وبين الاتمام
حيث توضا وانما خسر لان في العود اداء الصلاة في مكان واحد
وفي الاتمام قلة المشي فيميل الى ايها شاء كما لمنفرد اذا سببه حدث
بعنه ان شأتم حيث توضا وان شأ عاد الى مكانه ولو احدث المصلي
عند استئناف الصلاة وكذا اي استأنف لوجبه ان المصلي في صلاة او لم
عليه او احكم اي نام في صلاة نوما لا ينقض وضوئه فاحكم او فمعه او
اصابه المصلي نجاسة مانعة للصلاة من غير سبب حدث من كل كثر جاوز
قدر الدرهم او نتج بان اصاب رأسه حجر ونحوه فتش فسال منه دم او طين او
المصلي انه احدث فخرج من المسجد ان كان فيه او جاوز مكان الصفوف
خارجا ان كان في الصحراء ثم اي بعد خروجه من المسجد او جاوز الصفوف
فانه لم يحدث حيث بطلت الصلاة في هذه الصور كلها ولو لم يخرج من
المسجد او لم يجاوز الصفوف بنى ان يقرأ على ما مضى من صلاة ولو سبق اي
المصلي الحدث بعد ما قعد قدر التشهد توضا وسلم لانه لم يبق عليه الا السلام
فانتي به وان تعده اي ان تعمد المصلي احدث في هذه الحالة ان بعد التشهد او
على اي المصلي ما يقرأ فيها اي الصلاة كما لتك ونحوه تمت الصلاة لانه لم يبق
من فرائض الصلاة شي الخرج بصنع من الصلاة وينظر اي الصلاة عند
الامام ان رأي اي المصلي في هذه الحالة يعجز بعد التشهد والحال ان المصلي

فان كنت بطلت صلاة لانه يكون في وقت واحد

فان كنت بطلت صلاة لانه يكون في وقت واحد

هو منيتم ما بالانصب مفعول رأي وقد علم استعماله او نمت عطف
على ان رأيي وان تمت مدة المباح سواء كان مقبلا او مسافرا بشرط
ان يكون واجدا للقاء والا لا يبطل او ينزع ار المباح خفيه بعمل قليل الى غيره
بان كان واسعا لا يحتاج الى المعالجة في النزاع وان كان النزاع بفصل
عنيف تمت صلاته لوجود الخروج بصنفه او تعلم الامي سورة وكان قد
صلا ما يغبر فواة فتعلم ما تجوز به الصلاة اما بالتذكر او بحسب السماع حتى لو تعلم خفية
تمت صلاة لوجود صنفه وقوله سورة وقع اتفاقا وهو على قولها واما
عند ابي حنيفة فالاية تكفي بهذا اذا كان اماما او منفردا واما اذا كان يصلي خلف
قاري فقد قيل لا تبطل الصلاة وعند العامة تبطل او وجب العاري ثوبا
تجوز فيه الصلاة بان لم تكن فيه نجاسة مانعة او كانت وعنده ما يزيلها
او لم يكن ولكن ربه او اكثر منه طاهر او قدر المومس على الاركان او على الركوع
والسجود او تذكر صاحب الترتيب صلاة فائتة عليه ولم يسقط الترتيب
بعذلا وخلف القاري اما بعد ما حدث ^{بالحديث} او طلعت الشمس في صلاة
الغجر بعد ما قد قدر التشهد او دخل وقت صلاة العصر في صلاة الجمعة
او زال عذر المحدث بان نواضات مستحاضة مع السيلان وسرعت في
الظهر وقعدت قدر التشهد فانقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب
الشمس تعيد الظهر عنده خلا فالحما او سقطت بحجرة عن يمينه

فان قيل كيف يتحقق هذا الكلام في ذواتهم
او اصحاب كل محل من هذه الاماكن او اهلها
بما بان من اعلى قولهم ان كل واحد من هؤلاء
والعصاة وقت مهل فادعوا الى الصلاة عند جوارحهم

للتعجيل والخلاف في هذه المسائل الملقبة بالاثني عشرية بين ابي ح
وصاحبه مبني على ان الخروج يصنع فرض عنده لا عند حماله ولو اختلف
الامام الذي سبقه الحدث مسوقا بركعة او اكثر صح اي اختلاف لان محنة
بالمثل ركة في الترخيم وقد وجد في الاول له ان يقدم مدركا لانه اقر على
اتمام صلاته فاذا اتم اي المسبوق الذي هو الخليفة صلاة الامام او لا
يقدم اي المسبوق المستخلف مدركا ليسلم بهم اي بالقوم لعجز المسبوق
الى خضا سابق به الامام كذا في ابن مراك ثم اي بعد اتمام المسبوق صلاة
الامام الاول بان قد قدر الشاهد لو فعل اي المسبوق المستخلف ضايقا
للاصلاة كالفرقة والكلام والضيق والخروج من المسجد بعده اي بعد
اتمام او كانا يفره اي يفر الثاني المسبوق المستخلف لا يفسد صلاته وذلك
لما في الثاني به ويضر الثاني الامام الاول ايضاً يفسد صلاته لان الثاني
وجد في طلال صلاتهما ان لم يكن اي الامام الاول فرغ من صلاته ولا يضر اي
ذلك الثاني من ابني الامام والقوم فرغ منها بان قوضا ولو كان خليفة
حيث لم يفته شي واتم صلاته خلف خليفة فلو انفسد صلاته بمناف لتي
به خليفة ولا يضر ايضاً ذلك الثاني القوم اي لا يفسد صلاتهم لا وجد
تمت صلاتهم ولو كان فرقة الامام الاول عند الاختتام ان قد قدر
الشاهد او احدث عدا فسدت صلاة فم كان مسبقا لو فوع في طلال صلاة

مجلس التفتيش

صلاة السجود
من صلاة امامية
على السجود

صورة المسبقة امام صلى ركعة من صلاة فاقدي برجل فلما اتم الامام
صلاة وفقد قدر الشهد فمعه او احدث عدا فمعه يني او حدثه عدا
يفسد ان صلاة المسبوق عند اي حنية خلافا لهما اي لا تفسد صلاة من كان
مسبوقا ان تكلم اي الامام بعد التشهد او خرج من المسجد لانه الكلام والخروج
من المسجد قاطع لا يفسد ومن سبقه احدث في ركوع او سجود اعادها اي
الركوع والسجود الذين احدث فيها حتما ان يني على صلاة لان الانتقال من
ركن الى ركن بالطهارة شرط ولم توجد ولو لم يجد هاهنا فسدت صلاة ومن
تذكر سجدة اصلية كانت عليه حال كونه تذكره السجدة الثانية في ركوع او سجود
فسجد اي قضى السجدة التي كانت عليه نذبا اعادها اي الركوع والسجود
التي ذكرها فيهما صورة المسبقة رجل كانت عليه سجدة فذكرها في ركوع او
سجود فسجد يستحب له ان يعيد الركوع او السجود الذي ذكرها فيه لتفريق
مرتبة بالقدرا المكن وان لم يجد هاهنا جاز لان الترتيب في افعال الصلاة ليس
لازم المسبوق يبدئ بما ادرن ويؤخر ما فاته ولو كان الترتيب بين افعالها
فرضا لما جاز له ذلك بعذر الجماعة كالترتيب بين الصلاة ومن اتم فدا
واحد فحدث اي الامام وخرج من المسجد فان كان المأموم رجلا تعين
اي الرجل لا يتخلف الا خلف الامام الذي وراءه واحده عند الحديث وان
وصلية لم يتخلفه اي الامام الرجل المأموم لعدم المزاحم فاذا توضا

ان العارض لم يفسد من المسبوق
بوصد من امامه ومع هذا لم
يؤثر في صلاة من كان معه غيره
فصل صلاة المسبوق في باب اول

مكن قال بعدية احدكم قومات احد ما قبله
تحت اوجبة للعبد الحق

الامام

الامام دخل معه في صلاة لتحول الامامة اليه والاي وان لم يكن المأموم
رجلا بل صبيا او ارجاء او غشي اخلف الشيخ فيه فقبل تعين وتفسد
صلاهما اي الامام والمأموم لانه لما تعين صار كما استخلفه ففسد صلاة
الحكم والاصح انه لا يتعين ففسد صلاة اي المأموم خاصة لخلو مكانه
عن الامامة دون صلاة الامام لانه لما لم يصير متخلفا لا حقيقته ولا
بقي الامام مفزدا فافسد صلاته ولو حضر اي الامام من الفواة في الصلاة
جاز له اي السلام المحصورين فواة قدر ما تجوز به الصلاة الا خلافا عند حنية
خلافا لهما هذا اذا لم يفرق قدر ما تجوز به الصلاة فان فرأه ان ركع ولم يجز له
الا خلافا لجماعا وكذا اذا نسي الفوان وصار امينا متخلفا لا يجوز اجماعا
باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها يفسد اي الصلاة الكلام اي
التكلم بكلام الكس ولو كان سهوا في تكلم او خطأ وكذا اعدا او نسيان او غلطا
او كثرة او في نوم وكذا التفسد ايض الدعا بما يشبه كلام الكس وهو ما يملن
طلبه منهم اي عز الكس كنول اللهم البسني ثوبا اللهم زجر فلانة وبفسد
ايض الانين وهو الصوت الحاصل من قوله آه وبفسد ايض التاوه وهو ان
يقول آواه وبفسد ايض النافث وهو ان يقول اف ولو وصلية كانت الكلمة
محررين لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال بى وجع او اصابتم مصيبة وهو كلام
الكس يفسد هذا عند ما خلا فالابى يوسف فان عنده لا تفسد صلاة

باب يجوز صلاته لانه
لان الخلاف في هذا الزم
على خلاف القياس وما اظهره
فيما بين الخلاف في هذا الزم
ففي جاز من مسجد ونفسا فيني الامام دون غيره

فقد صل الله وسلم ان صلاته هذه لا يفسد بها
شي من كلام الكس وانما على التمسك والتمسك
القولان في كونه كس او لا كونه كس
النفى في كونه كس او لا كونه كس
انما هو في كونه كس او لا كونه كس
رفع عن ام الغطاء والنبات ولان انه لم يزل

وهذا هو نفس لا يفسد الصلاة

حروف الزيادة

بجوه آه واف وتنف مما هو شمل على حرفين فقط احدهما او كلاهما
من حروف الزيادة الحسة يجمعها فقلت سالتونيها السين والهمزة
واللام والياء والواو والنون والياء والمها والالف فتوله آه
حرفا كلاهما من الزوايد فتوله اف وتنف مخففا حرفا احدهما منها
اما لو كانت ثمانية احرف من الزوايد او غيرهما او حرفين من غيرهما ففسد
بالانفاق وينفسد ايضا التجاء بصوت لوجع في بدنه او مصيبة اصابته
النفس والمال لان فيها اظها والتاسف واجزع لانفسه هذه الاسباب
اذا كانت لذكر جنة او ذكر نار لانها تدل على الخشوع وهو المقصود في الصلاة
وينفسد ايضا التخيخ بلا عذر بان لم يكن باجتماع البصا في حلقه بل كان لتحسين
الصوت فظهر به حروف نحواج بالفتح والضم وان كان لعذر لا ينفسد
كالعطاس وان حصلت به حروف وكذا التخيخ المتعدي لخطا
الامام وينفسد ايضا تسميت عايط بالسين والسين والتا اوضح وهو
ان يقول برحمتك وجه افاده انه من كلام الناس اذ يقع بالخطاب
بينهم ولو قال العايط او السامع الحمد لله لانفسه لانه ليس جوابا عفا ولو
قال العايط لنفسه برحمتك الله لانفسه كذا في الدررنا قلنا عن الطهري
وينفسد ايضا قصد جواب خير سائر بالحمد لله بان يقول الحمد لله او المصلحة
بان يقول لا اله الا الله او السجدة بان يقول سبحا الله في جواب خير عجب

او المسترجع

وإنما يفتن من الرض وتارة
وإنما يفتن من الرض وتارة

وإنما يفتن من الرض وتارة
وإنما يفتن من الرض وتارة

او المسترجع في جواب خبره بان يقول ان الله وانما اليه راجعون او الجوقة
بان يقول لا حول ولا قوة الا بالله وقبده بالتحميد والحمد لله لان عنده
لانفسه الصلاة بجواب المصلي في اخره بما يستحقه بتمجيد وتمامه بتمجيد
وبما يسوؤه بترجيع لان ثناء باصلا فلا يخرج عنه توارده اجواب لما لا يصير كلاما
الان لو اراد ان المصلي بذلك التمجيد وكلاما علامة انه اي المصلي الصلاة
لانفسه اتباعا ولو وقع المتعدي على غير امامه عند احصر فسدت الصلاة لان
يتبع جوابا لانفسه ان فتح على امامه مطلقا لا لاصلاة الفاع ولا الصلاة
الامام ان اخذ بقوله في التمجيد وهو لا يحسن لانه لا صلاح صلاة لان حاله ان
يجري على لسع الامام ما ينفسد لو لم يفتح عليه والصحيح انه ينوي الفتح دون التواة
لانه ممنوع عنها لا عنه وينفسد ايضا السلام عند اقبه بالحمد لان السلام هو
غير مفسد لانهم من الاذكار فمن غير الحمد تجوز ذكر او في الحمد كلاما وينفسد ايضا
ودعه لم يقبده بالحمد لانه ليس من الاذكار بل هو كلام مخاطب وينفسد
ايضا قراءته ارقاة المصلي اماما او غير امام من مصحف لانه معلق من المصنف فاقبده
المتكلم من غير هذا عند ابى ح طافا لها فان عندهما لانفسه كنه كبره طافه
من التشبيه باهل الكتاب وينفسد ايضا اكل المصلي وسريره لانفسه
بما فيان الصلاة ولا فرق بين الحمد والتسبيح لان حاله الصلاة مذكرة هذا
اذا لم يكن بين كسائه ما كقول اما اذا كان فابتنعه لانفسه وينفسد ايضا بجموده

اذا كان دون قدر
الحمد في بابي

خلافا لابي يوسف

وإنما يفتن من الرض وتارة
وإنما يفتن من الرض وتارة

سواء اقر ما تجوز به الصلاة او لم يقر
او يقول لا اله الا الله او لم يقول

وإنما يفتن من الرض وتارة
وإنما يفتن من الرض وتارة

في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها
 في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها
 في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها

فعادة بعضنا على الظاهر لا يفيد

والله اعلم بالصواب
 في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها

توضيح

اي سجود المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها
 كذا في هذا خلافاً لابي يوسف فيما اذا اعادها اي اعاد المصلي
 السجدة على ظاهر سجوده على المكان النجس من سجدة نفسه السجدة لا الصلوة
 فلو اعادها على موضع طاهر صح لأن ادائها على النجاسة كالعدم وبفسادها
 ايضاً العمل الكثير مما ليس به اعمالها ولم يكن لاصلاحها اختلاف في تنبيهه وعما
 اثنى عليه علاناً ما يعلم ناطره ان عامه غير مصل وقيل باستثارة المصلي
 قال الامام الحسن هذا أقرب الى مذهب ابي حنيفة فان دأبه التوفيق الى دار
 المستلى وقيل يحتاج الى الدين وفي الصلاة الاولى شروع وعما شروع
 المصلي في غير ما في غير الصلاة التي شرع فيها اولاً لا يفسد شروع
 شروع المصلي فيها اي في الصلاة ثانياً صورته شروع رجل في صلاة الظهر
 مثلاً فمضى منها ركعة فافتح العصر او الطلوع بتكبيرة جديدة او كان يصلي الطلوع
 فافتح الفرض او كان يصلي الجمعة فافتح الظهر او بالعكس في صلاة الاولى
 تفسد لأنه شروع وعما في غير ما هو فيه فيخرج عما هو فيه فيها ولا يفسد ما انظر
 المصلي الى مكتوب بين يديه او على كذا رطل فمضى فهم المصلي بعد النظر في المكتوب
 فوان كان او غيره او اكل اي المصلي ما بين آسنانه من المأكول دون المحضه لانه
 لا يمكن الاضطرار عنه ولقد لا يبطل الصوم الا اذا كان كبراً في الصوم
 والاصل قدر المحضه وتفسد الصلاة في قدر اكل المحضه لانه يمكن الاضطرار عنها

وان مر

ان اكل المصلي ما بين آسنانه من المأكول

وان حثرت في موضع سجود اي سجود المصلي اذا كان اي موضع سجود
 على الأرض ملا حثرت في الموضع الذي يكره المروءة لا الحثرت في موضع
 صلاته في الصحراء وهو من قدمه الى موضع سجوده فانه لا يفسد الصلاة
 قوله او حاذي الاعضاء الاعضاء عطف على قوله ان حثرت ان حاذي بعض
 اعضا المار ببعض اعضا المصلي اذا كان يصلي على المكان ثم اراد المار
 صلى الله عليه وسلم لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا من الوزر لو وقف اربعين
 ولا تفسد صلاته في هذه الوجوه وينبغي اي للمصلي ان يغز امامه اذا كان
 يصلي في الصحراء ستره بالنصب منقول يغز حال كونها طول فراء وغلط
 اصبح لأن ما دونه لا يبد وللناظر من بعد فلا يحصل المقصود ويؤثر
 المصلي منها اي من السرة ويجعلها اي يجعل المصلي السرة على احد جانبيه
 ولا يكفي الوضع بغير وضع السرة على الأرض بدلا عن الغز والخط بالرفع
 عطف على الوضع اي لا يكفي الخط على الأرض بغير بدلا عن الغز ومدر
 اي يدفع المصلي الماء بالشاردة وحده او التبيح وحده لا يدر ايهما
 اي بالاشارة والتبيح مع الوقوع الكفاية باحدهما ان عدت السرة
 او قصدا المار المروءة اي بين المصلي وبينها اي بين السرة حيث
 بدرا بالاشارة او التبيح وجازته كما اي ترك السرة عند أمن المروءة
 وكذا عند عدم الطريق وسرة الامام مخزنية اي كافية للمقوم ولو صلى

توضيح
 قال ناقصات الصلوات اقصيات الدين صاحب يوسف بخلين اكرام
 ويعلمون التلاوة

وان حثرت في موضع سجود المصلي

توضيح
 في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها

توضيح
 في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها

توضيح
 في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها

توضيح
 في سجدة المصلي على الأرض لا تجزئ إذا أفسد بعضها فسد كلها

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

على توب بطلانته مبتدأ اي بطلانته التوب بحسب خبر البطلان ونهذه الحجة
 بحرورة المحل على انما صفت توب حج اي جازت صلواته ان لم يكن اي
 التوب مضيا وكذا اي تحت صلواته لو صلى على الطرف الطاهر من
 بساط طرف التوبة اي من البساط خمس سواء تحرك احداهما او احد
 الطرفين من البساط بحركة الاخر ام لا انما قال هذا احراز من قول من قال
 انما تجوز الصلاة على الطرف الاخر اذا لم يتحرك احد الطرفين بتحريك الاخر
فصل في رفع من يركع ما يفسد الصلاة وما لا يفسد في بيان
 ما يكره فيها وما لا يكره فقال وكره عبثه اربع المصلي يتوبه او يبدله لورود
 الشئ وكره قلب الحصى من مكان السجود والاقبية مرة واحدة ليمكنه ان يكمل المصلي
 السجود حيث لا كراهية فيه وكره ايضا رفعه الاصابع وهو ان يرفع يده او يدها
 حتى تصوت وكره ايضا التحضر وهو وضع اليد على الخصر وكره ايضا
 الالتفات وهو ان ينظر يمنة ويسرة مع لي عنقه وانما النظر بغير
 عينه بلا لي عنقه فلا يكره وكره ايضا الاحياء وهو القعود على اليدين ما صبا
 ركبتيه وكره ايضا افتراش ذراعيه وهو بسطهما في حالة السجود وكره ايضا
 ود السلام بيده اي بالكتابة لانه سلام مخفي لو صاحبه بيته السلام
 خدعت صلواته وكره ايضا التربع بلا عذر لانه ترك سنة القعود للتمشيد
 فلو كان بعذر لم يكره وكره ايضا كف توبه وهو ان يرفع طرفه اتى التراب
 نوع

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

نوع تجبر في مقام التواضع وكره ايضا سدة اي سد التوب وهو ان يجعل
 توبه على راسه وكتفيه ثم يرسل طرفه من جوانبه وكره ايضا التواضع
 من الكسل والامساك فان غلبه فليكن كما ينقطع فان زاد وضع يده او كره
 على فيه بذلك ورد الحديث وكره ايضا التواضع التمدد لانه من الكسل
 وكره ايضا تخفيض عينيه في الصلاة لورود الشئ عنه وكره معقوص
 بان يصلي وهو معقوص الشئ لورود الشئ عنه ذلك من نوع عقصه في الصلاة
 تفسد صلواته لانه عمل كثير والعقص ان يجمع الشئ على يده ويشده بخرقه
 او بخيط او بصمغ ليشده وقيل ان يلف ذوابيه حول راسه كما تفعله
 النساء او كره صلواته حاسة الراس بان يصلي حاسة راسه كما سلا لعدم
 المبالاة لا يكره صلواته لو كان نذلا في شئ او كره ايضا صلواته في ثياب
 البذلة وهي ما تلبس بالبيت ولا يذهب بها الى الاكابر وكره ايضا
 مسح جبهة في اي في الصلاة من التراب الشئ عنه وكره نظره انظر المصلي
 الى السماء وكره عدا اي جمع آية بان يدها بالاصابع وكره ايضا التسبيح
 بيده للشئ عنه هذا عند ابني حنابلة فان عند مالك يكره عند مالك التسبيح
 ولا باليد خارج الصلاة وكره ايضا قيام الامام في طاق المسجد وهو احزاب
 فيه من التشبه باهل الكتاب وكره ايضا انفراد الامام على الدكان وهو
 الموضع المرتفع قدر القامة وقبل قدر الذراع وهو الصحيح لا بأس ما دونها
 او انفراد الامام على الارض والقوم على الدكان لما فيه من الازدراء بالامام

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة
 في موضعين من الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وعن الطحاوي لا يكره اذا كان مع الامام بعض لا يكره في الصبح وكره
القيام خلف صف فيه اربعة الصف فوجه وكره لبس ثوب فيه اي في
الثوب تصاوير لانه يشبه حامل الصنم وكذا يكره ايضا ان يكون فوق راس
اي راس المصلي او بين يديه او خذائيه صورة لانه يشبه عبادة وتها فيكره
الا ان يكون اي الصورة صغيرة لا تبدواي لا تظهر للناظر لانيها لان اكرهه
باعتبار العبادة والصغير لا تعبد عادة او يكون الصورة لغير ذي روح
مثل صورة النخل وغيره من الاشجار لا تعبد عادة او يكون منطوي
الراس فانه اذا كان كذلك لا يعبد فلا يكره لا يكره قتل الحية والعقرب
في الصلاة للحديث ولا يكره ايضا قيام الامام خارج المحراب في المسجد
حال كونه ساجدا في طاعة اوطاف المسجد وهو المحراب والمعتبر هو القدم
كما في اقتداء الطويل ولا يكره الصلاة ايضا الى طرفة عدا يحدث ان يكلم
لان ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعل كذلك في الصحراء وقيل يكره كما لو صلى
الى وجهه لانه تعظيم له وكذا لا يكره الى مصحف معلق او سيف معلق لانها
لا يعبدان وقيل كرهه الا ان يكون المصحف موضوعا على الارض او الى
سمع او سراج لانها لا يعبدان او على بساط ذي تصاوير لانه امانة وخصيصة
وليس بتعظيم ان لم يسجد عليها اي على التصاوير بان كانت في موضع
جلوسه وقيامه فان السجود عليها تشبيه بعبادة الاوثان وكره البول
والتخلى اي التغوط والوطي فوق المسجد لانه ينافي احترامه لان سطح المسجد
حكم

تساع رجل نور صلى الله عليه وسلم
من نظر الى وجهه في صف فليست له
قائمة بعد اذا دخل المسجد
الصفوف في صلاة الصلاة فخرج
رجل يملك صلواته لانه يتخلل فيه

فقد كان على خاتمي اي برين
شجرة الى ما ورد في التارخ في باب من
في ذبابة وخرجل النار في ذبابة وذلك
بكتبة يصنعها او ان لا يدخلها احد الا ان
فيها فغير ان فتنها حجابا لانها في
قربا ولو ذبابة فغير شجرة على خاتمي
التي في ذبابة فغير شجرة على خاتمي
فيها فغير ان فتنها حجابا لانها في
قربا ولو ذبابة فغير شجرة على خاتمي
التي في ذبابة فغير شجرة على خاتمي

حكمه حتى لو قام عليه فقد يابا بالامام صحح ولو صعد اليه المعتكف لم يفسد
اعتكافه ولا ياكل للحايض والجنب الوقوف عليه وكره ايضا علق بابه لانه
مصلي المسلمين فلا يجوز منعه عنهم قالوا هذا في زمانهم والالح في زماننا جوار
اي جواز العلق في غير اوان الصلاة عند اخوف على متاعه اي متاع المسجد
التصويع وعليه الفتوى يجوز نقشه اي نقش المسجد وتزيينه بالجنس
وماء الذهب وغيره من الالوان لان في ذلك تعظيم البيت الله تعالى هذا اذا فعله
الباني من مال نفسه واما المتولي فيضن قيمة ما زينه به اذا فعل ذلك فمال
الوقف الا اذا اجتمعت اموال المسجد وخاف عليها من الظلم فلا بأس في
ولا يكره البول ونحوه كالتمتلي والوطي فوق بيت فيه اي في البيت مسجد
للصلاة بان كان له محراب وهو ليس بمسجد حقيقة حتى يجوز بيعه فلا يكون
له حرمه المساجد واختلف في مصلي العيد واجيز والالح انها لا تدخل في
حكم المسجد **باب الوتر والنوافل** الوتر واجب اعتبارا
ومرض عملا وسنة سببا بمن ان ثبوته بالسنة هذا عند ابي حنيفة وقاله
موكدة لظهور ان راسه في حيث لا يكره جاحده ولا اذان له ولا اقامة
وغير ذلك وهو اي الوتر ثلاث ركعات بسلام واحد كالمغرب لما
روي انه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث لا يستلم الا في اخرهن روي
ابن جماعة من الصحابة يقرأ اي المصلي في كل ركعة منه اي من الوتر الفاتحة

تعد كسكن الحرام من منع ما جاز ان
يذكر فيها اسمه وقال صلى الله عليه وسلم
لا تغفوا احدكم في هذا البيت اي ساعد من
لم يغفوا احدكم في هذا البيت اي ساعد من

وكره من المسجد ويمن المصلي
من مال الوقف

لان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام عند ذلك من شاة اكله في
حين فمسجد فخره لمن ينده

روى عن ابي حنيفة
روى عن ابي حنيفة

بما حدث الا على ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في اليوم والليله فقال بل على
غيره من قال لا الا ان تطوع

[illegible][illegible]

لوجوب المتابعة في غير القنوت ودرت هذه المسئلة على جواز افتداء
 الخنثى بآش فحي وكذا بالمالكي والحنبلي عالم بتحقيق فرامامه ما يفسد صلاته واعتقاد
 كذا في العيني وما فرغ عن احوال الوتر سرع في بيان احوال النوافل فيقال
 والسنة المؤكدة قبل صلاة الفجر وبعد صلاة المغرب وبعد صلاة الظهر
 وبعد صلاة العشاء ركعتان وقبل صلاة الظهر اربعاً وقبل صلاة الجمعة وبعد
 كذلك اربعاً عند هاتين وعند أبي يوسف بعد صلاة الجمعة ست بعين
 عنده يصلي بعد الرابع ركعتين ايضاً كذا نقل عن علي بن فضال عنه وندب
 اي استحباب الرابع قبل صلاة العصر او ركعتان عطف على الرابع لاختلاف
 الاثر لان ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأً صلى
 قبل العصر اربعاً وعليه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل
 العصر ركعتين والافضل هو الرابع لانه اكثر عدداً وادوم تحريمه فكان اكثر ثواباً
 وندب الست اي ست ركعات بعد صلاة المغرب وندب الرابع قبل
 صلاة العشاء وبعد اي بعد العشاء وكرهت الزيادة في العدد على
 اربع ركعات بتسليمه واحدة في نقل النها ولا تكره الزيادة على اربع بتسليمه
 في نقل الليل الى ثمان ركعات لان السنة وردت في صلاة الليل الى الثمان
 وفي صلاة النهار الى الرابع ولم ترد بزيادة فيكره لان ما لا يدبر عليه لا ثبت
 نه عند أبي حنيفة خلافهما فان عندهما لا يجوز صلاة ثمان ركعات في التسليمه واحدة

من ضرب بعد الخرب سنة
بينهم يسود عدل كبريا

هذا
 اعتقاد
 الجليل
 الطاهر
 وبعد
 بعينه
 على
 الف
 واصل
 قد
 تشرنا
 قد
 وعلى

وسجدة الشكر غير مشروعة

ولا يزيد على الثمان اتفاق وفيه إشارة الى ان الثمانية في النهار غير جائزة
اتفاق وسجدة الشكر غير مشروعة بمعنى ليست بقربة بل مكروهة
لا يثاب عليها وقالوا قربة يثاب عليها وثمرة الخلاف يظهر فيتم
سجدة الشكر تجوز الصلاة بذلك التيمم عندها ولا تجوز عنده كذا في
ملك والافضل فيما اي في السبل والنهار رابع اي اربعة هذا عندنا في
وقال في السبل المثنى مثنى وفي النهار رابع رابع افضل وعندنا في فيما
مثنى وطول القيام في الصلاة افضل من كثرة الركعات لقوله صلى الله عليه وسلم
افضل الصلاة طول القنوت اي القيام ولان القراءة تكثر بطول القيام
وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة افضل منه والقراءة فرض في
ركعة صلاة الفرض بعين ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض المنعقدة
حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت صلاته ولو تركها في
الاوليين وقرأ في الاخيرين جازت صلاته ووجب عليه سجود السهو وياثم ان
تعد والقراءة فرض في كل ركعات النفل والوتر اما النفل فلا كل شفع
منه صلاة على حدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة تحريم جسدته وهكذا
لا يجب بالتحريم الاول الاربعين في المشهور عن اصحابنا واما الوتر فمفوض
للاحتياط ويلزم انما ينقل شرع فيه اي في النفل صورة المسئلة وط
قصداً يتنقل شرع فيه فيجب عليه انما ما شرع فيه سواء كان صلاة

بطلت الصلاة بغير قصد في ركعة واحدة
او في ركعتين او في الوتر
او في صلاة الفجر او العشاء
او في صلاة النفل او الوتر
او في صلاة الجمعة او العيد
او في صلاة النافلة او الوتر
او في صلاة الفجر او العشاء
او في صلاة النفل او الوتر
او في صلاة الجمعة او العيد
او في صلاة النافلة او الوتر

ويشترط ان يكون في صلاة واحدة

لا يشترط ان يكون في صلاة واحدة

او صوما

لا يشترط ان يكون في صلاة واحدة

او الزوال

او صوما فان افسده لزمه قضاءه خلاف ذلك في فان عنده لا يجب
فلا يلزم قضاؤه ان افسده قصداً احداً من السجدة في سباني
ولو وصية متصلة بقوله يلزم ان كان السجدة عند الطلوع او الغروب
والغروب والطلوع شرع لا يلزم انما وفرض ان شرع فيه حال كونه طائفاً
عليه كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صلاه صار ما شرع
فيه نفلاً لا يجب انما حرر لم ينقضه لا يجب القضاء ولو نوى اي الشخص اربعاً
اي اربع ركعات وافسد الاربع الذي شرع فيه بعد العود الاول او قبله اي
قبل العود الاول قضى اي الشخص ركعتين لان كل شفع صلاة والقيام الى
الثالثة كتحريمه مبتدأة فيكون ملزماً بالشرع فيقضيه ركعتين واما في افساد
قبل العود الاول فله صحت شرعه فيه ولا يلزم الشفع الثاني لعدم السجدة
فيه وعلى هذا سنة الظهر لانها نافذة وقيل يقصر اربعاً احتياطاً لانها بمنزلة
صلاة واحدة هذا عندنا وقال ابو يوسف يقضي اربعاً لو افسد قبله اي
قبل العود الاول اعتياداً للشرع بالنذر وكذا الخلاف بينهما وبين ابى لو
لوجود اي الصلوة الاربع من القراءة بالكلية حيث قضى ركعتين عندها لا
يجب عليه بتحريمه الاربع الاربعان في المشهور وعند ابى يوسف يلزمه قضاؤه
الاربع لان الشرع يثبت بالتحريم او قرأ المصلح في احد الركعتين
الاخيرتين فحسب اربعة فلهذا قضى ركعتين عندها وعند ابى يوسف
لزمه قضاؤه الاربع ولو قرأ في الركعتين الاوليين ولم يقرأ في الاخيرتين

او صوما فان افسده لزمه قضاؤه خلاف ذلك في فان عنده لا يجب

فلا يلزم قضاؤه ان افسده قصداً احداً من السجدة في سباني

ولو وصية متصلة بقوله يلزم ان كان السجدة عند الطلوع او الغروب

او صوما

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

بلا عذر جميع للتعذر في النفل لان ابتداء النفل قاعدا جاز فبقائه
اولى لانه اسهل من الابتداء هذا عندنا في ح وقال لا يجوز الا بعد ركعة
فانما يلزم للقيام كما لو نذر صلاة ركعتين فاما لا يجوز اداءهما قاعدا فيستقل
ايضا حال كونه راكبا خارج المصالح كونه موميا بالركوع والسجود الى ابي محبة
توجهت وابنه عليه الصلاة والسلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يوم
وكذلك السنن الرواتب لانها في اهل نوافل وبني بني نزلوا في فتح
وصلى ركعة بالايام ركبا ثم نزل بجوز له البناء على صلته لان ايام الراكب ركوعه
وسجود في القوة وليس خلفا عنه ولهذا جاز ابتداءه بالايام مع قدرته على
النزول هذا عندنا خلافا لابي يوسف فان عنده لا يجوز ان يصلي ركعة صلته
لان المؤذي بركوع وسجود اقوى من منه بالايام ولا يجوز بناء الاقوي على
الاضعف كما لم يجز بناء المريض المومي اذا زال عذره وسركوبه بعد اذ
افتتح غير راكب لا يصلي عليه صلته لان الركوب عمل كثير **فصل** التراويح
سنة مؤكدة للرجال والنساء وقال بعض الروافض سنة كرجال فقط
في كل ليلة من رمضان ووقتها بعد صلاة العشاء الى طلوع الفجر قبل الوتر وبعد
الباقي قوله جماعة متعلق بقوله سنة عشرة وعشرون ركعة بعشرة تسليما بين كل ركعة
تسليمة والامام والقوم يأتون بالثبوت في تكبيرات الافتتاح وجلسة كائنه بعد
كل اربع ركعات بقدر ما يات بعد الاربعه التي هي الركعة وهذه الجلسة ليست

صلاة النذر والاركان في ركعتين

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

بمى سنية والسنة فيما هي في التراويح الخمسة مرة واحدة بان يقرأ في كل
ركعة عشرين آيات لان عدد ركعات التراويح في السنة ثمانية ركعة وعدد
القرآن ستة الاف آية وشي فاذ قرأ في كل ركعة عشرين آيات حصل الختم فلا
يزك اي الختم لكسب النجوم وقيل الافضل في زمان قدر ما لا يتغل عليهم
كذا في الدرر والنور وذكره اي التراويح حال كونه قاعدا مع القدرة على القيام
ويوتر على صيغة المجهول اي يوتر الامام جماعة في شهر رمضان لاجتماع عليه
وقيل الوتر في بيته منفردا هو الافضل وهو المختار واشار بقوله فقط
الى انه لا يجوز الوتر جماعة في غير رمضان وذكر في النوازل ان الوتر جماعة
خارج رمضان يجوز كذا في العيني شرح الكنت والافضل في السنن التبع
الفرصة وجميع النوافل المنزل بان يطوع بها في البيت الا التراويح
حيث ان صلوات في المنزل بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن لم
ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة المسجد واظهار
سعاير الاسلام وكذا تحية المسجد **فصل** في صلاة الكسوف
الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقد يستعمل الكسوف فيهما وقيل اذا
ذهب بعضها فهو الكسوف واذا ذهب كلها فهو الخسوف يصلي امام
الجمعة بلا جهنم في القاء وكذا من اراه السلطان بالنس عند كسوف الشمس ركعتين
على هيئة الثالثة بلا اذان ولا اقامة في كل ركعة ركوع واحد وسجدة واحدة
الشعر ركوعا وبطيل اي الامام القراء في الركعتين وخمسها اي القاء هذا

صلاة الجماعة

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

صلاة الجماعة

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

هذا هو الوجه في كونه واجبا
في الصلاة في كل ركعة
في كل ركعة في كل صلاة

لا يصح أن يخطب في صلاة الجمعة
إلا في صلاة الجمعة والجمعة
بغير صلاة الجمعة

خطب الجمعة
لا يصح أن يخطب في صلاة الجمعة
إلا في صلاة الجمعة والجمعة
بغير صلاة الجمعة

ان ساقا متوجها الى القبلة والسنن
ووجهه الى الجماعة فيؤتى التوسعة
او اربعين من هذه الافعال
ان يارعا

عند أبي حنيفة وقال لا يجزئ أي الإمام بالقراءة ثم يدعو أي الإمام بعدهما أي
بعد الركعتين حتى تجلي أي تكشف الشمس ولا يخطب أي الإمام لأنها
لم تنقل وعن الشافعي أنه يخطب بالجمعة كان لم يجز أي الإمام الجمعة أو من
أمره السلطان كان غائبا صلوا أي القوم حال كونهم فرادى أي
مفردين ركعتين أو أربعا تحزرا عن الفتنة كما يخشون أي يخشون الفقر
فانهم يصلون له فرادى تغذرا لاجتماع الناس كلبا وظلما للمهاجرة والرجح
الشديدة والفرح أي الخوف الغالب من العدة وتجاوز ذلك من الزلزلة
والطر السديد وقد اطلق الشيخ الحكم فيها والتفصيل فيه أن صلاة الكسوف
سنة أو واجبة وصلاة الحسف سنة وكذا البقية **فصل** في بيان
احكام الاستسقاء لاصلاة الجماعة في الاستسقاء وهو طلب السقيا بضم
السين وهو المنيب بل هو أي الاستسقاء دعاء واستغفار وهو طلب
المخفرة فان صلوا أي القوم حال كونهم فرادى جاز لا الجماعة آتيا بهذا
الى انما مشروعة في حق المفرد بعد اعذاره وقال لا يصلي الإمام أو نائبه
بالناس ركعتين جماعة كما في الجمعة يجزئ أي الإمام فيها أي في الركعتين بالقراءة
ويخطب أي الإمام بعدهما أي بعد الركعتين خطبتين بعد الصلاة كالعيد
أي خطبتي العيد عند محمد وعند أبي يوسف يخطب خطبة واحدة ولا خطبة
عند أبي حنيفة لأنها تتبع للجماعة ولا يخطب القوم وكذا الإمام أريد بهم وقال مالك
تخطب القوم أريد بهم ويخطب الإمام وداه دون القوم عند محمد ويخرجون

في استغفار أو بغيره كان غائبا
قال مالك وعليه مدار الحديث
وقال الشافعي لا يخطب في الاستسقاء
سبا ولا في الجمعة والجمعة
فانهم يصلون له فرادى تغذرا
لاجتماع الناس كلبا وظلما
للمهاجرة والرجح الشديدة
والفرح أي الخوف الغالب من
العدة وتجاوز ذلك من الزلزلة
والطر السديد وقد اطلق الشيخ
الحكم فيها والتفصيل فيه أن صلاة
الكسوف سنة أو واجبة وصلاة الحسف
سنة وكذا البقية

ثلاثة

ثلاثة أيام متتابعات فقط لأنها مدة ضربت لابلاء الاعذار ويخرجون
مشاة في ثياب خفيفة غسيلة خاضعين متواضعين ناكسي رؤسهم وتعدوا
الصدقة في كل يوم قبل الخروج ويجددون التوبة والاستغفار ولا يحضرون
دعا الاستسقاء أهل الذمة وقال مالك ان حضروا لا يمنعون لان البلية
عامة ولنا قوله كما وما دعا الكافرين الا في ضلال والمراد من الحضور الدعاء
باب ادراك الفريضة شرع أي المصلي يتقرب في فرض من الفريضة
والعصر وغيرهما فاقم أي الفرض الذي شرع فيه مفردا بالإمام ان لم يسجد
المفرد للاولى أي للركعة الاولى يقطع أي المنفرد ما شرع فيه ويقصد بالامام
احراز الفضيلة لجماعة وان سجد للركعة الاولى وهو أي المصلي في الركعة التي
المنفرد تلك الركعة شفعابا بضم الهمزة ركعة أخرى ويسلم على رأس الركعتين
صيانة للمؤد عن البطالة ولو سجدا لثالثة الركعة الثالثة يتم تلك الركعة لانه
ويقصد بالامام حال كونه متطوعا لانه قد أدى الأثرة وللا كثر حكم الكل فلا يحمل
النقض الا في العصري لا يقصد في العصر متنفذا لانه انما فله بعد اداء
مكروهه وكشرع المصلي في صلاة الفجر أو في صلاة المغرب فاقم للجماعة يقطع
ما صلاة احراز الفضيلة لجماعة ويقصد بالامام ما لم يقصد أي المصلي الركعة
الثانية بسجدة فان قيد أي المصلي الثانية بسجدة يتم أي المصلي الفجر أو المغرب
ولا يقصد بالامام لكرهه التعلق بعد الفجر وكذا بعد المغرب ولو كان المصلي

خطب الجمعة
لا يصح أن يخطب في صلاة الجمعة
إلا في صلاة الجمعة والجمعة
بغير صلاة الجمعة

ان ساقا متوجها الى القبلة والسنن
ووجهه الى الجماعة فيؤتى التوسعة
او اربعين من هذه الافعال
ان يارعا

لا يصح أن يخطب في صلاة الجمعة
إلا في صلاة الجمعة والجمعة
بغير صلاة الجمعة

لا يصح أن يخطب في صلاة الجمعة
إلا في صلاة الجمعة والجمعة
بغير صلاة الجمعة

لا يصح أن يخطب في صلاة الجمعة
إلا في صلاة الجمعة والجمعة
بغير صلاة الجمعة

لا يصح أن يخطب في صلاة الجمعة
إلا في صلاة الجمعة والجمعة
بغير صلاة الجمعة

في وقت الصلاة

في سنة الظهر او سنة الجمعة فاقم للجماعة او خطيب بقطع على شفع ان كانت
 تحية المسجد او غلاما يخطب وقيل بتمها اي اليتم سنة اربعاً سواء كانت سنة
 الظهر او سنة الجمعة وقيل ينقطع على راس الركعة وكراهه خروج الشخص
 من مسجد اذن فيه ارنى المسجد قبل ان يصلي ما اذن لها اي تلك الصلاة
 مع الجماعة لو ردد الوعيد بذلك الاستثناء من قوله وكراهه اي لا يكره
 خروجه من المسجد من تمام به جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد او امام
 او من يقوم باجر جماعة يتفرقون او يتلون بغيبته وان صلى هو تلك
 الصلاة الترا اذن لها لا يكره له الخروج لانه اجاب الدعاء فلهما عليه
 ثانياً الا في صلاة الظهر والعشا استثنى من قوله لا يكره اي يكره خروجه
 المسجد وان صلى في صلاة الظهر والعشا ان سرح اي المؤذن في الاقامة
 من خرج اتمم بخالفة للجماعة عياناً اذ يجازيظن انه لا يرى جواز الصلاة
 خلف اهل السنة بخلاف مصلي العصر والمغرب والفجر فانه يخرج
 لكرهه الفعل بعداً ومن خاف فوت الفجر بجماعة ان ادى سنة اي سنة
 الفجر تركها اي ترك المصلي سنة الفجر ويقتدى اي بالامام لان ثواب الجماعة
 اعظم والوعيد على تركها الرزم فكان احراز فضيلة الاولى وان رجاى للصلاة
 ادراك ركعة من الفجر لا يتركها اي سنة الفجر بل يصليها اي السنة عند باب المسجد
 وان فاتت الركعة الاولى ويقتدى اي بالامام لانه امكنه اجمع بين الفضيلة

ولا ينقض

كراهه تركها اي تركها في وقت الصلاة
 كراهه تركها اي تركها في وقت الصلاة

قال ابن القيم رحمه الله تعالى
 بان يتركها اي يتركها في وقت الصلاة
 بان يتركها اي يتركها في وقت الصلاة

فانما انظر الى الحجة فلا خلاف في بطلان ما جاء في الارشاد من ان لا يخرج من المسجد في وقت الصلاة

ولا ينقض اي سنة الفجر اذا فاتت قبل طلوع الشمس بالاتفاق ولا بعد
 ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي يوسف الاتباع للفرق بان فاتت موقفي
 الى الزوال اتفاقاً وبعده لا ينقض اتفاقاً وعند محمد ينقض اي سنة الفجر بعد الطلوع
 الى وقت الزوال وترك سنة الظهر في الحالين بعين حال خوف فوت كل
 فرض الظهر وحال خوف فوت بعض الظهر لا يمس سنة الظهر فضيلة من غير
 قالوا لو كان العالم مرجعاً للفتوى لترك سائر السن لانه الفجر ومبعضها
 اي السنة التي هي صلاة الظهر في وقت اي في وقت الظهر قبل شفعه ارفق
 شفع الظهر وبما اركان الشك بعد الفرض هذا عند ابي يوسف وعند محمد قضاء
 بعدهما وتعد الصدرة الشبهة للاختلاف على العكس وغيرهما ان سنة الفجر والظهر
 وغيرهما يرضى الخمس والوتر لا يرضى اصلاً لان الوقت ولا بعد الوقت لا وجد
 بالاتفاق ولا تبعاً للفرق الا عند بعض المشايخ ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر
 وكذا العصر والعشا بجماعة ولم يدرك الثلاث لم يصليها اي لذلك الظاهر
 باتفاق بين اصحابنا لانه فاتت الاكثر ولهذا الوطء لا يصلي الظهر مع الامام
 ولم يدرك الثلاث لا يحسن لانه شرط حثه ان يصلي الظهر مع الامام وقد انقضت
 بثلاث ركعات بل ادرك فضله اي فضل الجماعة لان من ادرك آخر الشيء
 فقد ادركه وكذا الوطء لا يدرك الجماعة بحسن اذا ادرك الامام في آخر
 الصلاة ولو في التشهد ومن اتى مسجد ولم يدرك جماعة يتطوع اراتى الى المسجد

في سنة الفجر اذا فاتت قبل طلوع الشمس بالاتفاق ولا بعد ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي يوسف الاتباع للفرق بان فاتت موقفي الى الزوال اتفاقاً وبعده لا ينقض اتفاقاً وعند محمد ينقض اي سنة الفجر بعد الطلوع الى وقت الزوال

في سنة الفجر اذا فاتت قبل طلوع الشمس بالاتفاق ولا بعد ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي يوسف الاتباع للفرق بان فاتت موقفي الى الزوال اتفاقاً وبعده لا ينقض اتفاقاً وعند محمد ينقض اي سنة الفجر بعد الطلوع الى وقت الزوال

فانما انظر الى الحجة فلا خلاف في بطلان ما جاء في الارشاد من ان لا يخرج من المسجد في وقت الصلاة

قبل الغرض ما شأ من السنة او ما بدا من النوافل ما لم يخف فوته اي
 فوت الوقت بان كان في الوقت سنة يعين من فاته بكافة فادان
 يصلي الغرض مفردا فله ان ياتي بالسنة قال بعض مشايخنا لا ياتي بها
 الا اذا ادى الغرض بجماعة فكن الجمع اتي باني بها وان فاته اجماعة الا اذا
 ضاق الوقت في تركها ومن ادرك الامام حال كون الامام راكعا فليركع
 حتى رفع اي الامام راسه لم يدرك تلك الركعة لان الشرط هو ان يركع
 الامام في افعال الصلاة ولم توجد لاني القيام ولا في الركوع ومن ركع قبل
 امامه فادركه امامه في اي في هذا الركوع صحيح وكذا في الركعة الثانية
 لان ما اتى به قبل الامام غير معتد به ولنا وجود الكثرة وهو الشرط في ركوع
 وكبر لما فيه من التثنية **باب قضاء الغوايب** الترتيب بين الصلوات
 الغائبة وبين الصلاة الوقتية مثلا بين الظهر والعصر اذا فاتت الظهر
 والترتيب ايضا بين الغوايب الثلاثة او الاربعة او الخمسة او الستة
 شرط عند سعة الوقت مستحب باء الغوايب فيجب تقديم الغوايب
 على الوقتية لتحديث جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر بعد
 غروب الشمس ثم صلى المغرب بعد ذلك فذكر ان الترتيب شرط وسحق اذ لو
 كان مستحبا لما اقر المغرب التي كره تاخيرها لامر مستحب فلو صلى المصلّي
 فرضا حال تونه ذكر ان عليه فائنة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا صور
 صلى العصر مثلا ذكر ان لم يصل الظهر فسد عصره فسادا موقوفا حتى لو صلى

من فرض صلى الله عليه وسلم لا يتأدروني
 بركوع السجود وما صلى الله عليه وسلم
 بخشعة من سجدة قبل الامام وسحق
 بخشعة راسه راس حمار

لا روي في غير هذا
 صلاة غير ذلك
 انما هو من الامام فليصل مع الامام ثم يصلي
 الترتيب بين الغوايب الثلاثة او الاربعة او الخمسة او الستة
 شرط عند سعة الوقت مستحب باء الغوايب فيجب تقديم الغوايب
 على الوقتية لتحديث جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر بعد
 غروب الشمس ثم صلى المغرب بعد ذلك فذكر ان الترتيب شرط وسحق اذ لو
 كان مستحبا لما اقر المغرب التي كره تاخيرها لامر مستحب فلو صلى المصلّي
 فرضا حال تونه ذكر ان عليه فائنة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا صور
 صلى العصر مثلا ذكر ان لم يصل الظهر فسد عصره فسادا موقوفا حتى لو صلى

فكره تركها في كل ركعة

انما هو من الامام فليصل مع الامام ثم يصلي
 الترتيب بين الغوايب الثلاثة او الاربعة او الخمسة او الستة
 شرط عند سعة الوقت مستحب باء الغوايب فيجب تقديم الغوايب
 على الوقتية لتحديث جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر بعد
 غروب الشمس ثم صلى المغرب بعد ذلك فذكر ان الترتيب شرط وسحق اذ لو
 كان مستحبا لما اقر المغرب التي كره تاخيرها لامر مستحب فلو صلى المصلّي
 فرضا حال تونه ذكر ان عليه فائنة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا صور
 صلى العصر مثلا ذكر ان لم يصل الظهر فسد عصره فسادا موقوفا حتى لو صلى

بعد ست صلوات او اكثر ولم يجد الظهر انقلب الكل جارية لان الترتيب
 سقط بالكثرة والكثرة تثبت لكل هذا عند ابي حنيفة وعندهما فسد فرضه
 فسادا باتا في الحال لا يجوز له لانه لو صلى العصر مع قلة الغوايب فقد عجز
 فلو قضاها اي الغائبة كالظهر مثلا قبل او است صلوات يعني قبل ان يقضي
 ست اوقات بطلت فريضة ماضية من العصر وانقلب مثلا ويعد العصر
 بالاتفاق والآي وان لم يقضها قبل او است من الصلوات بل قضاها بعد
 ان مضى ستة اوقات صححت اي الغائبة الغرضية عنده ان عند ابي حنيفة
 ان الترتيب سقط بالكثرة لا عندهما وتوضيح هذه المسئلة من الوقت
 عند ابي حنيفة انه لم يقض الغائبة حتى لو صلى ستا وهو ذكر لها عاد الكل صحيحا
 مثله فاته صلاة الفجر صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني
 وهو ذكر الغائبة في كل صلاة منها فانه لم يفسد فسادا موقوفا عنه
 فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضي الغائبة صححت الظهر ونحوها قبلها
 وان قضى الغائبة قبل ظهر اليوم الثاني ففسد الغرض وهذا مع قولهم صلاة
 تصح فسادا وصلاة تفسد حنيفة فالتصحيح هي ظهر اليوم الثاني اذا اذنت قبل
 الغائبة والتم تفسد هي الغائبة اذا اصبحت قبل ظهر اليوم الثاني والتدبير في خلال
 الصلاة كالتدبير في اولها في الحكم المذكور والوتر كالغرض عملا فيه كره اذ لو ترك
 المترك فسد صورة الوتر المترك بان صلى الفجر وهو ذكر ان لم يصل الوتر

انما هو من الامام فليصل مع الامام ثم يصلي
 الترتيب بين الغوايب الثلاثة او الاربعة او الخمسة او الستة
 شرط عند سعة الوقت مستحب باء الغوايب فيجب تقديم الغوايب
 على الوقتية لتحديث جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر بعد
 غروب الشمس ثم صلى المغرب بعد ذلك فذكر ان الترتيب شرط وسحق اذ لو
 كان مستحبا لما اقر المغرب التي كره تاخيرها لامر مستحب فلو صلى المصلّي
 فرضا حال تونه ذكر ان عليه فائنة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا صور
 صلى العصر مثلا ذكر ان لم يصل الظهر فسد عصره فسادا موقوفا حتى لو صلى

فسد فخره فساد ما وقفوا عندي ح لان الوتر واجب عنده فواعي الترتيب
خلافها يعجز عندها سنة فلا يراعى اذ لا ترتيب بين الفريضتين ^{السنة}
فلا ينسد فخره ولو صلى العشاء بلا وضوء حال كونه ناسيا ثم صلى السنة والوتر
به اى بالوضوء بعد السنة لا العشاء ^{عامة} ولا يعيد الوتر يعجز من تذكر في الوقت
انه صلى العشاء بلا وضوء والسنة والوتر به يعيد العشاء والسنة اذ لم يصح
اداء السنة قبل الفرض مع انها اديت بالوضوء لانها تبع للفرض اما الوتر
فصلاة مستقلة عنده فيصح اداؤه لان الترتيب بينه وبين العشاء
فرض لكنه ادى الوتر بزعم انه صلى العشاء بالوضوء وكان ناسيا ان العشاء
في ذمته فسقط الترتيب بهذا عند الجرح خلافا لما يعجز عنه ما يقضى الوتر به
تبعاً للفرض لانه سنة عندها وبطلان الفرضية لا يبطل اصل الصلاة يعني
اذا فسدت الفريضة لا يبطل اصل الصلاة بل تنقلب فعلا لان التحريم
عقدت لاصل الصلاة موصوفة بوصف الفريضة وليس من ضرورة بطلان
الوصف بطلان اصل هذا عندها خلافا لما حذر فان عنده يبطل لان التحريم
عقدت للفرضية وكلما عقدت لاجل التحريم اذا بطلت بطلت لانه التحريم
وسيلة الى تحصيله فاذا بطل المقصود بطلت الوسيلة ويستقطر الترتيب
بمضي الوقت فان بقي من الوقت ما يسع بعض الفوايت مع الوقفية
يقضى ما يسعه من الفوايت مع الوقفية كما اذا فاتته العشاء والوتر ولم

جواب الاربعة

وصاحب الخط وهاجنان وحيد الغفر
عاج الصاحب احمد الربيع وهاجسانب الاختيار
عاج الصاحب احمد الربيع وهاجسانب الاختيار

卷之四

میں

مكلف الصوم اذا صام مع العكارة صلياً
فحصل له الغنة في أثناء صومه فحرره
فيقلب صومه الذي كان في حالة
الفسد غنماً

يبقى من وقت الفجر الا ما سبغ خمس ركعات بقض الوتر وبود الفجر عند ان حصة
 لعدم سعة الوقت وكذا اذا فاته الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب
 الا ما يصلي فيه سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب ويسقط الترتيب ايضا
 بالنسبة لبعضهم ان نسبت الصلاة الغاية سقط الترتيب ايضا لانه الوقت
 انما يصير وقتا لغاية بالتذكر وما لم تذكر لا يصير وقتا لها ويسقط
 الترتيب ايضا بصيرة النوايت ستاس من الصلاة سواء كانت تلك
 الستة الغاية حديثة او قديمة قبل الست وما دونها حديثة وما فوقها قديمة
 كما قاله صدر الشريعة تافلا من فوايد الحامع الصغير الحسامي ولا يعود في
 الترتيب بعد ذلك ان يعود النوايت الكبيرة الى القلعة بان كانت عليه
 صلاة قايمة فحضر بعضها حتى قل يلقى لا يعود والترتيب فيما بقي لانه سقط
 لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب وبه قال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى
 وهو اختيار شمس الائمة وفخر الاسلام وفرع على هذا بقوله فمن ترك ستاس من الصلاة
 او اكثر وشيع الر في اداء الصلاة يؤذي صلاة الوقتيات مع بقا صلاة
 النوايت ثم فاته فرض جديد فصلى وقبضه بعده ارجع فوات الفرض الجديد
 حال كونه ذاك الزمان اي للفرض الجديد وجبت وقبضه وكذا ان حجت لو ضي
 النوايت الا فرضا او فرضين فصلى وقبضه حال كونه ذاك الزمان عليه فرضا قايما
 او فرضين قايئين لما قران الساقط لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب
 مشددة الصور ما لم يقض جميع النوايت ولا يغفل عن رك الصلاة المكتوبة حال

[illegible]

هذه الفتوة تخرج من
حديثة أو قديمة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه القيمة تقرب من
الوجود والعدم

كتاب الخصال

عن سنة الطه بعد الغرض وقيل ثوبان والاول اصح لان موافقة النبي
صلى الله عليه وسلم عليهما كانت بخرية مستداه لم يغل في المسئلة الثانية ان
كما قال في المسئلة الاولى مع انه لو قطع لاقضا عليه في الصورتين لان ضم
السادسة في المسئلة الثانية اكد من ضمها في المسئلة الاولى فوضه قدم في المسئلة
الثانية لكن بناخير السلام يجب سجود السهو فلو قطع لم ين الركنين بانه لا يجب
للسهو لزوم ترك الواجب ولو جلس في النعيم وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو
الوجه المسنون فلان بان يضم سادسة وتجلس على الركعتين فيسجد للسهو بخلاف
المسئلة الاولى فان لفريضة بطلت فلا يحتاج الى تدارك نقصانها ومن اقتدى
اي من قام من القعدة الرابعة الى الخامسة فيهما اي في الركعتين الزائدتين في
الصورتين صلى الله عليهما اي صلى من اقتدى الركعتين الزائدتين فقط اي سلم مع الامام
او بعده على راس الركعتين لانه الامام استحكم فوجهه عن الغرض فصا رسوا
في بخرية مستداه ولو افسد اي المعتد اقتداه قضاها اي قضا المعتدي
الركعتين فقط لان سقوط القضا من الامام كان بعارض محض وهو الظن
فلا يقتداه هذا عند ما وعند محمد يصلي ار المعتدي ستا من الركعات لانه
لا شرع في بخرية الامام لزم ما ادى الامام وقد ادى الامام ستا ولا قضا
على المعتدي لو افسد ار المعتد كما لا قضا على الامام ولو سجد للسهو في شفع
المنوع بان تغفل رجل شفعوا سهي فيهما وسجد للسهو واراد ان ين عليهما

والقصة ان الزائدين غفلت رابعة اخلا ولا
عمدة ار لا قضا عليه لو قطع الحاشية بان لا يضم
الركعة سادسة لانه مظنون ان الظن في غير الركعتين
ثوبان ان الركعتين الزائدين عن سنة الطه الاولى
لانه موافقة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما كانت بخرية مستداه

لانها شرعا بقصد سجدة الامام

اخرين

اخرين لا يبنى شفعوا اخر عليه ار على الشفع الاول لئلا يبطل ما ادى من
السجود بلا ضرورة لا تقع في الصلاة ومع هذا لو بني اي السعي شفعوا اخر عليه
صح بناؤه بقا التحريم ولكن يعيد سجود السهو في الصحيح لانه يبطل سلامه
اي المصلي الذي عليه سجدة السهو سلم في آخر صلته قبل ان يسجد للسهو يخرج
اي يخرج السلام المصلي السامعي عن الصلاة فوجاه موافقا لاطعاع مع ان ينظر
ان يسجد للسهو بعد ذلك السلام عاذا راسي اليها اي الى الصلاة بعين حكم
بانه لم يخرج عن الصلاة والا اي وان لم يسجد للسهو بعد ذلك السلام بان
الصلاة لا يعود والتسامي الى الصلاة بعين حكم بانه قد كان خرج منها فصير اقتداء
من اقتدى به ار بهذا التسامع ان يسجد التسامع للسهو بعد سلامه في الصلاة وان
لم يسجد بل ترك الصلاة لم يصح الاقتداء وبصير فوضه ار فوض المصلي الذي عليه
سجود السهو ارجا بنية الاقامة لو كان المصلي ما قرا فيها وتوضيح
هذه المسئلة ان السامعي السامع لو سلم في صلته ثم نوى الاقامة ثم سجد للسهو
هذا الغرض ارجا لان نية الاقامة كانت في خلال الصلاة ولم يسجد بل فوض
لم يصير ارجا لانه نية الاقامة وجدت بعد الصلاة وبطل وضوءه ارضوا السلام
بعينه انه ار سجد السامعي بعد عرض هذه الاشياء المذكورة والا ار وان لم يسجد
بعد فلا تقع هذه الاحكام هذا عند ما وعند محمد لا يخرج اي لا يخرج سلامه من
سجدة السهو من حرمة الصلاة لان السجدة وجبت جبر النقصان لكن في الموضع

لوقوعه في حال الصلاة

لان السلام انفسه مختلف فصار المصلي يحتاج الى ان يفرق
فان يسجد للسهو تحقق فخره فوضي مع التسامع بعد ذلك
الصلاة وان لم يسجد انفس الموضع
التحليل بالسلام

لان ما المقتدي انفسه في حال الصلاة

موثق

فريد الطاهر صاحب المجلد في سلكه
يعد اواحدة بين النابغين

البحر وانخفض في الكونغ فالحكف
لأنما يتقوا فمما وصلها وهو

مناصل الخیر و نیک بختی
او در این سفر غدا واحد و چند
از شکر تا خمار از صحتی
فیه علیک ایامی و قد شد و چه
عکس و مرهم میکند از خلاص

التوجه عند الافتتاح وكلما دارت السجينة لانتها في حقه كما ليست حتى لا
 يتقطع فيها مومياع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ركب الدابة حيث
 جازله التطوع بالايما حيث توجهت الدابة قبله كان اول بلا غدر ومن
 اغمر عليه وهو عليه القفل وجن وهو انبساط القفل يوم وليلة حتى ما
 اذا افان وان زادي الاغما او الجنون على يوم وليلة ساعة لا يقضي فاما
 لان عليا رضي الله عنه اغمر عليه اربع صلوات فقصا بن وابن عمر رضي الله عنهما
 عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض هذا عندهما وعند محمد بن يقظ لم يدخل وقت ساد
 يعني انه الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد بن يقظ القضا لم يستوف
 ست صلوات عندهما من حيث الساعات حتى لو اغمر عليه قبل الزوال ودام الى
 ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا انه اذا افان قبل دخول وقت العصر لم يقض
 عندهما لانه من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وعند محمد بن يقظ لم يقض الى وقت
 العصر حتى تغير الصلاة سقا ولو زال عليه بالخير بغيره القضا وان طار وكذا
 اذا ذهب عليه بالنج او الداء عند ابي حنيفة وعند محمد بن يقظ لانه مباح ولو ان
 عليه من فزع من سبع او ادمي لا يجب عليه القضا بالاجماع **باب سجود التلاوة**
 هي مصدر من تلى تلو بمعنى قرأ يجب اسجود التلاوة على من تلاه من اربع
 عشرة آية وهي في اواخر الاعراف والفرقان والنمل والاسرا وحريم والحج اولها
 احترار اذن الثانية وهي قوله تعالى واكرموا اسجدوا وقا انه لا سجدة عندنا فيها
 خلاف للشافعي والفرقان والنمل والم تنزيل وص وفصلت والنجم والانشاق
 والعلق

انما ان عبد الله رضي الله عنه اغمر عليه حتى مضت اربعة
 اوقات على افاق فخر جلتها وعبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما لم يقرأ افاقا لم يقض شيئا ولا يجزى
 كذا في قوله تعالى ولا يغفلون
 يجوز على الانبياء ولا يجزى

فان قيل ما يدل سجود التلاوة
 والسمع لانه سبب سجود التلاوة
 بان السجدة تسبب سجود التلاوة
 فثبت على سبب سجود التلاوة
 بان سجدة سجدة سجدة سجدة
 انما في سجدة سجدة سجدة سجدة
 على سجدة سجدة سجدة سجدة
 سجدة سجدة سجدة سجدة

وقال الشافعي اذا مضى وقت صلاة فاعلم ان سجدة واحدة

سجدة واحدة
 سجدة واحدة
 سجدة واحدة

كلاهما سجدة واحدة
 سجدة واحدة
 سجدة واحدة

والعلق ويجب سجود التلاوة ايضا في هذه المواضع على من سمع آية سجدة
 ولو وصلية كان غير فاصد سماع القرآن ويجب على المومئ بكلاوة امامه وان لم
 يسمع حصة كما اذا قرأها الامام سقا او لم يكن حاضر او وقت التواة لانها
 يجب عليه بغيره ولا يجب بكلاوة من بكلاوة المصنف على امامه اصلا في الصلاة
 ولا بعد الا على سماع آية السجدة ليس معه اربع المومئ في الصلاة حيث سجدة
 بعد الصلاة لتحقق السبب ولو سمعها اي آية السجدة المصلي في غيره وهو ممن
 ليس معه اربع المصلي في الصلاة لا يسجد اربع اية السجدة في الصلاة لانه
 ليست بصلاة لانه تلك التلاوة ليست من افعال الصلاة لتحقق سببها
 وهو التلاوة الصحيحة او السماع للتلاوة صحيحة فان سجدة المصلي السامع في غيره
 فيها اي في الصلاة تلك السجدة التي سمعها من غيره لا يجوز لانه مني عن ادخالها
 ليس في الصلاة فيها وقد وجبت السجدة ككلية بسبب خارج الصلاة فلو ادعى
 فيها يقع ناقصا فلا يخرج به عن السجدة بل يقيد بسجود في الصلاة لا في غير الصلاة
 لا يثبت في احوال الصلاة ولا يبطل في السجدة الصلاة لانه زيادة سجدة واحدة لا
 التوجه ولو سمعها اي آية السجدة رجل خارج من امامه فاقره به اي بالامام قبل
 يسجد الامام لها سجدة المومئ معه اربع الامام تخفيفا للمتابعة وان اقره خارج
 خارج بالامام بعد ما يسجد الامام لآية السجدة فان كان اقره السامع خارج
 بالامام في تلك الركعة التي سمعها فيها لا يسجد الرجل خارج اصلا اي لا في
 الصلاة ولا في خارجها لانه صار مدركا للسجدة باذراك تلك الركعة فيصير مودعا لها

انما في مواضع في هذه المواضع على من سمع آية سجدة
 فيها سجدة واحدة في المومئ بكلاوة امامه وان لم
 يسجد امامه لم يسجد امامه ولو سمعها من غيره لا يسجد امامه

انما في مواضع في هذه المواضع على من سمع آية سجدة
 فيها سجدة واحدة في المومئ بكلاوة امامه وان لم
 يسجد امامه لم يسجد امامه ولو سمعها من غيره لا يسجد امامه

انما في مواضع في هذه المواضع على من سمع آية سجدة
 فيها سجدة واحدة في المومئ بكلاوة امامه وان لم
 يسجد امامه لم يسجد امامه ولو سمعها من غيره لا يسجد امامه

انما في مواضع في هذه المواضع على من سمع آية سجدة
 فيها سجدة واحدة في المومئ بكلاوة امامه وان لم
 يسجد امامه لم يسجد امامه ولو سمعها من غيره لا يسجد امامه

7.

الخط لا يخفى ان يكون في السبيل الى العلم
فانه في الصلوات الدائمة والذكور
في السبيل كما ذكره والفقير
المفتي يكون في العلم

من كرم الى كرم فان لم يصب شيئا للشيخ الا قد اربح
مخللا في الانفاق في ارباكان المسجد والنفوس

و رکنان بضع جبرئیل بن کنیة علی الارض

و انرا قریباً به جوی راجح علی السبب می باشد
و این خط صواب است و در بعضی نسخ
و این خط در بعضی نسخ
و این خط در بعضی نسخ

ان قال سجدة التلاوة بعد ما ولكن لا يجب على الخور حتى لو سجد لها بعد
سنة او اكثر تقع اداء لا قضاء الا انه يكره تاخرا من غير ضرورة وشك
نية السجود والتلاوة لا التقيد حتى لو كان عليه سجرات متعددة فعليه
يسجد عددا وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لانية كذا او هذه لانية كذا
باب المسافر ومن جاوز بيوت مصره من جانب وجوه اي
من الجانب الذي خرج منه وان كان محزاية من جانب آخر بيتا حال كونه
مريدا سير او سطا قوله سيرا هو منقول لقوله حريثم ان هذا السير متصف
بشئين الاول انه يكون وسطا والثاني انه يكون ثلاثة ايام لانه لا شك حتى
يخرج من بيته يريد سير الحج وادارة السير مطلقا يرضى له بل حين اراد السير
الوسط المقدر بثلاثة ايام في انتصاب سير اعلى المنعولية وانتصاب سطا
وثلاثة ايام على الوصفية وجوز ان ينتصب سير بترجى الخافض ويكون
قوله ثمانية ايام منقول لقوله حريثم ثمانية ايام منقول لقوله حريثم
ويكون تقديره حريثم سير وسط ثمانية ايام ويلازمها من ايام السيرة
وهذا ادنى مدة السفر عندنا وقوله قصر جوابا عن سؤاله عن الفرض الرابع وصار
فرضه ارفض المسافر فيه في السفر ركعتين قيد بالفرض اذ لا قصر في السنن
وبالرابع يخرج الحج والمغرب واعتبر في الوسط في السهل سير الا بل متى
الاقام وفي البحر اعتدال الرجح بان يكون مستوية لساكنة ولا شديدة وفي
الحج لا يلبق به اي يجزئ ثمانية ايام ويلازمها في السير وان كانت تلك المسافة
في السهل تقطع بما دونها فلو اتم المسافر اربع ولم يقصر ان فقد في الركعة
الثانية تحت اوصالته لان فرض المسافر ركعتان وقد تم بالتعود وعقيب

الاول

قال علماؤنا في مدة السفر ثمانية ايام
في الثانية سنة في كل سنة
يومان مقدار سنة عند فرسخا
وفي رواية عنه يوم وبلدة

الفقهاء على ما في هذه وعندنا في ذلك اربعة ايام
السنة لكونها اربعة ايام في كل سنة
ليس على كل من اقام في مكة او المدينة
قالوا بل على كل من اقام في مكة او المدينة
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام

قالوا بل على كل من اقام في مكة او المدينة
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام

لا في حرم مكة ولا في حرم المدينة

الحج

الاول واساى اثم من خيرا السلام وسبحة صدقة الله والادب
الزائد ان تطوع كما لو صلى الفجر اربعاء والا اي وان لم يقعد في الثانية قدر
التشهد فلتضع اوصالته وانقلب اكله فلتأكله فلتأكله فلتأكله فلتأكله
الفرض واختلف في السنن فقيد الافضل هو الترتيب فخصا وقيل الفعل
تقربا وقيل لفضل الفعل حال الترتيب والتترك حال التيسر وقيل يصلي
سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا كذا في الدرر بما قلنا عن الحيط ولا
يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة ببلد اخر
او قرية غير الوطن وهي مدة الاقامة خمسة عشر يوما او اكثر في يوم فوضه
والتقيد بهما يؤذن بانه لا تصح نية الاقامة في المعازة هذا اذا سار ثمانية
ايام فصاعدا واما اذا لم يسر ثمانية ايام فلا يشترط ان تكون الاقامة في بلد او قرية
بل يصح وكوفي المعازة ولو نواها الاقامة بموضعين مستقلين مكانة وفي
لا يصير مقبها ولا يزول حكم السفر عنه في بقعة لان الاقامة لا تكون في مكانين
الا ان يبيت المسافر في احداهما اي باحد الموضعين في يصير مقبها بدخوله
هذا اذا كان كل منهما اصلا بنق كذا ذكر وان كان احداهما تبعا للاخر كان كما
في قرية قريبة من المصر بحيث يجب لجمعة على ساكنها فانه يصير مقبها فيتم بدخوله
احدهما انهما كان وقصر المسافر ان نوي اقل منهما اربعة ايام الاقامة الترخيضية
عند يوم اوله ينوشيا بالكلية بل قال حين دخل مكة اغدا اخرج وبعث المسافر
على ذلك سنين لعدم النية وكذا اي قصر عنكر نواها اي الاقامة باصل
الحرب لا الداخل من الحرب بل بين ان يهزم فيقتل او يهزم فيفر فلم

ولا في حرم مكة ولا في حرم المدينة

قالوا بل على كل من اقام في مكة او المدينة
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام

قالوا بل على كل من اقام في مكة او المدينة
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام
فان مدة السفر في مكة او المدينة اربعة ايام

يمكن دارقمة أو كانوا حاصروا مصر من امصارهم فيها في دار الحرب
 لما قرآن حالهم مسترددين العزم والانضمام او حاصروا اي السكون اهل
 البغي وهم المسلمون الذين خرجوا عن طاعة الامام في دارنا في دار الاسلام
 في غيره ان في غير مصر ذكرنا وانما اذا حاصروا مصر من امصار المسلمين
 تصح نيتهم للاقامة بلا خلاف ويتم اهل الاجبية لو نواها اي الاقامة في
 نية الاقامة تصح منهم في الاصح وان كانوا في المعازة وهي جمع ضلها بالكسر وهو
 بيت من وبر او صوف وفي المغرب الحياء الخيمة من الصوف واهل الاجبية
 هم العرب والاكراد والتركمان الذين ينزلون في بيوت الشعرا
 ويصلون في ارض الى ارض فيها مروج وما نواها الاقامة خمسة عشر يوما
 يتمون الصلاة لان الاقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من مروج الى مروج
 بخلاف العكر ولو اقامه المسافر بالمقيم في الوقت صح اقتداؤه ويتم
 اي صلاته مع الامام لانه انقلب سفره الى اربع لصحة الاقتداء وان افسده
 يصلي ركعتين لان لزوم الاربع للمتابعة وقد زالت بخلاف ما لو اقتداه بنقل
 ثم افسده حيث يلزمه الاربع بالسرع وان اقتدى بعده اي بعد خروج الوقت
 لا يصح اي اقتداؤه بالمقيم لانه فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب فيكون
 اقتداء المفترض بالمتنقل من حق التعهده ان اقتدا في الشفع الاول من حق التواة
 والتحريم في حق الثاني واقتداء المقيم به اربابا في صحيح فيما ارفى الوقت وبعده
 اذا اتفق الفرض لانه يكون اقتداء متنقل بمفترض في حق القعدة ولكن يقتصر به

انما يصلي في دار الحرب
 في دار الاسلام

انما يصلي في دار الحرب
 في دار الاسلام

انما يصلي في دار الحرب
 في دار الاسلام

الخاف

انما يصلي في دار الحرب
 في دار الاسلام

اي الم فر ويتم المقيم المقدى صلاته بلا فاقة فيما بقي في الاصح كما لا
 وقيل بقرا فيما بقي كما لم يبق ويستحب له ان يسافر بعد تمام صلاته ان
 يقول اللهم اي لمن خلفه من المقيمين اتوا صلاتكم فاني مسافر ويطلب
 الوطن الاصلى وهو مولد الانسا او البلدة التي اهل فيها بمنته اي بالوطن
 الاصلى فقط لان الشيء يبطل مثله حتى لو انتقل من وطنه الاصلى وتوطن ببلدة
 باهله وعياله فيها عدة سفر او لائم سا فر وطنه الاول قصر ولا يصير
 الا بالنية لانه لم يبق قطعه كمنه للنبى صلاته عليه وسلم لا يبطل الوطن الاصلى
 بالسفر حتى لو قدم المسافر الى بصرى فمجاهاج والدخول لانه دونها ويبطل وطنه الاصل
 وهو الموضع الذي ينوي المسافر ان يقيم فيه خمسة عشر يوما فصلا بمنته روطن قافلته
 حتى لو دخل وطنه الاقامة فآخذه وطنا بعد الاول ليس بينهما عدة السفر بغير
 مقبلا بالنية لانه مثله والسفر باجر عطف على بمنته روطن الاقامة با
 السفر ايضا لانه ضده والاصلى باجر عطف ايضا على بمنته او على السفر اي يبطل
 وطن الاقامة بالوطن الاصلى ايضا لانه فوفه وقاية السفر تقضي في
 ركعتين وقاية كحضر تقضي في السفر اربعا لان القضاء يحكي الاداء والمعية في
 ذلك اي في الحكم المذكور وهو وجوب الاربع او الركعتين اخر الوقت فان
 كان في آخر الوقت مسافرا وجب عليه ركعتان وان كان مقيما وجب عليه اربعا
 وكذلك حكم اجيض اللهم والبلوغ والاسلام لانه المعية في السببية عند عدم الاداء
 في اول الوقت ولهذا الوجه الصبي او سلم الكافر او افاق المجنون او طهرت الحائض

انما يصلي في دار الحرب
 في دار الاسلام

حق
 لا يصلي في دار الحرب
 في دار الاسلام

الموطن على نية انواع وطن اصل وطن اقامة
 وطن سفر فالوطن الاصل هو سفره الا ان كان في دار الحرب
 في دار الاسلام

او امير الحجاز معهم لاجوز اقامة الجمعة لامي الموسم لانه امير الموسم على امور
الحج لا غير ولا يجوز اقامة الجمعة ايضاً بعوفات لانها فضا وليس مصر
ولا من فناء مكة لبعدها من مكة اربعة فراسخ وفرض الخطبة ببيعة وهي قوله
سبح الله او نحوها من تحميدة وهي قوله الحمد لله او تهليله وهي قوله لا اله الا
الله لا اظن انهم كانوا سوا الى ذكر الله هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا بد من
ذكر طويل بسم خطبة واقفة قدر قراءة التشهد لان ما دون ذلك لا يسم خطبة
وقال الشافعي لا بد من خطبتين ^{في كل صلاة} وسننهما السنن الخطبة ان بخطب حال كونه
قائماً على طهارة خطبتين يفصل بينهما اي بين الخطبتين بجلسته ومقدار
الاستقرار كل عضو منه في موضعه مشتملين على تلاوة اية والا يصر
بالسجود والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم للنقل المستفيض بهذا الخبر
لخطيب ترك ذلك اكل واحد من القيام والطهارة والفصل بين الخطبتين
قاعدا او محدثا او لم يفصل بينهما جاز وكبره ويستحب اعادةها اذا كان جالساً
وقالت النكاحات لا يجوز في الكل لانها قائمة مقام الركعتين وعندنا لا تقوم
مقامهما على الصحيح لانها تنافي الصلاة لما فيها من استدبار القبلة والكلام فلا
يشترط لها ما يشترط للصلاة واقل الجماعة ثمانية انفس سوا الامام عند
ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف اثنان سوي الامام وقيل خمسة اربع
اي يوسف في ان اقل الجماعة اثنا سوي الامام ثم فرغ على هذا بالفاء بقوله
فلو نفره اي لو رويوا بعد الجماعة قبل سجود الامام وذلك بعد ان

استدل بان عثمان رضي الله عنه صلى في صلاة فقرأ الحمد
وحده فنهى روى بالصحابة ولم ينكر عليه احد

لان عندنا في الجمعة الجماعة لان الواحدة اذا
اضيف اليها كان ثلثاً والجمعة ثلثة
منبهة على من سجد في الصلاة
ويؤيده قوله تعالى فانما نزلناها بالامام
والى ذكره في خطبة على
واحد في صلاة الجمعة
وان من لا يقرأ في صلاة
الجمعة لا يصح

او هو

او هو امير يستأنف الظهر وبطلت الجمعة لان الجماعة شرطنا كتحقق
الركعة الاولى بالسجدة لان ما دون الركعة ليس بصلاة فلا بد من وجود الجماعة
الى تمام الركعة هذا عند ابي حنيفة وعندنا لا يستأنف الظهر الا ان يفرغوا
اي الجماعة قبل شروعه اي شروع الامام حيث يستأنف الظهر وبطلت
الجمعة بعرض الجماعة للجمعة شرط شروع الامام في صلاة الجمعة فلو لم يفرغوا
فيه لان حاجه الامام الجماعة كحاجه الجماعة الى الامام فالامام كان كافياً في مجرد
الشروع في حق الجماعة ثم لو اذن بوجوب الجماعة ثم سبقه حدث فوضاً
وفرغ الامام منها ثم المقصد الجمعة اتفاقاً فلو كان الجماعة تكون كافية في مجرد الشروع
في حق الامام وفائدة التحلل منه فيما اذا نفرت الجماعة بعد شروع الامام قبل ان يركع
الركعة فعهده يستقبل الظهر وعندنا يتم الجمعة وبطلت الجماعة بوجوب وقت الظهر
فيقضي الظهر ولا تمام الجمعة ويهدو ووجوبها ارجو بجمعة سنة الشريط
الاول الاقامة بمصر فلا تجب على الكافر والشرط الثاني المذكورة فلا تجب على النساء
والشرط الثالث الصحة فلا تجب على المريض والشرط الرابع الحرية فلا تجب على
العبد اتفاقاً واختلف في المكاتب والعبد المأذون والعبد الذي يضر بآب
الجماع لم يخطف دابة مولاه والشرط الخامس سلامة العيين والشرط السادس
سلامة الركبتين فلا تجب على الاعرج ولا على المقعد ولا على مقطوع الركبتين ولا على
وجوه حاملات اتفاقاً لانه اعرج من الاعرج وان وصلته وجدار الاعرج فابداً بغيره
ويستحب معه الى الجماعة هذا عند ابي حنيفة خلافاً لما فانه عندها تجب على المجنون ان وجوه

والاخر اذا كان المجنون يستطاع ان يركع
بغير اشتغال له وان كان قوياً

خطبة من غير صلاة
خطبة من غير صلاة

لان الجماعة شرط لانها فضا
للدوام كما في الخطبة

فان يفرغوا من الصلاة
فان يفرغوا من الصلاة
فان يفرغوا من الصلاة
فان يفرغوا من الصلاة

وكذا الخلاف في الحج بين لا يجب الاثر الحج سواء وجد القابض الذي يصله الى البيت
 احرام او لم يجد هذا عند ابي حنيفة وعند ما يجب عليه الحج ان وجد عونا يصله
 الى الحج ومن هو خارج المصر ان كان سمع النداء يجب عليه ان يخرج من هو خارج
 المصر الذي سمع نداء الجمعة لقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة على من سمع النداء عند
 محمد وبار وبنول محمد بنتي ومن لا الجمعة عليه مثل المسافر والمرأة والعبد والمجنون
 والمختفي من السلطان اجابوا والشخ الثاني ويخوهم ان حضر الجماعة واداء
 اي الجمعة اجزائه عن فرض الوقت اعني عن الظاهر لان السقوط للتحقيق
 فاذا احتلوا جاز عن فرض الوقت كما لو اصابهم وللمسافر والعبد
 والمريض ان يؤم فيها اي في الجمعة وقال زفر لا يجوز للتأخير واجبة
 عليهم كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب
 تحقيا للركعة فاذا حضر واتفق فرضا كالمسافر اذا اصابهم كالمقيم وتنفذ
 الجمعة بهم ان حضورهم من لولم يحضر فمهم جازت لانهم صلوا الامامة فبالا
 ان يصلوا الا قد آروا من لا عذر له وهو الصحيح المقيم احرم لو صلى صلاة الظهر
 قبلها اي قبل صلاة الجمعة جاز ما صلى مع الكراهية ثم اذا سعى الى الصلاة
 الظهر مثلا اليها اي الى الجمعة والحال ان الامام فيها اي في الجمعة يبطل ظهره
 بجود السعي اليها سواء ادرها او لا لانه من خصائصها فله حكمها بهذا
 عند ابي حنيفة وقال لا يبطل الحج والسعي ما لم يدرك الجمعة ويشترط فيها
 اي في الجمعة لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد عامه والجمعة فوقه
 فتسقط فصار كالمتوجه بعد فراغ الامام بخلاف ما بعد الفراغ منها لا

ان كان بينه وبين
 المسجد حائلا
 عند محمد وعند ما يجب عليه بدو ما في وقت
 المصر من قبل الذي اذا اوى الكثر الوقت
 وجبت عليه والظاهر اذا اوى وقتها وضيق
 لا يجوز حتى يذهب خلافه الى البيت وقابل
 قال لا بد منه الا في حالة غيبته

التي فيه وفارز في الصلاة
 في الصلاة وهو فاد على الال فلا يجوز العذر
 الى المسجد وان ان الموضع الذي هو الظاهر
 حتى ان كان في الجمعة فاد كان قد
 وانقطع حب الطاعة فاذا كان قد
 على ذلك وهو اذا استغنى عن الظهر
 وينبغي عليه وعدم فعله
 وسررت فله

ليس

ليس لسعي اليها ولا بمخاضه والمعتبر في السعي الانفصال عن داره حتى لا يبطل
 قبله على المختار ولو كان الامام فيها وقت الانفصال وكذا لا يمكنه ان
 يدركها بعد المسافة لا يبطل عند الواقفين وعند ما يخرج بلح يبطل
 ذكره للمعذور مثل المريض والمجنون في الحبس اداء الظهيرة بجماعة في المصر
 يومها اي يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ او بعده بروي ذلك عن عمر بن
 عنه بخلاف اهل السواد ومن ادرها الجمعة حال كون الامام في التشهد في
 سجود السهو يتم ار هذا المدرك جمعة لقوله صلى الله عليه وسلم ما ادر كنتم فصلوا وما
 فاتكم فاقضوا امره غصا رافاته وهو الذي صلى الامام قبل الاقدار به لاصلا
 اخوي هذا عند ما وقال محمد بن محمد ان لم يدرك اكثر الركعة الثانية مع الامام
 فان ادرك اكثر الثانية مع انتم جمعة لان الجمعة من وجه وظاهر من وجه لقوله
 بعض الشروط في حقه فيصلي اربعا اعتبار الظاهر وتبعد على راس الركعتين كالحال
 الجمعة واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام هذا لفظ الحديث ومن
 خرج اي اذا صعد على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يخرج من خطبته هذا عند
 ابي حنيفة عمدا بخلاف الحديث في غير فصل وقال لا يباح له الكلام بعد خروجه ما لم
 يسر اي الامام في الخطبة وكذا يباح له الكلام اذا نزل قبل ان يكتم ويجوز السعي
 الى الجمعة وترك السعي بالاذان الاول يعني الحج ان المعصية في وجوب السعي
 وكرهية السعي هو الاذان الاول وهو اذا نزل بعد الزوال لم يحصل الاعلام به
 ولانه لو انتظر الى الاذان عند المنبر فبوتة اداء السنة وسماع الخطبة وزما

في صلاة الكسوف

وهو قبل من رفع راسه من سجدة
 الركعة الثانية
 عند الامام من انه ادرها
 الركعتين ولا وجه لقوله لان الظاهر خلافه
 عليه فاذ ادرك اكثر الركعة الثانية فقد
 ادرك الجمعة بالاتفاق

تفوت صلاة الجمعة اذا كان بيته بعيدا من الجامع وهو محتار الحسن والحسين
 فاذا جلس امام الجمعة على المنبر اذن بغير اذن المؤذن بين يديه اربعين يد
 الامام اذا تاتي بذلك جري التوارث ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لان
 القصر للخطبة فلا يعجز الاثنان واستقبلوه اي استقبل التوم الامام على المنبر
 عند الخطبة حال كونهم متعفين خطبة منضين عند فواتها الخطبة
 فاذا تم اي الامام الخطبة اقيمت اراوتى بالاقامة للجمعة والفصل بينهما
 بام الدنيا مكرهه **باب صلاة العيدين** تجب صلاة العيدين في الاصح
 وقيل تسن ويقال الشافعي ومالك وعن احمد فرض كفاية على من يجب
 عليه الجمعة فلا تجب على المسافر والعبد والمريض والمرأة وشبهاتها
 اي شاربها العيدين كشرائط الجمعة وجوبا واداء بعض الخطبة كشرائط
 للجمعة من شروط الوجوب وهي الاقامة بغيره والذكورة والصحة والحرية
 وسلامة العيدين والرجلين ومن شروط الاداء وهي المهر او فائدة والسلامة
 او نائية والوقوف والجماعة والاذن وشروط الجواز وهي الطهارة وسر
 الصورة واستقبال القبلة والوقت والنية سوى الخطبة فانها ليست
 بشرط في العبد بخلاف الجمعة ونائب في عيد الفطر ان يأكل شيئا من اى طيب
 كان قبل صلاة اي صلاة عيد الفطر ونائب ايضا ان يستاك ويغتسل
 وان يتطيب وان يلبس احسن ثيابه لانه يوم اجتماع وسرور وان
 يؤدى صدقة فخراته الحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان تؤدى بها قبل خروج الناس الى الصلاة لانه

فقد كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الجمعة
 سورة الجمعة والقصص وقيل سورة الاحقاف
 وسورة النور وسورة الحديد
 واختلف في صلاة الاقامة
 والاصح انها على من جازى الامام
 على المنبر الى الله عز وجل
 والعبد شق من العود وهو الرجوع
 لعوده في كل عام اصله واوى طيب
 الوان من واحد ياء لاني مضاف
 ويزان وجمع على عباد على خلاف القياس
 لانه لو جمع على عواد للقياس
 اعلم انه اذا اجتمع في يوم عيدان كان الاول سنة
 والثاني في يوم الجمعة فلا يترك

كان يقرأ في صلاة العيدين
 ما يقرأ في صلاة العيدين
 صلاة العيدين

ينوبه

وينوبه الى المصلي وهو الموضع الذي يجتمع فيه الناس مع الامام لصلاة العيد
 ويسمى جبانته ولا يجزى المصلي بالتكبير في طرقة بل تكبر خفية في الاصل في الشتاء
 الاضحا الا ما خصه الشارع كيوم الاخر من العيدين عند اي خيفة خلافا لها فان عند
 بحر به لا يرب عن مرضه عنهما كان يرفع صوته بالتكبير ولا يستقبل قبلها اقبل
 صلاة العيد غير الاصح ان تستقبل قبلها في المصلي وغيره مكرهه وان خصه بعضهم
 بالمصلي ووقتها اي وقت صلاة العيد من ارتفاع الشمس وارتفاع اورجها الى
 زوالها وزوال الشمس عن كبد السماء وقال الشافعي وقتها طلوع الشمس وتجب
 تأخيرها وصفتها ارضفت صلاة العيد ان يصلي الامام بالناس ركعتين بلا اذان
 ولا اقامة يكبر في الاولى تكبيرة الاحرام ويضع يديه تحت سترته ثم يثني ارباعي
 الامام بالثناء وهو سبحانه التمام ثم يكبر الامام ثلثا بعدا من تكبيرات
 الزايد يفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلث نسيجا لانها تقام بجمع
 عظيم فلو والى بين التكبيرتين حصل الاستنباه للمؤمنين ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة ثم يكبر بركع بها ويسجد ويبدا الامام في الركعة الثانية بالتعوذ
 بالتعوذ ثم يكبر ثلثا بعدا ثم يكبر تكبيرة اخرى وهي تكبيرة رابعة للركوع ويرفع يديه
 في التكبيرات الزايدة الست فيما سوى تكبيرة الركوع ويسلم في اثنتين
 ويخطب الامام بعد اي بعد صلاة العيد خطبتين مجلسه بينهما حيث
 يستقر كل عضو منه موضعه لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك بخلاف الجمعة فان
 الخطبة فيها قبل الصلاة لانها شراؤها والشروط مقدم بعلم فيها الناس احكام

روى انس رضي الله عنه ان كان يقرأ في صلاة العيد
 سورة الجمعة والقصص وقيل سورة الاحقاف
 وسورة النور وسورة الحديد

بخلاف الاضحا بالفضل
 فان كان في صلاة العيد
 فاستمعوا له وانصتوا

ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة العيد
 سورة الجمعة والقصص وقيل سورة الاحقاف
 وسورة النور وسورة الحديد

ويجب بين الخطبتين
 ان يصلي على من جازى الامام
 على المنبر الى الله عز وجل

هذا التكبير هو المشهور من الامم حنفية ومالكية
 ان يكبر في الاضحا ويكبر بعدة في الاضحا الثانية
 ان يكبر في الاضحا الثانية وفي رواية اخرى
 ان يكبر في الاضحا الثانية وفي رواية اخرى
 ان يكبر في الاضحا الثانية وفي رواية اخرى

صدقة الفطرة لانها شرعت لاجلها وهل هي سنة ام واجبة ولا تقضى
 صلاة عيد الفطر ان فاتت مع الامام بان صلاها الامام مع الجماعة ولم يصلها
 هو لا يقضي لان الوقت ولا بعده لانها شرعت بشرط الاتيم بالمعذور
 وان منع عذر عنها اي عن اقامة صلاة عيد الفطر في اليوم الاول بان علم
 الحلال او شهد عند الامام بالحلال بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع
 النكس قبل الزوال او صلوا في يوم غير ظهرها وقعت بعد الزوال
 صلوا اي صلاة عيد الفطر في اليوم الثاني ولا يصلي بعده اي بعد اليوم الثاني
 وهو اليوم الثالث لان الاكل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا ان تركناه بما دونها
 في تأخيرها صلى الله عليه وسلم الى الغد ولم يروى تأخيرها الى ما بعد الغد ففي
 الاكل واحكام عيد الاضحى كالفطر كاحكام المذكورة في صلاة عيد الفطر
 من الشروط المندوبة ما يمكن تأخير الاكل فيها اي في الاضحية ان يصلي
 لورود الاضحية في وقت ولا يكره اي الاكل قبلها اي الاضحية في الحنا وفيه اشارة
 الى ضعف القول بكونه تقديم الاكل ويجهل المصلي في الاضحية في طريق
 المصلي لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره في الطريق ويعلم الامام في الخطبة ان
 تكبير التبريق والاشجحة بالنصب عطف على تكبير وهل هما واجبان مستان
 ويجوز تأخيرهما انما تأخير الاشجحة الى اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد
 كراهية وبغير عذر بها لانها ايام عيد واشجحة فتجوز الصلاة فيها ولا يجوز
 تأخيرها بعد ذلك ثم العذر بها اني اكرهه صرنا في ثلثة ايام وفي غير
 جازت الصلاة والاشجحة بخلاف صلاة الفطر فاستلوا في الغد

ما روي في التبريق من كراهية
 في صلاة عيد الفطر
 كراهية في صلاة عيد الفطر
 كراهية في صلاة عيد الفطر
 كراهية في صلاة عيد الفطر

عذر
 عذر
 عذر

عذر لا يجوز والاجتماع في بعض المواضع يوم عرفه تشبيها بالواقفين بعرفة
 ليس بشي اي ليس من الاشياء التي تتعلق بها الثواب لان وقوف عرفه عبادة
 مختصة بالمكان المعين فلا تكون عبادة في غيره كسائر المناسك ويجب تكبير
 الشريق وقيل سنن والاو الاصح من فجر يوم عرفه هذا ابتداءه عند ما يلا
 خلاف وهو قول كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم اي صلاة
 عصر يوم العيد وهو قول ابن مسعود فيكون التكبير عقب ثمان صلوات
 على المقيم متعلق بحب بالمصر متعلق بالمقيم فلا يجب على المسافر اداها
 او اهل القرى والمفاوز عقب فرض بلا فصل يمنع البناء فخرج بالعرض
 النوافل وصلاة العيد اذ يخرج به القضا اذ لا تكبير فيه بجماعة مستحبة
 خرج به جماعة النساء اذ لم يكن معهن رجل اذ لا تكبير فيها ايض وخروج من المسجد
 وبلا قضا ويجب التكبير على المرأة والمسا والمقنذ بالمقيم للبيعة غير ان
 المرأة لا ترفع صوتها بخلاف المسافر ولا يكره فيه سنة وكذا يجب على المسبوق
 ولكن لا يكره الا بعد قضا ما فاته وجوب تكبير التبريق من فجر يوم عرفه اي
 يوم العيد عند اني ضيفه وعند ما يجب التكبير من فجر يوم عرفه الى عصره ايام
 التبريق فيكون مجموع تلك الصلاة ثمانية وعشرين صلاة على كل من يصلي
 العرض اي سواء ادى بجماعة او لا وسواء كان المصلي رجلا او امرأة مسافرا
 او مقبلا في المصر او القرى وعليه على ما قاله العمل القوي اليوم اخذ بالاحاطة
 في باب العبادات وصفة اربعة الشريق ان يقول مرة واحدة انه اكرهه

الشريق في صلاة عيد الفطر

وقال ان من يتكلم في يوم النحر

فانه يكرهه في يوم النحر
 فانه يكرهه في يوم النحر
 فانه يكرهه في يوم النحر

لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر

لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر

لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر

لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر
 لا تقضى صلاة عيد الفطر

سورة البقرة الآية ١٩٩
والمسلمون على ما كان عليه
في الدين من قبلهم

لا اله الا الله والله اكبر والله اعلم وهو الماثور عن الخليل عليه وعلى نبينا افضل
الصلاة والسلام ولا تتركوا التكبير التثنية في الموضع وان وصلية تركوا التكبير
اشارة لهذا الوصل الى كمال الاهتمام بالتكبير حتى قال بعضهم ان سبعة حدث قل
ان يكبر توفيا وكبر على الاصح **باب صلاة الخوف** انه اشتد
الخوف من عدو او كان او سبع او حية عظيمة ونحوها جعل الامام طائفة
وهم بعض الجماعة بازاء العدو وللخوف والفرق صلى الامام بطائفة
ركعة ان كان الامام مسافرا او كان الامام في صلاة الفجر وصلى ركعتين
ان كان مقبلا او في المغرب فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الاولى
ان كان مسافرا او من الركعة الثانية ان كان مقبلا او في المغرب فقامت
هذه الطائفة التي وراه ومضت بهذه اي الطائفة التي صلى الامام بهم
الى جهة العدو وقفوا بازايم موضع الطائفة الاولى وجات تلك اي
الطائفة التي جعلهم اولاء العدو وصلى اي الامام بهم ما بقي من الصلوة
وهي ركعة اخرى ان كان مسافرا او في المغرب ركعتان ان كان مقبلا
وسلم اي الامام حال كونه وحده بمنفرد الا انه لم يبق عليه شيء ولا تسلم الطائفة
التي وراه بل قاموا وذهبوا اي هذه الطائفة الى جهة العدو وقفوا
تجاههم وجات الطائفة الاولى التي وصلت مع الامام اما ركعة ان كانوا
مسافرين او ركعتين ان كانوا مقيمين او في المغرب واتوا اي صلواتهم
بان يصلوا اما ركعة او ركعتين على ما قلنا بلا قراءة وسلموا لانهم لا يحسنون فلكانهم

قال ابن ابي عمير
في الصلاة
قال ابن ابي عمير
في الصلاة

قال ابن ابي عمير
في الصلاة
قال ابن ابي عمير
في الصلاة

الحلف
الحلف

خلف الامام ومضوا الى العدو ثم جات الطائفة الاخرى واتوا الى صلواتهم
بقراءة لانهم سبوتون ويطلبها اي الصلاة المشي والركوب والمائة لانه
على كثر وان اشتد الخوف وعجزوا عن اداء الصلاة بهذه الصفة صلوا حال
كونهم وحدانا اي مفردون وحال كونهم ركبانا جمع راكب يومون اي
اي جهة قدروا ان عجزوا عن التوجه الى القبلة للضرورة فان قدروا على
التوجه الى القبلة توجهوا اليها ولا يجوز ان صلاة الخوف بلا حضور عدو
لعدم الضرورة حتى لو راوا اسودا فظنوا انه عدو فصلوا صلاة الخوف
ثم يتبين انه ليس بعدو واعادوا ما همذا عجزوا وادبو يوسف لا يجوز ان صلاة
الخوف بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانها شرعت على خلاف القياس لاصرار فضيلة
الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انعدم بعده **باب**
اجتماع جميع جناتة وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير بوجه المختص اي
حضرة الوفاة الى القبلة على شقة الامن اعتبارا بحال الوضع في القبلة لانه اشرف
عليه واخيرة الاستسقاء وهو ان يلقى على قفاه وقدماه الى القبلة وينزع را
قبلا ليصير وجهه الى القبلة لا السماء لانه ايسر لنزع الروح والاول هو السنة
ويلقى المختصر السادة وهي سنة لاله الا الله واختلف اصحابنا في
فصل يلقن لفظ الحمد لله وقيل لا يتقن وقيل لا يؤمر به ولا تنهى عنه ثم كيفية
التفريق ان يذكر عنده كلمة التوحيد ولا يؤمر بها مخافة ان ينضجر ويرد ما

قال ابن ابي عمير
في الصلاة
قال ابن ابي عمير
في الصلاة

قال ابن ابي عمير
في الصلاة
قال ابن ابي عمير
في الصلاة

فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا

فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا

فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا

فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا
فان كان الامام في صلاة المغرب فمضوا

فإذا مات المحض شدة والمجته بمنديل ونحوه وهو منية اللحية من
 الإنسان ونحوه وغضوا عينيه بذلك جرى التوارث وفيه تحسنة فيستحسن
 ويستحب تعجيل دفنه وإن أرادوا غسله وضع على سرير وهو تحت الذي
 يغسل عليه فإن لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع يمكن غسله وتعليقه بحجر الجبل
 صفة للسراير من نحر يعود ونحوه وذلك لازالة الركبة الكريمة وقوله
 وترأصفه لمصدر مخذوف تقديره تحمير أو تراو كقبيته إن بطاف بالبحر حول
 السراير فامرة أو ثلثا أو خمسا ولا يزد عليها والآيات لتولية صلى الله عليه وسلم
 إن الله وزجرب الوتر وتستر عورته الغلظة وتترك فخذاه مكشوفين
 في ظاهر الرواية وفي النوادر يستر من السرة إلى الركبة وقيل هو الصحيح فذلك
 أطلق الشيخ فوجدار الميت غز ثيابه وقال الشافعي يغسل في قميصه لا صلى
 الله عليه وسلم غسل في قميصه ونحن اعتبرنا بحال الحياة وما رواه كان مخصوصا
 به وبوضاء توضحها بلا مضضة واستنشاق كغفران الثوب الماء بمغته
 والله وقال إن من يمتضم ويستشق ولا يؤخر غسل طبعه بخلاف حال
 أحيوة ويستخرج عندها خلافا للابن يوسف واختلف في مسح رأسه والصحيح
 مسح والصبر الذي لا يعقل الصلاة لا يؤخر كذا قاله العيني ويغسل يده على
 بسدر أو نحو ذلك يضم الحاء المملة وسكون الراو هو الأسنان لأن ذلك الملع للتضيقة
 أنه وجد الماء المعلى بسدر أو نحو ذلك والآي وإن لم يوجد فالقراخ بفتح القاف
 أي الماء الخالص لحصول المقصود به غسل رأسه ولحية بالخطم كسرة الحاء وهو
 مشهور

في غسل الميت على الأحياء سنة وفيما جاء في
 الرواية من الحائض واجب أماله فلهذا في كل سنة
 عليه السلام نزلت الملائكة بالكلية عليه وسلم قال لا تقصروا
 غسلوه ثلاثا وكفنوه ويزاد تقدم جرم الشرف الملائكة في
 الميت الحرام فلهذا سنة غسله في ماء بارد أو في ماء فاتر
 فإن الميت في الصلاة إلى يومنا هذا وأما الغسل الذي في الماء
 أحيوة سنة ميتة في صلاة فلهذا سنة غسله في الماء
 عليه السلام في غسله حاله ولا يجوز غسله في الماء
 في قصد الصلاة عليه

فإنه قال في غسله في الماء
 في غسله في الماء في غسله في الماء
 في غسله في الماء في غسله في الماء
 في غسله في الماء في غسله في الماء

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

مشهور لانه المبلغ في استخراج الوسخ وإن لم يكن فبالصابون ونحوه وهذا
 إذا كان على رأسه شعر وأضجع على ساره فيفضل حتى يصل الماء إلى ما يلي تحت
 منه أي من الميت تحت بأحوا المملة ويجوز بأحوا الجمجمة فيكون المراد منه السرير
 ثم أضجع على جنبه كذلك يغسل إلى ما يصل الماء إلى ما يلي تحت منه ثم يجلس إلى
 يجلسه الغسل حال كون الميت مستند على صنبه المجهول إلى القائل ومسح
 بطنه برفق حتى لو بقي شيء يسيل فلا تنوث أكفانه فإن خرج منه أي من بطنه
 بالمسح شيء غسل موضع القائل ولا يجيد غسله لأنه عرف مرة بالفض
 ولا يجيد وضوءه أيضا خلافا للشافعي ونشفه بأخذ الغسل مائة بعد الفراغ
 من غسله بثوب كما في حال الحياة ويجعل الخنوط على رأسه ولحيته لورود الأثر
 بذلك والخنوط يفتح الحاء عطر مركب من أنواع الطيب ولا يابس سائر الطيب
 غير اللوز والزعفران في حق الرجال دون النساء ويجعل الكافور على مسأله
 وهي جمع مسجد يفتح الهمزة وضع السجود وهي جمع منقذاته وركبناه وقدمه لأنه كان
 يسجد بهذه الأعضا فتخص بمادة الكحل ولا يسرح شعره ولحيته لأن ذلك زينة
 الأحياء خلافا لمن في فانه قلت قوله ولحية تكرار مختص بالفائدة فيه لأنه قول ولا
 يسرح شعره يتناول جمع شعره بفتح السين لولم يذكر لحيته لربما ظن أن لحيته
 تسرح لانه إذا قيل لا يسرح شعره لا يتبادر الذهن إلى لحيته لكونها مخصوصة باسم
 ولا يتحقق طعنه وشعره لأنه ذلك زينة الأحياء خلافا للشافعي ولا يجتنب من سنة في
 دفنه على ما مات عليه ثم كيفه وسنة كفن الرجال قميص وهو القميص من الكتف

في غسل الميت على الأحياء سنة وفيما جاء في
 الرواية من الحائض واجب أماله فلهذا في كل سنة
 عليه السلام نزلت الملائكة بالكلية عليه وسلم قال لا تقصروا
 غسلوه ثلاثا وكفنوه ويزاد تقدم جرم الشرف الملائكة في
 الميت الحرام فلهذا سنة غسله في ماء بارد أو في ماء فاتر
 فإن الميت في الصلاة إلى يومنا هذا وأما الغسل الذي في الماء
 أحيوة سنة ميتة في صلاة فلهذا سنة غسله في الماء
 عليه السلام في غسله حاله ولا يجوز غسله في الماء
 في قصد الصلاة عليه

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

بغير الامكان والمغنية في ذلك اكره اراي على الصحيح لانه يختلف حال
الزمان والمكان والاشخاص وقال ابو يوسف يصل الى ثلاثة ايام ويقوم
اي الامام حذاء الصدر للرجل والمرأة لانه محل الايمان والمعرفة ويكتب اي الام
تكبيرة تثنى عليها اي عقيب التكبيرة الاولى بان يقول بحمك اللهم وحمد
اي ثم تكبيرة ثالثة يصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد اربعة الثانية كما
يصل في سائر الصلوات بعد التشهد ثم تكبيرة ثالثة يدعو لنفسه وللميت
وللمسلمين بالادعية الترويض في الاحاديث بعد اي بعد الثالثة ثم تكبيرة
تكملة رابعة ويسلم عليها اي عقب الرابعة تسليمة عن يمينه واخرى عن
شماله ينوي بهما الامام الجماعة والميت كما ينووا فيها فان كبر الامام
حسا اي خمس تكبيرات لا يتابع اي المتعد الامام في ذلك لانه منسوخ
ولا قراءة فيها اي في صلاة الجنازة وعند الشافعي بقراءة الفاتحة ولا تسليمة
لانه لا يشرع بلفظ الحمد ولا فوه وفيها ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
فقط وعند الشافعي في كلها ولا يستغفر لصنعي لانه لا ذنب له وكذا الجوز
لانه مثله ويقول الامام وكذا من معه اللهم اجعله لنا فرحا بفتحين اي
اجرا متقدما والفرح والفارح والفرط ايضا بالسكون يقدم لطلب الماء
انتم اجله لنا اجرا وذخر ايضا لزال المعجزة من دخرت الشئ اخره
واجعله لنا شافعا وهو الذي يشفع لغيره مشفعا اي مقبول الشفاعة
ومن المسبوق التي بعد تكبيرة الامام تكبيرة او تكبيرتين لا تكبيرة المسبوق

[illegible]

بل ينتظر حتى يكبر تكبيرة اخوي فيكبر اي المسبوق معه اي مع الامام فاذا
سلم الامام فحضر عليه من التكبير قبل ان ترفع اجناده لان كل تكبيرة فائتة
معهم ركعة والمسبوق لا يستدري باقاته قبل تسليم الامام هذا عندهما
وقال ابو يوسف يكبر اي المسبوق حين يحضر ولا ينتظر اي المسبوق
تكبير الامام اعتبارا بسائر الصلوات لمن كان حاضرا حال وقت التحريم فأكبره
ولا ينتظر تكبيرة الامام لانه كما ذكرت وان جابعد ما كبر الامام الرابعة فائتة
الصلوة عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف يكبر واحدة واذا سلم الامام
فحضر ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى يكبر الامام الرابعة
والصحيح قولهما اذا لوجه لان يكبر واحدة لكل تكبير منها ركعة في سائر الصلوات
والامام لا يكبر بعد حالتيه واكل في الباب عندهما انه المتعدي يدخل في تكبيرة
الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند ابى يوسف يدخل
اذا بعثت التحريم كما في الدررنا طاعن البدائع ولا يجوز صلاة الجنازة حاله
راكبا سحبا نابعي مع العذرة على التزول وايضا لم يصلوا فاعيدن مع
العذرة على القيام والقبض لجواز الاندفاع وتكره الصلاة الجنازة كراهية خرم
رواية وتكره في رواية اخوي في مسجد جماعة ان كان الميت فيه ارضي المسجد
لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجرة له قوله في مسجد جماعة
اخره عن المسجد الذي اعد للجنازة فلا كراهية فيه وان كان الميت خارجا
فخرج المسجد اختلف المساج في بناء على اختلافهم ان الكراهية لاجل التلويح

فالتون نظر انه بنى جدارا اقلعوا به الى القلعة
 بدخول البنت فيه والذين نزلوا
 ذهبوا الى القلعة النورية واهلها
 عارضا فذكر انهم

في هذه الصلاة لا يجزأ ولا يصلي على عضو الميت

فان في الاثر ان الصلاة لا تجزأ ولا يصلي على عضو الميت

المسجد المكتوب للصلاة الجنازة ولا يصلي على عضو الميت اعمه كان قيد
بالعضو لانه لو وجد اكثر من الميت بلارأس او نصفه مع الرأس فليس يصلي
عليه اتفاقا واذا وجد بلارأس او اقله مع الرأس لا يصلي عندها ولا يصلي على
غائب عن البلد وفي هذه المسألة ثلاث خلافات في الساق ومن سهل سقط
رضيحه بالبعاء بعد الولادة او في عضو من غسل ومم ارضع له
وصلي عليه ويرث ويورث والمعتبر في ذلك خروج الاثر خارجا اذا
خرج اكثر وهو يخرج وصلي عليه وان خرج الاقل والاوان لم يستعمل
صار غاسلا وتم في الجنين واورد في فوفه كرم بالبنى آدم ولا يصلي عليه وانما
قال في المختار احتراز عن قول من انه لا يصلي عليه ولا يحرم ولو لم يصلي في دار الحرب
مع احد ابويه اما بابية فمات لا يصلي عليه لانه تبع له الا ان اسلم احدهما احد
ابويه او اسلم هو اي الصبي حال كونه عاقلا او لم يسب احد هما اي احد الابوين
اي مع الصبي في هذه الصور يصلي عليه تبعا لاسلام احد ابويه او تبعا لدار الاسلام
واختلف في القبط فقبل بجنة المكان وقيل الواجد وقال الشيخ واولاد
المسلمين اذا ماتوا في صغرهم كانوا في الجنة والتوقف المروي عن ابي حنيفة
حدود على الراوي واما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يعقلوا فلا يعتد بانساب
احد ابائهم فهم في الجنة خدم المسلمين وعن ابي حنيفة التوقف فيهم ولو مات
مسلم قريب كافر عند غسل المسلم القريب الكافر ثوب النجاسة
بلا مراعاة للسنة ولغة في فوفه بلارعاية سنة من جميع الوجوه والظاهر في
من غير محم ولا نوسعة ولا مراعاة سنة ولا يصلي عليه بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم

من سهل سقط رضيحه بالبعاء بعد الولادة او في عضو من غسل ومم ارضع له

اولاد الكفار خدم المسلمين

عليها

في هذه الصلاة لا يجزأ ولا يصلي على عضو الميت

عليها مات ابوه ابوطالب او دفعه الى اهل بيته وسن في حمل الجنازة اربعة
من الرجال خفيفا على اكمالين وصيانة عن السقوط والاعتلاب وزيا
في اكرام الميت ولا تسرع وكثير الجنازة ولا يعاد عن التشبه بحمل النعنة
ولقد اكره حمل على الظهر والذابة وسن ان يبدأ بوضع مقدم اي مقدم الجنازة
على يمينه ثم يضع مؤخرها اي مؤخر الجنازة على يساره ثم يضع مقدمها على
يساره ثم يضع مؤخرها على يساره كذلك ويسر عوابه اي باليحول بالجنازة
دون الجنب فتح الخا البجعة وابتداء الموحدة نوع من العذو بعين يسر
حيث لا يضرب الميت على الجنازة لانه بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم والمشي
خلفها اي خلف الجنازة افضل لانه صلى الله عليه وسلم مشى خلف جنازة سعد بن
معاذ واذا وصلوا الى قبره كره الجكوس قبل وضعه اقبل وضع الميت عن
الاعناق لا مكان الاضيق الى الاعانة وقال لسائر الناس به ويحذر الضيق قدر
نصف القامة وقيل الى الصدر ولان زادا واخسن ويحذر اي القبر لقوله صلى الله عليه وسلم
التحنن والشنق يغري والتحنن يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع
فيها الميت وان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشنق وانما ذان الموت في
جرا وحديد ويغرس فيه الزاب ويدخل الميت فيه اي في القبر من جهة القبلة
لمحدث بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم اخذ الميت من جهة القبلة ويقول
واضعوا واضع الميت في القبر بسم الله وعلى منة رسول الله اي بسم الله
وضعتك وعلى منة رسول الله سلمناك هكذا روي الطبراني عن زهير بن
انته عنها ويستحب في المرأة اي يغطي قبرها ثوب عند دفنها لان مني حالها على

وقال الجنازة مشيعة على كرام الله ان يكون في غير سائر ايام الجنازة قار

في هذه الصلاة لا يجزأ ولا يصلي على عضو الميت

فان في الاثر ان الصلاة لا تجزأ ولا يصلي على عضو الميت

اولاد الكفار خدم المسلمين

عليها

عليها

منه من اجل انه قد
انزل من الجنة
وكان من اجل انه قد
انزل من الجنة

وقال من اجل انه قد
انزل من الجنة
وكان من اجل انه قد
انزل من الجنة

السنه كان في الحياة لا يخرج قبر الرجل لان عليا رضى عنه منع ذلك الا لمطر او تلج
او خر على الداخلين في القبر وبوجهه ان يوجهه الوضوء الميت في قبره الى القبلة
لا حرة صلاته عليه ولم يترك ذلك وغسل العدة التي في الكفن للامن من الانتشار
ويسوي عليه اربعة الميت اللين بنج اللام وكسر ابناء وهو الاجابة التي
بالرفع عطف على اللين ارسوى القصب ايضا لانه صلى الله عليه وسلم جعل
على قبره طين من قصب وبكره الاجابة وهو الطين المطبوخ يعني القوميد
والخشب ايضا لانها لاحكام البناء وبها لا يصب عليه التراب من الماء
وبكره ان يراى على التراب الفخخ من قبره ويسمى القبر قد رتب وقيل
قد رابع اصابع ولا يمسح حقا في الشاخي ولما رواه البخاري عن سفيان
انه رآى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مستحا وبكره بناءه اي بنا القبر
بالجص والاجر والخشب يعني لا يطبق بالجص ولا يبنى عليه به لانه لاحكام
والزينة ولا يابس برس الماء عليه ووضع الحجر للعلامة وبكره الكتابة وقيل
لاباس بها ولا يدفن اثنتان في قبر واحد الا ضرورة حيث لا يابس بان يدفن
اثنتان او ثلث في قبر واحد عند الضرورة ولا يخرج الميت من القبر بعد دفنه الا
ان يكون الارض مفضوبة او اخذت بالشفقة وطلب المالك في يخرج حتى
صاحبها ان يشاء وان شاسوا مع الارض وانتفع بها زراعة وغيرها
وبكره وطى القبر واجلوس فيه مجاورا والنوم عليه ارضي القبر والصلاة عند
اي عند القبر وفي النوازل لا ينبغي ان يدفن الرجل في داره لان هذه سنة
الانبياء عليهم السلام واعظام اليهود حرمه كعظام المسلمين اذا وجدت في

القبور

منه من اجل انه قد
انزل من الجنة
وكان من اجل انه قد
انزل من الجنة

منه من اجل انه قد
انزل من الجنة
وكان من اجل انه قد
انزل من الجنة

القبور وتزار القبور في كل سبوع فاذا انتهى اليهم الزاير قال السلام عليكم
ورحمته الله ثم دعا فقال اللهم انهم وامنهم وروعتهم ولصنم جنتهم
وطيب ترابهم ثم يقرأ فاتحة الكتاب ويدعو بالادعية الماثورة ويدعو بالاجابة
اليهم **باب الشهيد** وهو فاعيل بمن مفعول سمي به لانه شهيد
له بالجنة بالنقل ولا للملايكة يشهدون موته اكرام له اولاد جنته
حاضر بزرقي وفي الشرح هو اي الشهيد من قتله اهل الحرب او اهل البغي
او قطع الطريق سواء كان الفعل مباشرة او تسببا او وجدا الميت ميتا
جرحا في المعركة وهي موضع القتال وما باليت ان جرحا يكون علامة على قتله
كالجرح كسلا الدم من عينيه او اذنيه وان لم يكن بآثر وكان الدم يسيل من انفه
او ذكره او دبره لا يكون شهيدا او قتله مسلم قتلا ظلميا غير حق وحال انه لم ينج
بقوله دية اي بنفس الفاعل لو وجبت بالصلح لو قبل الاب ابنه لا تسقط
الشهادة لان الواجب هو العصاص ولكنه سقط بالصلح او الشبهة واذلها
الامر كما ذكر في كفن ويصلى عليه ولا يغسل لقول صلى الله عليه وسلم من شهد احد
منكم بقتل رجل فليكن له اجره ولا يغسل لما روينا وثيا به الامالين
جنس الكفن كالقزو والحشو والخف والسلاح المطلق عليه وكذا العلفسوة
لانها ليست من جنس الكفن ولا تصلح ان تكون كفن للميت ويزاد في جنس الكفن
ان لم يكن عليه ما يبلغ الكفن وينقص ان كان عليه اكثر من الكفن مراعاة لكفن السنة
في الوجهين وان كان الشهيد صبيا او مجنونا او جنبا او حائضا او نعسا

منه من اجل انه قد
انزل من الجنة
وكان من اجل انه قد
انزل من الجنة

منه من اجل انه قد
انزل من الجنة
وكان من اجل انه قد
انزل من الجنة

روى ان خلفه بن علي عام التفتي في شربه
قال النبي صلى الله عليه وسلم غلبت الدنيا فسلو
زوجته الحكة في زحف فالت كان جنباً فادان
بقتل من صونا بها فاخذ السيف وخرج
مستشهداً وحق الحائض النفاء حبيب

يغسل اي كل واحد منهم لان الشهادة عرفت مائة لارافعة فلا ترفع
اجنبية والحبيض والنفاس والصبي والمجنون ليساني معنى شهيداً واحداً
عند اي حطافا كما فان عندهما لا يغسل الجميع لعموم ما دونها ويغسل
ان قتل في المصرو والحال انه لم يعلم انه ار المقتول قتل جديده عداً لانه
يجب عليه القسامة والدية تحف الظلم بسبب الغرض ولو علم انه قتل جديده
ظلماً وعرف قاتله فانه لا يغسل خلافاً للشاه وكذا ان يغسل ايضاً ان
ارتث اي الشهادة وقسر الارث اثبات بقولها ان اكل او شرب او عوم كبد
او باع شيئاً او استراشياً او عايش اكثر يوم او ليلة عند اي يوسف لان
للكثرة حكم الكل خلافاً لما قد فان عنده لا يغسل الا اذا عاش يوماً كاملاً غير عاقل
فيه او ليلة كاملة غير عاقل فيها لان قليل الحياة بعد الجرح لا يخلو عنه الشهادة
فلم يكن مبطلاً للشهادة فعلق بالحياة الكثرة بعده فتدري يوم كامل او ليلة كاملة
او مضى عليه على الجرح وقت صلاة وهو اي والحال ان الجرح يعقل مع القدرة
على اداء الصلاة حتى يجب عليه القضاء بنكرها او اوتى اي الجرح خيمة يعطي
ضمنت الخيمة الشهادة الى نفسها او تغل اي الجرح من المعركة الى موضع اخر حال كونه
حياً او اوصى مطلقاً او سوا ذلك الوصية في ذنبية او اخوتية عند اي يوسف
وقال محمد ان اوصى بامر اخوي لا يغسل وهو باق لان الوصية من امور الاموات
فلم يكن حياً وشا وظل الاختلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور
الآخرة لا يكون حياً بالاجماع ومن قتل جديده بان كان مخصناً فزنا فزنا ومات
او قصاص بان قتل شخصاً فقتل فيه غسل وصلى عليه لانه لم يقتل ظلماً فلا يكون

عن ابي سريق رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
سجد جديراً جديراً معه ابو بكر وعمر وعلي بن ابي طالب
رضي الله عنهم فخرجوا جديراً فاجابوا عن ابي بكر وعمر
وصديق وشهيد قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه
كلهم شهدوا واثبتوا في معن قلنا احدهم قد عيى
شهادة الرث كنه في الاخرة له ثواب شهيداً او برهان
عمر وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهم الطعن على انهما عروا
فقد عروا معاً بعد الطعن على انهما عروا

شهادة

انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة

شهادة ومن قتل لغير اي نحو وجهه عن طاعة الامام او قطع طريق غسل ولا
يغسل عليه اي على كل واحد من البغاة وطاق الطريق انما لهما وقبل لا يغسل ايضاً
ار كما لا يغسل عليهما ويغسل على قاتل نفسه بعين من قتل نفسه عداً يغسل ويغسل
لانه فاسق يند اعند خلافاً لابي يوسف فان عنده لا يغسل عليه زجر البغاة
كما لا يغسل ومن قتل احد ابويه لا يغسل عليه امانة له وحكم اهل التعصب حكم الباغ
باب الصلاة في الكعبة صح فيها اي في الكعبة اقامة الفرض اداءاً وخصاً
خلافاً للشافعي واقامة التفل اي تغل كان وفاقاً ومن جعل اي مقعد فيها
اي في الكعبة بعينه جوفها ظهره اي ظهر المقعد الى ظهر امامه اذا صلوا لجماعة جاز
صلاته لانه متوجه الى القبلة وليس بتقديم على امامه ولم يعتقد امامه محظياً
ولو جعل ظهره الى وجهه روجه الامام لا يجوز صلاته لانه تقدم على امامه جاز
ان يجعل المصلي وجهه الى وجهه روجه الامام ولو خلصوا حولها ارجل
الكعبة بان صلى الامام في المسجد الحرام فخلق الناس حولها وهو الامام فيها
اي في الكعبة جاز صلاتهم وان كان الامام خارجها اي خارج الكعبة جاز
صلاته من هو اقرب اليها اي الى الكعبة منه اي من امامه ان لم يكن ارجل
به في جانب ارجل جانب الامام لا التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانب
الاختلاف لا فيكون مناخراً حكماً ويجوز الصلاة فوقها ارفق الكعبة ونكره لما
فيها من ركن التعظيم **كتاب الزكاة** هي عليك جزء من المال معبر
بالجزء خمسة جواشع من غير احتزبه عن الغني مسلم احتزبه عن الكافر غير ما سمي
وهو من يكون منسوباً الى بني هاشم وهم آل العباس والعتيل والجعفر والجاد

انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة

انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة

انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة
انما لا يرد في كل صلاة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلا على قدرته وقوته
وآياته على عظمته وجلاله
وآثاره على خلقه وعباده
وآثاره على خلقه وعباده

جاء من مولى تميم بن مولى
نحوه في الصدقة ما روي عن
الاصد وعلق على ما
الملك والملك
هذا المتن

ان اول الزكاة عبادة والاعمال
واما الابعاد والاعمال

في كل شيء من كل شيء

من كل شيء من كل شيء
من كل شيء من كل شيء
من كل شيء من كل شيء

ابن عبد المطلب ولا مولا اي معني ما شئ فان دفع الزكاة اليهم لا يجوز على ما
سيا واخر يقول مع قطع المنفعة عن الملك كسر اللام وهو الفاعل من كل وجه
عن الدفع الى فروعه وان سفلوا والى اصوله وان علوا الى مكانه ومن دفع
احدي الزوجين الى الاخر فان المنفعة لا تنقطع عن الدافع في هذه الصور بالكلية
واللام في قوله الله تعالى يتعلق بقوله عليك المال اراد ان يكون على وجه التبع
الاخلاص له تعالى وشرط وجوبها اي وجوب الزكاة والمراد به الغرضية
لانها تثبت بدليل مطلق به وهو الكتاب والسنة وهو خمسة الاول العن
فلا تجب على المجنون وقال الشافعي عليه فخرج عنه ولية والثاني البلوغ فلا تجب
على الصبي وقال الشافعي عليه فخرج عنه وصية لانه حق مالي فيجب في
مالها كنفقة الزوجات والعشرة والخراج وان قوله صلى الله عليه وسلم رفع العلم من
ثلاث الحديث وهما ليسا بخاصين في العبادة فلا تجب عليهما والنفقة ونحوها
حقوق العباد ولهذا تأتي بدون النية وكذا العسر وكذا الجب على المكاتب
وفي ارض الوقف والثالث الاسلام فلا تجب على الكافر لانه شرط صحة
العبادة اكلها والرابع الحرية فلا تجب على الرقيق لعدم تحقق التمليك
والخامس ملك نصاب فلا تجب في اقل منه لانه الشرع قدر السبب به
ثم النصاب انما تجب فيه الزكاة اذا تحقق فيه اوصاف اربعة اشار
الى الاول بقوله حويل لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
والى الثاني بقوله فادفع عن الدين الذي له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين
النذر والكفارة ودين الزكاة في حقها النصاب وكذا بعد الاستهلاك

والا لاجلها والاعمال والاعمال

والى الثالث بقوله وفادع عن حاجته الاصلية كدور السكنى وشباب
البدن واثبات المثل والاث المحترفين وكتب النفقة لاهلها لان المشغول
بالحاجة الاصلية كالمعذور والى الرابع بقوله نائم حقيقة لا بالقول والى
والخامس او تقدير الاشارة اليه بقوله ولو وصليته كان الثاقل قد بان يمكن من
الاستثناء يكون المال في يده او يدناييه كذا السبب هو المال النامي فلا بد منه
تحقيقا او تقديره فان لم يتمكن من الاستثناء فلا زكاة عليه كمال الضار وغيره
كما سيحار كونه ملك نصاب ملكا تاما في كل حال يحول بعض اذ املك
نصا با في اول السنة ثم نقص في وسطه ثم تم نصا با في اخره تجب الزكاة وان
ملك نصا با في اول السنة ثم نقص في اخره لا تجب الزكاة وان اشترى من رجل
منا عايسا وي الغا ولم يقبضها سنين فلا زكاة عليه عندنا او رجل ورث
باليات عن رجل مضى عليها سنون ولم يقبضها فلا زكاة عليه عنده لما مضى
ملك ناقص لانما فلا تجب الزكاة على المجنون ولا على الصبي لان الزكاة عبادة
محصنة فلا تجب عليهما كالصلاة والصوم ودفع على قوله ملكا تاما بقوله ولا مكان
اي ولا تجب ايضا على مكاتب لانه ليس بملك من كل وجه بل يد اخفط ودفع على
قوله فارغ عن الدين بقوله ولا مديون ولا تجب ايضا على مديون من العباد
في قدر دينه متعلق بقوله فلا تجب فانه اذا كان لا رعاية درهم وعليه دين كونه
لا تجب عليه الزكاة ولو كان دينه ما تبين تجب زكاة ما تبين ولا تجب الزكاة في
مال ضار وهو اي مال الضار المال الذي تكون عينه قائمة ولا يوجب الانتفاع به

الضار مشق من الاضرار وهو الغيب والافقار

ما مضى من كل شيء

ما مضى من كل شيء

ما مضى من كل شيء

كل ما مضى من كل شيء
كل ما مضى من كل شيء
كل ما مضى من كل شيء

১৭৭৭

لأن الوصول إليه أخف
أو غيره يمكن في
قصة الزكاة

عمر ۱۲

لأنه عبادة فلا بد من وجود الشيء فيها

ماذا كان نصيبا كاملا عند علي بن صفير
من السور ايضا ما نفير

وَعَلَى الْوَلَدِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

انها تعد اخرى وتكون ذات لبن غالباً وفي ست واربعين الى ستين حقة
وهي الحققة التي طعنت في الرابطة سميت بلانها حتى لها الحمل والركوب والخراب
وفي احد وسين الى خمس وسبعين جدعة وهي الجزعة التي طعنت في الخمسة
سميت به بمعنى في سنانها تفر ارباب الابل وفي ست وسبعين الى تسعين
لبون وفي احد وتسعين حقان الى مائة وعشرين ثم اذا زادت على مائة
وعشرين ثم ستانف الفريضة فيجب في كل خمس زبد على مائة وعشرين مائة
شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها اي في مائة وخمس وعشرين حقان
مع شاة ويكون في بنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها اي في مائة وخمسين
ثلاث حقايق ثم اذا زادت على مائة وخمسين تستأنف الفريضة في كل خمس
الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقايق وبنت مخاض الى مائة وست وثلاثين
ففيها اي في مائة وست وثمانين ثلاث حقايق وبنت لبون الى مائة وست
وتسعين ففيها ارفى مائة وست وتسعين اربع حقايق الى مائتين ثم يفعل اي
تستأنف الفريضة ابدان كل خمسين الى ان تنتهي الى اربعة ووقع في اعداد الكثرة كما
فعل اركا استوف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين مثلاً اذا كانت مائة وخمسين
ففيها اربع حقايق وشاة واذا كانت مائتان وعشرة فاربعة حقايق وشاتان
واذا كانت مائتان وخمسة عشر ففيها اربع حقايق وثلاث شياه واذا كانت
مائتان وعشرون ففيها اربع حقايق واربع شياه واذا كانت مائتان وخمسة وعشرون
ففيها اربع حقايق وبنت مخاض وعلى هذا افسح والحق بضم الباء الواحدة
وسكون الخاء المعجمة او ما آتت من شاة جمع تحت وهو المنولدين العربي والعجم منسوب اليه

فكان الموقوف بعد خمس الى خمسة والعشرين
اربع اربع ومن الحقق والعشرين الى خمسة والعشرين
عشرة ومن الستة والثلاثين الى خمسة والعشرين
سبع ومن الستة والاربعين الى خمسة والعشرين
ومن الاحد تسعين الى خمسة والعشرين
ومن الستة والسبعين الى خمسة والعشرين
ومن الاحد وتسعين الى مائة والعشرين
سنة وعشرين ثم تستأنف الفريضة

نحوه

سنة من الاربعين

بخت نصر والواب بالكسر جمع عتي في البراهيم وجمع عرب في الناس العرب
هم الذين استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل البادية سواء في الحكم **فصل**
وليس في اقل من ثنتين من البقر زكاة فاذا كانت اربع البقر ثنتين حال كونها
سائمة وحال عليهما احوال ففيها اربع ثنتين من البقر تبع وهو اي البقر مأكلة
وطعن في الثانية او فيها تبعة متى انشاه الى اربعين ففيها اربعين من
وهو امر المسن ما كل سنتين وطعن في الثالثة او فيها مسنة هي انشاه ولا شيء
التصايب فيما زاد على اربعين بل يكون عفو الى ان يبلغ اي ما زاد ستين هذا عند
وعند الامام فيه اي فيما زاد على الاربعين يجب فيه بحسبه بيانه ان تقوم المسنة
وتجعل ففيها اربعين جز فكلما زادت واحدة تقطع جزء منها وهو ربع عشر
المسنة واذا زادت ثلثان تقطع جزئين منها وهو نصف عشر مسنة واذا
زادت ثلثا تقطع ثلثا اجزاء منها وهو ثلثا ربع عشر مسنة وعلى هذا
يزيد الواجب على حساب الزايد الى ان يبلغ ستين وفي الستين يجب تبعة
او تبعة بالاجماع وفي سبعين يجب مسنة وتبعة وهكذا يجب كل مائة
بارفع فاعل زاد بعض بغير الفرض ويتقل في كل عشر من تبع الى مسنة ومن مسنة
تبع ففي كل ثنتين يجب تبعة وفي كل اربعين مسنة اربعين في كل ستين تبعة ثم في
سبعين تبعة ومنه ثم في ثمانين مسنة ثم في تسعين ثلاث تبعة ثم في مائة
تبعة ومنه ثم في مائة وعشرة تبعة ومنه ثمانين ثم في مائة وعشرين اربع
اتبعة او ثلثا مسنة وهكذا الى غير النهاية والجواميس كالبق في كنية التصايب
ووجوب الزكاة لانه البقرة من النعمان والحمار عدم الخنث باكل لحمه فلا اكل لحمه

الاسم منها ولما ولا خلاف في ان
الذبح يوجب العراب فلا يخفى

وروي الحسن بن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة

على الاصح ان يذبح عذوة في الزايد
لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال طعنا في جدر
لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا الا اوقاص من
الاربعة الى الستين فلهذا اباي من الاربعين
الى الستين عذوة والعذوة في الزايد

الاربعين على الاربعين

لاجل الوفاء **فصل** وليس من اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كان
الغنم اربعين حال كونها سائمة وحال عليها احوال فيها اي في الاربعين شاة الى مائة
واحد وعشرين فيها اي في مائة واحد وعشرين شانان الى مائتين وواحدة
ففيها اي في مائتين وواحدة ثلاث سباه الى اربع مائة فيها اي في اربع مائة
اربع سباه ثم تجب في كل مائة شاة هذا الشتر كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي بكره من الغنم عليه ان يخذ الاجماع والضمان والمعة سواء في حكم الزكاة وكما
نصاب احد هما بالاخر وكذا المتولد من ظبي ونجعة وادنى مائة ما يتعلق
بها الزكاة من الواجب مثلاً في الخمس من الابل شاة وفي الثلثين من البقر تبع او
تبعه وفي الاربعين من الغنم شاة وجملة ويؤخذ عطف على جملة ما يتعلق
اي ادنى ما يتعلق به الزكاة وادنى ما يؤخذ في الصدقة اي في زكاة الغنم
الثنى بالرفع خبر المبتدأ وهو ان الشئ ما تمت له للثني سنة منها اي في كل واحد
من الضمان والمعة وطعن في الثانية لا اخذ بجمع وهو ما اتى عليه اكره السنة
وهو غلبة الغنم وعنده اهل اللغة اجمع ما تمت له سنة وطعن في الثانية
والثني ما تمت له سنتا وطعن في الثالثة وعن ابي حنيفة انه يجزئ بجمع
من الضمان وهو قولهما وقول الشافعي **فصل** اذا كانت الخيل سائمة
حالك كونها ذكورا واناثا وحال عليها احوال فيها اي في الخيل السائمة الزكاة هذا
عند ابي حنيفة خلافا لما كان عندهما لاشي في الخيل وكذا في الحمار لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة متفق عليه والفتوى على قولهما وخرج
على قول ابي حنيفة بقوله فان شاء اي اذا كانت سائمة واخذت ذكورا

وقال الشافعي في الخيل سائمة
وقال ابو حنيفة في الخيل سائمة
وقال ابو حنيفة في الخيل سائمة
وقال ابو حنيفة في الخيل سائمة

وانما خصها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاقها
واعطى من قيمتها ربع العشرة بلغت اي العنة نصابا وهو مائة درهم وليس
في الذكور الخيل من الزكاة اتفاقا وفي الاناث اختلفت من الامام اربعة
في رواية عنه تجب في الاناث المبيعة زكاة لا يمكن التمسك بالخذل المتعار
وفي رواية عنه لا تجب لعدم التمسك ولا شئ في البغال ويجزئ عدم التمسك
او قصد ما لم يكن فيها التجارة فلو كانت للتجارة تجب فيها الزكاة فانها تتعلق
بما يستماكب بالعرض وكذا اي لاشي من الزكاة في الفصائل جمع فضيل وهو
ولد الله فلا يعلم يتم عليه احوال واحكام جمع حمل بغير الحمار وهو ولد الغنم والعجائب
جمع عجول بكسر العين وتشديد الجيم وهو ولد البقر في السنة الاولى صورها اذا
كان له نصاب من المواشي فولدت اولادها قبل ان يحول عليها احوال فملك الاما
وبقيت الاولاد فمحول احوال عليها هل تجب فيها الزكاة ام لا ولو حال احوال على
الصغار والكبار ثم ملكت الكبار قبل ان تؤدي زكاتها بقيت الصغار هل
عليه من الزكاة مختصا ام لا ولو ملك الصغار بسبب من الاسباب ليس
فيها كبرار فمحول احوال فيها ام لا فالصور كلها على اختلاف فخذ زكروا ملك
يجب فيها ما يجب من المناسات وعند ابي يوسف تجب فيها واحدة منها على
سباني في المتن وعند ابي حنيفة ومحمد ليس فيها شئ وجه قول ابي حنيفة وجه انه لو
من الصغار ما يؤخذ من الكبار لكان اخر او لو اخذ واحدة منها لادى الى تقدير
المقادير الشرعية بالرد وهذا ممنوع فلا يجب منه شئ الا ان يكون معها من الفصائل

لعدم التمسك

الغنم ثمانية عشر على كل مائة

الغنم ثمانية عشر على كل مائة
الغنم ثمانية عشر على كل مائة
الغنم ثمانية عشر على كل مائة

في صورة المبيعة
في صورة المبيعة
في صورة المبيعة

في صورة المبيعة
في صورة المبيعة
في صورة المبيعة

في صورة المبيعة
في صورة المبيعة
في صورة المبيعة

والحملان والعجا جيل كبير فانه اذا كان فيها واحد من الكبار جعل الكل تبعاً
له في انعقاد المناصب ودونهم اذ ذاك الزكاة صورة المسئلة رجل له تسعة وثلاثون
حملاً ومسته واحدة فان كانت المسته وسطاً اخذت وان كانت حيدة
لم تؤخذ ويؤدى صاحب المال ثلثه وسطاً وان كانت دون الوسط لم
يؤدى فان هلكت البكيرة بعد احوال بطل الواجب هذا عندهما وعندنا لا
يجب فيها اي في الفصلا والحملا والعجا جيل واحدة منها ارض هذه المذكورة
في صورة اشترى خمسة وعشرين فصيلاً واشترى اربعين حملاً واشترى اثنتين
عجلاً اذا حال عليها احوال وجه قول النبي يوسف انه لو وجب فيها ما وجب في الكبار
لتضر به المالك ولو لم يجب لتضر به الفقير فوجب واحدة ^{منه} رعاية للجانين
ولا يجب شيء من المذكور في احوال وهي التي اعتدت محل الثقال والعوامل وهي التي
اعتدت للعمل كإثارة الارض فانها من احوال الجاهل الاصلية والعلوية بفتح العين
تعطى العلف فلا تكون سائمة وكذا الارباح في السائمة المشتركة الا ان يبلغ
نصيب كل منها من الشريكين نصيباً يعجز لو كان بينه وبين اخ خمس من الابل
واربعون من الغنم فلا شيء على واحد منها ولو كان بينهما عشر من الابل او ثمانون
شاة فكل واحد واحد منها شاة ولو كان بين صبي وبائع فكل البالغ كذا في الاختيار
ومر وجب عليه من فلم يوجد السن عنه دفع ادنى منه اي من السن مع
الفضل الى اخذ الصدقة او دفع المالك اعلى منه من السن واخذ المالك
الفضل من الساعي الاخذ لان المصدق لا يدفع الا الوسط رعاية للجانين

22

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a name, located at the bottom of the page.

صورة المسيرة وطولها اربعون الف فلكا منها خمسة عشر
يعبر فيها من السفن الواحدة على الجبل فغاب الزمان

وقد أشار إلى أنه الخيار في ذلك لرب المال وخير الساعي على قبوله
إذا وضع أعلامها وطلب الفضل لأنه شر، للزيادة ولا إجبار فيه وقيل
في ذلك للساعي ويجوز دفع القيمة في الزكاة والعشر والخراج والكفارة غير النسيئة
والعذر وصدقة الفطر يعني أن أداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصور المذكورة
جائز لأعلى أن القيمة بدل عن الواجب لأن المصير إلى البدل إنما يجوز عند عدم
وأداء القيمة مع وجود المنصوص على ملكه جائز فكان الواجب عندنا أحدهما
أما العين وأما القيمة وتحقيق هذا المقام في الأصول وتسقط الزكاة بهلاك المال
بعد الحول لأن الواجب جزء من النصاب تحقيقاً للتيسير فسقط بهلاكه
وإن هلك بعضه سقطت حصته البعض عند علمائنا بالانفاق وبصرف المالك
أي الباقي بعد كونه المال إلى العفو ولا فقط لأنه تبع للنصاب كما لو ربح في مال المضارب
ثم يصرف المالك إلى نصاب وجملة يلمه بمجورة المحل صفة نصاب أي في ذلك
النصاب العفو ثم إن زاد عنه فالنصاب يلمه ونم إلى نصاب يلمه إلى أن يشق
عند الإمام لأن النصاب الأول هو الأصل وما زاد عليه تابع فشابه العفو وعندنا لو
يصرف المالك بعد العفو الأول إلى النصب حال كونه شاعراً بالزكاة وتعلق
بالنصاب دون العفو عندهما وعند محمد يصرف المالك بها أي بالعفو والنصاب
وقرئ على الأقوال الثلاثة ثم نظره جماعة الخلاف بقوله فلو ملك بعد الحول أربعين
حال كونه أربعين شاة بالنصب ثم إن يمين يجب شاة كاملة لأن
الواجب في النصاب دون العفو وقد بقي النصاب ولازم النصاب أصل والعفو تبع فيصرف
المالك أولاً إلى التبع كمال المضاربة يصرف أولاً إلى الربح لأنه تبع هذا عند أبي حنيفة

عنه الامام ان المالك رحمه في الفقيه انه الى
انتهاء صورة المسئلة رجل اربعون ذراعا في القدر
تخفف اربعة ففقدوا في المسئلة عشرة ففقدوا من القصاب الذي هو
الستة والعاشر فيبقى عشرة ففقدوا اربعة ففقدوا

وابي يوسف وعند محمد يجب نصف شاة لان الواجب كان فيها فسقط
 بقدر ما هلك وخرج ايضا على الاقول المذكورة بقول لو هلك خمسة عشر درهم
 بعير وبنى خمسة وعشرون بنجب بنت مخاض لانه الاربعه تصرف الى العفو
 بعير هلاك الاربعه تصرف الى هلاك العفو لان الاربعه هو العفو منها وهو ما بين
 خمسة وعشرين الى ست وثلاثين حر تجب بنت مخاض لانه النص الاول
 اصل والباقي تبع لانه يمتنع على الاول ولقد الوملك نصا باقدم زكاة نصيب
 جاز ولو لا ان تتبع لما جاز لما جاز لو قدم قبل ان يملك نصا باقدم كان يتعين
 اليه الهلاك كما في العفو هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجب خمسة وعشرون
 جزءا من ستة وثمانين جزءا من بنت لبون وسقط احد عشر جزءا منها لان
 الاربعه من الاربعين عفو فيصرف الهلاك اليها او لا ثم الى النص الباقية
 شاة بانه فيه وفي حمله شاة في النص صيانة الواجب وليس في صرف
 الى النص الاخر ذلك لان الكل سبب وعند محمد يجب نصف بنت لبون
 ومنها اي ثمن بنت لبون لان محمد سوي بين العفو والنصب فيكون الواجب
 متعلقا بالكل فاذا هلك النصف سقط الواجب وبأخذ في الزكاة
 الساعية الاوسط من جنس ما يجب رعاية للجانبين لا يأخذ الاعلى ولا الادنى
 يعني لو وجب عليه بنت لبون مثلا لا يأخذ خياري بنت لبون ولا ردها وإنما
 الاوسط منها وكذا غيره من الكسائر ولو أخذ البغاة زكاة السوائم والعشر
 والملاذخ اخرج منها مال يؤخذ من الارض اخرجية كما سيجي في باب غني الثمن
 اربابها اي ارباب الصدقات ان يعيد وما اي ان يعيد ارباب الصدقات زكاة

ثمن بنت لبون مثلا اربعون درهما
 نصف عند محمد وخمس عند
 محمد خمس وعشرون

ثم وصلى الله عليه وسلم لا يأخذ ولا يبيع
 من حوزات اموال الكسبي ولا يبيع ولا يبيع
 حواشي اموالهم اي لا يأخذوا من كرام
 اموالهم ولا يبيعوا من اموالهم ولا يبيعوا
 جمع صدقة بغير اقرار ولا يبيعوا الا بقر

السوائم

السوائم والعشر او اخرج حال كونه خفية ان لم يصرفها في حقها اي في مصرفها
 كالتقضاء وابن السبيل والفقراء وغيره وان صرفها الى مصرفها فلا إعادة على
 المالك قال بعض العلماء لا إعادة عليهم لانهم لما تسلطوا على المسلمين كان حكمهم حكم
 الامام ضرورة ولقد اخرج منهم تنويع القضاء واقامة الجمع والاعيان ونحو
 ذلك الا اخرج لانه مصرف اخرج المقاتلة وهم من الغنائم لان البغاة يحاربون
 الكفار فكانوا مصارف اخرج **باب زكاة الذهب والفضة والصلو**
 نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها اي في نصيب
 الذهب والفضة ربع العشر ففي عشرين دينارا نصف دينار وفي مائتي
 درهم خمسة دراهم ثم يجب في كل اربعة مثاقيل من الذهب وفي كل اربعين درهما
 الفضة بحسبه يعني اذا اراد على عشرين مثقالا من الذهب لازكاة فيه حتى يبلغ
 اربعة مثاقيل فيكون فيها غير طمان ثم في كل اربعة مثاقيل كذلك واذا زاد على المائتين
 لازكاة فيه حتى يبلغ اربعين درهما ففيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم هذا عند
 ابي حنيفة وقال ابو بكر بن مازن في حقه بحسبه يعني يجب الزكاة عند هاتين الزايدتين على النصيب
 بقدره وان وصله قل الزايد مثلا اذا زاد على المائتين درهم يجب فيها خمس دراهم
 وجزء من اربعين جزءا من درهم وان زاد درهما ففيها جزءان منها وان زادت
 فثلث هذا والمعتبر فيها اي في الذهب والفضة الوزن وجوبا من حيث الوجوه
 واذا اراد من حيث الاداء حصل المعنى بغيره فيها ان يكون المؤدق والواجب وزنا
 ولا تعتبر فيه القيمة وكذا في حق الوجوب يعني ان يبلغ وزنها نصا بالاولى والقيمة

انما ان عتق غير اكل الفضة والخمس
 والدرهم اربعة عشر في الحركات المتكاثرة
 والدرهم على ثمانية ابرو وسبعة عشر
 والدرهم على عشرة ابرو وسبعة عشر

مسألة المسئلة رجل مائة درهم ونحوها في سنة
مائة درهم وبعد سنة تسعة مائة درهم ونحوها في سنة
بأنفسه

وإنما يظهر الخلاف حال نقص الأجزاء، ويضم مستفاد إذا كان من جنس نصاب
في أموال الزكاة إليه أي إلى نصا ونقطة في حوله أحوال النصاب متعلق
بمستفاد آخر زب عن المستفاد بعد أحوال فإنه لا يضم بالاجماع وحكمه لا يرفع
على حوله متعلق بتوابعه يضم راجع إلى أحوال أي وحكم أحوال وجوب الزكاة عند
تمامه بعض إذا كان له مائة درهم حال غير أحوال وقد حصل في وسط أحوال مائة درهم
يضم المائة إلى المائتين ويصل إلى زكاة الكل ويمكن أن يرجع ضم حكم إلى المستفاد
أي حكم المستفاد وهو وجوب الزكاة بمن يعتبر في المستفاد وأحوال الذي
على الأهل ونقص النصاب في أثناء أحوال لا يرفع أي لا يسقط الزكاة إن كل
أي النصاب في طرفي أحوال لأن أحوال لا ينفق إلا على النصاب ولا يجب
الزكاة إلا في النصاب ولا بد منه فيها لا الطرف الأول وقت الانقضاء والثاني
الثاني وقت الوجوب ولا كذلك فيما ذكر الوسط ولو غلبت نصاب
واحد من أي نصاب كان زكاة تسعين معدومة أو غلبت نصاب واحد
نصب مستفاد في حله في الوجهين عندنا والأهل في هذا أن المال الكلي
سبب لوجوب الزكاة وأحوال شرط لوجوب الآداء فإذا وجد السبب
الآداء مع أنه لم يجب فإذا وجد النصاب مع الآداء قبل أحوال فإذا كان له
نصاب واحد مائة درهم مثلا فيؤدي أكثر من نصاب واحد حتى إذا ملك
الأكثر بعد الآداء أجزاء ما أدى من قبل آتاه لم يملك نصابا أصلا لم يصح
الآداء ولا شيء من مال الصبي القليل ويجب على المرأة منهم من التغلبين
باجب على الرجل وينتقلب قوم من مشركي العرب طالهم عرضة عنه
بالجزية

مسألة لو كان له في أول الحول مائة درهم
فقد منها مائة في أول سنة أخرى ثم اشتد
مائة درهم في آخرها فكان النصاب مائة
الواجب كما لا خلاف ولا يرفع النقص
زكاة أحوال

مسألة رجل مائة درهم في سنة
فأداه عشرين درهمًا من ذلك
النصب رجل مائة درهم في سنة
وأداه عشرين درهمًا من ذلك
على قدرته على الاكتساب صح لأن سبب الزكاة
المال وهو أن أحوال النصاب في
وجد السبب مع الآداء كما هو في
الأصول فلا يرفع الزكاة

إذا نسب إلى نفسه كان له الزكاة

أي ما يملكه المسلم

بالجزية فأبوا وقالوا أعطى الصدقة مضاعفة فصولها على أن يؤخذ منهم
ضعف ما يؤخذ من المسلمين بخمس من الصحابة فقال عرضي عنه هذه جزيتكم
فسموا بها شيعة فلما جري الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا يؤخذ من صبيهم
ويؤخذ من نبيهم كالرجال مع أن الجزية لا توضع على النساء فأما خوذ في حقهن
زكاة وجزية في حقهن **العاشرة** هو من نصب لنفسه الإمام على
الطريق يأخذ العاشرة صدقات التجار الواجبة فيهم في اللصوص وقطاع
الطريق في الأموال الظاهرة والباطنة يأخذ العاشرة من المسلم التاجر من درهم
ويأخذ من الذي التاجر نصفه النصف العشر ويأخذ من الحرز الناجية تمامه
أي تمام العشر بذلك حكم عرض الله عنه أن يبلغ ماله مال الحرز نصابا ولم يعلم
قد رما يأخذ من أهل الحرب مائة إذا تاجروا عليهم وإن علم أن قد رما يأخذ
منا أخذ منه أن كان يأخذ من غنائم بعض الكفار أخذ من أهل الحرب الكل
منا لا يأخذ من أهل العاشرة كل أموالهم لأنه غدر بك ترك العاشرة قد رما يبلغه
مائه حاجته وإن كانوا أي أهل الحرب لا يأخذون شيئا منا لا يأخذ العاشرة
منهم من أهل الحرب شيئا لأنه من مكارم الأخلاق فمن أحق به ولا يأخذ
أهل العاشرة أي من القليل في مال الحرز لأنه القليل فهو حاجته إلى ما وصله إلى غنمه
ونقصه كما وانما وان وصله أقرار الحرز بأن في بيته ما يكمل النصاب لا يأخذ
الأموال القليل ما لا يبلغ النصاب وقار في الجامع الصغير وإن عرض في حق من دعا
لم يأخذ منها شيئا لم يكونوا يأخذون من من مثلها لأنه لا يأخذ بطريق الحجاز
ويقبل قول من أنكر تمام أحوال بل قال لم يتم على أحوال أو أنكر الواقع في الجزية

في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها
في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها
في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها
في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها
في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها
في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها
في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها
في سنة أخرى من غير أن يرفع عرضها

لأننا أضربكم بالاعلان منهم

منه شأن العبرة بما وجد في بيده
لأنه عفو عنه لا يوجب الزكاة
ووجوبه بالاحتياج

فقدت مع نسبه

بان قال علي بن ابي طالب في مال اودعي الاداء بان قال انا ديت اليك
 بنفسه الى الفقراء في مصر في مال غير السواك فاذ ادعي الاداء في السواك اليك
 بمصر لا يصدق الا اذا لم يدبر ان ياخذ من السواك ويصرفه الى مصر او ادعي
 الاداء الى عاصره ان وجد عاصره في ثمره السنة واما اذا لم يوجد لم يصدق
 لظهور كذبه مع يمينه متعلق بقوله قيل لانه امين والقول قوله مع اليمين وغيره
 الى يوسف لا يمين عليه ولا يشترط اخراج ان جبر ابراهه من العاصره الاخر
 على اخذه منه بل يصدق مع اليمين لان الخطأ يشبه الخط وقديزول وشتقل
 فلا اعتبار به ولا يقبل قول النجاشي في ادائه اداء الزكاة في الاموال المطنة
 بنفسه الى الفقراء خارج المصير بل ياخذ العاصره اداء الاداء بنفسه الى الفقراء
 في المصير قبل لان الاداء كان متوضعا اليه في المصير لانه قد ادعى وضع الامانة في
 موضعها فيصدق مع اليمين لانه ينكر ثبوت الحق عليه معن وان كان مدعيها صورة
 ولا يقبل قول النجاشي في اداء الزكاة في السواك بنفسه الى الفقراء ولو وصلته
 كان ادعائه تسليم زكاة السواك الى الفقراء في المصير وان حلف بل يؤخذ منه
 ثانيا لان الحق لا يأخذ الامانة فلا يملك ابطاله كالتدين للصغير اذا دفعه المديون
 اليه فان للولي ان ياخذ منه ثانيا وما اراد الموضع الذي قيل فيه قول النجاشي
 من المسلم قبل فيه من الذمعي ان جبر ايضا لانه في دارنا كالمسلم في المعاملة
 واحكامها الا انه لا يصدق في الجزية اذا قال انا ديتك بالدينار قول النجاشي
 من اكرهني في شيء مما ذكر الا قوله اي قول اكرهني لامة هي الامانة ام وليي
 حيث يقبل قوله ويصدق لانه اقاربه بنسب من في يده صحيح فكذا اقاربه بامو
 الولد فلا يصدق ايضا في صورة اخوي استثناء الشيخ وهي با اذا قال ادب

وقيل يشترط لان قوله ادب الى العاصره
 اخبار فانه لا يصدق على عاصره ان وقت
 ذلك العاصره ثانيا اذا اخذت اداء بولاها
 باقامة طهر علامه فان خبره متبول
 كافي في رجا وان كان فصبه قد في
 قد في

فان قلت الما لم يفت
 فاذ عاصره في

العاكر

الى عاصره آخر ولم يكن في تلك السنة عاصره آخر وان عاصره ثانيا
 قبل مضي احوال فان مر اكرهني بعد عوده الى داره اكرهني عاصره ثانيا
 والا اي وان لم يكن دخل اكرهني ولم يجي منها فلا بعثه لان ولايت الاخذ
 تثبت بالامانة وهو في حكم الامانة ما دام في دارنا فلا يخدمه شيئا الا ان يرجع الى داره
 اكرهني ثم يخرج في نجد والامانة تثبت ولاية الاخذ وكذا الواقع حولاني دارنا ولم يعلم
 به ثم خرج في نجد والامانة تثبت احوال ايضا لانه لا يمكن من المعام في دارنا حولا ولا يتصور
 ان يعين فيها بعد احوال الابانما جدير بعوضه فتمم لافقه المختار اذا اكرهني
 لانه القيمة من ذوات العتق لحكم العتق والخير من غيرها بخلاف ذوات الامتثال
 والقيمة منها عند ما وعذابي يوسف ان مر اكرهني لانه لا يمكن من المعام في دارنا حولا ولا يتصور
 بعثه بها لان المختار حصل بها اذا انضما كما ان الشرب لا يباع واذا انضم الى الارض
 يباع فيه بالذم لانه العاصره لا ياخذ من مسلم اذا امر بالخمر من الفوائد كذا في امين
 وكذا من مضاب من الحفرة واللقا والبطيخ والعنب والبن والرطب ونحوه
 بعثه لو كان له مضاب فشرى به في قريب اكرهني لانه رطب التجارة فتم عليه لحوال
 فالكاكر ممنوع عن الاخذ من جنس الرطب عند اي حيفه بل ياخذ صاحبها
 بان يؤدى زكاته بنفسه وقالا ياخذ منه لان الرطب دخل تحت حيازة الامانة
 وصار من اموال التجارة وله ان الرطب لم يتم عليه لحوال وانما تؤخذ الزكاة منه
 باعتبار ان بدل عن مال آخر وهو النضار وذلك لم يكن معه وقت للرد ولم يدخل
 تحت حمايته ولا بعثه مال ترك في المصير لان الفقه غرضه وهو لم يدخل تحت حمايته
 ولا بعثه البضاعة وهي المال الذي يرفع الشخص الى آخره ليعتد به وليس عليه

واخذ منه كل ما قد قبله بعد اكرهني الى داره
 وحول الاخذ لفظ المال فلا بعثه الا بانما جدير
 من يفسد على عاصره غير ان عاصره في داره
 بعثه في داره العاصره او بعثه في داره
 منه كعاصره وحال في داره العاصره او بعثه في داره
 فخرج من عند عاصره الى داره العاصره او بعثه في داره
 ثانيا فلما رجع الى داره العاصره او بعثه في داره
 قال ان في داره العاصره او بعثه في داره
 لافقه ثانيا فلما رجع الى داره العاصره او بعثه في داره

لانه ليس بملك له ولا ياب عنه في الاداء ولا بعشره ايض مال مضاربة لما
 ذكرنا وعند ابي ح اولاً انه بعشر ثم وجع عنه ولو كان المضارب ربح في مال
 المضاربة عشر نصيبه اذا بلغ نصيباً طافاً في ولا بعشره ايض كسب عبد
 ما دون له في التجارة اذا اتر به على العاشر لانه ليس بملك له الا ان كان العبد
 الماذون لادب على الماذون والمحال ان معه ارجع العبد الماذون
 الغير مديون مولاه حيث يوحى منه العشر الا اذا كان على العبد دين يحيط به
 ورقتيه في لا يوحى منه العشر سواء كان معه مولاه او لم يكن ولو مريض في
 اهل الحرب بالمال فان كانوا ياخذون من صبيات اخذنا منه والا فلو
 قرب بالحوار في عشره وعشر ثانياً يعني اذا اتر التاجر على عاشر البغاة فعشره
 ثم قر على عاشر العدل ياخذ منه ثانياً لان التقصير منه حيث قربه بخلاف اذا
 تخطوا على بلاد فاخذوا الزكاة وغيره حيث لا ياخذ منه ثانياً اذا اظهر عليهم الامام
 لان التقصير من الامام **باب الركا** الركا هو المال المركوز في الارض
 مخلوقا كان او موضوعا والمعدن ما كان مخلوقا واكثره ما كان موضوعا مسلم
 او ذمي وجد معدن ذهب او فضة او حديد او صاخر او نحاس في ارض عشر
 او ارض خارج اخذ منه اى مما وجد من المذكور خمسة والباقي من المعدن بعشر
 اى للواجدان لم تكن الارض مملوكة لاحد لانه صاخر سبقت يده اليه حقيقة
 مما هو اوطأ والا اى وان كانت الارض مملوكة فلما ملكها اى لما ملك الارض
 لانه لما ملك الارض ملكها بجميع اجزائها وهو فرع وما وجد من الركا اخذ
 فكله اكلها وجدته الحزنى في لانه ليس من اهل الغنائم وان وجد في داره

في القصة الانبياء اطلقه على محمد بن
 اتر في عقب المزارق نوحى الاخر

علاقته في قوله قال لا ياب عنه لانه ما ياب عنه
 بده اليه فهو ملكه كما في قوله عليه السلام
 ولان العاقر كانت في ايدى الكفرة فكلوا
 ولان اصارت من ايدى الكفرة فكلوا
 لانه ما ياب عنه لانه ما ياب عنه

دار

دار مملوكة لا ياخذ من بل الخمس بل الخمس فقط غير واجب لانه المعدن جزء ارضه
 خلقه ولا مؤنة في ساير اجزاء الارض فلهذا في هذا الجزء دليلاً على ان كل
 بخلاف اكثر الموجود في الارض حيث وجب الخمس فيه انما قال لا يركب منها هذا
 عند ابي ح خلافاً لهما فانه عندهما يركب لانه لو وجد في المنازة كان يجب فيه
 الخمس وكذا اذا وجد في داره وارضه قياساً على اكثره ومن وجد في ارضه المملوكة
 فيه رواية عن الامام في رواية لا ياخذ من كافي راو في رواية الخمس لانه لا مؤنة في
 الارض وفي الارض مؤنة فبها الارض بالملوكة لان في الارض المباحة يجب الخمس انما
 وان وجدته فيه اى في اكثره علامة الاسلام تدل على ان المسلم وضعه كملك
 عليه كلمة الشهادة فهو كاللقطة بعين حكمه حكم اللقطة في وجوب توبته لم التقط
 على نفسه ان كان غير اهل فيه ان كان غنياً وما فيه اى اكثره علامة الكفر كالمغنى
 عليه الصم الخمس باقية له الواجد ان كانت ارضه غير مملوكة لما بينا في المعدن وان
 كانت مملوكة فلهذا بعشر الخمس وياخذ الواجد ما بقى من عند ابي يوسف وعندهما
 باقية بعد الخمس لمن ملكها اى الارض وهو الذي خصه الامام بتملك تلك السعة او لغيره
 حين خط كل واحد من الغائبين حجة وان كان ميتاً فلورثته ان علم المالك
 الاول والا اى وان لم يعلم فلقضى مالك الارض عرف لها اى الارض في الاسلام و
 او لورثته والافليت المال وما اكره اشتبهه بغيره يجعل اى اكثره المشبهة
 كمنه كافر في ظاهر المذهب لانه الفصل وقيل يجعل اكثره اسلامياً في زماننا فتاوى
 عهد الاسلام والتماع من السلام والآلات الماث المنازل والعصوص والغائبين
 كالكثرة حتى ان الخمس كذا في العيني ومن دخل دار الحرب بائناً فوجد في صرحها اى

جزء من داره المملوكة والزمى في ارضه والحرب

اخر في حجة الخمس

صحراي دار الحرب و كذا قلته يعني بلا اخراج خمس له ان للمساكين لانه ما يصاح
 سبقت يده اليه ولا يجب فيه الخمس لان هذا ليس بغنيمة اذ الغنيمة هو المار
 الماخوذ جهرا و قهرا و هذا من غنمة متلصص غير مجاهد وان وجدته في دارها اي في
 ديار الحرب رده اردد الركا على ملكها لئلا يورث الى العذر و النجاسة وان وجد
 الركا صاعدا في ارضها اي في دار الحرب حال كونها غير ملكة خمس و باقية اي
 للواجد ولا خمس في خوفه و زرع و زرع و كذا ياقوت و زرع و جميع الجواهر
 و الفصوص من التجارة لقوله صلى الله عليه و لم لا خمس في حجره اكله اذا وجد في
 معادنها و اما ما وجد كثر او هو دفين الجاهلية او في خزائن الكفار فاحسن
 قهره فخير الخمس و الى هذا السار بنو له و جعل كل منها في جبل و خمس ربيع لا خمس لؤلؤ
 و غيره و كذا جميع الحلي التي تخرج من البحر من الذهب و الفضة فان كانا كثر في
 في قعر البحر لاهل البحر لا يملكه الا على فلا يكون الماخوذ منه غنيمة وان كان ذهبيا
 او فضة هذا عندهما و عند ابي يوسف بالعكس يعني قال ابو يوسف لا خمس
 ربيع و خمس لؤلؤ و غيره وكل جلي يخرج من البحر لان عمر رضي الله عنه اخذ الخمس في
 العينة **باب زكاة الخارج** فيما سقته السماء غير مقدم اي لا يطعم حيازا
 من قبيل ذكر الشيء باسم ما جاوره او ما يملك فيه او فيما سقي سحبا اركاء جارية
 و انتصابه على انه مفعول ان سقي كقوله تعالى و سقوا ما حياها او فيما اخذ من جبل
 العشر مبتدأ موزع سواء قل اي الخارج بما سقته السماء او سقي سحبا او اخذ من
 ثم جبل او كثر و قوله بلا شرط بصاب و هو خمسة اوسق و الوسق ستون صاعا
 على ما سقي يرجع الى كل قوله و بقاء و لا يشترط بقاء سنة يرجع الى قوله فيما
 سقته السماء او سقي سحبا هذا عند ابي حنيفة فان عند غيره يجب العشر في كل شيء اخذه

الارض

فان لم يزره و اخرج الى دار الكلال
 ملكه كما يملك السبع بالشرع

المستخرج من المعدن على كل نوع من المعادن
 بنوب في النار ثم ينطبع كالذهب و الفضة و غيره
 و كذا من الرصاص و النحاس و النبق و غيره
 و الزبرجد و الكحل و الزنبرج و النافوت و غيره
 و الزبرجد و الكحل و الزنبرج و النافوت و غيره
 و كذا من الارض و ما جاز به النعم و اما الذهب و الفضة و غيره
 من ارض و ما جاز به الارض و كذا لم يجز به النعم

في كسب الغنمة سقي زكاة بغير منقول و كسب الغنمة
 و كذا من سقي زكاة بغير منقول و كسب الغنمة
 و كذا من سقي زكاة بغير منقول و كسب الغنمة
 و كذا من سقي زكاة بغير منقول و كسب الغنمة

مقتضى الشك في كسب الغنمة

الارض سواء سقي سحبا او سقته السماء و لا يشترط فيه بصاب و لان يكون
 ما سقي سنة حتى يجب في الحضر او باليقول و عندهما انما يجب العشر فيما ار
 في ثم يبقى سنة اذا بلغ خمسة اوسق ثم فقه ذلك بقوله و الوسق ستون صاعا
 بصاع رسول الله صلى الله عليه و لم لا خمس في حبه و لا ثمرة
 صدقة حتى تبلغ خمسة اوسق و ما لا يوسق لا يدخل في الوسق كالزعفران و العطن
 فاذا بلغت قيمة اي قيمة ما لا يوسق نصا با و هو خمسة اوسق حال كونه من ادنى
 ما يوسق في ذلك الزمان من انواع كان كالذرة في زماننا يجب العشر عند ابي حنيفة
 لان التقدير الشرعي لما انتفى فيه ينبغي ان يرجع الى التقدير المعنوي و هو القيمة
 كما في اموال التجارة اعتبرت قيمتها في الزكاة لعدم امكان اعتبار النصاب
 فيها و اعتبر ادنى الموسوق لنفع الفقيه و عند محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة
 امثال حال كونه من اعلا ما يتدبر به نوعه لان النبي صلى الله عليه و لم اعتبر الوسق
 في زمانه لكونه اعلا ما يتدبر به المسكيات فينبغي ان يعتبر فيما لا يوسق في كل نوع اعلا ما
 يتدبر به في العام و وقع على هذا بقوله فاعتبر في العطن خمسة امثال كل حمل ثمانية
 من بالواقي و اعتبر في الزعفران خمسة امثال كل من مائة و عشرون درهما و لاني
 من العشر في حطب و ذهب فارسي و خشب و بن و سعف لانه لا يصد
 بها استغلال الارض و كذا الاشياء في بزر البطيخ و الفناء و الصنع و القطران و غيره
 و لكن اذا اخذ ارضه مقصبة او محطبة او خشنة يجب العشر و ذلك في قصب السكر
 و الذرة و العصف و الكتان و بزره و غيره و في ما سقي خبر مقدم يعرب هو لؤلؤ
 عظيم او دابة و هي المنخوق بدير البقر و ساقية هي اناء الترسقي عليها

و لا يشترط فيه بصاب و لان يكون
 ما سقي سنة حتى يجب في الحضر او باليقول
 في ثم يبقى سنة اذا بلغ خمسة اوسق
 ثم فقه ذلك بقوله و الوسق ستون صاعا
 بصاع رسول الله صلى الله عليه و لم لا خمس في حبه
 و لا ثمرة صدقة حتى تبلغ خمسة اوسق
 و ما لا يوسق لا يدخل في الوسق
 كالزعفران و العطن فاذا بلغت قيمة اي
 قيمة ما لا يوسق نصا با و هو خمسة اوسق
 حال كونه من ادنى ما يوسق في ذلك الزمان
 من انواع كان كالذرة في زماننا
 يجب العشر عند ابي حنيفة لان التقدير الشرعي
 لما انتفى فيه ينبغي ان يرجع الى التقدير المعنوي
 و هو القيمة كما في اموال التجارة اعتبرت قيمتها
 في الزكاة لعدم امكان اعتبار النصاب فيها
 و اعتبر ادنى الموسوق لنفع الفقيه و عند محمد
 يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال حال كونه
 من اعلا ما يتدبر به نوعه لان النبي صلى الله عليه
 و لم اعتبر الوسق في زمانه لكونه اعلا ما يتدبر
 به المسكيات فينبغي ان يعتبر فيما لا يوسق في كل
 نوع اعلا ما يتدبر به في العام و وقع على هذا
 بقوله فاعتبر في العطن خمسة امثال كل حمل ثمانية
 من بالواقي و اعتبر في الزعفران خمسة امثال كل
 من مائة و عشرون درهما و لاني من العشر في حطب
 و ذهب فارسي و خشب و بن و سعف لانه لا يصد
 بها استغلال الارض و كذا الاشياء في بزر البطيخ
 و الفناء و الصنع و القطران و غيره و لكن اذا
 اخذ ارضه مقصبة او محطبة او خشنة يجب العشر و ذلك
 في قصب السكر و الذرة و العصف و الكتان و بزره
 و غيره و في ما سقي خبر مقدم يعرب هو لؤلؤ عظيم
 او دابة و هي المنخوق بدير البقر و ساقية هي اناء
 الترسقي عليها

اشي الذي يتدبر لا يخلو ان يكون فيه اعلا و ادنى
 و اوسط ففي الادنى الاقل و في الاعلى الوسق
 الاوسط اكمل و في الاعلى الوسق

يا بني اسم الله حرم عليكم فدا أموال الناس وأوساخهم ولو سلم
 كان أي كل واحد من بني اسم عاملا عليها أي على الصدقة لأنه ما يأخذها العامل
 وإن كان اجرت عليه فله فيه شبهة الصدقة ولقد أجل للعامل الهاتم أخذها
 قبل خلاف التطوع من الصدقة والأوقاف ومواليهم مبتدأ أي ممتنع من
 شتمهم أرشد من شتم في الحكم يعني لا يدفع الزكاة إلى مواليهم كما لا يدفع إلى بني هاشم
 لما تفرقوا من موالى النعم منهم ولا يدفع المزدكي زكاته إلى أسكته وهم الآباء والأولاد
 وإن علا الأهل وهم الأجداد والجدات من قبل الأب والأم ولا يدفع إلى
 فرعته وإن سفل أي الفرع وهم الأولاد وأولادهم ولا يدفع إلى زوجته بالأنثى
 وكذا لا يدفع إلى الزوجة التي زوجها بالأنثى في المنافع عادة ولقد استبد
 شهادة أحدهما الآخر فلا يكون مملوكا من الغير من كل وجه هذا عند أي حنفية
 خلافا لما كان عندهما دفع المرأة المزدكية زكوتها إلى زوجها لأنه مملوك من الغير
 من كل وجه لا نفقة الزوج ليست عليها ولا يدفع المزدكي إلى عبده أو مملوكه
 لأنه عبد مابقي عليه درهم أو مدبره المطلق والمتبرع أو أم ولده لعدم التملك
 من هؤلاء وهذا بالاجماع وكذا لا يدفع إلى عبده المعتقد بعضه لأنه كالملك
 خلافا لما كان عندهما إذا اعتق بعضه عنق كله فيصير اجنبيا عنه ولو دفع إلى
 زكاته إلى من ظنه مفسرا فإما أن أي ظنه أنه أي المدفوع إليه غني أو فقير أو كافرا
 بأن أنه أبوه أو ابنه أو أخوه ولا يعيد له الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد
 لا القطع فبني الأمر على ما يقع عنده كما إذا استبرهت عليه القبلة ولو أمر بالاعمال
 لكان محتمدا فيه أيضا فلا فائدة فيه هذا عند خلافا لابي يوسف فإنه عنده

بالجهرية

لا يجزيه لا خطاه طهر يقين وبه قال من فر ولو بان أنه أي المدفوع إليه
 عبده أو مملوكه لا يجزيه ويعيد لأنه لا يدفع إلى عبده لم يخرج من ملكه والتمليك
 ركن ولا في كسب مكانه حتى فكم يتم التملك ونذ دفع ما يغني أي الفضة عن
 يومه قوله صلى الله عليه وسلم اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم وكثرة التملك
 دفع نصاب وهو ما يتأني دفعه أو أكثره إلى فقير غير مدبر ولا مملوك ولا كافرا ولا
 يدا في الفضة إذا زكاته أتم بالتمليك والمدفوع إليه في حالة التملك فبني
 الغني عن التملك ضرورة لكنه يكره لقب الغني منه مكن صلى وبقره نجاسة
 وكرهه نكها أي نقل الزكاة إلى بلد آخر لأنه فيه تنويع حتى أجوار إلا إلى قريبه
 أو إلى من هو أحوج من أهل بلده حيث لا يكره إذا نقلها إلى قريبه أو إلى قوم
 هم أحوج منهم لما فيه من الصلوة أو زيادة دفع الحاجة ولو نقل إلى فقيرهم جازوا
 كرهه لأن المصنف مطلق الفقراء ولا يسأل من له قوت يومه عن لا يحل له السؤال
 لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل عنده ما يغنيه فأنما يستكسر جرمه
باب صدقة الفطر ومقدارها ووقت وجوبها هي أي الصدقة وجوبها
 على اتحاضرة من الرقيق المسلم احضره عن الكافر المالك لنصاب فاضل
 حواجة الأهلية يعني فاضل عن مسكنه وثيابه وأمانته وفرسه وسلاحه وعبده لأن
 هذه الأشياء لا تباع ويقتصر صاحبها إليها فلا يقد غنيا بها وإن وصلية لم يكن
 أي هذا النصاب ما يبيع لا يشتري أن يكون النصاب مال تام لا ما وجبت
 بالقدر المكنة والنمو أنما يشتري فيها يكون وجوبه بالقدر الميسرة كالزكاة
 على ما عرف في الأصول من إيجاز النصاب من الصدقة يعني أخذ ما به يجب

فإن كان غنيا
 فليس عليه
 صدقة
 فلو كان
 فقيرا
 فليس عليه
 صدقة
 فلو كان
 غنيا
 فليس عليه
 صدقة
 فلو كان
 فقيرا
 فليس عليه
 صدقة

ثم قيل ان النصب ثمانية نصاب يشترط فيه الثمانية متعلق به الزكاة وسائر الاحكام
 المتعلقة بالمال وقد تقدم بيان نصاب تجب به احكام اربعة حصة الصدقة
 وجوب الاخيرة وصدقة الفطر وفتنة الاقارب ولا يشترط فيه التمسك
 بالتجارة ولا بالحوال ونصاب ثبت به حرمة السوال وهو من كان له يوم
 يومه عند البعض وقيل ان يملك خمسين درهما عن نفسه متعلق بواجبة
 وعن ولده الصغيرة الصغيرة وعن عبده للمخزومة ولو وصلته كان العبد الذي
 للمخزومة كافرا لا طلاق فور صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل حر وعبد ولو كان
 المولى كافرا والعبد مسلما لا يجب عليه اتفاكا كما قال ابن مالك فلا تجب عن
 عبده للتجارة خلافا للشافعي وكذا ارا حجة عن عبده وامه ولده لماروي انه
 صلى الله عليه وسلم ارضى صدقة الفطر عن هؤلاء لا واجبة عليه عن روجه لقصور
 الولاية والموت فانه لا يلزم في غير حقوق النكاح ولا يمولها في غير الرواية
 كما لو ادوا عن ولده الكبير وان كان في ولاية ولو ادوا عن روجه بغيرها
 جاز كذا في العناية لشرح الوقاية وعن طفلة الغني بل في مال الطفل الغني
 والمجنون في ذلك كالطفل بمن يورث صدقة الفطر من مال المجنون اذا كان له مال
 ولا عن مكانه لعدم الولاية عليه خلافا لما لاك وعنه عن مجبده للتجارة ولا عن عبد
 ابني الاب بعد عوده اي اذا كان العبد ابنا وقت الفطرة لا يجب الاداء دام
 اتقا فاذا عاد بودر لما مضى ولا عن عبد مشرك او عبيد مشركين بين اثنين على
 احدهما لقصور الولاية على تمام الرقبة والموت في حق كل واحد منهما وكذا العبيد
 بين اثنين هذا عند ابى حنيفة وعندهما يجب على كل من الشريك فطرة واحدة
 من الروس دون الاشخاص بمن يجب على كل واحد فطرة عبد واحد في

لا ينفذ او كما في المولى ففوق الفطرة
 عليه السلام لا ينفذ الى ان ينفذ الصدقة وهو من دفع
 ففوق الصدقة لا ينفذ الى ان ينفذ الصدقة وهو من دفع
 ففوق الصدقة لا ينفذ الى ان ينفذ الصدقة وهو من دفع

والاثنين او الثلاثة من الشراكة وفطرة عبيدين في الاربعة او الخمسة منها
 وفطرة ثمانية عبيد في الستة او السبعة هكذا وهذا بناء على ان ابا حنيفة لا يري
 قسمة الرقيق حبر التفات وت الفاش وكما يربا وتوضيح هذه المسئلة ان
 هذا الخلاف فيها مختص بما فوق الواحد في العبد الواحد فلا تجب على احد من
 الشريك اتقا صورتهما رجلا بينهما عبد او عبيد مشركين هل يجب على اليمين
 صدقة الفطر عنهم لا قال ابو حنيفة لا تجب وقال ابو يوسف ومحمد يجب على كل
 واحد منهما بحصته من الروس دون الاشخاص بمن لو كان عبد واحد لا تجب
 شي ولو كان اثنين يجب على كل واحد صدقة عبد واحد ولو كانوا ثلثة او اربعة
 عن الثالث شي ولو كانوا اربعة يجب على كل واحد صدقة عبيدين ولو كانوا خمسة
 لا يجب غير النخمس شي ولو بيع اي عبد بخيار من البايع او من المشتري ومن يوم
 الفطرة والخيار باق فعلى ارفا لصدقة تجب على من يقرر الملك فانه لم يبيع فعلى
 المشتري لاكتساب الملك اليه الى وقت العقد وان فسخ فعلى البايع لانه عاد الى قيم
 ملكه ويجب ارضى صدقة الفطر بطلوع فجر يوم الفطر ووقع على يده بالقاء فقال
 فمن مات قبله ارضى صبح يوم الفطر او اسلم من الكفار او ولد بعد اربعة
 صبح يوم الفطر لا يجب عليه صدقة فطرة لانه لم يدرك وقت الطلوع عندنا
 وصح بجدها ارضى صدقة الفطر بان تقدم على وقت الوجوب وهو يوم الفطر ان
 سبب الوجوب هو راس تمونه ويلي عليه فوجد فصار كاد الزكاة بعد النصاب
 فيجوز بلا فرق وبلا فصل بين مدة وقلة فقل ان يخل قبل يوم الفطر يوم او يومين
 يجوز قالوا على قبل الوقت بسنة او سنتين جاز وقيل ذكر السنة والسنتين وضع

ابا حنيفة لا ينفذ الى ان ينفذ الصدقة وهو من دفع
 ففوق الصدقة لا ينفذ الى ان ينفذ الصدقة وهو من دفع
 ففوق الصدقة لا ينفذ الى ان ينفذ الصدقة وهو من دفع

الاشنين او الثلاثة من الشراكة وفطرة عبيدين في الاربعة او الخمسة منها
 وفطرة ثمانية عبيد في الستة او السبعة هكذا وهذا بناء على ان ابا حنيفة لا يري
 قسمة الرقيق حبر التفات وت الفاش وكما يربا وتوضيح هذه المسئلة ان
 هذا الخلاف فيها مختص بما فوق الواحد في العبد الواحد فلا تجب على احد من
 الشريك اتقا صورتهما رجلا بينهما عبد او عبيد مشركين هل يجب على اليمين
 صدقة الفطر عنهم لا قال ابو حنيفة لا تجب وقال ابو يوسف ومحمد يجب على كل
 واحد منهما بحصته من الروس دون الاشخاص بمن لو كان عبد واحد لا تجب
 شي ولو كان اثنين يجب على كل واحد صدقة عبد واحد ولو كانوا ثلثة او اربعة
 عن الثالث شي ولو كانوا اربعة يجب على كل واحد صدقة عبيدين ولو كانوا خمسة
 لا يجب غير النخمس شي ولو بيع اي عبد بخيار من البايع او من المشتري ومن يوم
 الفطرة والخيار باق فعلى ارفا لصدقة تجب على من يقرر الملك فانه لم يبيع فعلى
 المشتري لاكتساب الملك اليه الى وقت العقد وان فسخ فعلى البايع لانه عاد الى قيم
 ملكه ويجب ارضى صدقة الفطر بطلوع فجر يوم الفطر ووقع على يده بالقاء فقال
 فمن مات قبله ارضى صبح يوم الفطر او اسلم من الكفار او ولد بعد اربعة
 صبح يوم الفطر لا يجب عليه صدقة فطرة لانه لم يدرك وقت الطلوع عندنا
 وصح بجدها ارضى صدقة الفطر بان تقدم على وقت الوجوب وهو يوم الفطر ان
 سبب الوجوب هو راس تمونه ويلي عليه فوجد فصار كاد الزكاة بعد النصاب
 فيجوز بلا فرق وبلا فصل بين مدة وقلة فقل ان يخل قبل يوم الفطر يوم او يومين
 يجوز قالوا على قبل الوقت بسنة او سنتين جاز وقيل ذكر السنة والسنتين وضع

انما قال يجوز مطلقا لو ادى تسعين او اكثر وقيل لو قدم صدقة الفطر
على يوم الفطر لا يجوز وقيل ان اعطى في شهر رمضان ارجوان يجوز وقبل لا يجوز
التجديد لان الشهر الاخير من رمضان والصحيح ما قاله المصنف في المتن وندب
اخراجها اي صدقة الفطر بعد طلوع الفجر من يوم الفطر قبل صلاة العيد لتوكل
انه عليه وسلم من اداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة وان اداها بعد الصلاة
فهي صدقة من الصدقات ولا تستقط اي الصدقة بالتأخير عن وقت فعله
اخراجها لان وجه القربة فيها معقول وهو سنة خلة المحتاج فلما يتقرر وقت الاداء
فيها بخلاف الحاجة فان التوبة فيها اراقة الدم وهي لم تسقط فربما يقتصر على مو
النقص ووجب دفع كل شخص فطرته الى فقير واحد حتى لو فرقها على فقيرين لم يخرج
لكن المنصوص عليه الاغتناء لما ذكره ولا يستعمل ما ذكره ذلك وقيل جاز دفعها الى فقير
لكن الاول هو الاول في جواز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد كما قال صاحب الدرر
ما قلنا عن الزيلع وهي صدقة الفطر نصف صاع من تمر او دقيق او سويق
اشارة الى انه المراد بالدقيق والتسويق ما يتخذ من التمر او دقيق الشعير كما في
او صاع من تمر او سويق والزيب كالتبر يخرج من التبر نصف صاع ويخرج
من الزيبي نصف صاع واية عن ابى حنيفة وهي المشهورة لان التبر والزيبي
متقاربان من حيث انهما ياكلان بوجوه اجزائهما عند اكلهما وعند اكلهما
كالشعير يخرج من الشعير صاع يخرج من الزيبي مثله وهو ان يكون الزيبي
دواة الحسن غير الامام والصاع ما اكل كيل يسع فيه ثمانية ارطال التمر تسع بالوعاء
كل رطل ثمانية وثلاثون درهما فصاع الصاع الف واربعون درهما بغيره في نحو
عشر اوج وهو المكس وانما ذكر بها ثمانية للشفاوت فيها هذا عند ابى حنيفة وعند

الصاع الف واربعون درهما
كل رطل ثمانية وثلاثون درهما
بغيره في نحو عشر اوج وهو المكس
وانما ذكر بها ثمانية للشفاوت فيها هذا عند ابى حنيفة وعند

الدر

الدر

الى يوسف الصاع ما يسع فيه خمسة ارطال وثلاث رطل يعني بالحجاز قالوا
عنده من الخطة صاع من المجازي وعندنا نصف صاع من العراقي ولو دفع
منوي برص يعني لو ادى من البر منويين جاز لانه المعية هو الوزن ووزن المنويين
نصف صاع هذا عند ابى حنيفة فانه لا يثبت ان يقدّر بالكيل لانه السبع
وروي بالصاع وهو اسم للكيل ودفع التبر في مكان يشترى به اي بآلة الاشياء
اي في المكان افضل من دفع الدرهم هذا عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف دفع الدرهم
افضل من دفع التبر **كتاب الصوم** هو ترك الاكل والشرب والوطء
من طلوع الفجر الصادق الى الغروب ارا الى غروب الشمس حال كونه مع نيته لتمييز
العبادة عن العادة حالما يهله اي من اهل الصوم وهو اي لا يهل مسلم فلا
يكون الكافر اهلا عاقل احقر به عن الجحون المستغرق جميع الشه لانه غير اهل للاداء
فاتقوا الوجوب عنه وانما اذا لم يكن مستغرقا ففي الوجوب عليه خلاف بينا في ظاهر
من جبر ونفاس وانقطع احدهما لا بالاغتسال منها ولا بيشترط الوجوب اداها
الطهارة عن كجناية كذا قال ابن ملك وصوم شهر رمضان فريضة على كل مسلم
سكاف وهذه الاوصاف شرط الوجوب اداها لقوله تعالى عليكم الصيام وحيثما
فعدة من ايام اخر وصوم المنذر والمعتن مثله اذا نذر صوم شهر حجب مثله
هذا من باب اضافة الموصوف الى الصفة كسج الجاه وصوم الكفارات
لكفارة اليمين والظهار والعقد وجزاء الصبي واجب لتوكلها وليوفوا نذرهم
وقوله واوفوا بعهدهم اذا عاهدتم فان قلت فلي هذا لافرق بين صوم رمضان
وصوم المنذر والمعتن في الفريضة لان كلاهما ثبت بالكتاب فلم يطلق الوجوب عليه

37

فانما صيام بواجب اخر لتردده بين احين مكرهين احدهما نيته الغرض
وتأنيها نيته واجب آخر وكذا اي كره ان نوى ان كان اي الغد من رمضان
فنه اي فانما صيام عن والا اي وان لم يكن من رمضان فنه نفل اي فانما صيام
عنه او عن واجب اخر لانه نادر ونفوذ فيه وصح الصوم في الكل في هذه
الصور عن رمضان ثبت رمضان نيته مطلقا نيته والا اي وان لم يثبت
فما نوى ان يقع عما نوى من الواجب ان جزم عزيمته في فعل النيته ونفع
نفذ انه رد في وصف النيته ولا يجب بافطاره الفضا لانه مضمون الوجوب
ولعدم الشروع في النفل قصد بل مستطاع للواجب عن ذمته وان قال ان كان
الغد رمضان فانما صيام عنه والا اي وان لم يكن رمضان فلا الصوم لا يصح الصوم
بهذه النيته ولو وصية ثبت رمضان نيته لا يصح صياما لعدم الجزم في الغرض فلم
توجد النيته واذا كانت بالسما علة كغيره وغبار قبل في هلال رمضان خبر عدل
واحد ارفع قائم مقام فاعل قبل ولو وصية كان العدل عبد او اني او محدود
في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة للصوم ولا الدعوى لانه ديني
فانته سائر الاخبار ولقد لا يخفى لفظ الشهادة ونشترط العدالة لان
قول الفاسق لا يقبل في الدينات ونشترط في هلال الفطر وذو الحجة ان كان بالسما
علة نصاب الشهادة وهو شهادة حزين او حو حزين بشرط العدالة ولفظ
الشهادة لانه تعلق برفع العبد وهو الفطر والاضاحي وغيرهما فانه يترتب
لانشترط الدعوى لانه كعتق الامة وطلاق الحرة ولا يقبل فيه شهادة محدودي القدر
تاب لكونه شهادة وان لم يكن بالسما علة فلا بد في الكل ان في هلال الصوم
والفطر من جمع عظيم يبع العلم بحجهم وحكم العقل بعدم تواجدهم علم الله

لا اله الا الله

لانه التفرد بالرؤية في هذه الحالة يوجب نية الخلط بخلاف ما اذا اعتل
الطلع لانه يجوز ان يفرد البعض بخدة نظره او بان ينشق الغيم فيستحق له النظر
قالوا احد الكثرة انه يكون اهل علة وعند ابى يوسف خمسون رجلا اعتبارا
بالقائمة والاولى ان يفوض ذلك الحار الامام احمد لا يدرى العلم منها غلب
الامر لا العلم القطعي وفي رواية عن ابى حنيفة يكتفي باثنين من الرجال وقت العشاء
المطلع اعتبارا بسائر الحقوق وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان جاز الشاهد
الواحد من خارج البلد او كان الواحد على مكان مرتفع في المصر لعلته الموضع
فيه ولو صاموا اثنين يوما ولم يروه اربال شواطل لصم الفطر ان صاموا
بشهادة اثنين لوجود نصاب الشهادة وان صاموا بشهادة عدل واحد لا
يجزى الفطر لهم لانه لا يثبت بقول واحد عند ابى حنيفة وعند محمد بن بطون وثبت
الفطر ضمن الشبوت الرضائية بشهادة الواحد وان كانت لا تثبت ابتداء
ومن راي هلال رمضان او هلال الفطر وحده ورد قوله رده الحاكم لانفاده
صام في الاول والاخر اما الاول فلقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته وقد رآه محمد بن ابي اسحاق فلا حرج فيه ان يصوم ولا يفطر الا مع الشاهد
لقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون وان افطر في
الوقتين قضى فقط بالكفارة لانه الغني رده شهادة بدليل شرعي وهو نية الغلط
فاورث شبهة وهذه الكفارة تدرى بالشهادة ولو افطر قبل رده الغني شهادة
اختلف فيه والصحيح عدم الكفارة ولو اكل راي هلال رمضان ثمانية يوما لم يفطر
الا مع الغني ولو افطر لا كفارة عليه ويجب على الكس الفاضل اطلاق اليوم

بشرط ان لا يفرق

والعشرين من شعبان وفي التاسع والعشرين من رمضان هلال الفطر وقت
 الغروب كثر الشهر قد يكون تسعا وعشرين يوما قال عليه الصلاة والسلام
 الشهر هكذا او هكذا او أشاد بأصحابه وجلس لهم به في الثالثة واذا ثبتت
 رطوبة الهلال في موضع لزمت أي صوم جميع الناس احتياطا حتى إذا صار أهل
 بلدة ثنتين يوما وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين لعدم رؤيتهم الهلال
 فزاد أهل سؤال يجب عليهم قضاء يوم هذا إذا كان بينهما تقارب في
 المطلع وقيل يختلف باختلاف المطلع فلا يلزمهم هذا هو الكسبة لأن الظاهر
 مختلفة فالشمس إذا تحركت درجة تحتمل أن يكون طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لقوم
 وغروبها لقوم وأهل كل بلدة مخاطب بما عنده لما روي عن كريب أن أهل
 الشام راوا هلال رمضان ليلة الجمعة وأهل المدينة رأوه ليلة السبت فقيل
 عيسى الأكتفي روية أهل الشام قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب موجب الفساد بفتح الجيم ما يوجب الفساد من أكل
 كالكفارة والكفارة أو القضاء فطر وبكسره ما يوجب الفساد من أكل
 كالأكل والشرب والجماع ونحو ذلك أعلم أن الأفعال الصادرة من الصائم
 يتعلق بهذا الباب ثلاثة أقسام الأول ما يفسده ويوجب القضاء والكفارة
 والثاني ما يفسده ولا يوجب الكفارة والثالث ما يتوهم أنه مفسد له وليس
 بمفسد وقديمتين الأقسام بالترتيب فذكر الأول بقوله يجب القضاء والكفارة
 كفارة الظاهر في وجوبها على الترتيب بأن يجب عليه تحرير رقبة فإن لم يجد

فصل في بيان ما يوجب الفساد من أكل وشرب والجماع ونحو ذلك

فصيام شهر من متتابعين بحيث لو أفطر يوما استقبل فإن لم يستطع فطعام
 ستين مسكينا لقوله صلى الله عليه وسلم من أفطر في شهر رمضان عامدا فعليه ما على
 المطاهر على من جامع في قبل أو دبر على الصحيح وهو متعلق بجماع ولم يشترط معه
 الانزال لأنه ليس من جماعه الجماع وكذا يجب الغسل وإن لم ينزل أو جامع ذكر
 كان أو أنثى إذا كان بطوعهما وكلمة من نطق على الذكر والأنثى في أوامر رمضان
 أحراز عن قضائه لأن الجماع في غير صوم رمضان لا يوجب الكفارة لأن خباية رمضان
 المبلغ حال كونه عدا قديمه لأنها لا تجب على من جامع ناسيا لأن النسب حاصل من جمعة
 صاحب الشرع فالتخي وجوب الجماع بعدد من أحد السبيلين لأنه من جامع فيما
 دونها لا تجب عليه الكفارة أنزل أو لم ينزل أو أكل أو شرب حال كونه عدا
 أي عامدا غدا أو دوا أو ما كولين أحراز عن نحو التراب والحجر وكذا لا يجب
 القضاء والكفارة لو أجم أي صار ذا حجامه أو اغتصاب أي وقع في الاغتصاب
 فقلن الصائم ذوى الحجامه أنه إذا الجماع أفطره فأكمل حال كونه عدا الكفارة
 بفساد صوم غير رمضان بعض أدائه حتى لو أفسد قضاء أو أدائه غير رمضان يجب
 عليه الكفارة لأنها وردت في شك حكمة رمضان إذا تجاوز أخطاؤه عن الصوم
 بخلاف غيره من الأيام وذكر الثاني بقوله يجب القضاء فقط لأن الكفارة لو أخطأ
 خطأ وهو أن يكون ذكر الصوم فافطر من غير قصد له كما إذا غصص في فضل الماء
 في طرفة أو مكره أو في نسيان فطر أسارة إلى فساد صومه واحتقن أن يداوي
 بالحقنة أو استوطأ تحت الدوا في أنفه فوصل إلى فحشاء الأنف أو أفطر في
 أذنه دهنًا أو دواء أو دواي جارية أرجوحة بلغت لجوف أو دواي أنه

فصل في القضاء والكفارة

وهي الشجة التي تبلغ اتم الراس فوصل الدواء سواء كان رطباً او يابس لان
 الاعتبار للوصول ولذلك لم يفتد بالركب كالتدوير وغيره الى جوفه في
 الجافية او الى دماغه في الالة او ابتلع حصاة او حديد او كذا او زبابة
 او شيئاً مما لا يتغذى به او استنفاي طلب الصائم القوي سواء ملائمة او لا
 عدا او تسحر اكل سحور بطنه ليلا والحال ان الفجر طالع او افطر بطن الصائم
 الغروب والحال انها لم تغرب او اكل حال كونه ناسياً فظن ان الصائم انه
 اكل ناسياً اخطأ صومه فاكل الصائم بعده عدا او صحت حلقه باقياً
 حال كونه ناسياً او جوعت اي المرأة الصائمة حال كونها نائمة او مجنونة
 بان نوت الصوم بسلام جنت في النهار وهي صائمة فجامعها وجلا ولا
 فكيف تكون صائمة وهي مجنونة او لم ينو في رمضان كله صوما ولا افطر او كذا
 اي يجب القضاء فقط لو اصابه في دخل الصائم في الصباح حال كونه غافاً
 للصوم فاكل هذا عند اي ح وعندهما تجب الكفارة كغيرها للصوم اذا
 اكل قبل الزوال لانه وقت امكان تحصيل كونه وقت النية ايضا كما
 يجب القضاء وذكر ان ثلث بقوله ولو اكل او شرب او جامع حال كونه ناسياً
 اي غير ذكر للصوم فيه الثلاثة المذكورة لا يفطر صومه ولا يفسد وكذا الى لا يفطر
 لو نام اي الصائم فاحكم في نومه وانزل بنظر لا بمباشرة او ادهن نبت
 او غيره من الادمان لعدم المنافي او التحل او قبل او اغتاب من الغيبة وهي
 ان يتكلم خلف انسان مستورا بما يفتنه لو سمعه فان كان صدقاً يسمى غيبة
 وان كان كذباً يسمى بهتاناً او اجهج او غلبه غلب الصائم القوي سواء كان معلماً او جاهلاً
 الخمر او دونه او تقياً اي تكلف الصائم القوي حال كونه قليلاً او ذليلاً الخمر لانه لم
 ينظر

ويجوز ما روي ان عمر فرقة عند كان بسبب حكمة
 فجاه رطل نفع فيه بين فمك الفجر فافطر
 منه هو واهل بيته بعد المدة المذكورة فافطر
 فافطر ما روي ان عمر فرقة عند كان بسبب حكمة
 فجاه رطل نفع فيه بين فمك الفجر فافطر
 منه هو واهل بيته بعد المدة المذكورة فافطر

ينظر او اصبغ حال كونه جنباً او صب في اذنه ماء وكذا الوصب في اظفاله
 وهو يخرج البول من الذكر دهن او غيره اي غير الدهن فوصل الى المثانة لم ينظر
 عند اي حينة ومحمد طافا لابي يوسف فانه عنده ينظر واما الصب في اقبال
 النساء فيقبل هو على هذا الخلاف وقيل يشبه الحقة فيفسد الصوم بل خلاف
 قيل وهو الصحيح وان دخل حلقه اي حلق الصائم بلا صفة غبار او دخان او زبابة
 والحال انه ذكر لصومه لا يفطر جواب لو في قوله وكذا الونام ولو دخل حلقه
 مطر او تلج افطر في الصحيح لا يمكن التحرز عنها بخلاف الغبار والدخان والذباب
 حيث لا يمكن الاضرار عنها ولو دخل اداة مبنية او بهيمة او وطي في غير السيلين
 اي غير القيد والذبة كالتخذه والبطن بغير امني في التخذ او في البطن او قبل امس
 انسان شهوة ان انزل في هذه الصور افطر فيه بقوله ولو وطي في الخ لوجود
 مع الجماع ولا كفارة لقصور الجناية كغيرها من الجماع في الفرج والا اي وان
 لم ينزل فلا يفطر حتى لا يلزمه القضاء لعدم موجب الافطار وان ابتلع اكل
 الصائم ما بين اسنانه من لحم وغيره ذكر للصوم فان كان كثر او هو ان يكون
 قدر المحصة فان فطرها قضى فقط وان كان دونهما اي دونه المحصة لا يقضي
 وقال في بعضه فيما قلنا ان القليل لا يمكن الاضرار عنه فصارت بها اسنانه
 بمنزلة ربيعة والكثير يمكن الاضرار عنه فجعل القليل بينهما مقدار المحصة وما
 دونه قليل وعدم الكفارة لانه ما يعافه الطبع فقصرت الجناية الا اذا اكل
 اخرج الصائم ما بين اسنانه ثم اكله فانه يفسد الصوم قليلاً كان او كثيراً

ولو اكل اي الصائم سمسمه حال كونها من اخراج لامن بين اسنانه
ان ابتلعها اي ان ابتلع الصائم السمسمه بغير مضغ افطر سواء قل او جل
وان مضغها وكانت مقدار خمسة اخط ايض اتفاقا وان كانت اقل فلا يطر
لانها لم تصق بكسائه فلا يصل الى جوفه شيء والفقير بعض اذا رده عليه
التي حال كونه ملا الغم ان عاد اي التي بنفسه بغير صنع من القاني بعد ما
زره او عيبد بصنع من القاني بفساد صومه عند اي يوسف لانه خارج
حتى تنقضي به الطهارة وقد دخل دانه كان ان التي فليما في الجاهل لا يفسد
لعدم الخروج حتى لا تنقضي به الطهارة وعند محمد يفسد باعادة العتكة
ملا الغم لوجود الصنع في الادخال وفي الكثرة اولى لا يفسد بعود الكثرة اقل
اذا عاد التي فامعبر عند اي يوسف اكثر اي ملا الغم وعند محمد بوجوب الصنع
اي الاعادة في اعاد الكثرة يفسد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي
اعادة القليل لا يفسد عند اي يوسف خلافا لمحمد وفي عود الكثرة يفسد عند
اي يوسف لا عند محمد نقله صدر الشريعة وكره للصائم ذوق شيء لانه يفسد
لا فساد صومه الا المرأة اذا كان زوجها سي الخلق فلا بأس ان تذوق
المرقة بطرف لسانها وفي حالة الشراء ايض لا يكره للضرورة وكره مضغ
اي مضغ الصائم الشيء لما ذكرنا وقوله لا عذر يرجع الى الذوق والمضغ
جميعا قالوا هذا في الوضوء وانما في صوم النفل فلا يكره لانه الاطرافه مباح
وبغيره على رواية الحسن بن عرابي وان كان بعد زبانه لم تجز المرأة من يضع
لصبيته الطعام كحايض او نفساء او غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طيبينا
ولا لبنا حليب فلا بأس به للضرورة الا ترى انه يجوز لها الاطعام اذا فطر

ع

على الولد فالصنع اولى وكره للصائم ايض مضغ العلك لانه يترجم بالافطار
فان مرده من بعيد يظنه اكلا قبل هذا اذا كان ممضو غالا لانه اذا كان لا يفسد
منه شيء وان كان غير ممضو يفسد لانه يتفتت فيصل منه شيء الى جوفه وكره ايض
للصائم القبلة ان لم يامن على نفسه من الجوع والانهزال لا يكره ان يامن الصائم
منها ولا يكره ايض للصائم الكحل لانه صلى الله عليه وسلم الكحل وهو صائم ولا يكره
الشارب لانه ليس فيه شيء ينافي الصوم بخلاف الخمر ولا يكره للصائم التسوا
اي استعماله ولو وصليه كان التسوا عسبا وعند الشافعي يكره عسبا لانه يزيل
خلاف الغم وهو رايته ولا يكره ايض مضغ طعام لا بد منه اي من المضغ ليطهر
لما ذكرنا ولا يكره للصائم الحمام لما روي انه صلى الله عليه وسلم اجتمع وهو صائم
وما ورد افطر الحمام والحجج منسوخة عند الساعا ويكره للصائم عند الامام
الاستنشاق للبتة وكذلك اي بكرة الاغتسال والتلفف بثوب كما فيه من
التخبر في اقامة العباداة ولا يكره ذلك اي شيء مما ذكر عند اي يوسف
لما روي انه صلى الله عليه وسلم صب الماء على رأسه من ثبته الحرة وهو صائم ففي
هذه الاشياء دعونا على العباداة ودفع التخيير الطبيعي وقيل يكره للصائم المضغ
بغير عذر ووضوء لما فيه من ترويح الاطعام ولا وجه في الوضوء لانه يقيم الكسنة
ويكره للصائم المباعدة والمعانعة والمصاحفة في رواية عن اي حنيفة كما
فيها من قرب ارتكاب المحذور ويستحب التحور ونافه اي ناهية التحور لما فيه
من التقوية على العباداة ويستحب تعجيل الفطر **فصل** في بيان الفطر في
رمضان لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم او تأخر ربه لان ذلك يفضي
الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه ويباح الفطر ايض في رمضان للمساكين وكل من

فانه صلى الله عليه وسلم عليها وحاشا لغيره

فان صلى الله عليه وسلم افطار المسكين
تجب عليه في كل يوم
من رمضان

ولين من البرص صام في سفر صابر
على حاله المستند

احب ان لم يضره اي بخر من الصوم اخذ بالضرورة لقوله وان تصوموا
خير لكم ولا تقضا على المسافر والمريض الفطرين ان ما نأى المريض والمسافر
على حالهما من المرض والسفر لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ويجب القضا
كله على كل منهما بقدر ما فاتهما المريض والمسافر ان صح المريض المفطر عن
او قام المسافر من سفره بقدره ان بقدر ما فاتهما حالهما الصوم ولا ياتي
لم يبعث بعد الصحة والاقامة بقدر ما فاتهما الصوم فبقدر الصحة والاقامة
يعني لزم عليه قدر الصحة والاقامة فانه اذا فاتته عشرة ايام واقام بعد
رمضان بخمسة ايام لزمه قضاها ولو لم يوجد الادراك وقابضة لزوم القضا
وجوب الوضوء بالغذية والاطعام بقدر الصحة والاقامة ولهذا قال قطيع
اي عن احداهما حال مرضه ولية اولى كل من المريض والمسافر وهو الوصي
لما فاتته من صومه بكل يوم من الايام التي اخطا فيها مسكينا كالنظرة اي
كالاطعام في صدقة الفطرة وهو نصف صاع من بر او صاع من تم وتلزم
اي الغذية من الثلث حتى لو زادت الغذية على ثلث المال لا يجب على الولي
تملك الزيادة ان اوصى اركل من المريض والمسافر والا ياتي وان لم يوص فلا
لزوم للمولى ان يطعم عنهما لانه عبادته فلا بد من امره وذلك بالابصار
وان تبرع اي الولي به اي بالاطعام صح ويكفي في الثواب وكذا الكفاية البينة
واقبل اذا تبرع الولي بالاطعام والكسوة يجوز دون الاعناق لما فيه من
الزام الولاء للميت بغير رضاه والصلاة كالصوم استحسانا لكونها اتم وقوة
كل صلاة كصوم يوم هو الصحيح لانه احوط وعند البعض فيه صلة كل يوم ولسنة
كغدة صوم يوم ولا يصوم عنه اي عن الميت المفطر الذي عليه القضا ولية ولا ياتي
بل يغذي كما قلنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد

عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام يوما لم ينقص من عمره شيئا

عاجد وقضا رمضان ان شافوه وان شافوه لكن يستحب التسامح الى
استطاع الواجب فان اخذه بان لم يقض رمضان الذي قبله صام رمضان
قدم الاداء اي رمضان الذي جازى عليه على الذي قبله ثم قضى رمضان الاول لانه
وقت القضا ولا فدية عليه لان وجوب القضا على الراعي حتى كان لا يتطوع
وعند ان تم عليه فدية ان اخذه بغير عذر والشيخ الثاني اذا عجز عن الصوم بغير
وطء كل يوم مسكينا كالنظرة وان قدر اي الشيخ الثاني على الصوم بعد ذلك
بعده فدي لزمه لزم الشيخ الثاني القضا وبطل حكم الغذية لان شرط الخلفية
استمرار العجز وحامل او وضع حافظ على نفسه الضمير راجع لكل واحدة بدلالة او
او على ولديا تفطراي كل واحدة منهما وتقتضي بلا فدية قبل حل الاطعام فحق
بمصلحة اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة اذ لا يجب عليها الارضاع
اقول لو كان حل الاطعام بناء على وجوب الارضاع فبعد الاجارة اذ كان
قبل رمضان حل الاطعام واذا كان في رمضان ينبغي انه لا يحل اذ لا يجب عليها
الاجارة الا اذا دعت الضرورة اليها واما الوالدة فلا يحل لها الاطعام الا اذا
تجشع فيجب عليها الارضاع ويجل لها الفطر عند صدر الشريعة ويلزم ان
صوم مثل شرع فيه اي اداء وقضا بغير عذر عليه اتمامه لان السوء ملزمه
افسده فعليه القضا الا اذا اشرف في الايام العشرة التي لا يشترع فيها وهي خمسة
ايام عيد الفطر وعيد الاضحى مع الثلاثة بعد الاضحى وهي ايام التشريق ولا يصح
ارشاد مع النفل الفطر بلا عذر في رواية لانه فيه ابطال العمل وقد قال تعالى ولا
تبطلوا اعمالكم وفي رواية اخرى يجوز لانه القضا خلفه فلا يبطل ولا يصح الحيض
بغير الضيافة هذا الحكم يشمل المضيف والمضيف ويلزم القضا على المتطوع

قوله فانك ما كنت فانه يقول لا يجب على الشيخ الثاني
لان الصوم اصل فانه لم يضره عذر فانه قد مضى
لا بد خلفه اذا سقطت ايام الفطر خلفت الايام
سبب شهر السنة وحل في خمسة فدية فيجب على
قارن اخر من يطعمه فدية قال ابن القيم لا يطعمه

ان افطر سوا كان بجزا وغيره ولو نوي المسافر العطر في غير رمضان
 ثم قدم واقام ونوي الصوم في وقتها اي وقت النية وهو قبل ان ينصف النهار
 صح صومه سواء كان فرضا او نفلا لان السفر لا ينافي الصوم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
 لا يخلو في الفضة وانما يخلو في الوجوب وعدمه ويلزم ذلك ان الصوم انما
 اي نية المسافر العطر بعد الاقامة اي الصوم في رمضان ولو ازال المرض في
 وقت النية لم يلزم ان يترك الصوم مقيما نوي الصوم ثم سافر في يوم
 منه اي من رمضان حتى الجانب الاقامة لكن لو اضر اي اقام في المسئلة
 الاولى والم في المسئلة ان نية فلكل نية عليه فيما اي في قدوم مسافر
 وسفر المقيم لقيام شبهة المبيت في اوله واخوه وهو السفر ومن اعلم على انما قضاء
 اي قضى المقيم عليه الايام التي اغمر فيها ولو كانت كل الشهر لانه نوع من ضعف التقوى
 ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء الا بما حدث الاقامة في اليوم
 او ليلة فانه لا يقضى لوجوه الصوم فيه اذا الظاهر انه نوي من العبد حال حال
 المسلم على الصلح حتى لو كان منتهك كعبا والاكل في سبيل قضاء رمضان كله
 لعدم النية ووجوب السبب ولو جن كل رمضان لا يقضى لانه ينقض الى
 اخرج بخلاف الاقامة لانه يستوعب الشهر عادة ويجنون يستوعب كثر او ان افان
 اي الجنون ساعة منه اي من رمضان قضى اي الجنون المتيقن ما مضى سواء بلغ نحو
 وهو الجنون الاصل او عاقلة ثم عرض له الجنون بعده ارجع البلوغ في ظاهر
 الرواية لانه السبب وهو السبب قد وجد واهلته نفس الوجوب غلبت بالزمن
 متحققه بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولو لم يصب
 او اسلم كما فراقام مسافر او طهرت طهرت وكذا النفسا قوله في يوم رمضان

فيلزم عنها لزمه اي كل واحد منهم امساك بقية يومه عن المفطر اعلو وجه
 الاحتياط قضاء الحق الوقت تشبها بالصيام غير واختلفوا في هذا الامساك
 قبل سحبه وقبل واجب هو الصحيح كذا قاله العيني لكن للصبي ان ينو التطوع
 اذا بلغ قبل الزوال لانه اهل للتطوع قبل البلوغ والكا فليس به لول ولا يلزم
 الاولين الصبي الذي بلغ والكا فالذي اسلم فضاؤه ارضاء اليوم الذي بلغ
 الصبي واسلم الكا فله لا القضاء يستلزم سبق الوجوب ولا وجوب
 عليها لعدم اهليتها والصوم لا يتجزئ بخلاف الصلاة حيث يجب فضاؤه
 اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لا السبب فيها الجزاء المتصل بالاداء فوجدت
 الاهلية عند ذلك وفي الصوم السبب هو الجزاء الاول في اليوم والاهلية عند
 عنده بخلاف الاخرين اي المسافر الذي قدم واقام بعد الاكل في بعض النهار
 والحايض التي طهرت حيث يقضى كل منها ذلك اليوم ولا يتركها كما لا يجب
 من اكل ناسيا ثم اكل عند الغصور لاجبانه **فصل** نذر صوم يومي العيد
 وايام التشريق واجلة خمسة ايام صح اي هذا النذر لانه نذر بصوم مشروع
 والنهي غيره وهو ترك اجابة وعوقب الله تعالى واكثر هذه الايام احذر اذ عن ارجح
 المعصية المجاورة ونهى اي ان نذر هذه الايام اسقاطا للوجوب وكذا اي
 صح نذره لو نذر صوم السنة وهي اثنى عشر شهرا اصام ولكنه ينظر ان النذر هذه
 الايام المنهية ويقضي هذه الايام لما قلنا ولا عهدة ارضاء على النذر
 لو صامها الايام الخمسة المذكورة لانه اذا ادها كما التزمه فترى ان النذر والشروع
 في هذه الايام ولا يلزم الصوم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر اذا لمعصية

فانفس المصنف في اوجبه على العبد
 فيما اوجبه العبد على نفسه

فان صاحب النية لا يلزمه الا بشروط
 احدها ان يكون نذرا لاجب شرعا
 ان يكون فضاؤه او سببه فقه عباد
 المريق لا يلزم لانعدام الشرط الاول
 ونذر الرضا لا يلزم لانعدام الشرط
 الثاني حذر

في النذر ثم ان نوى بتوابعه على صوم هذه الايام او السنة وهذه المسئلة
على وجوه ستة النذر فقط دون البمين او نواه النذر ونوى ان لا يكون بمينا
اولم ينسب اليه كان نذرا فقط لا يمين في الوجوه الستة بالايجاع حتى لا يكره
الكفارة لانه نذر بصيغة وان نوى البمين ونوى ان لا يكون نذرا كان
بمينا فحسب لان البمين محمل كلامه وقدر عتبه ونفي غيره فوجب بالنظر كفارة
اليمين كما هو حكم البمين لا القضاء وان نواه اي النذر واليمين او نوى البمين
فقط بل ان نذر كان نذرا وبمينا فلا كان الام كذلك فيجب القضاء للنذر
والكفارة لليمين ان افطر لانه نذر بصيغة ويمين بوجوبه هذا عندنا وعند
ابن يوسف نذر في الاول وهو ان ينوي النذر واليمين معا ويمين في الثاني هو
ان ينوي البمين فقط لانه نذر فيه حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على
النية والثاني يتوقف على ما لا يتضمنها ثم المجاز يتوقف نية في الثاني وعندنا
نشر في الحقيقة ولا يكره اتباع النظر اي اتصال يوم الفطر بصوم سنة ثم سئل
وقال مالك بكرة لما فيه من التشبه باهل الجاهلية في زيادتهم على المفروض ولما
قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وابتغى ستا من سوال فلكا فاصام الدهر كله
والتشبه بمنوع لوقوع الفصل يوم الفطر وتوابعها ان يفتق الست من سوال
ابعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى واختلف المشايخ في الفضيلة فقيل لا
ان يفقرها في اكله وقال بعضهم في سوال كذا نكته الساعات في الجمع باب
الاعتكاف هو سنة مؤكدة كواحدة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام
الاخير من رمضان فقدم الى المدينة الى ان توفيها انه ما وجب الاعتكاف بالنذر
قال القدوري الاعتكاف مستحب وقال صاحب الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة
والنهي

باب الاعتكاف
فصل في الاعتكاف
الاعتكاف هو ان يبيت في مكان واحد
مكثرا في صلاة وقراءة
وذكر الله تعالى في كل وقت
من الليل والنهار
ولا يخرج من ذلك المكان
الا في حاجة او ضرورة
او قضاء حاجته

الاعتكاف في الصوم

واحق انه ينقسم الى ثلثة اقسام واجب وهو المنذور وسنة وهو العشر
الاخير من رمضان مستحب وهو ما في غيره من الازمنة وحسن الاعتكاف
انه فيه تغريغ القلب في امور الدنيا وتسلية النفس الى الكو وطلازمة عبادته ثم
اراد ان يبين تفسيره بعد بياضه فقال وهو الاعتكاف للبيت النبوي
الصائم في مسجد جماعة وهو الذي يكون له مؤذن وامام اذيت فيه الصلاة
وقال الشيخان في شرح الطحاوي افضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم مسجد
المدينة ثم مسجد البيت المقدس ثم في المساجد العظام التي كثرت اهلها مع السنة
اي مع نية الاعتكاف لانه عبادة فلا يصح الا بها واقله اقل محل الاعتكاف
يوم يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس عند الامام فيقضي من سبغ
في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم ويحتمل لانه مشروط بالقوم ولا صوم اقله
يوم واقل محل الاعتكاف اكثره اي اكثر اليوم عند ابن يوسف لانه اكثر الشئ منزلة
كله من توسع في صوم الطلوع ثم نذر ان يعتكف بقية نضاره صح عنه ان كان
قبل الزوال واقل التعل ساعة زمانه لادعية عند محمد لانها اقل ما ينصوريه
التبث ولا اعتبار بجام ونجاء والصوم شرط في صحة الاعتكاف الواجب رتبة
واحدة ليس فيها اختلاف لقوله تعالى وكذا الصوم شرط في صحة الاعتكاف في رواية
واحدة وهي رواية الحسن بن عبيد بن جعفر واقته على هذا يوم وفي ظاهر الرواية عنه
فولما ان الصوم ليس شرط فيه وليس لاقته تقدير حر لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف
الى ان يخرج منه صح والمرأة تعتكف في مسجد بيتها لانه هو الموضع المتعين لمصلاتها
فيتحقق انتظامها فيه ولا تعتكف في مصلاتها في بيتها واذا اعتكفت لا يخرج من مسجد
بيتها كالرجل الا لحاجة النساء وان حاضت خرجت وان لم تكن في بيتها مصلتي

عند الامام

ادخل المسجد ونوى الاعتكاف

لا تعتكف كذا في ابن ملك ناطق من الكفاية ولا يخرج المعتكف من المسجد
 الا الحاجة الانسانية كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها
 او الجمعة لانها اقم حاجته فيباح الخروج لاجلها ضرورة في وقت يدرها
 اي الجمعة مع سنتها بعد الانتظار زوال الشمس من خروج في وقت يمكنه ان يصل
 اجماع وبصلي ركعتين تحية المسجد واربع ركعات ولا يلبث ان لا يملك المعتكف
 في اجماع اكثر من ذلك ارمي اداء السنن على الخلاف بعد اربع ركعات
 عند ابي حنيفة وسناعتها لان الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة لانها
 تابعة للفرض والحاجة بعد الفراغ منها فان لبث المعتكف فيه اكثر من
 ولو يوما وبسيلة فلا فساد ولا اعتكاف يخرج من المسجد الا مكث فيه ثلثة
 ايام لانه ان لم يعتكف في مسجد واحد فلا ينبغي ان يقيم في مسجدين فان
 خرج اي المعتكف من المسجد ساعدا بغير عذر شرعي كان فسادا لمسجد فاعتكاف
 لا يخرج بيا في البت وما ينافي الشئ يستوي فيه قليله وكثيره كالاكل في الصوم
 واحداث في الطهارة هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يفسد ما لم يكن الخروج اكثر
 اليوم لانه في القليل ضرورة واكله مبتدأ الى اكل المعتكف وشربه ونومه فيه
 خبره اي في المسجد من خروج لاجلها يفسد اعتكافه ويجوز له اي المعتكف ان يبيع
 ويباع ما كان من احوال الاصلية فيه اي في المسجد بلا احضار السلعة لانه
 مستغن عن ذلك واما الاتجار فيه فمكروه قطعاً ولا يجوز لغيره لغير المعتكف
 ان يفعل هذه الافعال في المسجد ويجرم عليه على المعتكف الوطئ لقوله ما ولا
 تباشره من وانتم عاكفون في المساجد ويجرم عليه ايضاً دواعي ودواعي الوطئ
 وهي التمس والقبلة لانها مودبة اليه كما حوت في الاحرام والظهار والاكسيرا

لا يعتكف في غير المسجد

لا يعتكف في غير المسجد ولا يخرج المعتكف من المسجد الا الحاجة الانسانية

مكروه

خلاف الصوم للمخرج وبفسد اي الاعتكاف بوطئه اي بوطئ المعتكف ولو
 وصليته كان بوطئه ناسيهاً والآن حالة العاكفين مذكرة فلا يعذر بالنسيان
 او في الليل لانه الليل محل العبادة بخلاف الصوم وبالمس عطف على قوله
 بوطئه اي يفسد اعتكافه بالمس والقبلة والوطئ في غير الفرج اي في غير
 الاعتكاف بوطئه في فرج ان انزل لانه في معنى اجماع حتى يفسد الصوم والا
 اي وان لم ينزل فلا يفسد لانه ليس في معنى اجماع ويكره لاي المعتكف الصمت وهو
 ان لا يتكلم اصلاً من غير نذر هذا اذا اعتكفه قربة لان صوم الصمت منهي عنه
 واما الصمت للاستراحة فليس بمكروه وقيل اراد بالصمت التذرع بان لا يتكلم
 في صومه كما كان في شريعة من قبلنا ويكره له الكلام في المسجد الا بخير والتكلم
 بغير خير يكره لغير المعتكف فله بالطريق الاولى ومن نذر اعتكاف ايام لومته
 اي الايام المعتكف بلياليها لانه ذكر الايام على سبيل الجمع يتناول الليالي
 يقال ما رايتك منذ ايام والمراد بلياليها وان نذر اعتكاف يومين لزمه اي
 لزم اليوم المعتكف بلياليتها لانه في المتن معنى اجماع فيلحق به احتياطاً في العبادة
 هذا عند خلافه لابي يوسف في الليلة الاولى منها اي من اللياليتين فان اعتكفه
 اذا نذر اعتكاف يومين لانه في الليلة الاولى لانه الليلة الوسطى من اليومين
 دخلت في النذر حكم التبعية ضرورة اتصال البعض ببعض البعض وهذه القصة
 لم توجد في الليلة الاولى وان نوى في الصورتين التمسك خاصة تحت نية يغير اذا
 نذر ان يعتكف اياماً او يومين وقال اردت به الايام او اليومين دون الليالي
 لان اليوم حقيقة في بياض النهار فيكون نوايا الحقيقة كلاماً صحيح بخلاف ما لو نذر
 اعتكاف شهر واراد به الايام خاصة لا يصدق لانه الشهر لم يعد وقد يشمل الايام

فانه يفسد اعتكافه ان لم ينزل لانه في معنى اجماع حتى يفسد الصوم والا

بعض النون والطابع ١٠٠

حتى لو كانت معتدة عند خروج اهل بلد لا يجب عليها الحج ونفقة النفقة
 المحرم عليها ارسل المرأة لانها تنقل به الى اداء الحج فصار كالراحلة فوجب اي
 المرأة اذا وجدت مع امرئ محرم حجة الاسلام بغير اذن زوجها لانه ليس للزوج
 منها عن فرض الحج خلافا لغيره وانما المنع عن الحج النفل فجاز اتفاقا وكذلك
 الحج المنذور لان وجوبه عليها كان بالتمتع اما فلا يظهر ذلك في حق الزوج فصلا
 نفلا في حقه فجاز ان يمنعه فلما حرم صبي او عبيد فبلغ الصبي او عتيق العبد
 اي بفعل كل واحد منها على احواله لا يجوز من فرضه اي غير فرض الحج بعينه
 فرضها لانه احواله انفق لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان جدد
 الصبي احواله للفرض قبل الوقوف ونوي حجة الاسلام صح وبسقط فرضه
 لانه احواله الصبي لم يكن لازما لعدم اهليته فيمكنه الخروج بالشروع في غيره
 بخلاف العبد حيث لا يصح ولا يسقط فرضه بان جدد احواله للفرض قبل الوقوف
 ونوي حجة الاسلام لانه احواله العبد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره
 وفرضه ارفض الحج ثمانية الاول الاحرام وهو عبارة عن مجموع النية بالقلب
 والنسبة بالنسب وهو الاحرام شرط عندنا كالتحريم للصلاة وعند الشافعي
 هو ركن كما ان التحريم في الصلاة ركن عنده وثمره الخلاف يظهر فيما اذا اهرم
 قبل اشهر الحج جاز عندنا لا عنده والثاني الوقوف بعرفة والثالث طواف الزاوية
 وهما ركنان فان فات واحد منهما بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل
 وواجب ارجح الوقوف عز دلفه ويتم جميعا ايضم بهما لان آدم عليه السلام اجتمع
 فيها مع حوى وازدلف البراءة منها والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار
 وطواف الصدر للافاق في اي غير المكي الذي ياتي في خارج الميقات فده احرازه
 المكي اذ لا وداع عليه واكفى او التفسير فاذا ترك شيئا منها جاز حجه عليه السلام
 وكل

وفرضه على قوله وجوبه ولو لم ينفذ

وفرض الحج وجوبه

فرضه عندنا من غير الوقوف بعرفة كركن
 فادرك الله عند الشروع في الحج فثبت الركن
 وان اصابه عليه وادركه كان له
 فلو لم يقفوا بالخطوة كان الوقوف كركن
 فانه لا يغير ركن بالاجماع وفي المسئلة
 والايضاح والنفقة وقفا وركن
 ان فرضه ليس خلاف فرضه
 صاحب البيت في غرضه
 اهله

اشهر ما يشترط في الحج بتركه الدم وغيره

وكل ما يشترط في افعال الحج بتركه الدم وغيره اذ هذه المذكورات في
 الوايض والواجبات سنن واداب وسجرات في مواضعها اشهر
 واسهره اي اشهر الحج سوال وذو القعدة بفتح القاف وكسرة الهمزة
 من ذالحجة واذا كانت هذه اشهر بكرة الاحرام له اي للحج قبلها اقبل الا
 والعمره سنة وهي طواف وسعي ولا فرت لعمره لانه غير موقوفة فجازت في
 كل السنة وكرهت في يوم عرفة واربعه بعد ما وهو يوم النحر واما النحر
 لكونها اوقافا وتوابعه والمواقف ارمواقب الاحرام من الزلايل جازها
 الانسان الا حرم ما كذا او كذا او هو جمع ميقات وهو الوقت المصروب للتعبد
 والمراد منه الموضع وهي خمسة الاول للمدينين ذو الحليفة بضم الحاء المهملة وكسرة
 لك ميين تحفة بضم الميم وسكون الحاء المهملة والثالث للموافيين ذات عرق
 بكسر العين والرابع للنجدين قرن بسكون الراء والخامس لليمنيين بضم الهمزة
 اي لاهل هذه الموضع ولمن حرمها اي بهذه المواضع من غير اهلها
 بعرفة خارجا ويحرم ما خيرا الاحرام عنها اي عن هذه المواقف لمن قصد
 دخول مكة سواء كان حاجا او معتمرا او تاجرا لافاق في تنويعه صلى الله عليه وسلم
 لا يجاوز احد الميقات الا حراما وجاز التقديم تقديم الاحرام على هذه المواضع
 وهو التقديم عليها افضل لان تمام الحج نفسه به والمنفعة فيه اكثر والتقديم
 او فروع كل من هو داخلها داخل الميقات لكنه خارج مكة ودخول مكة حال
 كونه غير محرم ووقته الحلال اذ كان من داخل الميقات وخارج مكة فالميقات
 له الحلال الذي بين المواقف وبين الحرم ووقته الاحرام للمكي ساكن مكة
 في الحج الحرام وحده وللمكي في العمرة الحلال الحج في عرفا وهي في كل الاحرام في الحرم
 والعمرة في الحرم فيحرم من كل يحصل له نوع سفر **فصل** واذا اراد

وطوافه واهل المشرق

الاحرام

[illegible]

الحرمون الزايم فقد بايحه وهو ان يحرم بايحه من الميقات او قبله في الشهر الح او قبلها او بعد بالعمرة
وهو ان يحرم بها من الميقات او قبله وقارن وهو ان يجمع بينهما في الاحرام من الميقات
او قبله في الشهر الح او قبلها او متتابع وهو ان يحرم بالعمرة في الشهر الح
او قبلها ثم يحج من عامه هذا من الحاق

بها **باب الحج** اوسع من قام غير الذكر كتقليد البدن مقام الذكر واذا اقتص
على النية ولم يلب لم ينفذ احرامه عندنا فليست اذا احرم **يجب** الرقت اي
اجماع وقبل ذكره بدواعيه عند النساء والفسوق المعاصي والخروج عن طاعة
الله كما فيجب وفي حالة الاحرام اقيح والجدال المجادلة وهي المحاصصة مع الرقعة **والنكاح**
مع المكارية وغيرهم وليست ايضا قتل الصيد البري لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم
وليست ايضا الانسارة البير الى الصيد وهي تكون في الحفرة والدلالة عليه على الصيد
وهي تكون في الغنبة وليست ايضا قتل العمل وليست الطيب وليست ايضا قلم الظفر **والحلق**
شعر راسه لقوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم او بدنه اخلق شعرا بدنه وليست قبض حبة
وليست شعر راسه او وجهه وليست ايضا غسل راسه او حبة بالخطم كسرة الخادويوت
منه **فمن نذر** وليست لبس قميص او سرويل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين
ان لا يجد نعلين فيقطعهما اي اخفين من اسفل الكعبين **فمن لبس** وليست ايضا
لبس ثوب صبيغ برعوان او ورس وهو الكرم او عصفر وهو زهر القرمطم
الا ما غسل حتى لا ينفض لا ينفوخ وقبل لا يتناثر وهو اقرب **للماء** اللفظ
ويجوز له اي للحرم الاغتسال ودخول الحمام والاستطال بالبيت والحمل وكذا
الفسطاط وسد الهيمن بكسرة الحاء وهو ما يجعل فيه الدرع ويشد على الحقو يخ الحاء
فيه غلط في وسطه سواء كان لتفتة نفسه او ثقبه ومعالجة عدوه وكثرة التلبية
حال كونه رافعا بها اي بالتلبية صوته عقيب الصلاة وكثرة ايضا كلما عاشرها
ارصع مكانا نفعها او هبط اي نزل وادبا اولتي ركبها وكثرة التلبية ايضا
بالاسحار اوقف الاسحار وفي غير هذا ايضا وتخصيص الاحكام كونه اوقف اجابة الله
فصل فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام من باب بن شيبه فاذا عاين

الحمد لله رب العالمين

واما قلد البرقوث والفاويس والذباب الاسود
 والقارة وحنه والغضب والذئب والظفر والكلود
 وسائر ما يحل على الانسان من الباع فما جاز من ذواتها
 فلهذه الاربعة في الكراس
 صراحة في البرقوث والذئب
 طائفة في الكراس
 صراحة في الكراس

[illegible]

[illegible]

بدل

اخذ الرضخ انه عليه السلام يدنا الى الخطيئة
 فافوقه بذكره اذ هو جسد من جسدك ولول
 عهدا كما يحسنه لا عذر فيه فان اح
 لا عذر فيه ولا اصدق عيشته
 له يا اباي يا ب سري ويا س
 انما فانه لا مفضل كبريت

7

...

بدلہ

من الصف الى المروة شوط وكذا رجوعه من المروة الى الصف شوط فيسوي
بينهما اربعين الصف والمروة سبعة اشواط يبدأ اولا الاشواط بالصفاء ويختم
اي اخرها بالمروة والى هذا السعي في الصف الى المروة شوط ثم من المروة الى
الصف شوط و بداية الشوط من الصف وختم الساع على المروة
وفي رواية الطحاوي السعي في الصف الى المروة ثم منها الى الصف شوط واحد
فتكون اربعة عشر شوطا ويختم على الصف والصحيح هو الاول ثم بعد الفراغ
من السعي يقيم ويسكن مكة حال كونه محرما ولا يسعي بعد ذلك لانه محرم
بالحج فلا يتجمل قبل الايمان بافعاله وبطواف بالبيت معلما اراد
يعز بطواف بالبيت لتفضيله الطواف يتطوع به كالصلاة الا انه لا يسعي
عقبه لانه التنفل بالسعي غير مشروع فاذا كان اليوم السابع من عشر الحج
خطب الامام وهو خليفة او نائيه خطبة واحدة بعد صلاة الظهر ولا
يجلس في وسطها يعلم الامام الناس فيها ان الخطبة المناسكة وهي خروج
الى منى والصلاة بوفات والافاضة منها وكذا الخطبة التاسع من عشر
في الحج بوفات خطبتين يجلس بينهما يعلم الناس ما يجب من الوقوف
بمنزلة ورمي الجمار والنحر وطواف الزيارة ويخطب في الحادي عشر من الحج
معنى لما فعل في اليوم السابع بحمد الله تعالى توفيقه لقضاء مناسك الحج ويحذر
الناس من الخطايا ويحثهم على الطاعة فاذا صلى صلاة الحج يوم التروية بمكة واليوم
الثاني من عمره بالاربعين علمه السلام شكر فيه رؤياه اعي التوبة ام لا خرج الى منى
فقيم بها الى منى الى صلاة فجر يوم عرفة ثم توجه من منى بعد طلوع الشمس

او قبل

او قبله لكن الاول اولى لانه صلى الله عليه وسلم فعله الى وفات وقيم بها فلما
زالت الشمس في يوم عرفة خطب الامام خطبتين كما جمعة علم فيها المنا
وهي الوقوف بعرفة والمنزلة ورمي الجمار والنحر وخلق وطواف الزيارة وصلى
اي الامام بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معاني وقت الظهر باذان واحد
واقامتين اقامة للظهر واقامة للعصر وشوط الجمع بينهما الظهر والعصر
بعرفة مع الامام الاكر وهو السطح او نائيه حتى لو صلى الظهر وحده او جماعة
بدون الامام لا يجوز الا الجمع بينهما وقع مع الجماعة على خلاف القياس فلا يترك
ما في ذلك عند ابي حنيفة خلافا لهما فانه عندهما يجوز ان يجوز الجمع بينهما
لتحصيل امتداد الوقوف حتى يكثرت فيه التضرع والدعاء فيكون الجمع جازيا لكل من
وقف سواء كان صلى مع الامام او وحده وشوط كونه اي الامام حراما خصوصا
بالجمع فيما ابي في كل واحد من الصلوتين يتوجه الى الموقف الاعظم ثم يتبع حال
كونه بالخطب راجعا مع الامام لانه النبي صلى الله عليه وسلم وقف على ناقته وان وقف
على قدميه جاز بوضوءه او غسله وهو ان يكون الواقف بغل السنة قرب جبل الرحمة
وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة بضم العين وفتح الراء المعلقة والنور اتم
بعند عرفات ووجه النبي صلى الله عليه وسلم رافعة الشيطان فكان هذا
نظير النبي صلى الله عليه وسلم في الاوقات الثلاثة ويستقبل اي الامام القبلة في الكعبة حال
كونه رافعا يديه بسطهما روي انه صلى الله عليه وسلم بسط يديه فيه كما المستطعم
المسكين حامدا لله ساكنا مكره اهللا ملييا في اثنا دعواته ساعة بعد ساعة
مطليا على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى الاجابة داعيا الى الله تعالى

الحاج المكي رحمه الله
في حاشية
في حاشية
في حاشية

الحاجية جهده بنحو الجهم المباعدة في الجهد ويقف الناس وراء الامام خلفه بوجه
حال كونهم مستقبلين للقبلة سامعين لقوله اتبعوا الامام ثم يفيضون الناس
مع الامام بعد الغروب او بعد غروب الشمس من يوم عرفة الى الزيادة
وينزل بوب جبل قرح لان نبينا صلى الله عليه وسلم وقف عنده وهو يومئذ قائم
وفتح الرمال المحجة وبالحج المملة الجبل الذي عليه الميمنة وقيل انها كانت ايام
عليه السلام وهو في منصرف للعلمية والعدل في قارح بمعنى من منع واصفاته
جبل الى قرح بيانه لان ذلك اسمه ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء
بازان واحد واقامة واحدة في وقت العشاء طاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
جمع بينهما باذان واقامة ولا يتطوع بينهما ومن صلى المغرب في الطريق المزدلفة
او بعزفاته فعليه على مصلحها اعادتها صلاة المغرب فاما يطالع فجر
لان صلاة المغرب تجوز في وقت العشاء لا يجوز عند اى حنفية ومحمد فحج
الاعادة فاما يطالع فجر والحكم بعدم الجواز لادراك فضيلة الجمع خلافا لابي حنيفة
فان عنده تجوز لانه صلاهما في وقتها وببيت بمزدلفة لانه سنة فاذا طلع الفجر
صلاة الفجر بعين بنحو الغين المحجة وبالسبعين المملة او كلمة الليل فاما طالع الظلمة
الباقية من الليل بعد طلوع الفجر ووقف بالمشواكرام وصنع او فعل الحاج المصنع
في وقوف عرفة بعين كبر وهتل وتبني وصلي ودعا الحاجه وفردقة كل ما موصوف
وادى تحسنة بغير الموصوف في الحاء المملة وسبعين المملة المشددة وادى من مكة
وعزفات كنهه صلى الله عليه وسلم عن الوقوف فيه فاذا اسفر اى الضاحية
اي اني قبل طلوع الشمس منى فبدا فيها اي في منى برمي جمرة العقبة وهي الرمي عند
الشجرة من ناحية مكة ويكون الرمي في بطن الوادي سبع حصيا كحصى الخذف

بالحج

بصفة الحج والعمرة

بالحج والذال المحتجب وهو الرمي بروس الاصابع يقال اخذف بالوصا
واخذف بالحصا الاول بالمهمله والثاني بالهمزة وكيفية الرمي ان يضع الحصى
على ظهره يماهه اليمنى ويستعين بالمسبحة ومندار الرمي ان يكون بينه وبين الرمي
خمس اذرع بكبر اي يقول الله اكبر مع كل حصاة وكسبح اخراه ويقطع التلبية
بأولها اي مع اول حصاة يرميها لانه النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند
اول حصاة رمي بها جمرة العقبة ولا يقف الرامي عند الرمي عند جمرة العقبة
اذا رماها لانه عبادة للحج انتهت بعد الفراغ من الرمي يذبح اي المفرد لا الكلام
فيه وهذا مستحب للمفرد وواجب على القارن والمتمتع ان احب وقية تلبية
على الرمي على المفرد مستحب لانه من فطرا المحنة عليه ثم يخلق لتواصل الرمي
رحم الله المخلصين وهو التحليق افضل من التقصير او بقصر وهو ان يأخذ اكل
والمرأة من روس شعر الا ان مقدار الاغلة وقد حل لاي الرامي غير النساء
لتواصل الله عليه وسلم اذا رميته وبجسمه قد حل لكل شيء الا النساء ثم يذهب فريضة
وهو يوم النحر او الفدي اي غد يوم النحر او بعده اريد غد النحر الى مكة وهذه الايام
وهذه الايام ايام النحر ووقت طواف الزيارة فكان وقتها واحد واوّلها
افضل كان النحر واذا كان الامر كذلك فطواف الزيادة سبعة اشواط وهذا
هو الطواف المفروض في الحج وهو ركن فيه كما يسم طواف الزيادة بمرطوف الاقامة
وطواف يوم النحر وطواف الركن بلارمل في الطواف ولا سعي بين الصفا والمروة
ان كان الطائف قد قدمها اي الرمي والسعي في طواف القدوم لانها لا تكرر ان
والا اي وان لم يكن قد هما رملية اي في طواف الزيارة وسعي بعده اريد طواف
الزيارة وقد حل له الطائف الزيارة النساء بالحق السابق لا بطواف الزيارة
لان المحذور هو الحلق لكن عمدة من حق النساء ان كان متاخرا الى الطواف فاذا طاف

عمله كالطلاق الرجعي أخر عمله إلى انقضاء العدة فإذا انقضت بانت
والدليل على ذلك أنه لو لم يخلق حتى طاف بالبيت لم يخل شيء حتى يخلق ووقته
أي وقت طواف الزيارة أو لا بعد طلوع فجر يوم النحر وهو أي الطواف فيه
أي في يوم النحر أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم أيام النحر ثلاثة أفضلها أو كلها
وكره تأخيرها أي تأخير الطواف عن أيام النحر لأنه لو توفت بها ثم يعود إلى منى لأنه
بقي عليه الرمي وموضع منى فري الجمار الثلث وهي الحجرة الأولى والوسطى والحجرة
في اليوم الثاني من أيام النحر بعد الزوال أي بعد زوال الشمس سداً للتيار بالحجرة
التي تلي المسجد الحرام مسجد الحنيفة لأنه ما يلي المسجد وهو الموضع لا الحصاة وهو مسجد
في ذيل الجبل يعني قبل منته عابسة رضي الله عنها فربها سبع حصيات يركع مع كل
حصاة ويقف عندها عند الحجرة الأولى ويدعو بحاجته ثم يتفقا للتيار بالحجرة
التي تليها وهي الحجرة الوسطى كذلك الحصى ويكرع مع كل حصاة ويقف عندها
أي يدعو بحاجته لأنه في وسط عباد الجمار والدعاء في أثناء المناسك السبع
بحجرة العقبة كذلك أي يركع سبع حصيات إلا أنه الرامي لا يقف عندها
أر عند حجرة العقبة إذا ماها لأن عبادة الجمار قد انتهت ولقد لم يأم بها
سبق بالوقوف بعد حجرة العقبة في يوم النحر لأنه لم يكن فيه رمي بعد ثم يفعل في اليوم
الثالث من أيام النحر كذلك أي كما رمى الجمار الثلث على الترتيب ثم إن الحاج بعد رمي
الجمار الثلث فحتم أن شأنا أن يخرج من منى إلى مكة في اليوم الثالث من أيام
النحر وله أن الحاج ذلك الخروج والرجوع أن كان قبل طلوع فجر اليوم الرابع
بعده ليس أن ينصرف بعد طلوع الفجر منه حتى يرمى فإنه إن وقف من طلوع الفجر
وجب عليه رمي الجمار لدخول وقت الرمي وإن شأنا أقام الحاج في اليوم الرابع
بمنى فمضى أي الجمار الثلث في اليوم الرابع بعد زوال الشمس وهو آخر أيام التشريق
كأنه

الجمار

كما تقدم أي كما فعل بالجمار الثلث في أيام النحر وهو أي كون الحاج متعباً في الرابع
أحب لما دوى أنه النبي صلى الله عليه وسلم صبر حتى رمى الجمار الثلث في اليوم الرابع
وإن رمى الجمار فيه أي في اليوم الرابع قبل الزوال أحد النحر جاز لأن الرمي إذا
جاز تركه في اليوم الرابع تخفيفاً فلان يجوز قبل الزوال أو في خلاف اليوم الثاني
والثالث بهذا عند أبي حنيفة خلاف لما فانه عندهما لا يجوز إلا بعد الزوال كما لا
يجوز الرمي في اليوم الثاني والثالث إلا بعد الزوال لأن ترك الرمي لا يجوز فيها فمضى
على أهل المروني وجاز الرمي حال كونه راجعاً لحصول فعل الرمي ولكن الرمي مشياً أي
غير الراكب أفضل في غير حجرة العقبة وهي بابي مسجد الحنيفة ثم ما يليه يكون أقرب
إلى التضرع في الدعاء بعده كذا دوى عن أبي يوسف ويبيت لبالي الرمي
وهي ليلة الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر يعني وبكرة ترك البيت ذكره
تقدم عليه وهو يتحتم من مع المسافر وحاجته إلى مكة وإقامته بمنى حتى يرمي الرمي
قبل نفذه أو قبل رجوعه فالحاج وقبل فرائع الرمي لأن قبله يصير مستغلاً بمناجاة فيطير
بمكة فإذا انصرف فضاء النسك بمنى إلى مكة نزل إلى محصب وهو يضم الحرم فالحاج
والصلاة المشددة المملكتين كسم موضع بين مكة ومنى وقربه لها بحيث بعد
من قبلها ولو وصلة كان النزول ساعة فإذا أراد الضعن عنها من مكة
طاف للصدر ويسمى بضم طواف الوداع سبعة أسواط طارحاً ولاسعي وهو أي
طواف الصدر واجب على المقيم مكة إذا لا وداع على أهل مكة ثم إذا فرغ من الطواف
استنق بنفسه من ماء زمزم وشرب الماء مستقبل القبلة متصلاً منه
مختصاً فنه مرات رافها بصره إلى البيت في كل مرة مسحاً به وجهه ورأسه
وجسده صائباً عليه ما يتسر منه إذا فرغ من ذلك يأتي الباب كباب الكعبة
ويتقبل القبلة ويضع صدره ويبطئه وضده الأيمن على الملتزم وهو ما بين الباب

والجوا الاسود ويتشبه اي يتعلق بالكتار مع نكتة الكعبة ساعة تقضي
 خاشعاً من جبال الفوز ويدعو حال كونه مجتهداً ويكفي ورجع القهقري ان يفر
 وهو يمشي الى ورائه وبصره الى البيت تحته اعلى فراق بيت الله تعالى حتى يخرج
 المسبح فلهذا يحصل تمام الحج وعظيم بيت الله وهو احوال بان عظم **فصل**
 ان لم يدخل الحرم مكة ابعدها حرمه من الميقات وتوجه الى عرفة ووضعت بها اربعة
 مع الحجاج سقط عنه من الحرم الا في الذي لم يدخل مكة طواف العود لان طواف
 الزيارة يغفر عنه كالغرض يغفر عن تحية المسجد ولا شيء عليه لانه سنة ومنه
 او اجازاً رجا وزوعات حال كون الوقوف ساعة ما بين زوال الشمس
 يوم عرفة وبين طلوع الفجر من يوم النحر فعدرك الحج ولو وصلته كان تجاوز
 حال كونه نائماً او حال كونه نائم عليه او لم يعلم ان تلك الارض عرفة لان الركن
 قد وجد وهو الوقوف ومن فاته ذلك الوقوف فقد فاته الحج ولو
 صلى الله عليه وسلم من فاته عرفة فقد فاته الحج في طواف من فاته الوقوف
 ويسعى ويحلل اخرج عن احواله بعد السعي في طواف الا يتوضأ الحج فاقبال
 اي في العام الاتي ولادم عليه على من اصرم ولم يدرك الحج فانه من الحج
 يقضيه بالمثل فلا يجب عليه شيء كالصلاة والصوم ولو احرأ ان شاء رقيقة
 ان يحرم اي الرفيق بالحج عنه اخرج الا عند غايه ففعل افرحوم عنه عند
 عجزه بسبب اغايه صح احواله عنه اجماعاً وكذا اي صح احواله عنه ان فعل
 رقيقة بلا امر من الامر لانه لما عاقده على الرفيق فكان قد منعاه على كل ما
 يعجز عن صباه به بنفسه والاوام مقصود من هذا السقف فكان الاذن ثباته
 دلالة وكذلك لو اذن انسان بان يحرم عنه اذا اغر عليه وانام فاحرم عنه
 بالوافق فلهذا فاذ افاق او استيقظ واتى بافعال الحج جاز وبصره
 ارفق

يوم عرفة

الرفيق محرم من نفسه اصالة وعن رقيقة نيابة هذا عند اي حصة خلافاً لما
 فان عند سماع الجوز بل احران الاحرام شرط فلا يسقط الا بفعله او بفعله
 نائيه ولم يوجد والمرأة وكذا الخنثى المشكل في جميع ذلك مما ذكره افعال الحج
 كالرجل العموم الا احواله ما لم يتم دليل بخصوص الانثى اي المرأة تكشف وجهها
 لان احواله ما فيه لا تكشف رأسها لانها عورة ولو سدت اي ارسلت المرأة
 على وجهها شيئاً وجاهاه اربعت ذلك الشيء عن وجهها جاز ولا يحجب اي
 المرأة بالتلبية لان صوتها عورة ولا تملك الطواف ولا السعي بين الميادين
 لانها فانما لاظهار الجلالة وهو غير مطلوب منها ولا خلق بل يغفر لتواصل عرفة
 انما على النساء التغطية وليس الثوب المخطط لانه ليس بغيره كشف عورتها
 ولا ثوب الجوز اذا كان عنده اعند الجوز رجال لانها ممنوعة عن مائة الرجال الا
 ان تجده خالياً عن الرجال ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وتجميع
 المناسك الا الطواف لانه في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله وان حاضت
 بعد طواف الزيارة سقط عنها اربع طواف الحائض طواف الصدر ولا شيء عليها ان على
 الحائض ترك ترك طواف الصدر لانه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحائضين في
 ترك طواف الصدر من غير الزام من كما يسقط اي طواف الصدر عن اقام مكة
 ولو وصليته كانت الاقامة بعد النفر عند اي يوسف بعز اذا نزل الحاج الاقامة
 بمكة بعد النفر الاول وهو الرجوع الى مكة في اليوم الثالث من ايام النحر وقبل النفر
 الثاني وهو الرجوع اليها في ايام التمتع يسقط عنه طواف الصدر عند اي
 طواف الصدر لما يجب على الصادر وهذا مستوطن فصار كما اذا تقدم
 الاستيطان على النوافذ يسقط اجماعاً وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده اربع
 لانه ادرك وقته قبل ان ادركه عليه وصار كما لو نطق بعد الشروع فيه

باقية من سائر ما ذكره في الطواف

اي طواف الصدر

ومن قلده بدنة تطوع بان يعلق في عنقها قطعة نخل او شرة اكر او عود مرارة
 ونحوها مما يكون علامة على انها هدي او قلده بدنة نذرا او قلده بدنة جزاء
 صيد او نحوه كبدن المتعة وبدن القران وتوجه معها اي مع البدنة بنت
 الاحرام وكحال ان يريد الحج فحرام وان لم يلب كنز صلى الله عليه وسلم من قلده
 بدنة فحرام وهو محمول على ما ساقه في قوله لا يجوز والتعليق لا يصح حرمانه فان كانت
 بها اي بالبدنة التي قلدها ثم توجه هو فلا يصح حرمانه الا في بدنة المتعة فانه يصح
 حرمانه وتوجهه كمن اذا نذر الاحرام فان جلتا او البدنة بان وضع عليهما جلتا او شرا
 من الاشعار وهو الطعن في شام الهدي من جانبها الايمن وهو مكره عند
 حنيفة خلافا لهما او قلده شاة لا يكون حرما وان ساقها لان ذلك ليس من
 خصايص الحج والبدن بضم الباء جمع بدنة وهي عندنا من الابل والبقر لانهما من
 البدنة وهي الضخامة وهي موجودة فيهما قال لخصيل البدنة ناقه او بقرة
 تهدي الى مكة قال النووي وهو قول اكثر اهل اللغة وقال الشافعي البدن من
 الابل خاصة وقال مالك ان يحرم عن الابل يكون من البقر **باب التمتع**
 التمتع القران افضل مطلقا يعني القران افضل من التمتع والافراد لان فيه
 جمع بين العبادتين وقال انهم الافراد افضل من القران والتمتع وهو
 القران صفة ان يجل الجاهل بالعمرة والحج معا من الميقات ومن بعد
 الصلاة او بعد الشفع الذي يصلي ويدا الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة
 فيسمة مالي وتقبلها مني فاذا دخل القادون مكة ابتدا فطاف بالبيت
 للعمرة سبعة اشواط برمل ثلثة الاو منها وسعي لها بلطريق بين الصفا
 والمروة هذه افعال العمرة ثم يبدأ بافعال الحج وطاف للحج طواف القدوم
 اشواط وسعي له فلو طاف القادون لهما للعمرة والحج طوافين متواليين ثم يغير

من المحرم ان يلبس اللباس الذي يلبس في الحج او العمرة
 والمقصود من التلبية اخطا واجابة للنداء
 والاجابة قد يكون فعله او قولاً

ولم يستعملوا لابس في الحج
 في حلقها الى البدنة ليس ان لم يلبس البدنة

تخلد

تخلد سعي بينهما وسعي لهما سبعين يعني بطواف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة
 وسبعة طواف القدوم للحج ثم يسعي لهما جاز لانه اني ما هو المستحب عليه واسا تبار
 سعي العمرة وتقديم طواف التلبية عليه ولا يلزمه بذلك شيء ثم بعد ان يطوف
 ويسعي للحج كما مر في باب المفرد بالحج فيبدأ بطواف القدوم ويسعي بعده
 وينعلن جميع افعال الحج كما بينا فاذا رمى الى القادون حجرة العقبة يوم النحر
 فخرج دم القران سواء كان شاة او بدنة او سبع بدنة بان يشترط القادون مع
 فان حرك القادون عن ار عن الهدى صام العاشر ثلثة ايام قبل يوم النحر والاعا
 كون اخرها اربعة ايام يوم عرفة فيصوم اليوم السابع من ذل الحجة واليوم
 والتاسع وصيام سبعة ايام اذا فرغ من افعال الحج ولو وصلت صام العاشر
 السبعة بمكة يجوز فان لم يصم العاشر ثلثة ايام قبل يوم النحر تعين الدم لانه النحر
 المعروف عن صوم هذه الايام لا يؤد بعد لان الهدى اصل وقد نقل حكمه
 الى بدل موصوف بصفة وقد فانت فحاشا الحكم الى الابل وهو الهدى وان لم
 يدخل القادون مكة لم توجه ووقف القادون بعرفة قبل طواف للعمرة فقدرها
 ان رفض القادون العمرة فعليه دم لرفضها وانما يصبر ارضا لانه نذر عليه او اولا
 فلو اذنا بعد الوقوف بني افعال العمرة على الحج وهو طواف المشروع ويقضيها
 ان العمرة تحقق المشروع فيها وسقط عنه ار عن القادون دم التوان لانه لما ترك
 العمرة لم يغتم بغية نعمة لجمع بين النكسين فلم يجب الدم الذي كان يجب عليه
 شكر تلك النعمة والتمتع افضل من الافراد وهو التمتع ان ياتي بالعمرة في الحج
 الحج ثم يحج التمتع في عامه يغفر من تلك السنة فحرم التمتع بها بالعمرة من الميقات
 ويطوف لهما للعمرة سبعة اشواط وسعي بين الصفا والمروة سبع مرات وتخلد
 بعد ذلك بالحق او التقصير منها من افعال العمرة ان لم يسبق التمتع الهدى
 وينقطع التمتع التلبية باول الطواف للعمرة ثم يحرم بالحج من الحرم يوم النحر

114

الاشعار
منه نية ما روي

لانه في معز المكي وان احرم قبله اي قبل يوم التروية وهو افضل لانه فيه
سابقة الى تحيز وزيادة في المسئلة وتيج المتع في تلك السنة كالقوله لانه
لا يكون متصفا الا بالنية في السنة وينقل جميع ما يفعله الحاج لانه مقدر
بالحج الا انه يربط في طواف الزيادة ويسعى بعده لانه هذا اول طواف له في
الحج بخلاف المفرد فانه سعي حرة عقيب طواف القدوم ويخرج وهو يوم
التمتع كالقارن ارجح في القارن من القارن بعد رمي يوم النحر فان عمر اي
التمتع عن الزيج فحكمه ان كان حكم التمتع حكم القارن بان يصوم ثلاثة ايام
في الحج وسبعة اذ ارجح وجاز للمتع صوم الثلثة يعني ثلثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع الى اهله قبل طوافها اي العمرة لمحقق السبب وهو الاحرام ولو
وصلته كان صوم هذه الثلثة في سؤال بعد الاحرام طهار للعمرة لا قبل
ار لا يجوز صيام هذه الثلثة قبل احرام العمرة لانه اذا قبل وجود السبب فان
شأن التمتع سوق الهدي معه وهو السوق مع افضل من قوده لا ان يني
صلى الله عليه وسلم ساق الهدي ايام مع نفسه احرام التمتع وساق الهدي
بعده لانه صلى الله عليه وسلم احرم بذى الحليفة وساق الهدي بعده وهو اي
السوق اولي من قوده من قود الهدي التود الجذب وان كان ار الهدي
بذنة فله اي البذنة بمزادة او نفل لانه صلى الله عليه وسلم فله البذنة وهو اي
التفليد اولي من التجليل لانه ذكر في الكتاب ولانه لا يصير بالتجليل محال كما
قيل في الباب بل لابد من التلبسة او ما يقوم مقامها وهو التفليد والاشعار
جائز عندها وهو الاشعار شق سنما بان يطعن في اسفل السنما من
الجانب الاليسه وهو الشق من الجانب الاليسه الاشبه بالكتب بالصفوف
صلى الله عليه وسلم قد طعن من جانب السار قصدا او شق سنما من الجانب
الامين اتفاقا مقصودا بالذات فالقصد وبالذات من الاليسه وبكرة

الاشعار

لانه قد انشد في بعض النسخ
وهو في جانب الامن الحاق بالذات
كانوا لا يستعملون التوقيل

وهو من رواية
عن النبي صلى الله عليه وسلم
في منى ما روي في بعض النسخ
منه نية ما روي

الاشعار عند الامام الاعظم لانه مسئلة وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في المشرك
كانوا لا يستعملون عن التوقيل الا بعد انهم يتعمدوا بفعل التمتع افعال العمرة
كما تقدم بغير اذا دخل التمتع مكة طاف للعمرة وسعى لها ولا يتخلل اي هذا
التمتع الذي ساق الهدي بالخلق والتقصية بعد فراغه من عمرته لان سوق الهدي
يمنع من التحلل بخلاف ما اذا لم يسبق لانه لا مانع له من التحلل فحرم التمتع ساق
الهدي بالحج كما من انه يحرم بالحج من الحرم يوم التروية وقوله افضل فاذا خلق
اي التمتع رأسه يوم النحر حل من احرامه احرام العمرة واحرام الحج لانه لا يتخلل في
الحج كالسلام في الصلاة فيتخلل الا في حق النساء عنها ولا تمنع ولا فرق لانه
مكة ومن يهود حل المبقات بل يفرد بالحج فقط لا شرا عماله لانه باسقاط اي
احدي السفزين وهذا في حق الافاقي فان عاد التمتع الى اهله في بلد بعد
العمرة ولم يكن اي التمتع ساق الهدي بطل تمنعه وان كان التمتع قد ساق
اي الهدي لا يبطل فانه اذا ساق الهدي لا يكون انما صحح لانه لا يجوز التحلل
فيكون عوده واجبا فان عاد واحرام الحج كان بمنعها ومن طاف للعمرة قبل شهر
الحج اقل من اربعة بان طاف ثلثة اشواط وانم اي التمتع طواف العمرة بان
طاف الاربعة اشواط الباقية بعد وضو طهارا ودخول شهر الحج وبعد فراغه منها
وخرج كان متمعا لان الاحرام عندنا شرطه فصح تقديمه على شهر الحج وانما جنة اداء
الافعال فيها وقد وجد الاكثر وحكم الكل وان كان التمتع طاف اربعة
اشواط من طواف العمرة قبل شهر الحج ثم انما فلا يكون متمعا لانه اذا اكثر قبل
شهر الحج ولو اعتمر كوفي اي شخص من الكوفة في شهر الحج وكل من عمرته في شهر الحج
واقام بمكة وحج من عامه ذلك صح منه ان تمنع الكوفي لان السفر الاول لم ينه
برجوعه الى مكة فصار كأنه لم يخرج من المشا وكذا ان يصح تمنع الكوفي لو اعتمر في
الحج وتخلل عمرته فيها واقام ببصرة لما ذكرنا هذا عندنا في وقيل لا يصح التمتع
عندهما لان التمتع هو اداء الحج والعمرة في اشهر الحج في عام واحد بسفر واحد

منه نية ما روي

ولم يوجد لان حكم السفر الاول باتخاذ البصرة دارا بطل وكان حجة من
 البصرة بمنزلة عودته الى الكوفة وحجة منها قبله يكون في حجة من اهل الكوفة
 لانه لا تمتنع لهم اتفاقا كما هو هذا الحكم غير مختص بالكوني بل كل من كان اقام
 وقيد بالاسم لانه لو اقيم في غير اسم الحج لا يكون متمتعا اتفاقا وقيد
 بالخروج الى البصرة لانه لو اقام بكنة حتى حج من عامه ذلك يكون متمتعا وقيد
 بقوله واقام بصره لانه لو لم ينو الاقامة فيها يكون متمتعا اتفاقا لبقاء
 نسفه الاول وقيد بقوله من عامه ذلك لانه اذا لم يحج في تلك السنة لا يكون
 متمتعا اتفاقا عليه بن ملك عن المصنف ولو افسد اي المتمتع الكوني عمرته واقام
 ببصرة وقضاها اي العمرة التي افسدها ثم احرم وحج من عامه ذلك لا يصح
 متمتع لان سفره انتهى بالفاسد وصارت عمرته الصبيحية بكنة ولا تمتنع لانه
 مكنته الا ان يعود اي الكوني الى اهلته فانه اذا اتم باهله ثم رجع وباني بهما بالعمرة
 والحج لان هذا انشا سفر لا انتهاء السفر الاول بالعود والامام قد اجمع على ان
 في سفر واحد فيكون متمتعا بعد اعند اي حجة وعندهما يصح متمتع وان وصلته
 لم يعد اي المتمتع الكوني الى اهلته لان السفر الاول بطل باقامته قلنا انشا
 سفر اوجع بين النسكين كان متمتعا كما لو عاد الى الكوفة بعد افساد العمرة
 ثم اتى مكنته وقضى العمرة وحج من عامه ذلك يكون متمتعا وان بقي اي المتمتع الكوني
 بعد الافساد ويعني بعد افساد عمرته بكنة ولم يخرج الى البصرة وقضى عمرته وحج من
 عامه ذلك من غير عود الى اهلته لا يصح متمتع اتفاقا لان عمرته مكنته والسفر الاول
 انتهى بالعمرة الفاسدة ولا تمتنع لاهل مكنته كما هو وما افسده ان الكوني المتمتع
 وكلمة من في قوله من عمرته او حجة بيان لما مضى فيها في ذلك الذي افسده
 لانه لا يمكن الخروج عن هذه الاحكام الا بالافعال وسقط عنه عن النسب
 عمرته

في قوله من عمرته او حجة بيان لما مضى فيها في ذلك الذي افسده

عمرته او حجة دم المتمتع لانه لم يرتفع باواء النسكين الصبيحي في سفر واحد
 ومن تمتع بغير حجة اضحية يوم النحر لا يجزئ تلك الاضحية عن دم المتمتع
 لانه اني يغفر عليه دم المتمتع غير الاضحية فلا ينوب احد عما عن الاضحية
باب الجنايات جمع جنابة وهي اسم لفعل محرم شرعا
 وفي اصطلاح الفقهاء ما يقع على ما يكون في النفوس والاطراف والامراض
 ما يحرم من الفعل في احرامه ان طيب المحرم عضو كالامساك بالراس والخذ
 والساق لزوم المحرم دم لا الجنابة تتكامل للاتفاق وذلك في العضو
 الكامل فيزيت عليه كمال الوجوب وان اكل طيبا كثر اوجب الدم عنداني
 لانه اذا استعمل كثر الملتصق بكنة فله اوكله وهو عضو كامل فيجب عليه الدم
 وعند ما تحب الصدقة لانه لم يستعمل استعمال الطيب وكذا اي لزوم دم
 لو اوهن استعمال الدهن في عضو زيت او حل ولو كانا خالصين واما
 الدهن المطيب كدهن البنفسج ونحوه يوجب الدم اتفاقا والمخالص
 زيت وجبه عنداني حنيفة وعندهما صدقة لو حصب المحرم راسه بخاء او غيره
 اي راسه يوما كاملا فعليه ارع المحرم دم وكذا اي عليه دم لو لبس ثوبا خيطا
 يوما كاملا او خلق ربع راسه او ربع لحيته او خلق رقبته او ابطيه او احدهما او عا
 وكذا اي عليه دم لو خلق مخا حجة جمع فحمة بنتع اجيم موضع الجحامة يعني حجب دم
 في خلق احد هذه الاشياء عنداني حنيفة وعندهما تحب صدقة وان
 فقس المحرم اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم واحد لانه ارفق
 به ارتفاعا كاملا وكذا اي عليه دم لو فقس اظافر يده واحدة او رجلا واحدة فحمة
 ولا يكمل منها ربع مجموع اليدين والرجلين والربع ينوم مقام الكل وان

من الصنفين لا يفسد غيب

في حجب

اسم فحمة ذات المعرطة انه اذا اراد فحمة فحمة بقطعة

في حجب

الاتفاق بجل واحدة

الكل

اظافر يديه ورجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء هذا عند حمله وعند حمله
 دم واحد لان اجنبية من نوع واحد ومبناها على التداخل فاستت كذا
 الفطر وان طيب اقل من عضو او ستر راسه او لبس الثوب المخطط اقل من
 يوم فعليه صدقة لتصور اجنبية وكذا اي عليه صدقة لو حلق اقل من ربع
 راسه او ربع لحية او حلق بعض رقبته او عانة او حلق بعض احد ابطيه او
 حلق راس غيره سواء كان محرما او طلال او قص اقل من خمسة اظفار او حلق
 خمسة متفرقة هذا عند حمله وعند حمله في قص الاظفار الخمسة المتفرقة اربعة
 ورجليه لانها ربيع جميع اظفاره وكانه قصها من يده واحدة ثم وان طيب
 اي المحرم او لبس ثوبا او حلق راسه او لحية او رقبته اي المحرم المعذور بين يده
 انثنته ان شاذخ شاة وان تصدق بثلثة اصوع من الطعام على
 ما كبر في اي موضع شاة لكل مسكين نصف صاع وان شاة صام ثلثة ايام
 ولو ارتدى اي المحرم بالقميص او انتحى بالقميص فبدا ارتدى والانتحى
 وهو ان يدخر ثوبه تحت يده اليمنى ويلبسه على منكبيه لا يستر باليسر ويلبس
 فلا يلبس به اي بكل ذكر من الارتداء والانتحى والارتداء لا يلبس به
 الخيط وكذا ارتداء لو ادخل اي المحرم منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في
 كمته لانه يلبسه لبس القباء **فصل** وان طاف للقدوم او للصدرة
 حال كونه جنباً فعليه دم لانه نقص كثر وكذا اي عليه دم لو طاف للركن وهو
 طواف الزيادة حال كونه محدثا او ترك طواف الصدر او اربعة وهي اكثر
 الاشواط منها من الصدر لانه واجب او ترك دون اربعة وهي ثلثة اشواط
 من طواف الركن لان النقص يسير مجبر بالدم او افاض ارجع من ثمة
 قبل الامام بالنهار ولو افاض بعد غروب الشمس فلا شيء عليه وان كان قبل

الامام

الامام لان استدامة الوقوف بالنهار الى الغروب او ترك السعي بين الصفا
 والمروة لانه واجب فعليه دم بتركه او ترك الوقوف لانه واجب
 او ترك رمي الجمار كلها بان فاتت ايامها بغروب الشمس من ايام النحر في الايام
 الاربعة وهي سبعون حصاة سبعة يوم النحر واحد وعشرين في ثاني النحر
 ومثليها في الثالث ومثليها في الرابع او ترك رمي يوم واحد لانه واجب
 ولا تأخذ جنسه الكف يدم واحد او ترك الرمي الاول وهو رمي حرة العقبة يوم النحر
 لانه يسكت تام وحده في ذلك اليوم او اكثره او اكثر رمي اقامته لانه نفاذ الحلق
 ولو طاف للقدوم او الصدر حال كونه محدثا فعليه صدقة لانه اذ حلقها نقصا ترك
 الطهارة فيجب بالصدقة وكذا في كل طواف تطوع فعليه صدقة ولو ترك دون اربعة
 طواف الصدر او ترك رمي احدي الجمار اثنتان وهي على مسجد الخيف او العقبين في يوم
 بعد يوم النحر لان الكل في هذا اليوم ترك واحد فكان المترك اقل ولو ترك
 طواف الركن وهو طواف الزيادة او اكثر وهو اربعة اشواط فصاعدا من
 طواف الركن يعني حال كونه محرما بداني حتى النساء حتى يطوفها لان لا كراهة حكم الكل وان
 طاف اي طواف الركن حال كونه جنباً فعليه بدمه لانه واجب والا فضل بعبده
 اي الطواف مادام بمكة فبقوله مادام بمكة لانه اذا رجع الى اهله فالمسح بعبت
 اثنتان لا الاعادة لانه لا مانع للفقراء من نقصانه خففه هذا في طوافه محدثا واما في
 طوافه جنباً تجب الاعادة لغرض النقص بسبب اجنبية وقصوره بسبب الحدث
 حتى اذا رجع الى اهله فعليه ان يعود الى مكة باحرام جديان جاوز الميقات ولو لم
 يجد وبعث به بياضه واستقر ارجع اعاد طواف الزيادة في ايام النحر
 وقد كان طاف محدثا او جنباً الدم لانه اعاده في وقته ولو طاف للصدرة حال كونه
 طاهرا في ايام التيسر في بعد طواف الركن حال كونه محدثا فعليه دم لان طواف الصدر
 لم ينقل الى طواف الزيادة بل على حاله ولان اعادة طواف الزيادة بسبب الحدث

الامام

فيجب عليه دم لكل واحدة من هذه المذكورات
 لانه واجب

من ايام النحر في الايام
 الاربعة وهي سبعون حصاة

غير واجب وطواف الصدر واجب فالواجب لا ينتقل الى غيره الواجب
فوجب الدم بسبب الحدث في طواف الزيارة ولو كان في طواف
للصدر ظاهر في ايام التشريق بعد طواف له اي للركن حال كونه جنباً
فدما ان اي يجب عليه دما لان طواف الصدر هنا ينتقل الى طواف الزيارة
وتكون نية للصدر لوجوب ترتيب افعال الحج فيكون باركاً لطواف الصدر
وموئلاً لطواف الزيارة عن ايام النحر فوجب دم ترك طواف الصدر ودم
لتأخير طواف الزيارة عن ايام النحر هذا عند ان يضيئه وعند حاجب دم
واحد فقط ترك طواف الصدر ولا شيء للزيارة ايضا اي لا يجب دم لو طاف
للصدر ظاهر في ايام التشريق بعد طواف للركن وان طاف المعتمر لعمرة
وسعي حال كونه محدثاً بعيداً اي الطواف والسعي اما عادة الطواف فليكن
التقصافه واما عادة السعي فلانه تبع للطواف ولا شيء عليه لارتفاع التقصاف
بالعادة فان رجوع اي المعتمر الى اهله ولم يعد هماً الطواف والسعي فليكن
ترك الطهارة في الفرض ولا شيء على المعتمر لو عاد الطواف فقط دون
السعي هو الصحيح على ما اخبره شمس الائمة وذكر قاضيان وغيره من شراح اجماع
الصوفية يجب عليه الدم ولم يلق احد كذا قال العن في شرح الكفر وان جامع
الحرم في احد السبيلين في السجود والدم قبل الوقوف بعرفة ولو كان جامع
بمسبلاً احامه طابعا كان او مكرماً فسد حجه ويمضي هذا المفسد فيه ان في حجه
كما يمضي من لم يفسد ويقضيه اي يقضي المفسد ذلك الحج الفاسد من العام القابل
وعليه ان على المفسد حجه ان يقصر وعز وجبة في العضاء اي قضا ما فسيده لان
الاقرار ليس نسك في الاداء فكذا في العضاء لان التقصاف يحكي الاداء وان
جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق لا يفسد حجه وعليه بذنه من الابل والبقر ولو
جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم لبقائه احامه في حق النساء دون البس

دم وليس عليه الا الفدية

المحيط

معية زكية

المحيط وما شبهه فحقت الجحابة او من شفق وان وصليته لم ينزل لانه فيه معنى
الاستمتاع بالنسج وذا منى عنه بالاحرام فيلزم الدم وكذا الجحابة في اجماع
فيما دون الفرج وكذا عليه دم لو جامع الى المعتمر احرامه في عرفة قبل طواف الائمة
وهو اربعة اشواط فسدت العمرة وقضاهما العمرة في العام القابل لوجوبها
بالشروع وان جامع بعد طواف الائمة لزم الدم ولا يفسد عمرته لوجود اكثرها
ولا شيء على المحرم اذا انزل نظر ولو وصليته كان نظره الى فرج احرامه بشهوة لا
او لم يوجد منه المباشرة ولهذا لا يفسد الصوم وان اخرج المحرم الحلق عن وقته
او اخرج طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم لقول ابن عباس رضي الله عنه من قدم
نسكاً على نسك ففعله الدم فيها هذا عند ان يضيئه خلافه لما كان عند ما لا شيء
عليه فيها لانه صلى الله عليه وسلم اذ حج ولا حج وارم ولا حج وكذا الخلاف بينه
وبينهما في وجوب الدم عنده وعدمه عند هاتوا اخر الزم اي رمي حجة العقبة عن
يوم النحر من اجماع من اليوم الثاني الى الثالث او من الثالث الى الرابع او
قدم نسكاً على نسك يهوى النسك الذي تقدم عليه قبل اي قبل النسك
المقدم كما حلق قبل الرمي سواء كان في عرفة او غيره وخالفه القارن او المتعقب قبل الرمي
وحلق القارن قبل الذبح فان قبل تقدم نسك على نسك يستلزم تأخير
نسك عن نسك فكان في كلامه تكرار فاجاب انه اراد بالتأخير ما يكون بحسب
الايام وبالتقديم ما يكون بحسب الايام في يوم واحد فلا تكرار وان حلق
في ايام النحر في غير الحرم كحج او عرفة فعليه دم هذا عند خلافه لابي يوسف
فانه عنده لا شيء عليه طوعاً او نهي بعد خروجه من الحرم وقصره فلا دم عليه اجماعاً
ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه الرزم القارن دما من دم بالحلق في غير اوانه لانه
اوانه بعد الذبح ودم تأخير الذبح عن الحلق هذا عند ابي حنيفة وعند ما يجب دم واحد
وهو الاول ولا يجب بسبب تأخير شيء والدم حيث ذكر براديه سائة

ليس في معنى لجماع

ما يميز عن شيء قدم ولا اخيراً
افسد ولا حج

الحلق عن الزمان

في الجحابة

156

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

كانوا قائلين او الذين سواهم استواء العائد والناسي في قتل الصيد الحرام فلا ضمان يعقده وجوبه الاكلاف فكسبه غرامات الاموال واما استواء العائد والمبتدي في قتله فلا اجماع لا يختلف بالعود والبرائة بل العائد اشد ضمانا وان جرح اي الحرم الصيد او قطع عصبه او تنف شوهه ضمن بانقص من قيمته اعتبارا للبعض باكل ما في حقوق العباد وان تنف ريشه او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتناع فعليه قيمة اي قيمة الصيد كاملة لانه قوت عليه الامن بنفوت الاله الامتناع فصاير كنفوت كمل وان طليه اي طلب الحرم لبن الصيد فقيمة لبنه لانه من اجزائه وان كسر اي الحرم بيضة فقيمة البيض لانه اصل الصيد وان كان مدرة لا يجب شيء وان خرج من البيض خرج ميتا بالكسر فقيمة الفرج لانه الظاهر انه مات به ولا شيء يقتل غراب باكل الحيف في شدة دونه العصفور وغراب الزرع ولا يقتل جداءة وذئب وحية ويغرب وفارة وكل عصفور وعن اي حشرة والمستأنس والمتوحش منه سواء وعنه لا يجب ايضه يقتل السنور ولو كان برياً وبعض وعمل وغيره وقد دخلت لانها من هوم الارض وليست بصيد وان قتل الحرم قملة او جرادة رصداً بما تشاء اما وجب في قتله صدقة لانها من الصيد ولما قال عمر رضي الله عنه مرة خير من جرادة ولا يسجوا في القيمة شاة في قتل السبع وقيل زفر تجب قيمته بالغة ما بلغت لانه صيد كما كوال اللحم وانما صيد فتنا وله الاله الا اذا حمل عليه وهو معز قوله وان صال الى السبع ارسل عليه فقتله فلا شيء يقتله لانه حي يكون في معنى الفواسق وقال زفر تجب عليه قيمته لان عصمة لا تزول بفعله وان اضطر الحرم الى قتل الصيد للاكل عند الخبطة فلا شيء الا ان من الشارح قسده اي قتل الحرم الصيد واكله فعليه الجزاء لانه الكلام في الفعل الاختياري من الحيوان لا باقة سماوية وللمحرم ذبح شاة وبقرة وبغيره وجاب وبطاهن صيد كما لانها ليست بصيد وعليه على الحرم الجزاء بذبح حمام مسروق وهو الذي في رايه

مجلسد بالا و خطابا بنام مردم و بصره اواز از اعلا القوا و و

جند من وولان محمد باجو از تبرک
و ان بنی خند

فان كان بعضه بوجبه فما اكمل
في ان كان اكله بوجبه فما اكمل

مجلس

الغالب والغلب والحادثة والكلمة
والحكمة بدر خربة

مفيد بالكفاية عند الحاجة

ريش كانا سوا ويل لانه صيد حقيقة لا متناعه بطيرانه او طيرى سانس لانه صيد
 باصل الخلق فلا يبطل باستيناسه العارضى كالبعير اذا نذلا باخذ حكم الصيد
 ولو ذبح احره صيدا فهو احره الصيد المذبوح ميتة ولو اكل اي احره الذابح منه
 اي من الصيد الذي ذبح فعليه على احره قيمته ما اكل من اللحم مع الجزاء بخلاف احره
 آخر لم يجز اكل منه اي من الصيد حيث لا يكون على احره قيمته ما اكل لانه لا
 صنع له فيه فيستأوله تناول الميتة فقط ويجزى لحم صيد صاده اي ذلك
 الصيد حلال وذبح الحلال ايضا ان لم يدركه اي احره على احره الصيد ولا احره
 اي احره الحلال بصيده ولا اعانه ومن دخل احره وفي يده صيد فعليه احره
 لانه بدحو له صار من صيده فان باعه اي فان باع الصيد بعد ما دخل احره
 رد البيع ان كان الصيد باقيا لنفسه او الباع وان فات اي الصيد بالموت
 ونحوه لزمه الباع الجزاء فنصدق بقيمته ومن احره والحال ان له في بيته او
 فقصه صيد لا يلزم ارساله بعز لا تجب عليه الوضبة بارساله وقت الاحرام
 الاحرام لا ينافي ما كتبه الصيد ومحا فظنه وان اخذ حلال صيد احره فاحرم
 احره الصيد احره ضمن احره قيمته لانه ملك الصيد بالاخذ ملكا فحره فلا يبطل احرام
 باحره وقد اتمه احره ضمن احره بخلاف ما اخذه اي الصيد احره حال الاحرام
 حيث لا يضمن احره بالاتفاق لانه لم يملكه لان احره لا يملك الصيد بسبب
 فان قتل ما اخذه احره محرم بالرفع فاعل قتل احره مشكك في حال الاحرام ضمنه اي
 القاتل والاخذ في حال الاحرام جميعا لوجود احره بينهما لانه القاتل متعوض
 للصيد بالقتل والاخذ بالاخذ فيضمن كل منهما ورجع اخذه احره الصيد على
 فانه بما ضمن لان يده على هذا الصيد كانت معبرة لتمككه من احره واستقاء
 الضمان عن نفسه والقاتل قوت عليه هذا اليد وفرر عليه ما كان على سر السقوط
 وان قتل الحلال صيد احره فعليه قيمته عند ما ينصدق بها على القتل ولا يصوم

واحره

يقع المرحله اسم منقول من احره فاحرمه
 ١٥٨

وان عليه اي طلب الحلال لبن صيد احره فقيمة لبنه عليه لانه من احره فاحرمه
 كله كما ذكره ومن قطع حبش احره او قطع شجرة اي شجر احره فاحرمه فاحرمه ولا يما
 بنيتة الناس كالسج والقيصوم ونحوهما ممن ارادنا طاع اذا كان مكلفا قيمته
 المقطوع الا ما جف جث بجوز قطعه بلا غرم لانه حطب وليس بنام فحرم
 الانتفاع به والتصدق متعين في هذه الاربعة احره ذبح الحلال صيد احره وان
 حطبه والثالث قطع حبشه والرابع قطع شجره ولا يجزى الصوم فيما بدل القيمة
 لانه ما وجب هناك من القيمة غرامة وليس كفارة فاحرمه ما الاموال فلا تبادر
 بالصوم وانما قال ذبح الحلال لان الذابح لو كان حراما تاذى كفارته بالصوم
 كذا قال صاحب الدررنا فاعل عن النهاية وحرم رمي حبشه احره احره
 وقطعه بالمناجل الا الاذخر كسبه المحفرة والحقا المبعه بينهما ذال بمكة بنيت
 وانما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكثرة استعماله في قبور اهل مكة ويؤتم
 وكل ما كان على المفردية احره سببه دم واحد فعلى القاتل به احره ذلك السبب دم
 دم لحيته ودم لحرته وعند الشافعي دم واحد وهذا بناء على انه محرم باحره واحد
 عنده وباحرامين عندنا الا ان يجاوز احره القاتل الطبعات حال كونه غير محرم
 فانه حرم عليه دم واحد لانه لا اجل فيعظم البقعة وهي واحدة وان قتل حرام
 صيد فعلى كل منهما اي من احره جزاء كامل لان هذه كفارة ونذر للحمل وفعل كل واحد
 كامل فوجب عليهما موجه وان قتل حلالا صيد احره فعليه اي على الحلالين
 جزاء واحد لانه في حقهما نذر الحذف فقط ويبطل بيع احره م الصيد وشراؤه
 لان بيعه صيد احره لا يجوز وبعد فليس بيع ميتة بخلاف ما اذا باع لبن الصيد
 او بيضه او اجرا او شجر احره ثم اذا قبض المشتري وعطى يده فعليه وعلى
 البائع الجزاء ويضمن المشتري ايضا للبائع لفساد البيع ولو رده على البائع

بالعرة او جمع

الاذخر

على المشتري ان يجزأ بالتقدي بالتسليم اليه وبسر امن الضمان للبايع ومن افرط طيبة
 احرم من احرم فولدت واما اي الام والولد ضمنها لان استحقاق الام يسري
 الى الولد كسائر الصفات الشرعية كالزنى والحرية فبضم الولد كالاُم فان قلت
 يشكك على هذا ولد المفضوب حيث لا يضمن قلت الولد في الطبيعة حتى انه يثا
 وهو طالب للرد بخلاف الغصب لا يصاحبه لم يطلب حتى لو طلب منه
 بضمن فعلي هذا لو هلك ولد الطبيعة قبل ان يتمكن من الرد لا يضمن وان كان
 سبب الضمان ازاله الامن وقد وجد في الولد وفي المفضوب ازاله المملك
 ولم توجد فعلي هذا يضمن ولد الطبيعة كيف كان فان ادى جزاها اي جزاء
 الام ثم ولدت بعد ذلك لا يضمن الولد بعين ليس عليه جزاء الولد اذ بعد اداء
 جزاء الام لم يبق اثمه لان وصول الخلف كوصول الاصل **باب**
مجاورة المبيقات بلا احرام من اي الافاقي الذي يريد الحج او العمرة حتى انه
 لو لم يرد شيئا منها لا يجب عليه شيء بمجاورة المبيقات جاوز المبيقات حال كونه
 غير محرم واني البستان مثلاً ثم احرم بحجة او عمرة لزمه دم لمجاورته البستان بلا احرام
 ولا يسقط عنه احرامه هناك فان عاد من البستان اليه اراد الى البستان حال كونه محرم
 بحجة او عمرة وحال كونه ملتباً سقط اي الدم عنه لانه تدارك المنه وكن قبل اوانه
 هذا عند ابي ح وعندهما يسقط بعوده الى المبيقات محرم وان يلب وان عاد
 الى المبيقات قبل ان يحرم فاحرم منه اي من المبيقات سقط اي الدم اتفاقاً وكذا
 سقط ايضاً لو احرم من عمرة ثم افسدها افساداً لم يفسد العمرة ثم عاد الى المبيقات في عامه ذلك وقضاه
 اي وقضى تلك العمرة افساداً وان عاد الى المبيقات محرم ملتباً بعد ما سعى على الطواف
 لا يسقط اجماعاً وان دخل كوفي البستان اي بستان بني عامر وهي قرية في داخل
 المبيقات وخارج احرم لحاجته عرضت له فله اي فملك كوفي ودخول مكة حال كونه غير محرم

حالة من

حالة من

لانه

لانه التحق به بل البستان والبستان ان يدخل مكة بلا احرام ومبيقاته اذا اراد
 الاحرام البستان اراد جميع المحل الذي بينه وبين احرام ولا فرق ان ينوي الاقامة
 في البستان خمسة عشر يوماً او لم ينو ومن دخل مكة بلا احرام لم يجر حج او عمرة لان دخول
 سبب لوجوب الاحرام سواء قصد الحج او العمرة او التجارة او لم يقصد شيئاً
 فلو عاد الى المبيقات واحرم بحجة الاسلام او بحجة مندورة او عمرة مندورة في عامه
 ذلك سقط ما لزمه مما ذكر من حجة الاسلام او حجة المندورة او العمرة المندورة بدو
 مكة ايضاً كما سقط الدم عنه وان عاد الى المبيقات بعد عامه واحرم بحجة الاسلام
 لا يسقط وقال زفر لا يصح وان لم يتحول السنة وهو القياس لان ما وجب ذمته
 دين عليه فلا ينادى بالابتنه وجه الاستحسان ان الواجب عليه ان يكون محرماً عند
 دخوله مكة تعظيماً لها الا ان يكون احرامه لدخولها على التقيين بخلاف ما اذا حلت
 السنة لانه صار ديناً مقصوداً في ذمته فلا ينادى بالاحرام وان جاوز مكة او جاوز
 متمتع احرم حال كونه غير محرم فهو اي المكي او المتمتع الذين جاوز احرامهم ممن
 جاوز المبيقات في الحكم بمنزلة من عليه دم لان وقتها الحج وقد جاوزاه بغير احرام
 فان عاد الى احرام لتبنا او لم يتبنا فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الافاقي ووقوفه
 اي وقوفه كل من المكي والمتمتع جاوزاه بلا احرام كطوافه اي كطواف مجاوز المبيقات
 من الافاقي بعد اذ افرغ المتمتع من عمرته ثم خرج من احرام فاحرم ووقوفه بوقت فله
 دم لانه لما دخل مكة واني بافعال العمرة صارت له المكي واحرام المكي من احرامه
 ذكرنا في ذمته الدم بما خبره عنه فان رجع الى احرام فاهل فيه قبل ان يقف بوقت فلا
 شيء عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الافاقي **باب اضافة الاحرام الى**
الاحرام مكي طواف لعمرة شوطاً واحداً وشوطين او ثلاثة فاحرم الحج رفضه اي
 الحج وبني العمرة لانصال الاداء بها فرفضها نقضها ورفضه امتناع عن الاداء
 فهو اولى وعليه دم لاجل الرضا فضايج وعمرة لانه كفايته الحج من حيث انه يحرم

الحج والعمرة

عن المضي في الحج بعد شروعه وعلى فائتة حج وعمره فلو انهما اي الحج والعمره
صح لانه اذ هما كما التزمهما كنه منى عنه والنهي عن الاقوال السريفة منع منى عنه
وعليه دم يجمع بينهما وهو دم جبر حتى لا يجوز ان ياكل منه بخلاف الاقوال حيث
يجوز له الاكل منه لانه دم شكر ومن احرم الحج وفرغ منه ثم احرم باجره اي الحج
او يوم النحر لزمه الثاني فان كان قد حلق في الحج الاول قبل ان يحرم بالثاني
لزمه الحج الثاني الا في صحة الشروع ولا دم عليه والا اي وان لم يحلق في
الحج الاول لزمه الثاني الا في صحة الشروع ولا دم عليه سواء قصر بعد احرام الحج الثاني
او لم يقصر لانه ان قصر يكون جانيا على الثاني وان لم يقصر يكون مؤثرا
للتقصير في الحج الاول عن وقته وهي ايام النحر وهو يوجب الدم هذا عند
خفيفه وعندهما ان لم يقصر فلا دم عليه وان قصر فله دم لانه ان قصر قد
جنى على الثاني وان لم يقصر فقد اثم التقصير فلا شئ ينافيه عن وقته ومن فرغ
عن عمرته التي شرع فيها ولم يبق عليه الا التقصير فاحرم باجره اي بعمره اذ هي
لزمه دم يجمع بينهما ولو احرم فاقى الحج ثم احرم بعمره اذ انما يجمع بينهما الزمان
اي الحج والعمره عليه لان الجمع بينهما مشروع في الاقوال كالزمان ويصير بذلك
قارنا كنه اخطا السنة لانه السنة ان يحرم بهما او يحرم بالعمره ثم بالحج فان وقف
بعونه قبل افعال العمره فقد رخص اي رخص العمره بالوقوف لانه تعذر عليه اداها
لا يبطل العمره لا يصير رافضا لو توجه الى عرفات ولم يقف هناك فليس شائيا
الى اجمعه بعد ان يصلي الظهر في منزله فان احرم بها اي بالعمره بعد طوافه اي
طواف ارجل الذي اراد اجمع بين الحج والعمره للحج يعين طواف القدوم ندب
رفضا اي رخص العمره لان احرام الحج نكاح شئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يقف
للحج وبغضه العمره لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها فان مضى عليها
ارعى الحج والعمره صح لان اجمع بينهما مشروع فصح الاحرام بهما ولزمه دم

لانه اني

لانه اني بافعال العمره على افعال الحج وهو الرمي دم جبر وكفارة في الصحيح على
اختاره في الاسلام ودم شكر على اختياره شمس الامنة وعمره اختلفوا في
جواز الاكل له وان اهل ابي احوم احاج بعمره يوم النحر واما التسريع لزمه
اي العمره لصحة الشروع فيها ولزمه رفضها العمره لرفضها في هذه الايام ولا
قضاها لصحة الشروع فيها ولزمه دم لرفضها والتخلل منها فان مضى عليها ارعى العمره
صح لان الكراهية لمعنى في غيرها وهو يكون مشغولا باداء بقية افعال الحج في هذه
الايام وعليه دم بالمضي عليها لانه يجمع بينهما في الاحرام او في بقية الافعال ومن
قاته الحج بفوات الوقوف فاحرم الحج او عمره لزمه الرخص والقضا والدم اي
قابت الحج اذا احرم الحج او عمره يجب ان يرضى الاحرام ويخلل بافعال العمره لان
قابت الحج يجب عليه هذا ثم يقضي ما احرم به لصحة الشروع ويذبح واما برفض
احرام الحج لانه يصير جامعين احرام الحج والعمره فيرفض الثاني واما برفض احرام
العمره او يجب عليه عمره فوات الحج فيصير بالاحرام جامعين العمرين فيرفض الثاني
واما يجب عليه دم للتخلل قبل اوانه **باب الاحصار والغوات**
ان احصر المحرم عن المضي الى الحج او العمره بعد ومن بني ادم او حيوان او طائر
بسبب ضياع نفقة في الطريق فله اي فله محصر ان يبعث شاة او قيمه شاة
فيشترى بها نكاح يذبح عنه اي عن المحصر في الحرم في وقت معين ويخلل
اي المحصر بعد ذبحها اي الشاة من غير حلق ولا تقصير لان الحلق انما كان للتخلل
وقد حصل بالتخلل يذبح هديه فلا حاجة الى الحلق هذا عند خلافا لا يبي
فان عنده يجب الحلق على المحصر بعد ذبحها لانه يحرم عن سائر المناسك ولم يجز
عن الحلق وهو من جعلها فيمنعها وان كان اي المحصر فاني يبعث دمين وما
لحجة ودما لعمرته لم يخلل عن واحد منهما ويجوز ذبحها اذ ذبح الشاة المبعوث في الحرم
قبل يوم النحر لانه كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص بالمكان وهو الحرم ومن الزمان
حتى جاز ذبحه في اي وقت شأ لا يجوز ذبحها في الحل لان دم الاحصار قربته

وارادة الدم لم يوف فريه الا في مكان مخصوص وهو الحرم وزمان مخصوص
وهو ايام النحر وفي غير ذلك الزمان والمكان لا يتحقق فريه فلا يثبت التحلل
بذا عند اي حنيفة وعندهما لا يجوز ارفوح دم الاحصار قبل يوم النحر ان كان
اي الحصر محصر بالحج وانما اذا كان محصر بالعمرة فلما قال ابو حنيفة وعلى الحصر بالحج اذا
تحلل فضا حج بالشروع وفضاء عمرة لتحلل بالفعال لانه في معنى فائت الحج
فان فائت الحج تحلل بالفعال العمرة فان لم يات بها فضا فكذا هذا على
المعتمدين الحصر عمرة فقط بمن اذا تحلل بحج عليه فضا وها لا غير والاحصار
عنها يتحقق عندنا وعلى القادر المحصر حجة وعمران بمن اذا تحلل لصحة شروعه
في الحج والعمرة فيلزمه بالتحلل فضا وها وضاعة اخرى اذا لم ينقض الحج من تلك
السنة وكان يوثق بالحصر الحج الهدي ثم زال الاحصار بعد بوث الدم وامكنه الحصر
ادراكه ادراك الهدي قبل نحره وادراك الحج لا يجوز له التحلل وانما المضى
بتوجه لا وادراك لزال الحج عنه وان امكن الحصر ادراكه الهدي فقط دون
الحج تحلل بدم الهدي لعمرة عن الحج الذي هو الاصل وان امكن ادراك الحج فقط
دون الهدي جاز التحلل احسانا والقياس لا يجوز وهو قول زفر ومن منع بكفة
عن الركبتين اي طواف الزيارة والوقوف بعرفة فهو محصر لانه تعذر عليه الوصول
الى الافعال وانما قال منع ولم يقل احصر لانه الاحصار لا يتحقق مكة عندنا
خلافا للثلاثة وان قدر على احد هاتين على احد الركبتين فليس محصر انما اذا قدر
الوقوف فلهذا فبعد من الفوات وانما اذا قدر على الطواف فلهذا ففائت الحج
بتحليلج والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدي ولا فريغ من بيان
حكم الاحصار شرعا في بيان حكم الفوات في الحج فقال ومن فاته الحج بنوا
الوقوف بعرفة فليتحلل بالفعال العمرة وعليه الحج من عام قابل لما روي ابن عمر
وابن عباس فخر الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فاته عرفة

ملا فاته فانه

مير

ببيل فقد فاته الحج فليتحلل بعمرة وعليه الحج من قابل ولادم عليه ار على من فاته
الحج وقال الحسن بن زياد عليه دم مع الفضا روى ذلك عن عمر الخطاب
رضي الله عنه وبه قال السافعي وهو محمول على الاحتياط عندنا ولا فوت للعمرة
لانها غير موقوفة وعليه الاجماع وهي العمرة ضعفها ثمانية اجام وطواف
بالبيت وسعي بين الصفا والمروة والطواف ركنها والسعي واجب والاهرام
شروط وجوز العمرة في كل ايام السنة بلكر ايتها ولكنها تترك يوم عرفة ويوم النحر
وايام التشريق لما روي ان عائشة رضي الله عنها كانت تتركها في هذه الايام
ولا فضا انما الحج فكانت متعينة له ويقطع اي المعتمدين التلبية فيها اي في العمرة
باول الطواف والعمرة سنة مؤكدة وقبل واجبة وقبل فرض كفاية **باب**
الحج عن الغير يجوز النيابة في العبادات المالية المحضة كالزكاة وصداقة
والفكارات مطلقا اي سواء كان قادرا عليه بما مباشرة بنفسه ام لا الحصول
المقصود وهو الثواب بفعل النائب ولا يجوز اي النيابة في العبادات
البدنية المحضة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن والادكار بحال
من الاحوال لا عند العجز ولا عند القدرة وفي المركب منها اي المالى والبدني
كالحج فانه مالى من حيث الاستطاعة وجوب الاجرة بارتكاب محظوراته
وبدني من حيث الوقوف والطواف والسعي يجوز اي النيابة عند العجز عن المباشرة
بنفسه لا يجوز عند القدرة ويشترط في جواز النيابة في الحج الموت او العجز الدائم
في المنوب الي وقت الموت انه كان حج فضا بان وجب عليه وهو قادر
ثم عجز بعد ذلك هذا عند اي حنيفة وعندهما يجب الاجحاج على العاجزان
كان لهما فلما يشترط ان يجب عليه وهو صحيح وانما شرط دوام العجز لانه فرض العجز
حتى لو ارجع عن نفسه وهو مريض يكون موقوفا فان مات ابصره وان عوفي

صحة العمرة والحج عن الغير

بطل وكذا الواجب من نفسه وهو محسوس وانما شرط العجز بعينه عن المنوب
للحق الفرض لا يشترط للنفل اي للحق النفل فالتبعية جارية مع القدرة لا بآية
او مع ثم الصحيح من المذهب فبين حج عن غيره اصل الحج يقع عن الحج
عنه حديث الخشعية وعن محمد بن الحج يقع عن الحاج ولا ثم ثواب النفقة
فمن عجز عن الحج بنفسه فاجاز غيره بان حج عنه صح الاجحاج ويقع عنه
اي عن الامان مات مستمرا في نوبتي النايب الحج عنه ارعن العاقر الامان فاد
وجد الشرايح الاجحاج والافلا فالقائمان هذا اذا كان الام عاجزا عجزا
يرجى زواله كالمريض والمجنون ونحوهما كان لا يرجي كالمجانة والعم جازان
بما فيه الحج فيقول اي الحج النايب بسبب عجزه فلا يجوز اجحاج الضرورة
وهي بالصا والمهمل من الحج عن نفسه بعز لوج من لم يؤذ ما كان موقوفا
عليه من الحج عن غيره يقع عما نواه النايب لا عن فرضه لما روي انه صلى عليه
اجاز حج الخشعية عن ايها ولم يسألها عن حج نفسه ولان الوقت غير متعين
لا و الفرض وكان يجوز له ان يجلبه من الحج فلهذا يجوز ان يشغله بغيره انما يجوز
ايضا اجحاج المرأة والعبد والامة باذن السيد لكنه اسألوه وفعال الحج والنية
عن الام ولكن غيرهم ما ذكر اولى من اجحاج هؤلاء ليقع حجه على كل الوجوه ويحج
به عن خلاف ومن احره رجلا ان يحج عن كل منهما فاحرم حجه عنهما ارعن
ارطير ضمن الامور نفقتا اي من ماله للرجلين الامين ويقع الحج له الامور
بمعين الحج لاصحها وان اهتم اي الامور الاحرام بان نوبتي احدهما عجزت
تم عين احدهما من اوطير الامين قبل المضى اقبل الطوف والوقوف صح
اي التعيين ويقع عن المعين هذا عند خلاف لابي يوسف فانه عنده
وقع عن نفسه ضمن نفقتها وان عين احدهما بعده اي بعد المضى لا اي
يصح التعيين ولا يقع عن المعين بالاتفاق ودم المنفعة والقران على الامور

راة من ختمت كتاب رسول الله
ان الله قد فرض حج على عباده واني
ترك ابى شيئا لا يثبت على امر احل
انما حج عنه فانه مستحق عليه

وكان في الامور التي هي من ماله للرجلين الامين ويقع الحج له الامور

وكذا

وكذا اي على الامور دم اجنبية اما دم الوان قلانه وجب شكر الما فقه
ان الله تعالى من اجمع بين النسيك والما مور تخضع لهذه النعمة لان حقيقة
النفل منه هذا اذا اذن له الام بالوان والا فبغيره فخالفا فيضمن النفقة واما
اجنبية قلانه الجاني فحجب عليه كفارته ودم الاحصار على الام لانه الذي اوقعه
في هذه الورطة فحجب عليه تخليصه هذا عند خلاف لابي يوسف فانه عنده
على الما مور الام وجوبه يدفع ضررا متدا الاحرام وهو مختص به وان كان الام
ميتا في ماله اي مال الام لما مور وان جامع الامور قبل الوقوف ضمن الامور
للام النفقة لا بعده وعليه الحج من قابل بماله نفسه وان مات الما مور وهو الحج
عن الغير في بوض الطريق حج ويستاء الاجحاج عنه من مثل احره بثلاث مائة
من ماله لاس حيث مات لان ما مضى من السفر لم يقع مقتدا به لعدم اتصال
بالمقصود فصا كان لم يخرج وعدم بطلانه كان من جهة الثواب في الاخره واما
تنفيذ الوصية فمن احكام الدنيا فيبطل في حقها قسدا ومن مثل احره واما قال
بثلاث مائة من ماله لانه قسمه الوصي وعزل لا يصح الا بالتسليم الي الوجه الذي عينه
الموصي ولم يستلم الي ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فنفسه وصيته بثلاث
مائة في هذا عند ابي حنيفة وعندنا بقاء من حيث مات الما مور فيه لانه ما مضى
من قطع المسافة لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بينه مهاجرا الى الله ورسوله ثم
يذكر الموت فقد وقع اجره على الله واذا لم يبطل وجب ان يني عليه وقال علي
انه عليه وسلم من مات في طريق حج البيت كتب له حجة مبرورة في كل سنة
لكن عند ابي يوسف حج عنه ما بقي من الثلث الاول لانه فحل ثلث الوصية الثلث
فمن بقي منه شيء ينفذ وعند محمد ما بقي من المال المدفوع اليه المفضل للحج ان بقي شيء
والا بطلت الوصية لانه تعيين الوصي كعقيد الموصي كونه نائبا عنه فانه لو اقر
في حياته مالا ودفعه الي رجل حج عنه ومات فملك المال في يد النايب لا يجوز

وكذا

غيره فكذا اذا افرزه الوصي لانه قائم مقامه ويرد الحاج عن الغير ففضل
من النقص بعد اتمام الحج عن الغير الى الوصي او الورثة وكذا الخلاف بين ابى
حنيفة وصاحبيه لو مات الحاج لنفسه لا غيره خرج الى الحج ومات في الطريق
واوصى بالحج عنه ان فتر شيئا فلاح على نفسه والا فعند ابى حنيفة يحج عنه من يملك
ان وفيه به ثلثه وعندهما يحج من حيث مات ومن اهل ابى حنيفة يحج عنه
ابويه من غيرهما ثم بعد ذلك عتق احداهما احد ابويه جاز وكذا الواحد
عن احداهما عتقه فانه ان حج عنها جاز له ان يجعله عن ابنتها لانه متبرع بجعله
ثواب عمله لاحدهما او لكلاهما ولا يشترط ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات
صلاته كانت او صوما او حجا او صدقة او قراة قران او ذكر الى غير ذلك من جميع
انواع البر وكل ذلك يصل ثوابه الى الميت وينفعه عند اهل السنة والجماعة
خلاف المعتزلة **باب الهدي** وهو اسم لما هدي من النعم لينة
به وهو اي الهدي من اهل اوفى او غنم ذكورا وانثى وهدا بالاجماع واقله
اي ادى الهدي شاة ولا يجب توفيق اي توفيق الهدي وهو ان يذهب به
الى عقات الا المقصود القربة بارقة الدم لا التوفيق ويجزئ في اي الهدي
ما يجزي في الاضحية من الشئ واجزئ من الضان والجامع بينهما انه خرفه تعلقت
بالاراقة فيخض بالحمل الذي اختصت به الاضحية ويجزي الشاة في كل موضع الا
اذا طاف للزيارة حال كونه جنبا او جامع بعد وقوفه قبل الحلق طائفة
فيهما اربعة من الموضعين الا البنية وقد روي انه وبالكلى المحل **باب** استحب
من هدي التطوع والمنفعة والقراة فقط لانه مما ينسك فحجوز الاكل منها لانها
بمنزلة الاضحية لا يجوز الاكل لصاحبه من غير ما ابي الجوز الاكل من غير هدي التطوع
والمنفعة والقراة لان سائر الهديا وما كفارات شرعت جزاء الجنابة فتعلق
بها الحرمان الانتفاع بها لزيادة الزجر ووضح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكلها

انما هو من الهدي

انما هو من الهدي

كذلك الكفارات والنذور هدي
الا حصر لان الواجب فيها
التصدق

وحسن

ونقص ذبح هدي المنفعة والقراة بايام النحر لانه ومنسك فخص يوم النحر
كالاضحية دون غيرها اي غير هدي المنفعة والقراة بعين ذبح غيرهما مني
والكل اكل وكل من يجب على الحاج خضن الحرم لقوله تعالى هدي بالغ الكعبة ويجوز
يتصدق به اكل واما على غير الحرم وغيره من الفضة لانه التصديق لشد خذله
الحجاج والكل هوا ويتصدق بكلمة وخطامة وهو بالحد المجع والطا المملة الزنا
ولا يعطى اهل الجوارح من الجحيم والرا المشدخ النجار منه من المذبح لقوله تعالى
انه عنه احني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يركب اي الهدي الا عند الضرورة
لانه امانة فان نقص الهدي ركوبه ضمن الراكب النقص ولا يجلبه
اي لبن الهدي فان جلبه احلب لبنه تصديق به اربطه لانه منول منه
فلا يصرفه الى حاجة نفسه وينضح بالحاء المملة اي يمس خصره بالماء البارد لينقطع
لبنه فان كانت بعيدة من زمان الذبح جلبه وتصديق به فان عطب احلك
الهدي الواجب او تعيب حال كونه عيبا فاحشيا بان ذهبت عينه او انقطعت
اذنه او نحو ذلك اقام غيره مقامه اي مقام هدي المعيب لانه واجب في ذمته
والمعيب لا يصلح لذلك وصنع اي الهدي بالمعيب ماشا لانه خالص
وعند الضرر وبوض الشافعية يذبحه وان عطب اي وان قارب به التطوع
المطاك فالمعز على هذا هديا او تعيب خرفه وصنع فله ان يكل الهدي واراد
به فلاذنه بدمه كيعلم ان اس الهدي وصرب به اربعة من صفته اي صفته سنة
والصفحة الجانب ولا ياكل منه اي من المذبح هو اي صاحبه ولا غني لانه للفقراء
وليس عليه اكل الهدي في هلاك هدي التطوع غيره من توفيقه لان القربة
تعلقته به المحل وقد فات وتعلد بنية التطوع والمنفعة والقراة لانها
وما نسك وفي التقليد شهادته وبه قوله بنية على ان الغنم لا ياكل لعدم
التعارف بتقليده لا ياكله غيره فانه الدماء كدما الجنابة والكفارة والاحصار

ان اقدم على بنية وان تصدق بها وحلها
وحلها وقطاعها وان لا اعطى الجحيم
منها وقا من تطيبها به وحلها

باب

السنة بالبق في المحيط بعد دم النذر لانه دم نكح وعبادة
هذه مسائل مشورة اي متوقفة غير مرتبة في اربابها كاللؤلؤ المشور
 سهدوا اي قوم ان هذا اليوم الذي وقف فيه ا في هذا اليوم يوم النحر
 بطلت شهادتهم وحجهم حجهم كاشهادهم على النفي فلا تقبل ولان التذكار
 غير ممكن وفي الامر بالاعادة حرج بين وهو مدفوع بالنقض ولو شهدوا انه
 اي هذا اليوم الذي وقف فيه يوم التروية صححت وقيل شهادتهم وعليهم
 الاعادة لان التذكار فيه ممكن في الجملة فيزول الاشتباه ومن ترك الحج الاو
 وحده في اليوم الثاني من النحر ورمى الجمرتين الثانية والثالثة فان شاربها حار
 بحجته الاولى فقط حصول الكل ولو بلا ترتيب لانه ليس بشرط والاو ان
 يرمى الكل بان يرمى الاولى ثم الثانية ثم الثالثة لانه راعى الترتيب المسنون ومن
 نذر على نفسه ان يحج حال كونه ماشيا بمشي من بيته حتى يطوف للزاد ثم لانه
 التزم الحج على صفة الحال ان ركاب المسقة فيجب عليه الايفاء بما التزمه ولو
 نذر ان يصوم متتابعاً ويطوف الفرض ينتهي للامام فيمشي اليه وقبل بمشي
 من حيث يحرم بعز من البيعات والصح ان يمشي من بيته لانه هو المراد في العرف
 وفي الامم خيره بين الركوب والمشي وعندى حنيفة انه كره المشي فيه فيكون الركوب
 افضل وان لم يركب الا وصى ان يحج عنه لا يجزيه الحج ماشيا حتى يضمن المأمور النفقة
 لو حج ماشيا ويكون الحج له فان ركب لزمه اي النذر دم لانه او خالفه التخصيص
 وكذا اذا ركب في اكثره وان ركب الاقل نجس عليه من الدم بحسبه طلال اشته
 امه محرمة فداومت بالاذن من مولاه فلو اوجرت بلا اذن من ظاهرا
 به لانه اي المشتري الخلال ان يحللها ان يشاء ويجمعها والاو لي تحللها بالتحليل لانه
 الحجمة بقص شعره او طفر قبل اكجام ثم يجمعها تعظيما لامر الحج **كتاب**
النكاح هو اي النكاح عقد بر دخل ملك المتعة قصدا والمراد بالمتعة

لما وقع معه في سائر النكاح
 شرع في سائر النكاح

متعة

منفعة البضع وفي قديم ملك المتعة قصدا اخره من البيع ونحوه القصور
 فيه تملك الرقبة وتملك المتعة داخل فيه ضمنا اذا لم يوجد ما ينفقه يجب اي
 النكاح عند التوقان اي في حالة تشبه الاستيقاق الى الوطى وتلك منه
 ليحتمل زعم الزنا ويكره اي النكاح عند خوف الجور اي عدم رعاية حقوق
 الزوجية ويسن اي النكاح سنة مؤكدة حاله الاعتياد اي اعتدال المجازين
 الشوق القوي الى الجماع وبين الفتور عنه وينعقد اي النكاح بايجاب
 اللفظ الصادر من احد المتعاقدين او لا وقبول وهو اللفظ الصادر من
 المتعاقدين الاخر اذ يكون كلاهما ايجابا والقبول بلفظ الماضي كقولها
 زوجت وقتر وحت لان غير ضمها انشاء الاثبات فاختير لفظ الماضي الدال
 على الثبوت وفيه اشارة على انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتبت لا يجزى
 زوجيني نفسك فكسبت المرأة على ذلك الشيء عقبيه زوجت نفسي فكسبت
 النكاح كذا في مواج الذرية او يكون احدهما اي الايجاب والقبول بلفظ الماضي
 والاخر بلفظ المستقبل كزوجت فقال اي المزوج زوجت والمراد من المستقبل
 وقوله زوجت خذف مقوله خذ زوجت بنك او نفسك واعلم ان زوجت ليس في
 الحقيقة ايجاب وقوله فان الواحد يتولى طرفي النكاح وان لم يعلم معناها
 اي ينعقد النكاح بما ذكر من الايجاب والقبول وان لم يكن المتعاقدين
 يعلم معنى اللفظين في الصحيح ولو قال وادي او يري في فقال داو او يري
 بلا يم بغير وادى او يري فتم صح النكاح بهذه الالفاظ بغير اذ قبل المرأة خولت
 را يري بطلان وادي فقالت وادى قبل للرجل يري في فقال يري فتم
 بلا يم صح النكاح لبيان العرف بكسب وشهادة في انعقاد ما اي اذا قبلت
 فروض فقال فروضت ثم قبل للمشتري خويدي فقال خويدي ببيع البيع وان لم يتو
 فروضه وخويديم لما ذكر ولو قال اي التوكل في الله عند الشهود ما زن وشويع

لا ينفق اي النكاح بهذا اللفظ لان انعقاده بما ذكر كان للعرف
ولا عرف هنا وقيل انعقديه وانما يصح بلفظ نكاح بان قال انكحت
ابنتي لك فقال قبلت ونزويج بان قال زوجت ابنتي منك فقال
قبلت لانها وضوالة وما وضع لتمليك العين في الحال كبيع بان قالت
امرأة بعثك نفسي او قال ابو الالبنة بعثك ابنتي بكذا او شرا بان قال
اجل لاجرائه اشترت بك بكذا فقالت نعم وحبته بان قال وهبت ابنتي
لك فقال لاخ قبليت وصدقة بان قال تصدقت عليك يا ابنتي
فقال لاخ قبليت وتمليك بان قال ملكتك ابنتي فقال لاخ
قبليت لان هذه الالفاظ سبب ملك الرقبة وملك الرقبة سبب
ملك المتعة في محل قبلها فيكون بينهما وبين ملك المتعة اتصال من هذه
الجهة فيصح استعارته اذا قامت قرينة دالة على المعنى المجاز لا يصح النكاح
باجارة واعارة واباحة لان موجبه تمليك ومتعة البضع وموجب هذه
الالفاظ ملك المتاع بغير اجزائها دون البضع ولم يصح كناية عن ملك
النكاح ولا يصح ايض بلفظ وصية لانها وضعت لتمليك العين بعد الموت
وفي غاية البيا هذا اذا قيدت الوصية بما بعد الموت او اطلقت وانما اذا
قال او صيت يا ابنتي فلانة لك لان محضر الشهود وقال اجل قبليت يكون
نكاحا وشهد سماع كل من العاقدين لفظ الاخر اذ لو لم ينفق الرضا من
الطرفين فلا تنفذ النكاح وقد عرفت انه لا ينفق بالكتابة في الحاضر فلا بد من
سماع العبارة وشهد طائفة حضور ضرورية من مكلفين يعرف عاقلين
بالعين مسلمين ان كانت مسلمة اذ لا شهادة للكافر على المسلم سماعين معا
لغظهما اي لفظ المتعاقدين فلا يصح ان النكاح ان سمعوا اي الشاهدين

لغظهما

لغظهما حال كونها متعاقدين كما اذا انكح بخصوه واحد ثم غاب هو وحضر
اخر فاعاد بخصوه وجاز كونهما اي كون شاهدي النكاح فاسفين او محذور
في ظرف او عيدين او بني العاقدين او ابني احد سما اي احد العاقدين ولكن لا
يظهر النكاح بشهادتهما اي الابنين عند دعوى الزوج النكاح بغير اذ النكاح
بخصور ابني الزوج فان ادعى هو النكاح على المرأة لم تقبل شهادته ابنته له اما
اذا ادعت المرأة النكاح بغير شهادتهما وانكح عند ابني الزوجة انما
لا تقبل شهادتهما وان ادعى الزوج بغير شهادتهما او رجل مسلم امرأة ذميمة
عند ذميتين خلاف المحرم بغير ابطال محرم ذلك التزوج لان هذه فيها شهادة الكافر
على المسلم لم يروم المهر معن فلا يقبله ولكن لا يظهر شهادتهما اي الذميتين ان ادعت
المرأة وانكح المسلم كما حرم فان شهادته الكافر على المسلم لا تقبل وان ادعى المسلم
تقبل له ومن هو اب الصغيرة احد رجلان تزوج صغيرة فزوجها اي تزوج الرجل
الماور الصغيرة عند رجل واحد صح اي النكاح ان كان الاب حاضرا عند العقد
والا اي وان لم يكن الاب حاضرا في المجلس فلا يصح فان الاب اذا كان حاضرا
تستقل عبارة الوكيل الى الاب فصار كان الاب عاقد والوكيل مع ذلك
الرجل شاهدا وكذا اي صح العقد ايض لو تزوج الاب بالغة عند رجل واحد
ان حضرت امر البالغة عند ذلك العقد صح اي النكاح والا اي وان لم تكن البالغة
حاضرة في المجلس فلا يصح النكاح فصار كان البالغة عاقدة والاب وذلك
الرجل الواحد شاهدا **فصل في الحرام** - محرم على الرجل امه وجدته
سواء كانت من قبل الام او الاب وان علت وتحرم بنته وبنت وكره واما
سفلت وتحرم اخته سواء كانت لاب وام او لاب او لام وبنتها وبنت
اخيه وان سفلت وتحرم عمته وهي اخت الاب مطلقا وخالته وهي اخت الام
كذلك باي وجه كانتا وانما بنات العم والعمة والخال والخالة فخلال لقوله

واحل لكم ما وراء ذلك ومن غير مذكورات في الحرما وتحرم ام امراته
بعض ام زوجته بالعقد الصحيح مطلقا سواء دخل بها او لم يدخل قبل العقد
الصحيح لان الفاسد لا يبرأ له الا اذا دخل بها في حرم الموطوءة وتحرم بنت
امراه دخل بها وتحرم امراه ابنة وجدته وان علما وتحرم امراه ابنه وابن ابنة
وان سفل واكمل رخصا ما اى حرم تزوج كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرها
من جهة الرضاع ويحرم ايضا جميع بين الاختين كما حبان تزوجهما معاني عقد
واحد او عقدين ولو كان النكاح الاخت في عدة الاخت من طلاق باين او رجعي
لان النكاح الاول قائم ببعض احكامه كالنفقة والمنع من الخروج والفرق
ويحرم اجمع بينهما وطيا بملكته حين فلو تزوج اخت امته لم وطئها بجملة
وطئها صفة التي صح النكاح لصدوره عن اهله مضافا الى محله كونه لا بطا
واحدة منهما اى من الامة المملوكة الموطوءة والامة المنكوسة حتى تحرم
الاخوي يحرم تحرم احدهما عليه لانه لو وطئ المنكوسة صار جامع بينهما وطيا
حقيقة ولو جامع المملوكة صار جامع بينهما وطيا حكما لان المنكوسة موطوءة
حكما واذا حرم المملوكة على نفسه بسبب من الاسباب كالبيع والتزويج والعتق
مع التسليم والاعناق والكتابة حل وطئ المنكوسة واذا اطلق المملوكة حل وطئ
المملوكة وطئ المملوكة ان لم يكن وطئ المملوكة لعدم اجمع وطئ لا حقيقة
والاحكاما ولو تزوج اخين في عقدين قديبه لانه لو تزوجها بعقد واحد كان
النكاح باطلا لجمع بين الاختين فلا يستحقان شيئا من المهر ولم يعلم نكاح
الاولى قديبه لانه لو علم الاول بطل الثاني فرق بينه اى بين الزوج وبينها
اي بين الاختين ولهما اى للاختين نصف مهر لان النكاح الاخير باطل غير
موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاولى قبل الوطئ فيجب نصف
المهر ولا بدري لمن هو في نصف ويحرم اجمع ايضا بين امرأتين لو فرضت

احدهما

احدهما اراحد الامرين ذكر التحريم عليها اى على الزوج المرأة الاخرى لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها
بخلاف اجمع يحرم بين امراه وبين بنت زوجها ازوج تلك المرأة
التي لا تكون منها اى من تلك المرأة بل من امراه اخرى اجنبية لها و
صح ان من عكس رضي الله عنه جمع بين امراه رجل وابنة من غيره والزنا يوجب
حرمة المصاهرة يعني من زنا بامه حرمت عليه امرها وبناتها وان سفلين
وكذا اى يوجب حرمة المصاهرة المستشهد به وهي انتشار المالة ونورا
الشهوة من احدهما الجانين يعني يكتفى بشهوة احدهما من جانب الرجل والمرأة
والمرأيتي والمرأيتي كالبالغ والبالغة فيه ويوجب حرمة المصاهرة نظره
اي نظر الرجل الى فرجها الداخل وهو الصحيح وعليه الفتوى حتى لو نظر الى فرجها
وهي قائمة لا تثبت احرمه كذا في النوازل ويوجب ايضا حرمة المصاهرة
نظرا اى نظر المرأة الى ذكره اى ذكر الرجل شهوة قوله بشهوة قبل النظرين
وما دون تسع سنين غير مشتهة لا يوجب حرمة المصاهرة بخلاف العجز
لانهما تحتل العلوق كزوجته ذكرها عليه السلام به اى طه القول بفتي ولو اشر
مع المس او النظر لا تثبت احرمه هو الصحيح لانه بالاشارة يبين انه غير منفصل الى
الوطئ لا نقضا الشهوة والشهوة انما هي معترة اذا فارت المس والنظر
كذا في شرح الهداية وشرح نكاح الكتابية ونكاح الصابية بتقديم الباء
ونافذة الهمة المؤمنة بنبي المقرة بكتاب لا يصح نكاح صابية عابدة كوك
لا كتاب لها اعلم ان نكاح الصابية يحل عند اى خيفة لا عند هافيل نه
اختلف بناء على تفسير الصابي قابو خيفة يقول ان الصابي من اهل الكتاب
فاذا كان كذلك يجوز نكاح الصابية وهما قالانه من عبدة الكواكب ولا
كتاب له فاذا لا يحل نكاحها وصح نكاح المحرم والمحرمة بعرض او غرة

لان الاحكام لا يمنع صحة النكاح وصح نكاح الامة المسلمة والكفائية ولو
وصلية مع طول الحرمة المراد بطول الحرمة العدة على ما بان يكون له
الحرمة وتنقضيها وصح نكاح الحرمة على الامة المنكوسة وصح نكاح اربع فقط
لنكح اي لا يجوز له ان يزيد من اربع نسوة لقوله تعالى فاما طاب لكم من النساء
مثنى ومثنى ورباع وانكسرت على العدد يمنع الزيادة عليها سواء كانت
الاربعة حواير او اما وصح للعبد ثنتان من الحرائر والامه وصح نكاح جلي
من زنى له خطها تحت قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلك خلافا لابي يوسف
فان عنده النكاح فاسد ولكن لا يوطأ اي يحل حتى ترضع اي حملها لئلا
يسقط ماؤه ذرع غيره للاضرار الزاني هذا اذا كان النكاح غير الزاني وانما
اذا كان هو فكل صح عند الكل ونسخ النفقة عند الكل كذا في النهاية
وصح نكاح موطوءة سبعة بملك يمين بان وطئها مولا وبدخل فيه ام الولد
مالم تكن جلي لان فراشها ضعيف ولهذا يقتضى ولد لا بحر ونفيه ويستحب
للزوج ان يستبرأ بصيانة طائه وصح نكاح زان الموطوءة زنا ولا يجب على
الزوج الاستبراء ويستحب عند محمد ولو تزوج امرأتين بعقد واحد وحرمتها
محرمة بعين لا يحل له نكاحها اصلا صح نكاح الافة في الفرحل لان المبطل في
احديهما والمستبرأ لهما المرأة التي حل نكاحها هذا عند ابي حنيفة وعندها
ينسب اي المسمى على مهر منتهما ولا يصح للمولى تزوج امته ولا يصح للعبد
تزوج سبته لان ملك المتعة ثابت للمولى قبل النكاح فيؤدي الى اثبات
الثابت ونكاح المرأة عبيد يفضي الى اجمع بين المتنافيين لانها مالكة له
فلو صح النكاح لصار المملوك ملكا والمالكة مملوكة ولا يصح للرجل تزوج
مخوسية او وثنية ولا يصح نكاح احره خامسة في عدة احره رابعة ابانها

وكان في نكاحها ما لا يوطأ اي يحل حتى ترضع اي حملها لئلا يسقط ماؤه ذرع غيره للاضرار الزاني هذا اذا كان النكاح غير الزاني وانما اذا كان هو فكل صح عند الكل ونسخ النفقة عند الكل كذا في النهاية

اي ايام الزوج احدي نساياه الاربعة وهو نظير نكاح الاخت في عدة الاخت
هذا الخبر وما للعبد فله يجوز انثائه في عدة انثائه ولا يصح نكاح امته على قوله
صلى الله عليه وسلم ولا تنكح الامة على الحرمة او في عدتها على عدة الحرمة يعني
لا يصح نكاح الامة ولو كان في عدة الحرمة ايضا هذا عند ابي حنيفة لان النكاح في
في العدة من وجه لبقاء بعض احكامه من النفقة وغيره فيجوز نكاح الامة فيها
اختصاصا كما لم يجز نكاح اختها في عدتها خلافا لما يعين يجوز عندهما نكاح الامة
على الحرمة فيما اذا كانت عدة الحرمة عدة البان لان التزوج في عدة نكاح
ليس تزوجا عليها ولهذا وحلف على ان لا يتزوج عليها فابانها فمزوج في عدتها لا بحث
في عدة الحرمة لان عدة الامة لا تمنع تزوج الحرمة اتفاقا وقيد بالبان لان العدة
من طلاق رجعي منع نكاح الامة اتفاقا كذا في نهجك للمجمع ولا يصح نكاح حامل
من سبي او نكاح حامل بنت نسب حملها ولو كان حمل من سبي بان ادعى مولاه
حملها منه ولا يصح نكاح المتعة خلافا لما لك صورة المتعة ان يقول اتعق بكذا
مدة بكذا من المال ولا يصح ايضا نكاح الموقت خلافا لرقه وصورة الموقت
ان يقول تزوجتك بكذا من المال الى شهر ولا فرق بينهما طالبت المدة
او قصرت لان من شرط النكاح التابيد والتوقيت يبطله وعكسه الاجادة
باب الاولياء والاكفاء نفذ نكاح حرة مكلفة اي عاقلة
بالغة بغير اذن او ثيبا بلا اذن ولي فان الحرمة المكلفة اذا تزوجت نفسها
قال ابو حنيفة وابو يوسف لا ينقض الابولي ولا اي للولي الا عراض في غير
الكفو ان شافخ وان شافخا لم يملك منه وروي الحسن عن الامام عدم
جوازه اي النكاح من غير كفو لان كثير من الاشياء لا يمكن دفعه بعد الوقوع
وعليه اي عدم الجواز فتوى قاضيان لفساد الزنا ورضا بعض الاولياء ارضا
كلهم حر او عفا واحد منهم لا يبعد ابان عن على فسخه اذا استنوا في الزنا

وانا اذا كان بعضهم اقرب فله فسخ وقضى الولي المهر ونجزة ما منه ومساواة
اسباب الوليمة رضا وعنده محمد بن سعد موقوف على اجازة الولي ولو كان
نكاحها من كفوف معناه لا يجوز له وطؤها قبل الاجازة ولا يقع فيه الطلاق
ولا يرث احدهما من الاخر قبل الاجازة ولا يجبر ولي سواء كان اباً او جداً او
غيرهما بالغة ولو كانت بكر اعلى النكاح بلا رضا هابل بغير الصغرة عندنا ولو
ثابتاً وبكر عند السأفي ولو بالغة فالبكر البالغة بغير اتفاق والتبث البالغة
لا يجبر اتفاقاً ثم عندنا كل ولي له الاجبار وعند السأفي ليس الا للاب ولجد
اب الاب فان استاذن الولي البكر البالغة فسكت اي البكر او صحت
غير مستهزة فان صحت مستهزة لا يكون رضا واذا تبست فهو رضا وهو
الصحيح كذا في النهاية او يكت بلا صوت فهو اي كل من هذه الاشياء اذن لا
يكون كسدة احياً فاشبه السكوت وان يكت بصوت حين الاستئذان
رد وكذا اي رد لوزوجها اي زوج الولي البكر البالغة قبلها بغير خبره
فقلت ما ريد الزوج يكون رد او شرط فيها اي في الاستئذان وبلوغ الخبر
تسمية الزوج لبقوله رغبتا فيه لا تسمية المهر هو الصحيح ولو استأذنها اي البكر
البالغة غير الولي الاقرب او الاجنبى فلا بد من القول بخط الاب بالسكوت
وكذا اي لا بد من القول ايضاً لو استاذن التبث لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبث
مساورة ولان النطق لا يبعد عينا منها اذ قل احباء منها بالممارسة فلا مانع
من النطق ومن زالت بكارها بوثبة او حبضة او جراحة او غيبس وهو
طول ملتها في منزل اهلها بعد اذ كفا حتى خرجت من عداد الابكار فهي بكر
او البكر في ان يكون رضا ولقد الوأوصى لا بكارني فلان استحققت
في هذه الوصية وكذا الوأوصى بكارها بوثبة حتى يكتفي بكونها كالبكر
عند اي حنفية لا التقصص عن حنفية البكارة فيجوز فادبر الحكم على منظرها

وفي

وفي استطاعتها اظهار رعا حشمتها وقد ذهب السأفي الى الستة بخلاف من كثر
زناً لانها لا يخرج بعد ذلك عادة وانما قيد الزنا بالحنفي لانها لو اشترت
حالها لا يكتفي بكونها بلا خلاف كذا قاله العيني في شرح الكنته خلافاً لهما بعض
عندهما لا يكتفي بكونها بل تستلحق لانها ثبتت كما تستلحق اذا تزنا
او وطئت بشبهة ولو قال لها اي البكر البالغة الزوج بلفظ النكاح سكت
اي البكر بل ردوت اي النكاح حين بلغ خبر النكاح ولا يثبت له اي للزوج
على سكوتها قاله قول لها اي البكر لان الزوج يدعي عليها لزوم العقد ومملك
البضع وهي منكورة والقول قول المنكر ومختلف البكر عندها لا عنه بغير خبره
الا عظم وهي مسئلة الاختلاف في الاشياء الستة وشيائيك في الدعوى التي
تعالى ولو لم يرد في كان النكاح المجنونة والصغيرة والصغرة ولو كانت الصغيرة
غيباً فان كان اي الولي المزوج اباً او جداً للصغيرة والصغيرة لزم اي النكاح
لانهم وافرا الشفقة فيلزم العقد بمباشرة بما وان كان اي الولي غيرهما فلا
واجب كالاخ والتم وتدخل فيه الامم والهاضي فلهما اي للصغيرة من الخيار اذ بلغا
اي الصغيرة ان او علميا بالنكاح بعد البلوغ لان غير الاب والجد اما قاصرة الشفقة
او ناقص الراي واما ما كان ينظر في الجلل الى مقاصد النكاح فانه يتدارك
بخيار البلوغ هذا عند اي حنفية ومحمد خلافاً لابن يوسف بغير عنده لا خيار
لها اعتبار اباباب ولجد وسكوت البكر رضي اي عند البلوغ او العلم بالنكاح
بعد البلوغ اعتبار هذه الحالة بحالة ابداً نكاحها ولا يمتد خيارها اي البكر
الى اخر المجلس لان ثبوت هذا الخيار لا نعدم الرضى منها وان حملت اي
البكر ان لها الخيار فان البكر اذا سكنت بعد البلوغ او العلم بناً على انها
لم تعلم ان لها الخيار بطل خيارها فان يكونها رضي ولا تغذر بالجهل بخلاف
المعتقة حيث لا يكون سكوتها رضا ويمتد الى اخر المجلس ويكون جهلاً بعذر
وخيار بلوغ الغلام اي الصغيرة والتبث المحرم والامة لا يبطل اي خيار ولو

اذ بلغا

وصليته فاما اي الغلام والشيء عن المجلس لم ير ضيا اي الغلام والشيء
صه بما مثل ان يقول رضى او دلالة مثل ان يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة
واللمس واعطا الغلام المهر وقبول الشيب المهر وشرط القضاء للفسخ
في خيار البلوغ لا يشترط القضاء للفسخ في خيار العتق بعينه اخذ الصغير
او الصغيرة الفوق بعد البلوغ لا تثبت الفرقه ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما
بخلاف خيار العتق حيث لا يحتاج فيه الى القضاء بخلاف خيار الخيرة فانها
اذا اختارت نفسها وقت الفرقه بلا قضاء فان مات احد هما اي احد
الصغيرين قبل التفرق ورثته اي ورث الصغير الميت الاخر بلغا الصغيران
ثم مات احدهما او لا يبلغا لصحة النكاح بينهما ويجب المهر كله ولو مات قبل الدخول
كما لو وجد الاواضع بعدم الكفاية مات احدهما قبل القضاء بالفسخ بخلاف
الفاسد حيث لا تثبت به حل الوطى والتوارث لانه اصل العقد ليس
بثابت بخلاف الفضولي اذا مات احدهما قبل الاجازة حيث لا تثبت
التوارث لان اصل العقد موقوف فيبطل بالموت والولى للنكاح
لا للتصرف في مال الصغير هو العصبه بنفسه نساء وهو ذكر يتصل بالميت
بلا توسط انثى اخته عن العصبه بالغير كما ثبت اذا اصارت عصبه
بالابن فلا ولاية لها على اخها المجنونه وعن العصبه مع الغير كما لا يخفى مع الميت
حيث لا ولاية لها على اخها المجنونه كحبيبها وهو مولى العتاقة سواء كان
المعتق ذكرا وانثى على ترتيب الارث اريد عدم الجزع وان سفل ثم اصل
الاب والجد اب الاب وان علنا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب
وام ثم ابن العم لاب ثم المعتق وابن المرأة المجنونه مقدم للنكاح على غيرها
اذا اجتمعا لان هذه الولاية مبنية على العصبه وهو مقدم على الاب فيها

حكما

خلاف المحرقة انه هذه الاب مقدم على الابن اخته اماله ولا فرق بين المجنون والعاقل
والعاضى ولا ولاية له بعد ولا صغير ولا مجنون لانهم لا ولاية لهم على انفسهم
فاولى ان لا تثبت لهم على غيرهم ولا ولاية كافر على مسلم قوله تعالى
يجعل الله لكافرين على المؤمنين كسبيلا ولهذا لا تقبل شهادة ولا يوارثان
فان لم يكن لها عصبه نسبه او نسبه فللام خبر مقدم ثم لما خلت الابوين
ثم لاخت الاب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب ولاية التزويج
منه اموره عند الامام وهو المختار خلاف المحرقة انه ليس لغير العصبه ولاية
النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم لانكاح الى العصباء ابو يوسف معه ابي مع محمد
في هذه المسئلة في الرواية الاسمه ثم لولى المولات وهو من لا وارث له
ووالى غيره على انه ان جنى فارت عليه وان مات فميراثه له ثم لقاض في منشوره
ذلك اي كتب في منشوره ان له ولاية التزويج وفيه تنبيه على ان ولاية
القاضي ليست مستقلة بل هي نائب السلطان فيغير منه ولاية السلطان بالولاية
وللا بعد بعض لولى الابعاد التزويج ان كان لولى الاقرب غائبا غيبة منقطعة
فتمم بعضهم بحيث لا يشترط الكفو الخاطب يعز طالب البنت جوابا
حواب لولى الاقرب الغائب اختاره الامام شمس الائمة السمر حيث قال
الاصح انه اذا كان في موضع لوانظر حضوره او استطاع رايه بنوت الكفو
الذى حضره لغية منقطعة وقيل مسافة السفر يعني مسافة القصر وليس
لاقصى مدة السفر نهاية فاعية الادنى وهو اختيار القاضى ابي على النسفى وسعد
ابن معاذ المروزي وصدر الكلام البزدوي والصدر الشريم وعليه التزويج
في الحائض وقيل بحيث لا تصل التواقل اليه الى لولى الاقرب في السنة الامة
وهو اختيار القاضى المروزي ولا يبطل اي النكاح بعوده الى لولى الغائب بغير بعد
ان تثبت الولاية للابعد اذا زوجها ثم حضر الاقرب ليس له ان يفسخ لان

وكان جهاتامة بعض وان لم يوجد عصبه و

وجله الجسد اذ في جوابه وهو
فانه وان لم يكن عصبه و

العقد حصل بولاية تامة وقد حصلت القدرة على الاصل بعد حصول المقصود
 بخلف ولو زوجها اي الصغيرة وليان متساويان فالعبرة للسابق وان كانا
 اي عقدا وليتين معا بطلا اي عقدهما وصح كون المرأة وكيلة في النكاح
فصل لما فرغ من الولي شرع في الكفو فقال تعبته الكفاة في النكاح
 في الرجال النساء للزوم النكاح خلافا لما لك سباني الوهب فان العجم
 ضيقوا النساء فترش بعضهم الكفاة وبعضهم اي غيرهم اي غير قرش من الوهب
 ليس كفوا لهم اي لقرش بل بعضهم اي بعض العرب الكفاة لبعض وبغير
 باهلة ليسوا اي بوابله كفو غيرهم من العرب لانهم معروفون بالخصاسة
 وتعبه اي الكفاة في العجم كلاما وحرية فسلم بنفسه او حوا به اي ابو كل واحد
 من المسلم بنفسه او حوا كفو او رقيق غير كفول لها اب في الاسلام او احرة من
 له الضرب او راجع الى من اب واحد في اي في الاسلام غير كفول لها
 اي الحرة ابوان لان تمام النسب بالاب واجد هذا عند خلافا لابي ابو
 بعز عندي يوسف من كان له اب مسلم او حرة يكون كفوا لمن ابوه وجده
 مسلما او حرة ابان الحاقا للواحد بالاثنتين كما هو منه في توفيق الشاهد
 ومن كان له ابوان في الاسلام كفول لها اباء بعز من كان له ابوان في الاسلام
 فهو كفول لها اباء فيه لان التعريف يقع بالاوين فلا يعبر الزايد وتعبه
 الكفاة وهي كون الزوج نظير للزوجة وبناته اي تتوا خلافا لما بعز عند
 الفاسق كفوا للصالح لان التقوى من امور الاخرة فلا تنوت بفواتها
 مقاصد النكاح فليس فاسق كفوا لثبت صاخر وان لم يعلن ارسوا اعلن
 الفاسق او لم يعلن في اختيار الفضلي وتعبه الكفاة مالا وهو ان يكون
 مالكا للمهر والنفقة وهو المعبر في ظاهر الرواية فالعاجز عن المهر المخل او
 النفقة غير كفوا للفقيرة اما المهر فلانه عوض بضعها فلانه من تسليمه لان المراد

او من الحرة

لا اذها في بعض
 او يخرج من كونه
 او يخرج من كونه

بالمهر

بالمهر قرر ما تعارفوا عليه لان ما وراه مؤجل عفا واما النفقة فلانه قول المازد
 ودوامها واما قال للفقيرة لرفع من توهم ان الضمير يكون كفوا للفقيرة وكذا
 للفقيرة بالطريق الاولى والقادر عليها اي على المهر المخل والنفقة كفوا لثبات
 اموال نظام عندي يوسف لان المال غادر وراجح فلا يعبر عنه الا انه يكون
 بحيث لا يند على ادا الواجب وهو المهر والنفقة خلافا لما لا عندهما العادر
 عليها لا يكون كفوا لذات اموال لان الناس يفتخرون بالغنى ويعتبرون بالفقر
 اقول بعز مما سبق ان مالك المهر المخل والنفقة كفوا لثبات الغنى اتفاقا ومن
 هذه المسئلة بعز انه لا يكون كفوا عندهما فحصل الثاني فينبغي ان يحمل هذا الحكم على
 غير ظاهر الرواية وتعبه اي الكفاة حرفة عندهما لان الناس يفتخرون بشرفها ويعتبرون
 بذلتها فالبيطار لا يكون كفوا للعطارد وعن الامام في ذلك روايان محاذين
 او حجام او كتاس او دباغ غير كفوا لوطا وادوا وادوا وادوا وادوا وادوا وادوا
 اي نفسا غير كفوا لطلولي ان يفرق بينهما ومعه توفيقه طلب ذلك من الحاكم
 للمقوق العار بمصاهرة غير الكفو وكذا الوتقت اي اخرة البالغة في تزويج نفسها
 من كفوعن مهر مترا مقدر ما يتغابن فيه اي للولي ان يفرق بينهما ان لم يتم اي
 مهر مترا لها عند ان ختنة لان الاوليا يفتخرون بغيره المهور ويعتبرون
 بنقصانها فاشبهت الكفاة خلافا لما بعز عند ما ليس للولي اعتراض لان
 المهر خالص حقا فلها ان تبيعها بعد التسمية وقبضه قبض الولي المهر الناقص
 مهر مترا ونجده اي نجدة الولي اخرة البالغة او طلبها طلب الولي بالنفقة من
 الزوج رضا لا يكون سكونه رضا وان ارضى احد الاوليا بزوجها بنقصان المهر
 فليس لغيره اي غير الولي ارضى الا اعتراض **فصل** ووقف تزويج كفوا
 من جانب الاصيل او الوكيل او الولي بان يخطب امرأة لرجل غائب لم
 بانوه فزوجت منه نفسها او زوجها ونها او وكيلها او تزويج فزوجت

واج

كانت عاتق راضة عنها
 رأت والفقير سبب في النفقة

لا فاسق او حرة
 او حرة او حرة
 او حرة او حرة

او حرة او حرة
 او حرة او حرة

اي من جانبين بان يخطب رجل امرأة لرجل لم يأمره فزوجها وجعل
غير امره فانه عقد جائز غير نافذ موقوف على الاجازة فان اخبر بقده
والابطل ويتولى طرفي النكاح واحد اي يتولى واحد الايجاب والقبول
ولا يشترط ان يتكلم بهما فان الواحد اذا كان وكيلهما فقال زوجته
انا ههنا كان كافي بان كان المبدأ متعلقا ببيتولي وبنيا من الجانبين
ابنة الصغرة من ابن عمه الصغرة ولكن زوج ابن ابنة بنت اخيه الاخر يقول
زوجت فلانا من فلانة او كان الاحد وكيلهما اي من الجانبين كما اذا
قال زوجته انا ههنا او كان الاحد وليا واصيلا من الجانبين كما ان
العم تزوج بنت عمه الصغرة او كان وليا وكيلهما من الجانبين او كان
وكيلا واصيلا من الجانبين كما اذا وكلت رجلا ان يزوجهما بنفسه ولا
يتولىهما اي طرفي النكاح فمتولى ولو وصلت له كان الواحد الفاضل من
واحد هذا عند خلافه لابي يوسف يعني عند يجوز عقد الفاضل من
الجانبين كما اذا قال زوجت فلانة من فلان وجماعا يبايع غيرهما فينفق
عنده موقوف على اجازتهما وقال لا ينفق وكذا الخلاف بينهما وبين ابي
يوسف فيما لو كان العاقد اصيلا او وليا او وكيلما من جانب وفصولهما
جانب ولو اوجه اي لو امر رجل شخصا ان يزوجه امرأة يعني تزوج ذلك الرجل
الشخص امرأة فزوجته امه لا يصح اي هذا العقد عند جماهير الفقهاء وعند
الامام يصح لان هذا الكلام صدر مطلقا فجري على الخلاف في غير موضع التهمة كما اذا
زوج امه ولم يكن مانع كما اذا كانت تحت حرة ولو تزوجه المأمور او اثنين
عقد واحد لا يلزم نكاح امرأة واحدة منهما اي في الامرتين او لا وجه الى الزام
كليهما لانه خلاف امره ولا الى الزام احدهما بعينه لعدم الاولوية ولا الى الزام

احدهما

احدهما لا بعينه لانه النكاح لا يتكلم الاضافة الى المجهول منعطلة عما هو المقصود
وهو الوطى كالتحالة وطى غير المعينة ولو زوج الاب والجد الصغرة او الصغرة
بغير فاحش في المهر بان يزوج الصغرة ونقص من مهر مثلها او زوج ابنة
وزاد مهر امه او من غير كفو جاز بان زوج رجل ابنة امه او زوج بنته
من عبد له الحكم يد على دليل النظر وهو قرب القرابة لان الظاهر من الاباء
النظر وان لا يختاروا الغبن وغير الكفو الا لامر هذا عند ابي حنيفة خلافا لما
يعتد بهما لا يجوز الخط والزينة الا بما يتعاضد الكس فيه ومعنى هذا الكلام
انه لا يجوز العقد عند طلاق الولاية مقيدة بشرط النظر فعند قوته يبطل
العقد لان الخط عن مهر المثل ليس من النظر كما في البيع وليس ذلك في الزوج
بغير فاحش ومن غير كفو لغير الاب والجد او ليس لهم شفعة واخرة فحق نصيبهم
في المهر والكفاية على ذلك النظر والميل الى الرشوة **باب المهر يصح النكاح**
بما ذكره اي المهر وصح مع نفيه لانه النكاح عقد انضمام وازدواج لغة فيتم
بالزوجين ثم المهر واجب شرعا ابانة لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لصحة
النكاح وكذا اذا زوجها بشرط ان لا مهر لها لا يتنا وقله اي المهر عشرة درهم
سواء كانت مضروبة او غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تير وان كانت قيمته
اقل بخلاف نصاب التسعة فلو تم دونها اردت العشرة لزم العشرة
لانها حق الشرع وانسحب الى مهر المثل حتى الاولاد وان سماها اي العشرة
او سمي اكثر من العشرة لزم التسعة بالذخول او موت احدهما اي احد الزوجين لانه
بالذخول يتحقق تسليم المبدل وبه يتأكد البذل وبالموت ينشئ النكاح والشيء
بانتهائه يتقرر وبناكده فيستقر بجميعه واجبه ولزم نصفه اي المسمى بالطلاق
الدخول وقبل الخلق الصحيح وان سكت العاقد عنه ارعن ذكر المهر ونفاه

الحب بنى العاقد المهر حين العقد لزوم مهر المثل بالدخول والموت يعني
 موت احد الزوجين ولزوم بالطلاق قبل الدخول والخلق متعة معتبرة
 بخاله اي حال الزوج لاحال المرأة في الصحيح لقيام مهر المثل لا تنقص
 اي المتعة عن خمسة دراهم ولا تزاد او على نصف مهر المثل بغير ان كانت
 المتعة اكثر من نصف مهر المثل يجب لها نصف مهر المثل وان كانت مثله
 او دونه تجب هي اذ المستمي اقوى من مهر المثل لوجوبه بالعقد والتسمية
 فمهر المثل بالعقد فقط وهي المتعة درع بستر البدن وحمار بستر الراس
 وملحفة للزوج ان احاجت اليه بغير المتعة عبارة عن هذه الاشياء
 وهذا التقدير مأثور عن زرعي وخرائمه عنه وكذا الحكم للزوج مهر المثل
 بالدخول او الموت ولزوم المتعة بالطلاق قبل الدخول والخلق ولو تزوجها
 اي المرأة مخمرا او خمريرا او تزوجها بهذا الدين من الخمر فاذا هو اي الذي خمر
 لان اشترط قبولها في العقد شرط والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ولو
 مهر المثل لان العقد لا يجوز اخلاله عن المال والمستمي ليس بمال في الجني مسلم
 هذا عند ابي حنيفة خلافا لما يجرى عندهما يلزم مهر المثل الخمر وراخلا او تزوجها
 بهذا العبد فاذا هو اي العبد المستمحي حيث لزوم مهر المثل ايضا هذا عندهما
 خلافا لابي يوسف فانه عنده يحكم على الزوج بقيمة الخمر لو كان عبدا او زوجه
 بشوب غير موصوف او بدابة غير موصوفة لم يبين هذه الجملة صفة شوب
 او بدابة جنسها ارجس النوب والدابة او تزوجها بتعليم القرآن او اخذته

في قوله
 او بدابة جنسها ارجس النوب

الزوج

الزوج احر لها اي للمرأة سنة لان المهر هو الابتغاء بالمال
 المنقوم والتعليم ليس بمال فضلا عن التقويم وكذا المنافع على اصلها ولو
 تزوجها على خدمة خرافة فقبل لا تنحق اخذته والصحيح انها تنحق وترجع على
 الزوج بقيمة خدمته هذا عندهما وعند محمد طاهر للمرأة قيمة اخذته لا المتعة
 صارت متقومة باية والعقد الا ان تسليمها متمنع لما مر من انه خلا موضوع
 النكاح فتدزم قيمتها وكذا يجب مهر المثل كل واحد منهما في الشغار كبشر
 وبالعين العجوة وهو اي الشغار ان يزوجه اي يزوجه زيد عمر وابنته على
 ان يزوجه اي يزوجه عمر وزيد ابنته او اخنة معاوضة بالعقدين عوضا
 الاخر بغير يكون بضع كل واحدة منهما صداقا لا في وهذا العقد جائز
 ولهذا يجب مهر المثل لان النكاح مما لا يبطل بالشرط الفاسد وجائز
 فيه ما لا يصلح مهر فيبطل شرطه ويصح عقده كما لو تمي خمر او الشغار هو المخلو
 تسمى شغارا مخلوق عن المهر ولو تزوجها على خدمته اخذته العبد المأذون
 من مولاه لها اي للمرأة سنة وهو اي الحال انه عبيد لها اي للمرأة اخذته
 المسماة فان خدمته العبد ابتغاء بالمال لتضمنه تسليم رقبته ولا كذلك الخمر ولو
 اعتق اي المولى امته على ان يزوجه اي المولى الامه فقبلت ولم يسلم مهر
 فعتقها مبتدأ اي عتق الكو الامه صداقها خبر المبتدأ اي مهر الامه عتق ابي
 لما روي انه عليه الصلاة والسلام اعتق صفية وجعل صداقها عتقها

الزوج

كالمرض ونحوه اذ لم يوجد توهم الشغل والمتعة واجبة لمطلقه قبل
الدخول لم يسم لها اي لاواة مطلقة مهر لانها لم تأخذ شيئا وانتفاء
البضع لا ينفك من المال والمتعة مستحبة لمطلقه بعد الدخول ولم يسم
مهر وغير مستحبة لمطلقه قبله فبعد الدخول سمي لها مهر فالحاصل انه اذا طهرها
تسحب لها المتعة سواء سمي لها مهر او لا لانه اوحسها بالطلاق بعد ما
اليه المعقود عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئا زائدا على الواجب
المسمى في صورة التسمية وهو المثل في صورة عدل وان لم يطهرها ففي صورة
التسمية تأخذ نصف المسمى من غير سمي البضع فلا تسحب لها شيء وفي صورة
عدم التسمية تسحب المتعة لانها لم تأخذ شيئا وانتفاء البضع لا ينفك عن المال
ولو سمي اي التام حين العقد لها اي المرأة الفاق قبضته ا لالف ثم وصفت
المرأة له اي الزوج ثم طلقها الزوج قبل الدخول رجع الزوج عليها
على المرأة بنصفه اي بنصف المهر الذي قبضته لانها قبضت تمام المسمى
يجب الا النصف فترة النصف والمحال ان الالف الذر وصته لم يتعين
انه الف المهر لان الدرهم والدنانير لا يتعين في العقود والفسوخ فصار
كقيمة مال آف وكذا الرجوع بنصفه اذا كان المهر مكبل وموزون شيئا آف
في الذمة لانه ايض من غير معين وتعين جميع هذه المذكورات في خمسة
مواضع وهي الوكالة والوديعة والغصب والبيع الفاسد والقرف
ولو قبضت المرأة النصف بعين نصف الالف ثم وهبته الكل بعين

المقبوض

المقبوض وغيره او وهبته الباقي لا يرجع الزوج على المرأة شيء هذا عند
اي حنيفة لانه مقصود الزوج قد حصل وهو سلامة نصف الصداق بلا عوض
فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق والخط لا يلتحق بهل العقد في النكاح الا برب
ان الزيادة فيه لا يلتحق فلا تنصف خلافا لما بعين عند ما يرجع بنصفها
قبضت اعتبار اللبعض بالكل لان هبة البعض خط فيلحق باصل العقد
ولو وهبت المرأة اقل من النصف بعين نصف المهر وقبضت الباقي
رجع الزوج عليها الى تمام النصف عنده وعند ما يرجع بنصف المقبوض المهر
هو الباقي ولو لم تقبض المرأة شيئا من المهر فوهبته ارطنة عن ذمة الزوج
ثم طلقها قبل الوطى لا يرجع احدهما اي احد الزوجين على الاخر وكذا ابر لا يرجع
احدهما على الاخر لو كان المهر مضافا فوهبته سواء كانت هبة المهر العوض قبل العقد
او بعده اي القبض ثم طلقها قبل الدخول لانه حقه سلامة نصف المقبوض
بلا عوض من محضها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مما يتعين فحاله
الموهور عين المهر فسلم له مقصود بكل حال فلا يرجع شيء وان تزوجها بالمال
على شرط ان لا يخرجها من البلد او شرط ان لا يتزوج عليها امرأة اخرى
فان وثق اي الزوج فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها فلها اي المرأة
الالف المسمى لانه يصلح مهر او قد تم رضاه به والا اي وان لم ينفك المهر المثل
لانه تم لها فيه نفع فواته بنعدم رضاه بالالف فكل مهر مثله ولو

تزوجها على الف ان اقام اي الزوج بها في بلدة وعلى الفين ان اخرجها منها
اي عن البلدة فان اقام اي الزوج فلها اي للمرأة الالف والاروان
لم يعم بالبلدة فمهر المثل لكن لا يزداد المهر على الفين اذ المرأة رصبت بهما
ولا ينقص عن الف لانها فمها على ان المهر لا يزيد على الفين ولا ينقص
عن الف هذا عند اي خيفة لان الشرط الاول صحيح دون الثاني عند
لها اي للمرأة الالف ان اخرجها لان الشرطين صحيحان عند ما لو تزوج
بهذا العبد القليل القيمة او بهذا العبد الكثير القيمة فلها اي للمرأة العبد الا
ان كان اي الا على مثل مهر مثلها او اقل من مهر مثلها وللمرأة العبد الا
ان كان اي الا على مثل مهر مثلها او اكثر من مهر مثلها وللمرأة مهر مثلها
ان كان امره المثل بينهما اي بين قيمتي العبدين هذا عند اي خيفة وعند
لها اي للمرأة العبد الا في كل حال لان المصير الى مهر المثل تغذي ايجاب
المسمى وقد امكن ايجاب الاوكس اذا اقل من نصف فصار كالحلح والاشفاق
على مال وان طلقها قبل الدخول فلها اي للمرأة نصف العبد الا في الجماع
لان الواجب في مثلها المتعة ونصف الا في زهر عليها عادة فوجب
لا عترة اذ بالزيادة حتى لو زادت متعة مثلها على خمسين مثلاً كان لها
ذلك وان تزوجها اي تزوج رجل امرأة يهدى العبدين فاذا اخرجها
فلها اي للمرأة العبد الباقي فقط عند الامام ان ساوي اي ان ساوت قيمة
العبد عشرة دراهم والا يحمل العشرة ذكره الزبير لانه مسمى ووجوب المسمى

قل

قل بمن وجوب مهر المثل وعند اي يوسف لها العبد الباقي فقيمة
اخر لو كان احر عبيدا لانه اطعمها سلامة العبدين وعجز عن تسليم احدهما
فوجب قيمته وعند محمد لها العبد الباقي وتام مهر المثل ان كان هو العبد
اقل منه اي من مهر المثل يعني ان كان مهر مثلها اكثر من العبد لانها لو كانا
فزين يجب تمام مهر المثل عنده فاذا كان احدهما عبداً يجب العبد وتام مهر
المثل وان تزوجها على فوس او ثوب يروى بالغ في وصفه او وصف
الثوب بان يتبين طوله وعرضه او لا اي اولم يبلغ فيه خبر اي الزوج يتر
رفع الوسط بعرض وسط المسمى او قيمة اي قيمة الوسط رعاية للجانبين اذ
الوسط ذو حظ من الجانبين وكذا اي خبرين دفع الوسط او قيمته
لو تزوجها على مكيل وموزون غير درهم والدينارين على صنفه الجوهول
صنفه مكيل وموزون جنس كل واحد من المكيل كالحنطة
والسبعير والموزون كالسمن والزيت لا صنفه مثلاً كأكيل او طلا
لان الوسط لا يوفى الا بالقيمة فصارت القيمة اصلاً ايفاء والعين
تسمى فيميل الى انهما شأوان بين صنفين او صنف واحد من المكيل والموزون
ايضاً اي كالمين جنس وجب هو اي الميتين لا قيمة حتى لو اتى بالقيمة لا يجبر
المرأة على القبول اذ الميتين ثبت ديناً في الذمة ثبوتاً صحيحاً كالدراهم فوجب عليه
الا اذا رصبت المرأة بالقيمة وقبل وجب الثوب مثله اي مثل المكيل لا قيمة
ان بولغ اي الثوب في وصفه في طاهر الرواية وان شرط البكارة فوجدت

لأنه لو فبط في الذمة
في الذمة

اي وجد الزوج عسرة تيبا لزم الزم الزوج كل المهر ولا عسرة بالشروط
لان البكارة لا نصية مستحقة بالنكاح وان انتقا اي الزوجان على قد غير
من المهر بان يكون في السر على مائة دينار واعلنا اي الزوجان غيره اليه
ما كان في السر عند العقد فالمعبر من المهر ما اعلناه حمل على النكاح هذا
عندهما وعند ابي يوسف المعبر ما اسره لا كلاً منهما قدرضى به فبدل ولا
يجب شيء من المهر بلا طي في عقد نكاح فاسد كالنكاح بغير شهود ونكاح الحائض
في عدة الاخت ونكاح الخامسة في عدة الرابعة لان المهر ما يجب فيه
بستيفاء منافع البضع لا بالجر والعقد وان وصية خلاي الزوج والزوجة
لوجود المنافع من صحتها وهو احرمة لان كخلق اقيمت مقام الوطى فيتمتع
منه ولا يمكن مع احرمة ولهذا لا يجب لصاحبه المصاهرة ولا العدة
وتكفل منها فسخة بغير محض من صاحبه وقيل ليس ذلك بعد الدخول الا بفسخه
من صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض فان وطى اي الزوج لانه اد
على المسمى بعين ان زاد مهر مثلاً على المسمى لم تفسد الزمان عليه لرضاها بما دونها
وان كان اقل من المسمى وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية وعليه اي على
المادة الموطوية بنكاح فاسد العدة كما قال الشبهة بحقيقة في موضع التمسك
وتحذر زاعن الاستباه في النسب وابداً اي العدة من حين التفريق
لا من آخر الموطيات هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها
بالتفريق وثبت فيه اي في النكاح الفاسد النسب لانه مما يحاط في اثباته

احياء

احياء للولد من حين الدخول فان كان من وقت الوطى الى وقت الصبح
سنة اشهر ثبت وان كان اقل لا يند عند محمد وبه يقول يفتي وعند ابي حنيفة
وابي يوسف بغيره من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها بغيره يقوم
ايها ارب المرأة كالاخوات والعمات وبنات العم لان الانسان من
جنس قوم ابنة وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يغير بامر
ان تساوي ابي المراتن سناً اي في الصغر والكبر وجمالاً قبل لا يعتبر في اهل
بيت الشرف والحسب وانما يعتبر ذلك في اوساط الناس اذا رغبة فترق
ايمان بخلاف بيت الشرف وما لا وعقلا ودينا وبلداً بان يكونا من بلد
واحد وعصر اي زمانا وبكارة وثباته ذكر ان في الهدية وعلما وادباءا وكما ظني
ذكر هذه الثلاثة الزيلعي وفي المنتقى بشرط ان يكون الخبز مهر المستور وطلان او
رجل واحد ايمان ولفظ الشهادة فان لم توجد شهود قال قول للزوج مع بينة
فان لم يوجد منه اي من قوم ابيها من هي مثلها فمن الاجانب او بغيره
مثلها من الاجانب من قبيلة هي مثل قبيلة ابيها في الاوصاف المذكورة فليكن
فان لم يوجد جميع ذلك من الاوصاف المذكورة فما يوجد منه اي من بعض
الاوصاف لانه يتخذ اجتماع هذه الاوصاف في امرتين فبغيره الموجود
منها لانها مثلها ولا يعتبر اي بهر مثلها بامرها وخالفها ان لم يكونا اي الام
واحالة من قوم ابيها بان كانت بنت عم في يعتبر بمهرها وصح ضمانها

مهره لانه من اهل التزام وقاضاه الى ما يقبله فيصح وتطالب المرأة
من شات منه ار من الولي ومن الزوج اعتبارا بسائر الكفالات
ويرجع الولي على الزوج اذا ادبى اي الولي مهره لا مطلقا بل انما يرجع
ان ضمن اي الولي باءه اي باء الزوج والا اي وان لم يضمن باءه فلا
اي فلا يرجع على الزوج بشئ مما ادى كما هو حكم الكفالة وللمرأة منع نفسها
من الوطئ والسفوف حتى يوفى بها اي الزوج قدر ما بين تعجيله من مهرها
بعنه اذا شرط تعجيل كله او بعضا بعنه اذا شرط تعجيل بعضه لا حتى احبس
لاستيفاء المستحق وليس له حتى الاستيفاء قبل الايفاء ولها ان للمرأة
السفوف قبل القبض والخروج من المنزل بعن منزل الزوج للحاجة ايض
كما لها منع نفسها من الوطئ والسفوف مع الزوج ولها ان للمرأة النفقة وان
منعت المرأة نفسها ذلك الرقبض مهره لانه منع حتى فلا يكون لها
وهذا اي منع المرأة نفسها يكون قبل الدخول وكذا يكون بعده اي بعد الدخول
بعنه اذا دخل رجل ما جراته برضاها قبل ان يعطيه مهره المعجل فلها الاستماع
من الوطئ او السفوف بها حتى يعطيه لها ولا تبطل نفقتها بهذا الاستماع
عند اي ح لان كلوطية معقودة عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي
خلافا لها فيما لو كان الدخول برضاها المرأة غير صبيته ولا مجنونة لانها لو كانت
مكرهة او صبيته او مجنونة فلها الاستماع اتفاقا اما لو وطئها او ظلمها مرة
برضاها

برضاها لا يبقى لها حق عند اي يوسف ومحمد لانها سلمت اليه الموقوف عليه
فلا يكون لها حق الاسترداد وان لم يبين قدر المعجل حين العقد فقد رما
بمعجل بعن يوفى بها بقدر ما يحجل من مثله اي مثل مهرها عرفا اي عادة منصوب
التبعية من فقد بعن ينظر الى المستمر الى المرأة وان مثل هذه المرأة كم يكون لها
من مثل هذا المستمر معجلا وكم يكون موطلا في الوطئ فيقبض بالوف غير فقد
برجع او نحوها اي مثل ان تحبس لانه ان ثبت عرفا كالثابت شرعا وليس لها المرأة
ذلك المنع لقبض مهره لو اجل كله اكل المهر بعن ان اجل كله او عجل فهو على
ما شرط حتى كان لها ان تحبس نفسها الى استيفاء كلفه فيما اذا اجل كله وليس لها
ان تحبسها فيما اذا اجل كله لان النصريح اقوى من الدلالة هذا عند خلافها
لابي يوسف بعن عنده لها المنع حتى يتخذ المهر واذا اوفى اي اوفى الزوج
المرأة ذلك اربابين تعجيله او قدر ما يحجل منها فلا لزوم نقلها اي نقل المرأة
حيث شاء دون السفر اتفاقا اذ في ذر المصير القريبة لا تحقق الغيبة وقيل له
اي للزوج السفوف اي بالمرأة بعد اربابين تعجيله او قدر ما يحجل منها
في ظاهرها الرواية والفتوى على الاول بعن نقلها حيث شاء دون السفر
وان اختلفا الزوجان في قدر المهر المستمر في العقد بان ادعاه تزوجها باللف
وادعت الغيب فالقول لها المرأة مع يمينها ان كان مهرها كمالا
المرأة او اكثر والقول له اي للزوج او اقل وان كان مهرها اقل بينهما

اي بين ما يدعي الزوج والزوجة ولا بينة لاحدهما تحالفا ر حلف
كل واحد منهما على دعوى الاخر ولزم بعد احلف مهر المثل بهذا الذكر
هو في حالة قيام النكاح ثم اراد ان يبين الاختلاف بعد وقوع الطلاق
فقال وفي الطلاق قبل الدخول بعز ان طلقها قبل الدخول بها بعد
الاختلاف او اخلفا بعد الطلاق القول لهما المرأة مع يمينها ان كانت
المثل كنصف ما قالت او اكثر والقول له اي للزوج مع يمينه ان كانت
اي منعة المثل كنصف ما قال الزوج او اقل وان كانت بينهما
بين ما يدعي الزوج والزوجة يعز الزوج يدعي العشرة والمرأة الماتة تحالف
اي حلف كل منهما على دعوى صاحبه وان حلفا لزم منعة هذا عندهما
وعند ابى يوسف القول له للزوج مع يمينه قبل الدخول وبعده لانه
الزواج فتم امكن ايجاب شيء من المسمى وهو ما اقر به الزوج لا يبصار الى
مهر المثل لانه المسمى بدل اصل في العقد الا ان يذكر اي الزوج ما لا يتعارف
مهرها اي للمرأة بل يذكره بكذب الطاهر عادة بان يدعي عشرة دراهم
مثلا عشرة الاف وشرا بان يدعي ما دون العشرة وايهما اي من الزوج هو الزوج
برهن قبل ان يثبت كل منهما سواء وافق مهر المثل له او طلقا وذلك لان المرأة
تدعي الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقام الزوج قبلت ايضا
لان البينة تقبل لدفع البعير كما اذا اقام المودع بينة على رد الوديعه الى المالك

تقبل

تقبل وان برهن اي الزوجان فبينت اي بينة الزوج اولى من بينة
الزوجة حيث يكون القول لها يعز فيما اذا كان مهر مثلها ما قالت او اكثر
وبينتها اولى من بينة الزوج حيث يكون القول له فيما اذا كان مهر مثلها
كما قال الزوج او اقل وان اخلفا الزوجان في اصله راصل المسمى
مهر المثل يعز قال احد الزوجين لم يسم مهر وقال الاخر قد سمى قال اقام البينة
قبلت ولا يستخلف المنكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان حلف
وجب مهر المثل وموت احدهما اي احد الزوجين كجائتها في الحكم وان اخلف
اخر مع وزنة المبت فالحكم فيه كالحكم في حال جبايتها حال قيام النكاح في الاصل
والمقدار للمهر المثل لا بسقط اعتباره بموت احدهما الا برهان للمفوضة
مهر المثل اذا مات احدهما وفي موتها اي الزوجين ان اخلف الورثة
في قدره ارقدر المهر المسمى في العقد بان ادعت وزنة الزوج انه تزوجها
بالف وادعت وزنتها انه تزوجها بالغين فالقول لو زنة الزوج عند
الامام ولا يستثنى اي الامام الشيء القليل ولا يحكم بمهر المثل سواء ادعت
شياء قليلا او لا لان المثل بسقط اعتباره بعد موتها عنده كما سياتي
وعند محمد اجواب فيه كالحياة بعز كاجواب في حال الجحيم وتصح هذه المسئلة
اذا اخلف وزنة الزوج والزوجة في مقدار المهر المسمى وادعت وزنة المرأة
اكثر وزنة الزوج اقل جعل محمد القول لو زنة الزوجة ان شهد به مهر المثل

لان الطاهر ان المرأة لاتزوج باقل من مهر مثلها فكان قول من شهد له
 الطاهر احق بالقبول وان اختلفوا الورثة في اصله المهر بان قال بعضهم
 لم يسم وقال الاخر قد سمى بحجب مهر المثل عندها كما في حال الحياة وبما يقول الابا
 ينفي وعند الامام القول لمنكر التسمية ولا يجب شيء على الزوج لانه لا حكم للمثل
 اي خيفة بعد موتها وان يوثق الزوج اليها الى الزوجة شيئا ثم اختلفوا
 اي الزوجة هو الشئ المبعوث هدية وقال الزوج هو مهر فالقول له الزوج
 مع يمينه ان لم تكن لها بينة لانه المملوك فكان اعرف بحجة التملك كما لو انكر
 التملك اصلا وكما اذا قال او دعيتك هذا الشئ فقلت بل وبيته لي والظاهر
 ما شهد له لان اداء المهر واجب والاهداء تبرع والظاهر انه يسعي في استيفاء
 الواجب غرض منه في غيره ما هي للاكل فان الطعام المتيلا للاكل كالخبز والقمح المشوي
 لا يكون مهر اجمالا لانه الطاهر كذته فالقول فيه قولها وانما ساير الاموال فذكر مهرها
 وقد تكون هدية فعلية لبيان وان تكسح ذمتي ذمتي او جوتي حبيبة ثم اي في دار الخمر
 على ميتة او دم او نحوهما او بلامه سواد نكحها بسط ان لامة لها او نكحها بركت
 عن ذكر المهر وذلك ان النكاح يمينه وبلامه جائز في دينهم واعتقادهم فلا شيء
 لها اي للذمتية والحرية حر لونه افعال القاضي لا بعض شئ هذا عندني
 خلافا لما يفتي عنه طاهر مثل ان دخل بها او مات عنها والمتعة ان يطلقها
 قبل الدخول لها سواد وطئت الذمتية او الحرية او طلقت قبله قبل الدخول

او مات

او مات احداهما وان نكحها بخر او خنزير معين ثم اسلم اي الزوج او اسلم
 احدهما قبل القبض فلها اي المرأة ذلك اي النكح او الخنزير المعين وان كان
 نكحها بخر او خنزير غير معين فقيمة النكح اقلها قيمة النكح في صورة تسمية النكح ولها
 والمثل في صورة تسمية الخنزير لانه النكح عندهم مثلي كالحل عندنا فلا يخل اخذه واجبا
 القيمة او اقل منه واما الخنزير فمن ذوات القيمة عندهم كالشاة عندنا فاجاب
 القيمة لا يكون اوضاعه فيجب مهر المثل اوضاعه هذا عند اي خيفة وعند اي لو
 لها مهر المثل في الوجهين بغير صورة المعين وغير المعين وعند طهر لها القيمة
 فيما ارى الوجهين وفي الطلاق قبل الدخول تجب المتعة عند من هو محرر او جها
 اي القيمة **باب نكاح الرقيق** نكاح العبد والامة والمذنب والكاتب
 وام الولد بلاذن السيد موقوف على جازة السيد لصدر السيد
 التزويج من اهله وهو العاقل البالغ في تحله فينفذ وانما امتنع التفاد الحق
 فان اجاز المولى نفذ النكاح وان رد بطل النكاح وقوله اقول المولى
 لعبده بعن ان تزوج العبد بغير اذن المولى فسمع المولى فقال طلقها رجعية هذا
 القول منه اجازة لنكاحه لان الطلاق الرجع لا يكون الا في نكاح صحيح فتعقبت
 الاجازة لا طلقها اقول السيد او فارها لا يكون هذا القول منه اجازة له
 لانه تزوجه بلاذن فيه قرينة التردد على مولاه وقلة الالتفات اليه فان نكح
 اي العبد وغيرة باذنه ارباذا السيد فالمرء وكذا النفقة عليهم على العبد

عند اي في خلع النكح
 ونكح الخنزير

يعني اي ان يزوج
 ذنبه بغير طهر او غير طهر

ويؤتم بسقط المهر والنفقة لغوات محل الاستيفاء ببيع العبد بعن القن
فيه ان المهر لان هذا الدين ظهر في حق المولى فاشبهه بين المأذون له في
التجارة فيمعلق برقبته دفعا للضرر عن محاب الديون لان ذمته ضعيفة
فلو لم يعلق برقبته لتضررت بخلاف ما لو تزوج بلا اذن مولاه ووظف
حيث لا يباع به بل يطالب بعد الفسخ كما اذا زوجه الدين باقراره ويسعى المذهب
والمكاتب في المهر وكذا في النفقة ولا يبايعان لانها لا يمتثلان الفسخ من ملك
الى ملك مع بناء الكابة والتدبير واذا نهى اذن السيد لعبده بالنكاح سواء
عين المرأة او لم يعينها بشمل جائزة ارجاز النكاح وفاسده اذا الحاجة الى
اذن المولى تعلق المهر برقبته العبد فقط لا بالاثبات لكل العبد لان ذلك حال
لعبد يكون النكاح من خصايص الادمية ومن حيث تعلق المهر برقبته
الفاسد من النكاح ويجازي سواء في بيع اي العبد في المهر لونه اي العبد امرأة
نكاحا فاسدا فوطى المرأة ويتم الاذن به بالنكاح الفاسد لثبوت الادنى
ايه ولا يجوز ان ينزوي بذلك الاذن امرأة اخرى حتى لو تزوج العبد
تلك المرأة المفارقة بعده اي بعد النكاح الفاسد نكاحا صحيحا جائزا
يتوقف اذن ذلك النكاح على الاجازة لان الاجازة الاو قد انتهت
النكاح الفاسد وان تزوج اي المولى عبده المأذون المديون صح ان تزوجه
لان يمتن على ملك الرقبته وهو باق وهي الامة المنكوسة للعبد المأذون
المديون اسوة للغوا في مهر مثلها ارساة المرأة غراؤه في مهر المهر

يعن

يعن ان بيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والغوا بالخصنة فخذ بخصته مهرها
المستمر ان المهر اقل من مهر المثل ومساويا اما اذا كان زابدا فخذ
بخصته ما زاد على مهر مثلها ومن زوج امته ارجازية الترخيم وكذا المذهب
وان المولى لا يلزمه ارجازية المولى ان يزوجها ارجازية الزوج يقال بوثته منه لا
اسكنه اباه ويطلق الزوج الامة المنكوسة من طهر الزوج بها ولا نفقة عليه
ار على الزوج الا بالقبولية وهي ارجازية في عرف الفقهاء ان يخلى المولى
بينها وبين الامة وبين الزوج في منزله ارجازية المولى ولا يستخذهما
اي المولى ان حق المولى اقر من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومناضها
ولا كذلك الزوج ولو وجبت النبوة لبطل منه في الاستخدام لانه يتحقق
احيانا فان بوءا ارجازية المولى الامة ثم رجع المولى عن النبوية صح
الرجوع وان شرط لزوم لانه كالحادة فلا تكون لازمة وسقطت
النفقة عن الزوج برجوع المولى عن النبوية لزوال سببها وان خدمته ارجازية
الامة المولى بعد النبوية بلا استخدام المولى الامة لا تسقط النفقة
عن الزوج لوجود الاحتباس وان زوج المولى الامة ثم قلها ارجازية المولى
الامة قبل الدخول سقط المهر لانه يخل بالفضل فحوزي بالحرمان وانما لا يبرغ
المسؤول الحديث بخلاف ما لو قلت احررة نفسها قبل الدخول حيث لا
يسقط المهر لانه القائمة لا تأخذ شيئا فكل المهر بالموت وانما قبل الدخول

لان بعد الوطء المهر واجب في القورتين والاذن في العزل عن الامة
لنسيب الامة لان العزل يمنع عن حدوث الولد وهو ملك طوبى لها
عند ابي ح وعندها لها ار لامة بعز الاذن لها لان الوطء حقها حتى ان لها
ولاية المطالبة بابتنت وفي العزل ينتقص حقها فيبشنة طرضا كما في الحرة
بخلاف الامة المملوكة لانها لا مطالبة لها بغير رضا وان تزوجت
او مكاتبية وكذا المذنبه واتم الولد بالاذن ثم عتقت فلها اي فلامه
وبغير اخبار في الفسخ للنجاسه لو كان زوجها او عبدا وسواء كان النكاح
برضا او لا فان كانت تحت العبد فلها اخبار وان كانت تحت الحر فغيره
خلاف الشافعي وان تزوجت بلا اذن من مولاهم فعتقت نفذ انكاحها
لانها من اهل العباد وامناعه لحق المولى وقد رآه وكذا اي نفذ النكاح
لو تزوجها العبد بلا اذن من مولاهم ولا خيار لها اي للامة لان النفوذ
بعد العتق من جحرها والمسمى في العقد من المهر للسيد وان زاد المسمى على
مثله بان كان مهر مثل ما به والمسمى الفا مثلا ان وطئت الامة بعد
العقد قبل العتق لان الزوج استوفى منفعة مملوكة للسيد فوجب البذل
له ولها اي للامة ما سمي ان وطئت بعده اي بعد العتق لانه استوفى
منفعة مملوكة لها فوجب لها البذل ايضا ومن وطئ امه ابنته فولدت
اي الامة من الاب فادعاه ا رادع الاب الوطء الولد سودا دعى

ام لا

ام لا ثبت نسبة اي نسب الولد منه اي من الاب سواء صدره باليه
ام لا ولزمه ان يزم الاب الوطء فيجتمعا اي الامة فان قوله صراحة عليه ولم
انت وما لك لا ييك اوجب ولاية تلك الاب مال الابن عند الحاجة
فقبيل الوطء يصير ملكا للاب لئلا يكون الوطء حراما فوجب قيمته على الاب
لا يلزم منه اي عقر الامة لان الوطء مملوكة ولا يلزمه قيمة ولده لانه ولد
ملك الاب ونصير الامة ام ولده واجد ا ر ابو الاب كلاب بعد
موته ا ر موت الاب في الحكم المذكور لقيام اجد مقام الاب لا قبله
اي لا قبل موت الاب وان زوج الابن امه اياه جازا ا ر التزويج
لصدوره من اهل مضافا الى محله وعليه ر على الاب مهرها ا ر مهره الامة
لانها بالانكاح لا قيمتها لعدم ملك الرقية وان انت ا ر الامة التي
نكحت من الاب بولد لا نصير الامة ام ولده وهو اي الولد حر لبقائه
بقا ابنة الابن لان الامة ملك الابن فيستبها الولد فيعق طرا فيه حرة
قالت سيد زوجها اعتقه عنى بالف ففعل اي فاعتق السيد ففسد النكاح
ولزمها ا ر لم الحرة الا ان لان العتق يمنع من الام عندنا ويكون الولد لها
الحرة لانه عتق عليها وبصح الاعناق عن كفارتها لولدت الحرة به ا ر ابدا
الاعناق الاعناق عن الكفارة وان لم تغل الحرة بالف لا يفسد النكاح
لعدم الملك ويكون الولد له ا ر السيد لانه لم يعتق من ا عتقها خلافا لابي يوسف

بعض عند هيف النكاح في صورتين سواء قالت بلا بدلا او بديل
 ثبوت الملك للاحد وللمو اجبار عبده وامته على النكاح دون مكانته
 مع الاجبار هنا نفاذ نكاحه عليها بلا رضاها وانما جاز لانه مملوك فنية
 ويد ايمك عليه كل تصرف فيه صيانة فلكه **باب نكاح الكافر**
 اذا تزوج كافر بلا شهود او تزوج في عدة كافر وذلك ان
 التزوج بلا شهود او في عدة كافر جائز في دينهم واعتقدوا به ثم اسلموا
 المتزوجا او ارا بقبا عليه ا على نكاحها هذا عند ابي حنيفة خلافا لما في
 بعض اذا تزوج كافر في عدة كافر ثم اسلم بقاء على نكاحها عند ابي يوسف
 ومحمد ولو تزوج المجوسي محرمة ثم اسلم ا الزوجا المحرما او اسلم احدهما فوق
 بينهما ا بين الزوجين المحرمين لانه بهذه النكحة وان كانت في حكم الصبيحة
 بينهم لكن احوية تنافي بقاء النكاح فيفرق بينهم وكذا ابي فرقة بينهما لو
 زافا ارضا اهما ابنا واما على الكفر لعدم اكلية للمحرمة وما يرجع الي
 اكل يستوى فيه الابتداء والبقاء وبمرافقة احدهما لا ينفق اذ بمرافقة احدهما
 لا يبطل حتى لا يخلو عدم التزامة احكام الاسلام وليس لصاحبه ولالة المرأة
 هذا عند ابي حنيفة خلافا لما يفرق بينهما في ايهما والطفل مسلم ان كان
 احدا بويه اسما او اسلم احدهما ا احدا بويه وله طفل لانه انظر له والطفل
 كتابي ان كان ولد بين كتابي ومجسوي لان الطعن يتبع خيرة الابوين وينا

خلافا لما في النكاح
 من غير اكلية

او المجوسي

اذا المجوسي شتر من الكتابي ولو اسلمت زوجته الكافر او زوج المجوسية
 عرض الاسلام من قبل القاضي على الاخر فان اسلم الاخر فالتزوجت التي
 اسلمت فهي له والا ابروان لم يسلم الزوج الكافر او الزوجة المجوسية فرق
 بينهما ا بين زوجة الكافر وبين زوج المجوسية بعد الابدان فان ابي الزوج
 ولو كان صغيرا او مجنونا عن الاسلام بعد عرضه فالفوق طلاق عند ما خلافا
 لابي يوسف يعرض عنه لا يكون اباؤه طلاقا في نسخا لا يكون النفي
 طلاقا ان ابنت هي المرأة عن الاسلام لانه الطلاق لا يكون من النساء لها
 ا للزوجة المفقة باياها ا لمه لو كانت الفقة بعد الدخول ا لمه تباك
 بالدخول والا ابي وان لم تكن الفقة بعد الدخول ا قبله فنصف النصف
 المهر لها لو ابى ا الزوج ولا شيء من المهر لانه لو ابى عن الاسلام لانها
 فرت المبدل قبل نكاح المبدل فاشبه الردة ولو كان ذلك ا اسلام زوج
 المجوسية او امة الكافر في دارهم ا في دار الحرب لا تبين ا لم ينع الفقة
 بينهما حتى يخفى ا المطاة ثلثا ان كانت من حبض او يمضي ثلثا ا شهر ا لم
 تخص قبل اسلام الاخر لانه الاسلام ليس سببا للفقة وعرض الاسلام متقدر
 الولاية ولا بد من الفقة دفعا للفساد فافنا شرطها وهو مضي احيى مقام
 السبب كما في حق البتة وان اسلم زوج الكتابية بغير نكاحها لم يجوز له الزوج
 بها ابتداء فالبقاء اولى وتبين الدارين سبب الفقة لا ا سبب الفقة

لانه ابتداء

بن النكاح

ولو كان مجسما غير ابا

والمطاهرة

وفرغ عليه بقوله فلو خرج احدهما ارا احد الزوجين من دار الحرب
 اليها مسلما او خرج اي احدهما مستيبا بانت ارفقت الفقرة بينهما
 عندنا لا اختلا الدارين وان سببا ارا الزوجا حال كونهما معا لا بين
 لعدم التباين ومن ما جرت ارفقت اليها بانت باتفاق علمائنا
 ولكن لا عدة عليها ارا على ما جرت بعض بينونة بلا عدة حتى يجوز لها ان
 تنزف من هذا عند اي ح لان العدة كحرمة ملك النكاح وتباين الدارين لم
 يبق النكاح فلا تجب العدة خلافا لما بعض عندها عليها العدة لان الفقرة
 وقعت بالدخول في دار الاسلام فليزوم ما حكم الاسلام وارتداد واحد الزوج
 فسخ للنكاح بينهما في الحال غير موقوف على الحكم وقاعدة كونه فسخا ان
 عدد الفل لا ينتقص به هذا عندها وعند محمد ارتداد الرجل طلاقا يعز اذا
 كانت الردة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فطلاقا ولا موطوءة
 كل المهر سواء كانت الردة منها او منه لانه نكاح بالدخول فلا يتصور سقوط
 وغيره اي غير الموطوءة نصف المهر ان ارتد الزوج لان الفقرة
 جهته قبل الدخول توجب نصف المهر ولا شيء من المهر لها اي غير الموطوءة
 ان ارتدت لان الفقرة حصلت من جهتها قبل الدخول معصية توجب سقوط
 وان ارتد اي الزوجا معا وكما معا لم يبين بل فيما على النكاح استحسانا
 اسلما متعا قبا بانت الزوجان لان الاسلام احدهما اذا تقدم بقى الآخر

وقراره في هذا فيما سألنا عنه
 احدنا سألنا في هذا الموضع
 انما انما بيننا وبينكم
 انما انما بيننا وبينكم
 انما انما بيننا وبينكم
 انما انما بيننا وبينكم
 انما انما بيننا وبينكم

في الزوجين
 في الزوجين

ردته فيتحقق الاختلاف ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا لاجتماع
 القضاة رضي الله عنهم **باب القسم** هو يفتح القاف مصدر قسم
 القاسم المال بين الشركاء ارفقت بينهم وعين انصبايم ومنه القسم بين النساء
 بحسب العدل فيه اي في القسم بين النساء بينونة عند الصحة والموت
 وكذا يجب العدل في الملبوس والماكل ولا يجوز ترجيح بعض على بعض في
 شيء منها لا وطيا لانه يمتنع على النشاط فلا يقدر على التسوية فيها كما في الحجة
 ولا فرق في هذا الواجب بين الفحل والعين والمجبوب والمريض والصحيح
 والمرأة الحايض والنفساء والبكر والثيب والمجذبة والقديرة والمسلية
 والكفائية فيه ارفقت القسم وكذا في الملبوس والماكل سواء لان القسم خفي
 النكاح ولا تفاوت بينهما في قسمه وللامنة والمكاتب والمذنبه وام الولد
 المنكوحا نصف الحرة اظهار الشرف الحرة ولا قسم في السفر حتى جاز ان
 يستصحب واحدة منهم فيه وفرغ بقوله فيسا في الزوج بمن تسانن نسائه
 والفرقة احب تطيبا لعلو كين فيسا فومن خرجت فرعها ولم يحسب
 عليه ايام سفره مع الم كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما وان هبت
 احد النساء قسم لغيرها ارا لاجل ارفقت ارفقت ارفقت قسمها لانه حواء لها
 ارا لاجل النساء الزوج هبت قسمها ان ترجع لانها اسقطت حواء بحسب
 فلا يسقط لان الاسقاط انما يكون في العايم فيكون الرجوع امتناعا بمنزلة

والمجذبة التي لا تخاف من الزنا

في الزوجين
 في الزوجين

الحاربة حيث يرجع المعبر فيها متى شأنا فلنا ولا يستقط المرص كذا في
الدرر **كتاب الرضاع** هو مضمض البطني الرضيع من ثدي ادمية
احتراز عن ثدي الشاة ونحوها فان الرضعين اذا مصاه لا يترتب عليهم
الرضاع كما سياتي في وقت مخصوص وثبت حكمه ارحم الرضاع بقليده اي قبل
الرضاع وكثيره في مدته اربعة اشهر الرضاع لا يبعد اي بعد المدة وهي اربعة
اشهر الرضاع حولان ونصف حول عند ابى حنيفة وعندهما حولان فقط
وانفقوا على ان اجرة الرضاع اذا طلقت المرأة لا تجب على الاب بعد
حولين ثم مدة الرضاع اذا مضت لم يتعلق به تحريم لقوله صلى الله عليه وسلم
لا رضاع بعد الفصال ولا يعبء العظام قبل المدة فيحرم به الرضاع
ما يحرم من النسب الاجدة ولده من الرضاع فان جده وكذا سببا
ام موطوءة الاب ولا كذلك من الرضاع واخت ولده من الرضاع
فان اخت الابن من النسب اما البنت او الربية قد وطئت امها
ولا كذلك من الرضاع وعمه ولده من الرضاع فان عمه ولده من النسب
الاب ولا كذلك من الرضاع وام اخيه او اخته من الرضاع فان ام الاخ
والاخ من النسب هي الام موطوءة الاب وكل منهما وام ولا كذلك
الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الاولى الام رضاعا للاخت او
الاخ نسبيا كان يكون لرجل اخت من النسب ولها ام من الرضاعة

نحو صدره على ام يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب

حيث

حيث يجوز له ان يتزوج ام اخته من الرضاعة اثنتا عشرة اشرا
للاخ او للاخت رضاعا كان يكون له من الرضاعة ولها ام من
النسب حيث يجوز له ان يتزوج ام اخته من النسب اثنتا عشرة اشرا
للاخت او للاخ رضاعا كان يجمع البطني والصبي الاجنبيا على ثدي
احدة واحدة اجنبية وللصبيته ام اخوي من الرضاعة فانه يجوز له ان
يتزوج بام اخته من الرضاعة وام عمه او عمة من الرضاع او خاله او خالته
من الرضاع فان ام الاولين موطوءة اخذ الصحيح وام الاخرين موطوءة
اخذ الثاني ولا كذلك من الرضاع والا عطف على الاستثناء المقدم
يحرم به ما يحرم من النسب الا اذا بن المرأة يعبر بجوزها للمرأة المصعقة
تزوج نفسها لا اخي ابنا من الرضاع وفسدت عليه ارضاء المرأة
ما بقي من عم ابن المرأة وخالتها يعبر بجوز المرأة المصعقة تزوج نفسها نعم
ابنها من الرضاع وخاله وكل اخت للاخ رضاعا ونسبا كان
من الاب له الاخ اخت من امه كل اي الاخت لاخيه من ابيه
صورة المسبلة رجل لابن وامه لها بنت فتزوج الرجل ما فولدت
ولدها هذا الولد بالنسبة الى ابن الزوج اخ لاب والى بنت المرأة
لام وتكون بنت المرأة بالنسبة الى ابن الزوج اخت اخيه من النسب يجوز
ان يتزوجها وصورة المسبلة رضاعا صبيبا شر بالبن او امة يجوز

ان يزوج اخت الاخر رضاعا ولا حظ بين رضيعي ثدي امرأة كان
 واخت لانها اخوان من الرضاع وان وصل به اخلف زمانها رسوا
 ارضعتها في زمن واحد او في اربعة مختلفة متباعدة وسواء ارضعتها
 من ثدي واحد او احدهما من ثدي والاخر من الاخر ولا حظ ايضا بين
 رضيع وولد مضعته اي مضعه الرضيع لانها اخوان ايضا وان سئل كونهما
 وليا له لانه ولد لاختها وولد زوج لبنها اي لبن المضعه منه اي
 الزوج فهو اي الزوج الذي لبنها منه اب للرضيع وابنه ابن الزوج
 للرضيع وبنته اخت واخوه عم واخنة اراخت الزوج عمه حيث لا
 يجوز للرضيع لو كان ذكرا ان يتزوج اخنة وعمته رضاعا كما لا يجوز
 ولا حرمه لو رضعوا الرضيع من لبن ساة ونحوه او من لبن رجل حيث
 لا تثبت عل لبنها حكم الرضاع فان احرمه انما تثبت بطريق الكراهة
 بوساطة شبهة اخبرية والاصل فيه المضعه ثم يتعد الى غيرها ولا حرمه
 في الاختلاف لصبي لبن المرأة لان النشوء لا يوجد فيه والتحريم باعتبار
 وانما يوجد بالغدا وهو من الاعلى الى الاسفل ولبن البكر ان نزل
 والمرأة البنته محرم اي يوجب التحريم لانه سبب النشوء والنموت تثبت به
 شبهة البعضية كلبس غير من النساء ولبن المرأة الميتة ايضا لبن حقيقة
 وكذا اي محرم الاستعاط وهو صلب الدوا في الانف اذا وصل الى قصبة

واللبن

واللبن المخلوط بالطعام لا يكره اي لا يوجب احرمه عند ابي حنيفة لانه
 لا بشرط الغلبة فيه خلافا لما عند طائفة اللبني ينع عندهما اذا كان اللبن غالبا
 ولم تمسه النار يتعلق به التحريم ويعتبر الغالب لو خلط لبن المرأة بماء او دواء
 او لبن ساة لان ب اشبا اللحم وانتشار العظم وهو المعبر في هذا الباب وكذا
 اي يعتبر الغالب لو خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى هذا عندنا لان الاقل يجعل
 تابعا لاكثر في الحكم وعند طائفة تتعلق احرمه بهما اللبني الغالب والمغلوب المحسن
 لا يغلب المحسن ولكن يتقويه فيثبت لكل منهما حكم نفسه وقيل لا يحكم
 كذا في ذلك وان ارضعت امرأة كبيرة ضررتها الصغيرة حرم متاعا الزوج لانه
 يصير جامعين لائق وبنتها رضاعا ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ اي الكبيرة لا الفرق
 جات من قبلها قبل الدخول بها حرم لولم يجر فيها بان كانت مكرهة او نائمة وضعها
 الصغيرة او اخذ رجل لبنها فاجر بالصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة فلهما نصف
 لعدم اضافة الفرق اليها وللصغيرة نصف الرضف المهر لانه الفرق لم يجر فيها
 ويرجع الزوج به او ينصف المهر على المضعه الكبيرة ان علمت بالشك وحصدت
 الفسا ويغفر فساد الشك لا يرجع الزوج بنصف المهر عليها ان لم تعلم الكبيرة به
 بالشك ولم تنقد الفسا او قصدت الكبيرة بالارضاع دفع الجوع او الهلاك او لم
 تعلم انه اي الارضاع مفسد للشك فلا تكون متعدي والقول قولها اي قول الكبيرة
 فيه اي في الارضاع على هذا الوجه وانما تثبت الرضاع بما ثبت به ضمير المحرور

فمنه ان

واللبن

فمنه ان

كتاب الطلاق

الى المال بعض ثبت بها دة رجلين او رجل وامرأتين لان في اثباته
زوال ملك النكاح فلا يقبل الا بيمينه بخلاف ما لو شهد واحد ان هذا الزوج
مجوسى تقبل لان ايمته فيه لا تستلزم زوال الملك فكان امر دينيا ولو كان
اي الزوج مشير الى زوجته هذه اخي من الرضاع ثم ادعى ان الزوج الخطا به
والرجوع لانه اقرب ما جرى فيه الخط فكان معذورا وكذا اذا اقرت انها اخته او
انه ابنته رضاعا ثم اراد ان يتزوجها وقالت خطأت وصدرها فها مصدقها
وله ان يتزوجها **كتاب الطلاق** هو لغة رفع القيد مطلقا يقال طلق
الفرس والاسير ولكن انعمل في النكاح بالتعجيل كالسهم بيمين التيسيم وهذا
اذا قال لامرأته انت مطلقة بتشديد اللام لا يحتاج الى ايمته وتخفيفها يحتاج اليها
ذكره الزيلعي وسرعان رفع القيد ثابت شرعا بالنكاح خرج به الحق لانه رفع فيه
ثابت شرعا لكن ذلك القيد لم يثبت بالنكاح اعلم ان الطلاق على ثلاثة انواع
احسن حسن وبدعي ذكر الاول بقوله احسنه اي الطلاق بتطبيقه بطلقة واحدة
في طهر لاجماع فيه اي في الطهر وتركها اي ترك الزوج المطلقة حتى تحيض
عدتها لانه ابعد من الندم لم تكن من التذكر بالمراجعة وذكر الثاني بقوله حسنه
وهو اي حسن الطلاق سني بتطبيقه ثلث تفريقا في ثلثة اطهار لاجماع فيها اي في
الاطهار لمن تحيض ان كانت المطلقة مدخولا بها واغبر اي غير المدخول بها
والموطوءة طلقه واحدة ولو وصليه كانت في زمان الحيض وانما الايسة والصغير

والحامل

كتاب الطلاق

والحامل فان تطلقن اربعة المذكورات للسنة عند كل شهر طلقه واحدة
بغير تطبيق غير الموطوءة واحدة والموطوءة ثلث متفرقة في ثلثة اطهار او اشهر
حسن وسني اما الايسة والصغيرة طلاقا منه الاشهر مقام الحيض في حق العدة
وانما الحامل طلاقا للحيض في مدته فكانت كالصغيرة في حق ايقاع الطلاق ابتداء
وفي حق تفريقه هذا عند الامام وابي يوسف وعند محمد وزفر لا يطلق الحامل السنة
الا واحدة لان الشهر في حقها ليس به حصول العدة فكانت كالتمتع طهرها ولو كان
الطلاق في اول الشهر تعبر الابهة وفي وسطه تعبر الايام عند الامام وانما عندها
فيكمل الاول بالاخيرة والمتوسطا بالابهة وجاز طلاقهن اي الايسة والصغيرة والحامل
عقوبة اي عقوب الوطى لان الكراهية في ذوات الحيض لتوهم الحمل وذكر الثالث
بقوله بدعي اي الطلاق هو تطبيقه ثلثا او ثنتين بكلمة واحدة او تطبيقه ثلثا
في طهر واحد لاربعة فيه اي في الطهر ان كانت المطلقة مدخولا بها او تطبيقه
في طهر جامع اي الزوج فيه اي في الطهر وكونه هذا الطلاق دعيا كونه مخالف للحسن
والاحسن فكان فيهما وكذا اي بدعي تطبيقه في الحيض وجب مراجعتها اي المطلقة
في حال الحيض في الحج عملا بحقيقة الامر ودفعها للمعصية بالقدر الممكن برفع اثمها وادوية
وقيل يستحب ارجاع المطلقة في حال الحيض فاذا طهرت الزوج بعد الرجوع من
الحيفه التراجع فيها ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء والا امسكها وتحتاج بحوز
للزوج ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيفه التي رجعوا فيها ولو قال للموطوءة وهي
ذوات الحيض انت طالق ثلث للسنة بلانية وقع عند كل طهر طلقه واحدة **كتاب الطلاق**
وان نوي الوقوع بعذر وقوع الثلاث جملة صحيحة نية فتقع الثلاث في الحلال لانه
نوي ما يحكمه لفظه لانه سني وقوعا او وقوع الثلاث جملة عرف بالسنة لا ايقاعا
فلم يتناول مطلق كلامه لانه ينصرف الى الكامل كونه وهو سني وقوعا وايقاعا

وهذه الايسة والصغيرة
مقام الحيض في حقها
وهي سنة الاجارة
منسوبة اليه
وقال في هذا الموضع
منه وعاد في ذلك
وهي ما ينفى في حقها
عنه جعلا من
ثم ينفى ان احب
المخوفا

وينبغي طلاق كل زوج عاقل بالغ سواء كان حراً أو عبداً أو مملوكاً أو مسلماناً أو كافراً
 العبد والمكاتب إلا الطلاق ولو وصلته كان طلاق الزوج مكرماً فإن طلاق
 لا قراره بالطلاق أو كسر انزال عقده فانه يقع طلاقه وكذا خلفه وعنه أو آخر
 سواء ولد آخرس أو طر عليه ودام فإن لم يدم لا يقع طلاقه بإشارة المعهودة
 فانه إذا كانت له إشارة توف في نكاحه وطلاقه وبسبه وسراية في كإبارة
 الناطق استحساناً كذا في الكافي وكذا يقع الطلاق هازلاً وهو الذي لا يقصد حقيقة
 كلامه أو غيرها أو سبهاً بان أراد ان يقول سبحاً الله مثلاً في علي لسانه
 طلق لانه صريح الاحتجاج الى النية لا يقع طلاق صبي وجنون لقوله صلى الله عليه وسلم كل
 طلاق جائز إلا طلاق الصبي والجنون ونائم كعدم التيمية وسيد على روجه عبده لانه
 ليس بزوجه وكذا لا يقع طلاق المبرسم والمغم عليه والعنوة واعتباره اي الطلاق
 والمراودة بالنساء فطلاق الحرة اي جميع طلاقها ثلاث ولو كانت حرة تحت عبد
 وطلاق الامنة اي جميع شتان ولو كانت الامنة تحت حر وينع الطلاق بنظر الحق
 بلا عكس اذا قال لامرأته اعتقتك تطلق اذا نوى اودل عليه كمال واذا قال لامرأته
 طلقك لا تعق لان ازالة الملك اقوى من القيد وليست الاولى لازمة للثانية
 فلا يصح استعادة الثانية للاولى ويصح العكس **باب انواع الطلاق**
 نوعان صريح وكناية فالصريح عند الأصوليين ما ظهر المراد منه ظهوراً بيناً حتى صار
 المراد منه مكشوفاً بحيث سبق الى فهم السامع بغير الاستماع حقيقة كان أو مجازاً
 صريح اي الطلاق ما اي لفظ استعمل فيه اي في الطلاق مع التعليل خاصة لاني غيره
 ولا يحتاج الى نية ونحوه لفظ الصريح في الطلاق انت طالق وانت مطلقة وطلقك
 بكسر الكاف فهذه الالفاظ تستعمل في التطلق ولا تستعمل في غيره كالأعناق وما
 ويقع بكل منها اي من هذه الالفاظ الثلاثة واحدة رجعية وان نوي اي الزوج

لانه فيه جحد العبد والكذب
 وقيل لم يستعمل في غيره
 الكذب

اكثر

اكثر من الواحدة أو نوي بآية أو لم ينو شيئاً لانه الطلاق الصريح موضوع
 للطلاق فكان حقيقة فيه وقوله اي قول الزوج للزوجة انت الطلاق وانت طالق
 الطلاق اوانت طالق طلاقاً يقع بكل منها اي بكل من هذه الالفاظ واحدة رجعية ولا يحتاج
 وان وصلته نوي اي الزوج ثنتين أو بآية لانه عدد محض فلا يتناول الفرد
 وان نوي بانث طالق طفلة واحدة ونوي بطلاق واحدة أخرى وقعت
 اي الطلقتين لانه كل منهما يصلح للتابع وان نوي اي الزوج بهذه الالفاظ
 الثلاثة الطلقت الثلاث وقعت اربطة الثلاث في الحرة والثلاث في الامنة
 لما تقر في الاصول ان لفظ المصدر مفعول لا يدل على العدد والثلاث واحد
 اعتباراً لكونه تاماً اجنس وكذا الثنتان في حق الامنة وآما في حق الحرة فعدد محض
 فلا يصح نيتها ويصح اطلاق واحدة رجعية باضافة اي اضافة الزوج الطلاق
 الى جملتها اي جملة المرأة كما مر بغير انت طالق ومطلقة مثلاً واضافته الى ما
 يعني اي جزء يعبر به اي بذلك الجزء عن الجملة اي جملة البدن كالرقبة والعنق والراس
 والوجه والزوج والبدن والجسد والفرج واضافته الى جزء شائع في الكل منها
 اي من المرأة كنصفها اي نصف الزوجة طالق ونكحتها اي كنول الزوج ثلثك
 طالق آما في اضافة الى الجملة فظاهر وآما في اضافة الى ما يعبر به عن الكل فمكشوفاً
 عن الكل وآما الجزء الشائع فلهذا يقع في ذلك الجزء ثم يسري الى الكل لسبوعه فيقع
 في الكل لا يقع باضافة اي الطلاق الى يدك او رجلها او ظهرها او بطنها بان يقول يدك
 طالق او رجلك طالق وكذا لا يقع بالاضافة الى كل جزء لا يعبر به بجملة لانه الطلاق
 رفع قيد النكاح فمختص بمحل قيد النكاح ومحل ما يجوز اضافة النكاح اليه وهو الكل وما
 يقوم مقامه او الجزء الشائع فصار كما ضافة الى الظهر والبصاق ولو طلق ما
 طلق الزوج الزوجة نصف نطفة أو سد اي سدس نطفة او ربعها خلقت

الى نية لانه صريح

كما قالها في ثلث

واحدة بعين اذا قال انت طالق نصف طلعة او سدسها او ربعها تنفع واحدة
لان ذكر بعض ما لا يخبر به كذا كرهه ووقع في قوله انت طالق ثلثة انصاف فليست
طلاق ثلث بالرفع فاعل يقع لان نصف التطبيقين طلعة فاذا جمع بين
ثلثة انصاف صار ثلث تطبيقات ضرورة وفي قوله انت طالق ثلثة
انصاف تطبيق يقع ثلثان لانهما طلعة ونصف فتكامل النصف فحصل
طلاقا وقبل يقع ثلث لانه كل نصف تكامل في نفسه فيصير ثلثا وفي قوله
انت طالق من واحدة الى اثنين او انت طالق ما بين واحدة الى اثنين تنفع
واحدة فان الغاية الاولى عنده تدخل تحت الطغيا لا الثانية هذا معنى
وعندهما يقع ثلثان لان الغايتين يدخلا تحت الطغيا وفي قوله انت طالق من
واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث يقع ثلثان هذا عندنا في حنفية وعند
يقع ثلث لما مر ان الغاية الاولى هي وفي قوله انت طالق واحدة في اثنين تنفع واحدة
ان لم ينو شيئا يكون صريحا ونوى الضرب والحساب لانه لا يزيد شيئا في المضروب
وان نوى اي الزوج بقوله واحدة في اثنين او ثنتين او مع ثنتين فثلاث
اي تنفع طلاق ثلث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكر في الموطوءة وفي غير الموطوءة
بعض اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في اثنين ونوى واحدة وثلثين
تنفع واحدة مثل واحدة وثلثين او كما اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة
وثلثين حيث تنفع واحدة ولا يبقى للثنتين محل وان نوى بقوله واحدة في اثنين
مع ثنتين فثلاث في اي تنفع طلاق ثلث في غير الموطوءة ايضا كما في الموطوءة لانه
محتمل اللفظ وفي قوله انت طالق ثلثين في اثنين تنفع ثلثان وان وصلته نوى
الضرب لما عرفت انه لا يزيد في المضروب شيئا اذا لم يكن له نية وفي قوله انت
طالق من هذا الى الشام تنفع واحدة رجعية وقال رفر تنفع بانه لانه وصف

الطلاق

ليست بها واحدة

الطلاق بالطول كانه قال انت طالق طلعة طويلة واذا قال هكذا كان بانيها
فقد لا بل وصفه بالقصر لانه اذ وقع في الاماكن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل
القصر لانه ليس بحسم فقصره حكمه بكونه رجعيا وفي قوله انت طالق مكنة او في
مكنة تطلق اي الزوجة في الحال حيث كانت اي في اي بلد لان الطلاق لا يختص
بمكان ولو عساه التعليق يصدق وبانه لا قضاء لان الاضمار خلاف الظاهر وكذا
قوله انت طالق في ثوب كذا تنجيز ولو نوى التعليق لا يصدق قضا وكذا قوله
في الظل والشمس ولو قال اي الزوج للزوجة انت طالق اذا دخلت مكنة او
طالق في دخولك الدار لا يقع اي الطلاق بل يعلق ما لم تدخلها اي الزوجة مكنة
وكذا لا يقع ما لم تدخل الزوجة الدار **فصل** قال اي الزوج للزوجة
انت طالق غدا او انت طالق في غد تنفع اي الطلاق عند الصبح من الغد لو وجد
المعلق به وان نوى الوقوع وقت العصر اي اخر النهار صححت اي نية وبانه
الاول وهو انت طالق غدا وان نوى الوقوع وقت العصر صححت نيته في الثاني
وهو قوله انت طالق في غد قضا ايضا كما صححت بانه هذا عندنا في حنفية خلافها
بعض لا يصدق فيها قضا عندهما ويصدق بانه ولو قال انت طالق اليوم غدا
او انت طالق غدا اليوم يجزى الاول ذكر ان نصب على التيمية من الاول بعض بعض
ذكر الاول فيما اذا قال انت طالق اليوم بعض تطلق في الصورة الاولى في اليوم وتلقو
ذكر الغد وفي الثانية تطلق في الغد ويلغو ذكر اليوم لانه يبيد ذكر نية حكمه تعليق
او تنجيز فلا يحتمل ان يغير ذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التنجيز ولا يقبل التعليق
ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا حيث لا يقع قبل غدا لانه معلق بمجيء غدا فلا
ينفع قبله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق ولو قال انت طالق قبل ان تزوجا
فهو اي فهذا القول لغو وكذا اي لغو ايضا انت طالق امس والحال انه قد نكحها

بعض بعض

اي كبح الزوج المرأة اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالم كاف
فلحق كما اذا قال طلاق طالق قبل ان اخلق وقبل ان تخلق او طلقك وانما
او نائم بخلاف ما اذا قال انت حر قبل ان اشتهرك او انت حر امس قد
اشتره اليوم حيث يعق عليه لا قراره باكرية قبل ملكه الا بمران من قال العبد
اعتقه مولاه ثم اشتره يعق عليه ذكره الزمعي وان كان قبل مس وقع الطلاق
الان يعز في الحال فيمن نكحها قبل امس اذ لا قدرة له على الابقاع في الزمن لما
وقال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك او انت طالق ثلاثا متى لم اطلقك او انت
طالق ثلاثا متى لم اطلقك وسكت اي الزوج بعد قوله هذا اطلقك الزوجه ثلاثا
للحال يعز في الحال لانه ما يرد به الوقت منى والى على الوقت فانه اضاف الطلاق
الى زمن حال عن التطبيق وقد وجد حين سكت فقع الطلاق بجملة حر ولو علق
اي الزوج الثلاث فبها قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك ابن وضعت الولد
وقعن الطلاق الثلاث بسكونه اي الزوج وان وصل اي الزوج قوله انت طالق اي
قوله انت طالق ما لم اطلقك بان قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق وقع طلاق
واحدة بلا ضرورة ولو قال السر طلاق ما لم اطلقك فانت طالق لا يقع اي الطلاق
باسكوت بل بمنه النكاح ما لم يميت احدكما فقامت وقع الطلاق قبل الموت لانه
الشرط قد تحقق واذا يعز لفظ اذا او كذا اذا ما في قوله انت طالق اذا لم اطلقك
او انت طالق اذا ما لم اطلقك بلانية مثل ان لم اطلقك حيث يقع الطلاق فيها
فراخ عمر عند اي حنيفة لان اذا استعمل بجمع الشرط يستعمل بمعنى الوقت فاذا
تردد بينهما لم يطلق في الحال بل اشك وعندهما مثل متى حتى تطلق حين سكت لان كلمة
اذا الوقت كمنى واذا ما مع نية شرط الوقت فيما نوى بالاتفاق حتى تطلق
حين سكت في الاولى واخر العمر في الثانية واليوم يستعمل ويراد به اليوم وهو

روى في ربيع الغيرة عشرة مائة
صنف عليه

روى في ربيع الغيرة عشرة مائة

ممنه

ممنه من طلوع النج الصادق الى غروب الشمس يستعمل ويراد به مطلق الوقت فاذا
ساع استعمله فيها فلا بد من ضابط يميز به احداهما عن الاخر فقول اليوم يكون
لانه اذا اقرن مع فعل ممنه كالصوم والا بباليد ويكون اليوم مطلق الوقت اذا
اقرن مع فعل لا يمتد كالطلاق والتكلم فلو قال اي الزوج للزوجه امرتك سيدك
يوم يقدم زيد فقدم اي زيد ليل لا تجزى اي المرأة بعز لا يصير الا بباليد لان كونه
باليد مما يمتد فيه وباليوم بياض النهار ولو قدم فصارا وعلمت بالقدوم حتى
التين بطل خبره لا يصير الى انهار ومضيه وان قال يوم اتزوجك فانت طالق
فكلمها بباليد وقع اي الطلاق صورة الحيلة رجل قال لامرأته يوم اتزوجك فانت طالق
فترجها ليل انطلق لان الطلاق فعل غير ممنه فيراد باليوم مطلق الوقت فيجب وجود
الشرط ليل وفصارا ولو قال انا منك طالق نحو اي هذا القول لغو بغير الاستعانة به
الطلاق وان نوى لان الطلاق لا يزيل العبد وهو فيها دونه الزوج ولو قال انا منك باين
او عليك حرام بانت اي او انة ان نوى ان الزوج الابانة بانت لانها وصلة
مشتركة بينهما وان نوى التحريم حرمت لانه لازالة الحلق وهو ايضا مشترك بينهما
فصح ان اضافتهما اليه ولو قال انت طالق مع موتى او انت طالق مع موتك
فهو اي كل واحد من هذين القولين لغو لانه اضاف الطلاق الى حالة منافية
له لان موته ينافي اهلته الابقاع وموتها ينافي حلتها الرجوع ولا بد منهما وكذا
اي لغو لو قال انت طالق واحدة او لا لانه الوصف متى قرن بالعدد كان اكمل
كلاما واحدا في الابقاع في يكون الشك الداخلة في الواحدة داخلا في الابقاع
فكان نظير قوله انت طالق او لا وفيه لا يقع شيء بالاتفاق فكذا هنا عندنا
خلافا لمحمد في رواية بعز عنده تطلق واحدة رجعية لانه ادخل الشك في الواحدة
لدخول كلمة او بينها وبين النفي فيسقط اعتبار الواحدة ويبقى قوله انت طالق

فبقي وان ملك اي الزوج امراته او ملك شقصها اي نصيبا منها او ملكته
 اي ملكت المرأة زوجها او ملكت شقصه اي شقص زوجها بطل العقد
 الملكية تمنع ابتداء النكاح فتمنع بقاؤه كالمحرمية فلو طلقها بعد ذلك اي بعد
 ثلث احد الزوجين صاحبه لفاي الطلاق لان المرأة خرجت عن ملكه الطلاق
 وبالعقد لا تثبت الملكية كما في النكاح الفاسد ولو قال الزوج لها انك زوجتي
 امة غير انك طالق فثنتين مع اعتناق سيدك اياك اياها الامة فاعتقها
 والامة الامة ملك الزوج الامة الرجعة وكان النكاح باطلا لان الثنتين
 في حق الامة كالنكاح كونه بملكها لان اعتناق الكوفة للطلاق فلا ينفذ مع ذلك
 يستعمل في معنى كونه عاقل مع العسر به افقده عليه فيقع الطلاق وهي حرة
 فلا يكون تمام طلاقا فثنتين بل ثلث فملك الرجعة بعد الثنتين ولو علق الزوج
 الامة طلقها بجي الغزو وعلق مولاه ارمولى الامة عتقها به اربا بجي اربا الغزو
 اي الامة له الزوج الا بعد زوج اخر يعني قال الزوج اذا جاء العقد فانت طالق
 ثنتين وقال المولى اذا جاء الغد فانت حرة فجا الغد وقع العتق والطلاق ولا يملك
 الزوج الرجعة لان وقوع العتق معادن لوقوع الطلاق ويقع الطلاق وهي حرة
 حرة غليظة فلن تحل له حتى تنكح زوجا غيره بخلاف المسبلة الاولى فان وقوع الطلاق
 يتوقف على وقوع العتق فاعية التقدم والتأخر بالرتبة هذا عند محمد بملك
 اي الزوج الرجعة لان العتق كسر وقوعا لانه رجوعا الى الحالة الاولى وهو كسر
 بخلاف الطلاق فانه يفيض المباح فيكون في وقوعه بطو وتأخير وتعتد الامة بثلاث
 حيض او ثلثة أشهر كطه اجماعا اخذ بالاحتياط **فصل** في طلاق الزوج
 انت طالق هكذا حال كونه مشبها باصابعه وقوع الطلاق بعد ذلك اربع اصابع
 المثل ربها ان كانت واحدة او احد وان ثنتين فثنتان وان ثلثا فثلاث لان

الاشارة

حرة او ثلثة أشهر
 حرة او ثلثة أشهر

الاشارة بالاصابع ثنية العلم بالعد وعرفا وسرعا اذا اقترنت بالعد
 اليهم فان اشار بيظونها اربطون الاصابع ثنية الاصابع المنشورة المنصوفة
 وان اشار بيظورها اي بظهور الاصابع بان جعل ظهر الكف اليها وبطون الاصابع
 الى ثنية ثنية الاصابع المضمومة لانه اذا اثير بالاصابع المنشورة فالحادثة
 يكون بطن الكف في جانب المحاط فيعتبر عد والمنصور واذا عقد الاصابع
 يكون بطن الكف في جانب العاقد فيعتبر عد والمضموم اعتبارا بربط يواخي
 وعرفهم ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بان قال انت طالق باين
 اوانت طالق البتة اوانت طالق الخس الطلاق اوانت طالق اخن اوانت
 طالق اشه اوانت طالق السبطا اوانت طالق طلاق البدة اوانت
 طالق كالجبل اوانت طالق كالف اوانت طالق ملء البيت اوانت طالق
 تطليقة شديدة اوانت طالق تطليقة طويلة اوانت طالق تطليقة عريضة
 وقع واحدة باينة بلائيه لانه وصفه بما يحمله فيكون هذا الوصف لتعين
 احد المحتملين وكذا انما يقع واحدة باينة ان نوى الثنتين الا انوى بنوله طالق
 طلقة واحدة بالنصب منقول نوى ولو نوى بقوله باين او البتة واحدة اخي
 فيقع طلاقا باين لان هذا الوصف يعمل لابتداء الابعاع وصحت نيته
 الثلاث في الكل من هذه الالفاظ طاعة تمام الجنس فحملها النظم فحملها
 بالنية **فصل** ان طلق الزوج غير المدخول بها ثلثا وقسم الثلاث
 كلها لان العد اذا ذكر كان الوقوع به وان فوق اي الزوج التطليقة الثلاث
 قبل الوطى بان قال انت طالق لاني اوقال انت طالق انت طالق انت طالق
 بانث بالاولى لانها بانث بالاولى لا الى عدة فلا يقع ما بعد بخلاف المجموع
 بلعظ الجمع فانه يقع جملة واحدة ولا تقع المطلقة الثانية لانها لا تنفذ ولو قال

انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة لانها بانت بالاولى لانها غير
موطوءة فلا تحقها الثانية لعدم توقف صدر الكلام على اخيه عند عدم المغيرة
فصار كل واحد ايماءا على صفة وكذا اي منع واحدة لو قال الزوج انت طالق
واحدة قبل واحدة او انت طالق طلعة بعدا واحدة لان الواحدة الاولى وصفت
بالقبلية فلم يبق للثانية محل ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة
او انت طالق واحدة معها واحدة فشتان وفي الموطوءة منع شتان في الكل
اي الوجوه التي ذكرت بالضمير او لا يقيم كحلية بعد وقوع الاولى ولو قال ان كنت
الدار فانت طالق واحدة واحدة فدخلت اي الزوجة الدار فبعد تقديم
الشروط منع طلعة واحدة لان المعلق بالشروط كالمنجز عند وقوعه وفي المنجز منع
واحدة اذ لا يبقى للثانية والثالث محل هذا عند ابي حنيفة وعند طائفة شتان ارب
تقديم الشرط والتاخير لان حرف الواو يجمع المطلق فيقعان جملة ولو اخذ الشرط
وقال لغیر الموطوءة انت طالق وطالق ان دخلت الدار فشتان اتفاقا لان
الجزئين يتعلقان بالشرط دفعة فيقعان كذلك ويقع امر الطلاق بعد دفن
بالطلاق لانه اي لا بالطلاق بعد اذ قال انت طالق واحدة منع الطلاق بوجه
لابانت طالق لا يصدر الكلام موقوف على ذكر العدة وطلاقك حكم قبله كما تغير في
الاصول فلو ماتت اي الزوجة قبل ذكر العدة في قوله انت طالق واحدة لطلق
لانه فان لم يمت قبل الايقاع فيبطل فموتها اذ يموت الزوج قبل ذكر العدة
منع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر العدة في موتها وذكر العدة وحصل بعد
موتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل به ذكر العدة فبقي قوله انت
طالق وهو عام بنفسه في وقوع الطلاق الا بمراته قال لامرأة انت طالق يد
ان يقول ثمانية فخذ رجل فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق منع واحدة لا الرقعة

بلفظ

بلفظ لا يقتضيه كذا في معراج الدراية **فصل** وكنايته اي الطلاق عند
الاصوليين ما استمر المراد به حقيقة كان او مجازا او ايماءا حتميا فاللفظ احمده اي
احتمل الطلاق وغيره اي غير الطلاق ولا يقع الطلاق ايماءا اي بهذه الالفاظ الكناية
الابنية اي بنية الزوج الطلها او دلالة حال كمال مذكورة الطلاق والغضب
لان هذه الحالة ادل على الطلاق من البنية لان البنية باطنة والحالة ظاهرة فكانت
الحالة معينة للجهة فمنها اي من كناية الطلاق ثمانية الفاظ وهي عندنا وسنذكرها
وانت واحدة يقع بكل واحد منها اي من هذه الالفاظ الثلاثة طلعة واحدة رجة
وما سواه اي وما سوي هذه الالفاظ الثلاثة طلعة واحدة بانية ان نواه او نوي
الشتين لما مر ان بنت العدة في اجنس لا تصح الا ان ينوي اي الزوج باني الالفاظ
طلاقا ثلثا فيقعن اي الطلاق الثلاثة لانها تحتمل وكوفها كناية لاحتمالها الطلاق
وغيره ولا تصح اي في باقي الالفاظ بنية الشتين الا في الامة في تصوية الشتين
في حقها وهي الالفاظ الكناية قوله باين فانه يحتمل البينة من النكاح او غيره
بنته بثلثة كلاما يجمع القطع اي منقطعة من النكاح او من الافارب حرام وهو
يحتمل صفة الصحة لسوء خلقها خلقية بنية من النكاح او من حسن خلق حبلك على
غاربك يني عن الخلة والغارب ما بين العتيق والسلم فيحتمل اكله من الخبز او من
قيد النكاح الحق باهلك اي لاني طلقك او سيري سيرهم وهنتك اهلك او عفت
عنك لاجل هلك او وهنتك لاني طلقك بنية حنك فارتقت التسريح
والخارفة بالطلاق او غيره امرك بترك انا في حق الطلاق وانا في حق تصرفه
فهذا اللفظ ولفظ اختاري لا يطلق من نطق نفسها انت حرة من حمة الرق او في
النكاح تغتني ثم يسترى لانك باين مني او يملكك ابيك لا يجني اغزى بالغين
الجمعة والرا الهمة ما بعدى عن لاني طلقك او لزيارة اهلك وتحتمل ان يكون بالرا الهمة

وبالعين الممهلة من العزوبة اذ هي قومي مثل اغني استغنى الازواج
لاني قد طلقتك او اطلب النساء لان الزوج مشتبه بين الرجل والمرأة
فلو انكر الزوج النية صدق مع يمينه مطلقا اي سواء ذكر الطلاق او لا حالة
الرضا وهي ان لا يكون حاله غضب ولا مذكرة طلاق لانه امين في الاخبار
عما في ضميره وقول الامين مع اليمين مصدق ولا يصدق اي الزوج قضا
بل يقع البينة عند مذكرة الطلاق وهي ان تطلب المرأة او يطلب اجنبي
طلاقها فيما يتعلق بقوله لا يصدق يصلح من الكناية للجواب عن سؤال المرأة
الطلاق خوفا او اجبي دون الرد وهو خلية برية بانية حرام اعتدى امرئ
بيدك اختاري ولا يصدق اي الزوج في هذه الالفاظ اذا قال لم اودها
الطلاق الظاهر انه مراده عند طلب الطلاق قيد بالقضاء لانه يصدق وبانه
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في انكاره النية بل يقع الطلاق قضاء عند
الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشم فان غضبه يدل على انه اراد الطلاق
الا يري ان من قال لغيره حالة الرضا است لا يملك لا يكون فاذا قال لو قال في حالة
الغضب يكون فاذا قال وهو اختاري واعتذر وامك بيدك واما خلية وبرية
وبنة وبنته وبان وحرام فيجمل الجواب والسب فان اردت بها السب
حالة الغضب يصدق ويصدق اي الزوج في انكاره النية وبانه في الكل يقع
في كل النكاح الكناية لوجود شبهة الاحتمال ولو قال اي الزوج ثلث حاة اعتد
بغير قال اعتدرا اعتدى ونوي اي قال نويت بالاول طلاق ونويت
بالباقي وهو الثاني والثالث جضا صدق اي الزوج قضا لانه نوي حقيقة
كلامه وان لم ينو اي قال لم انو بالباقي شيئا وقع الثلث لانه لما نوي بالاول
الطلاق حال حال مذكرة الطلاق فحين الباقين للطلاق فلا يصدق

نفي

نفي النية وتطلق المرأة بتول الزوج بلسان بكسر التاء الى باعارة وقوله
لست على صيغة المتكلم لك بزوج ان نوي الطلاق في هذه الالفاظ تصلح
لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يري انه يجوز ان يقول لست بامارة
لاني ما تزوجتها فاذا نوي به الطلاق فقد نوي تحت لفظه فيصح كما لو قال لانكاح بيني
وبينك والصريح بحق الصريح اي اذا قال انت طالق او قال انت طالق وطالق
تطلق ثنتين وهو ظاهر والصريح بحق البان اي اذا ابانها ثم قال انت طالق
منع الطلاق والبان بحق الصريح بغير اذا قال للموطوءة انت طالق ثم قال انت
بان منع الطلاق البان لا البان اي لا بحق البان البان الا اذا كان معلما
بالشك كان قال ان دخلت الدار فانت بان ثم قال انت بان ثم دخلت الدار
في العدة فانها تطلق اما لحوق البان الصريح فظاهر لان القيد الحكم باقي ببقاء
العدة واما عدم لحوق البان البان فاما كان جعله خبرا عن الاول وهو صادق
فيه فلا حاجة الى جعله انشاء **باب التوقيض** اذا قال لها ار المرأة
اختاري بنوي اي الزوج الطلاق خذت اي المرأة نفسها بالانكاح اخت
نفس في مجلس الذي علمت المرأة به ان الاختيار فيه ان في المجلس بان بواحدة
لان اختيار نفسها به يتحقق لثبوت اختصاصها بنفسها في البان دون الزوجي
ولا تصح نية الثلث لان الاختيار ينبغي عن اخصوص وهو غير متزوج وانما قال
اي المرأة منه اي في المجلس واخذت المرأة في عمل اخص بطل اي خياره لانه يملك
فيبطل بما يدبر على الاعراض من قيام من المجلس واخذني عمل ولا بد من ذكر النفس
او الاختيار في احد كلاميهما في كلام الزوج بان يقول اختاري نفسك او في
كلامها بان تقول اخذت او اختار نفسي وان قال لها اي المرأة اختاري فقلت
اي المرأة انا اختار نفسي او قالت اخذت نفسي تطلق المرأة طلاقا بان لان كلامه

التي هي مختارة

وكلامها خرج جوابا فيستضمن إعادة كلامه فكانت قالت اخبرت ما امرتني به
وهي نفسي وان قال لها اي للمرأة ثلاث حارة اختاري سواء كررها او بواو وبفاء
او بثم او لم يذكر حرف العطف فقالت المرأة اخترت الاولى واخبرت اني
واخبرت الاخيرة بمع التطبيقا الثلاثة بلامية من الزوج لدلالة التكرار عليه اذا اختار
في حق الطلاق هو الذي يتكرر هذا عند اي م وعند ما يقع واحدة بانية ولو كرر اختيار
ثلاث حارة ولو قالت اخترت اختيرة وقع الثلاث اتفاقا ولو قالت اي
المرأة في جواب الزوج في قوله اختاري ثلثا ظلمت نفسي او قالت اخترت نفسي
بتطبيقه بانه المرأة بواحدة في الاصح لان العامل فيه تخيير الزوج لما يقع على
بملك الزوج الرجعة لان ذكر الطلاق يوجب الرجعة له لانه صريح الطلاق
كذا في الاختيار ولو قال اي الزوج لامرأة امرت بيديك في تطبيقه او قال لها
اختاري تطبيقه فاخترت نفسها اي قالت في جوابه اخترت نفسي وقع واحدة
رجعية لانه جعل اختيارها اليها لكنه بتطبيقه وهي معقبة للرجعة ولو قال امرت بيدي
حال كونه ينوي ثلثا فقالت المرأة في جوابه اخترت نفسي بواحدة او قالت
اخترت نفسي بمرة واحدة وقع الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للام باليد كونه
جوابا بالتمليك باجماع الصحابة وان قالت المرأة في جواب الزوج حين قال امرت
بيديك ظلمت نفسي واحدة او قالت اخترت نفسي بتطبيقه فواحدة بانية
لما ان المعبر تنقيض الزوج لا ابتاعها فتكون الصفة المذكورة في التنقيض
مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة ولو قال اي الزوج للرجعة امرت بيديك
اليوم وبعد غد لا يبطل البطل في الامر باليد حتى لا يكون لها اختيار فان اختارت نفسها
في القبل لا يقع لان كل واحد من اليومين ذكر مفعلا واليوم المفعول لا يتناول
القبل وان ردت اي ردت المرأة في قول الزوج لها امرت بيديك اليوم لفظ

اليوم

اليوم لا يرتد الي امر اليوم بعد غد بل كان ما بعد غد لانه لما ثبت انها
امر ان منفصلا لان انفصال وقتها ثبت لها اختيار في كل من الوقتين على حدة
وبعد واحد لاي يرتد الاخر وان قال الزوج لها امرت بيديك اليوم وبعد غد
القبل فيه لانه يتخلل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناول له الامر فكان امر
واحد وتخلل البطل لا ينصلا لان اليوم قد يجلسون للمشورة فيهم البطل ولا
تنقطع مشورتهم ومجلسهم وان ردت المرأة قول الزوج لها امرت
بيديك اليوم وغد لفظ اليوم لا يبقى عند بل ردتا غدا فلا يبقى لها اختيار بعد الرد
كما اذا قال لها امرت بيديك اليوم فردته في اول النهار لا يبقى لها في اخيه ولو ملكت
اي المرأة المنقوضة بالطلاق بعد التنقيض يوما او اكثر ولم تنزع المرأة من مجلسها ان كانت
قاعدة او كانت طائفة فجلست او كانت جالسة فالتكاثرت او كانت متكئة
فجلست او كانت على دابة فوقف اي بداتها او دعت اباها للمشورة او دعت
شهودا للشم ولا يبطل خيارها لان كلامها لم يجمع الراي فيستلحق ما مضى ولا يكون
دليلا على الاعراض بخلاف الصرف والسلم لان المبطل هناك الاقرار لان
قبض دون الاعراض وان سارت وابتها بطل اي خيارها لا يبطل بيدها ملك
اي المرأة فيه فلا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل بسيرة الدابة لان سيرة الدابة
مضاف الى ركبها بخلاف الفلك فافترقا ولو قال الزوج لها طلق نفسك لم يبرأ
الزوج شيئا من العدد او نوى واحدة فطلعت نفسها وقعت رجعية لان المقوض
اليها صريح الطلاق وكذا اي وقعت رجعية لو قالت المرأة في جواب طلق نفسك
ابنت نفسي فليس لها ابتاع الباطل بل مطلق الطلاق في قولها ابنت نفسي طلعت
صفة الابانة وبقي مطلق الطلاق وهو رجي وان طلعت نفسها في جواب طلق نفسك
ثلثا ونواه الزوج وقعن الثلاث ولغت نية الشئ لان قول طلق معناه

احد في طلاق والطلاق لفظ قد يحتمل الواحد الاعتباري وهو الثالث لانه
 تمام الجنس كما لو قلنا قد طلقته وهو مختار ولو قالت المرأة في جواب
 طلق نفسك اخبرت نفسها بالطلاق لان الاختيار ليس من الغايه والملك الى الزوج
 الرجوع بعزم عزلها بعد قوله طلق نفسك لانه تمليك لا توكيل لا متاعها في حق
 نفسها ويتقيد اي طلاقها بالمجلس لو قامت من مجلس ثم طلقت نفسها لم
 تطلق الا اذا قال بعد قوله طلق نفسك متى شئت في لا يتقيد خيارها
 بالمجلس فلهما ان تطلق نفسها بعد القيام ايضاً لان كلمة متى عامه في الاول كما لو
 اذا شئت واذا ما شئت ولو قال لها اي للمرأة طلق نفسك او قال الزوج
 طلق امرأتك بملك الزوج الرجوع لانه توكيل فيقبل الرجوع ولا يتقيد اي التوقيت
 بالمجلس هو حكم التوكيل الا اذا زاد على قوله طلق نفسك او طلق امرأتك ان شئت
 في لا يصح الرجوع ويتقيد على المجلس ولو قال لها المرأة طلق نفسك ثلثاً فطلقت
 المرأة نفسها واحدة وقع واحدة لانها ملكت ابتاع الثالث فملك ابتاع
 الواحدة ضرورة لان من ملك شيئاً ملك كل جزء من اجزائه وفي عكسه اي
 قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثاً لا يقع شيء لانها انت بغير ما فوض
 اليها فكانت مخالفة مبتدأه هذا عند اي ح وعندهما يقع واحدة لانها انت بما
 ملكته وزيادة فيقع ما ملكته وتنفوا الزيادة كما لو طلقها الزوج الثلثاً او الثلثين
 وفي قوله لها طلق نفسك ثلثاً ان شئت وطلقت المرأة نفسها واحدة لم يقع شيء
 من الطلاق وكذا اي لا يقع شيء ايضاً في عكسه ان قال لها طلق نفسك واحدة ان
 شئت فطلقت ثلثاً لا يقع شيء في الاول لا يقع شيء لان المراد ان شئت الثالث
 ولم توجد مشيئة الثلث بغير ان الشئ مشيئة الثلث ولم يوجد له طلاق بغير شيء وفي
 الثانية لا يقع شيء عند اي ح لان المراد طلق نفسك واحدة قصد ان مشيئة الثلث

فاجاب قوله طلق نفسك

ليست

ليست مشيئة للواحدة فلم يوجد الشرط وعندهما يقع واحدة بناء على ان
 ابتاع الثالث ابتاع للواحدة وكذا مشيئة الثلث مشيئة للواحدة عندها خلافاً
 له ولو امر الزوج بالرجوع بالباين او الرجعي فعكست الزوجة بغير اذا امر
 بالباين فطلقت نفسها رجعية او امر بالرجعي فطلقتها بالباين ووقع ما امر به اي
 الزوج من الواحدة البائنة في الصورة الاولى والواحدة الرجعية في الصورة الثانية
 ويلغوا وصفت ولو قال اي الزوج يا انت طالق ان شئت فقلت شئت ان
 شئت فقال شئت ينوي ان الزوج الطلاق بقوله شئت لا يقع اي الطلاق لانه طلق
 الطلاق بمشيئتها الموحدة في الحال ولم توجد وهي علق وجود مشيئتها بوجود
 مشيئته فخرج الامر من يد فلتا يقع الطلاق وكذا اي لا يقع شيء من الطلاق لو علق
 اي المرأة المشيئة بعد دم كما لو قالت شئت ان كان الانسا طاهر او ان علق
 اي المرأة مشيئتها بوجوده بان قالت شئت ان مضى امر او شئت به كان
 السما فوق الارض وقع اي الطلاق لان التعليق بامر كائن بخير ولو قال انت
 طالق متى شئت انت طالق متى شئت او انت طالق اذا شئت او انت
 طالق اذا ما شئت فودت المرأة الامر لا يرتد ذلك الامر لانه ملكها الطلاق
 الوقت الذي شئت فلم يكن عليها قبل المشيئة فمضى بمرادها ولا يتقيد على
 المجلس ولها امر المرأة ان تطلق نفسها واحدة متى شئت لان كلمة متى ومضى ما
 للوقت وهي عامه في الاول كما لو قال في اي وقت شئت وكذا كلمة اذا
 واذا ما عند اي ح ولا يرتد المرأة الطلاق لانها متمم الامر دون الافعال
 فملك التطبيق في كل زمان ولا تملك التطبيق بعد التطبيق ولو قال لها انت
 طالق كل ما شئت فلها اي امرأة ان تطلق نفسها ثلثاً متفرقاً لا مجموعاً لان
 كلمة كلما توجب عموم الانفراد لا عموم الاجتماع فليس لها ابتاعها جملة ولو امرها

لا يقع شيء وقال ابو يوسف ومحمد نفع واحدة ولا يكون للمرأة ان تطلق نفسها
بعد زوج آخر لان التعليق ينصرف الى الملك النظيم والملك بعد زوج آخر
ملك مستحدث ولو قال انت طالق حيث شئت او انت طالق اين شئت
لا تطلق ما لم تشأ اي المرأة الطلاق في مجلسها لان كلمة حيث واين من اسماء
المكان والطلاق لا يخلق له بالمكان فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشية ولو قال
انت طالق كيف شئت فان شئت اي المرأة موافقة بالنصب حال من
فعل شئت لينتهى اي نية الزوج رجعية بالنصب مفعول لنية او بآية
او ثمانية وقع اي الطلاق كذلك يعني ما شئت وما نواه ليطابق مشيتها
وارادته وان خالفها اي الزوج جابان قالت قد شئت ثمانية وقال الزوج
نويت واحدة بآية او قالت المرأة قد شئت واحدة بآية وقال الزوج
نويت ثمانية نفع رجعية لانه لغى نصه فالحكم الموافقة فيبقى ابقاء الزوج
وكذا اي نفع رجعية ان لم تشأ اي المرأة شيئا من العدد لانه مقتضى اللفظ
هنا عند اي ح وعندها لا يقع شيء من الطلاق ما لم توقع المرأة وان لم يكن له اي
للزوج نية يقع ما شئت اي نية مشيتها ج باعلى موجب التحريم ولو قال انت طالق
كم شئت او انت طالق ما شئت طلقت اي المرأة نفسها ما شئت من العدد
في المجلس بعز ان شئت طلقت نفسها واحدة او اثنتين او ثمانية ما لم تفر من مجلسها
لانها يستعمل العدد وقد فوض اليها اي عدد شئت فتملك ابقاعه لابعده اي
بعد المجلس لان هذا امر واحد وخطاب في الحال فيعترض اجواب في الحال وان
قال لها طلقي نفسك من ثلث ما شئت قلها اي للمرأة ان تطلق نفسها ما دو
الثلث يعني واحدة او اثنتين لانه لا يملك هذا عند اي ح لان من التبعيض
قلها لهما بعز عندهما ان تطلق نفسها ثمانية فليكون من لبيس قلنا كمال محتمل

والبعض

نية وارادتها

والبعض متيقن فيحمل عليه **باب التعليق** انما يصح تعليق الطلاق اذا
كان في الملك كقوله اي قول الزوج لمنكوحته ان ذرت املك فانت طالق او
انما يصح الحلف بالطلاق اذا كان مضافا الى الملك كقوله لا جنية ان تكلمت فانت
طالق فيقع اي الطلاق ان تكلمها اي الامارة الاجنبية لوجود الاضافة الى الملك ولو
قال للاجنبية ان ذرت املك فانت طالق فزارت اي الاجنبية بعد النكاح لا تطلق
لانها كانت ليست في ملكه عند الحلف ولا مضافة اليه والفاظ الشرط ان واذا
طازا ما وكل نحو كل امرأة لي تدخل الدار في طالق وكلما ومتى ومتى ما فني جميعا اي في
جميع هذه الالفاظ المذكورة اذا وجد الشرط مرة انتهت اليمين لانها غير
مقتضية للعموم والتكرار لغة فوجود الفعل مرة يتم الشرط ولا يبقاء لليمين بدو
الشرط الا في لفظة كلما فانها اي اليمين تنتهي فيها اي في كلما بعد الطلاق الثلاث
اي يبطل اليمين بطلان التعليق بعد وقوع الطلقات الثلاث بعز اذا قال طوطو
كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت في العدة ثلاث مرات طلقت ثمانية قلنا
ينفع الطلاق ان تكلمها بعد زوج اخر ان دخلت الدار ليطلق اليمين ما لم تدخل اي
كلمة كل على التزوج وفرغ بقوله فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق يطلاق اي
الامارة بكل تزوج ولو كان تزوج الزوج الاول بعد تزوج زوج اخر فان كلما ينسب
عموم الافعال كما ان كل يعمد عموم الاسماء ولو قال كلما دخلت فانت طالق لا
تطلق اي المرأة بعد الثلث وبعد زوج اخر ليطلق اليمين كما مر وزوال الملك بعد
اليمين بان قال لامرأة ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم طلقها قبل الدخول
طلقة او طلقين فانه لا يبطل اليمين لانه لم يوجد واجبة لابق لبقا فكله فيبقى
اليمين والملك شرط لوقوع الطلاق لا شرط لخلال اليمين بعز اذا غلق الطلاق
بشيء كان قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم وجد ذلك الشيء قائما

يوجد في الملك او بعد الملك فان وجد الشرط فيه اي في الملك لم يخلت اليدين
 ووقع الطلاق لان الشرط قد وجد فيه اي في الملك والمحل فبالكس لا والا اي
 وان لم يوجد الشرط في الملك لم يوجد في غيره انخلت اي اليدين لا الى جوارها ولا في
 الطلاق لانعدام المحل كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا واراوان
 تدخل من غير ان تقع الثلث فحيلة ان يطلقها واحدة وتنقض العدة فقد دخل الدار
 فيبطل اليدين ولا تقع الثلث ثم ينزجها فاذا دخلت الدار بعد ذلك لا يقع
 شيء لبطا اليدين وانما قلنا وتنقض العدة لانها ان دخلت في العدة وقع
 الثلث وان اختلفا اي الزوجان في وجود الشرط قالوا له اي للزوج
 لانها تدعى الطلاق وهو منك والنول للمكر الا اذا برهنت اي المرأة الى اقامته
 بيقين فيعتبر قولها لانها نورت دعواها بالحق وفيما اي شيء لا يعلم الا من
 اي من جهة المرأة القول لها اي للمرأة خاصة في حق نفسها لا في حق غيره اي كضرتها
 لانها امينة على نفسها في كل امر لا يعرف الا من قبلها ثم فرغ على هذا الفصل
 فلو قال ان حضنت فانت طالق وظلته فقلت حضنت طلفت في الاطلاق
 التي هي منتهى لانها منتهى فلا يقبل قولها في حقها وكذا اي طلفت هي ايضاً
 اي الزوج ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى حر فقلت
 اي المرأة في جوابه احب طلفت اي المرأة انما هي فقط ولا يعتق اي العبد
 بيننا ولا يقع اي الطلاق في قوله لا امراته ان حضنت فانت كذا ما لم يستمر الدم
 ثلثا بغير ثلثة ايام فاذا استمر وقع اي الطلاق من ابتداء اي ابتداء الدم لا
 يتيق برويته ثلثة ايام انه حيض فحكم بعد الثلث بوقوع الجزاء في اولها
 لو كانت غير مدخول بها ونزجت عند رويته صح ولو قال ان حضنت حيضة
 يقع الطلاق اذا طهرت من حيضها بالانقطاع على العشرة او بعض العشرة فان

الحبيضة

اي في الملك

اي في الملك

الحبيضة هي الحاملة وكما لها نسأ ولم بالطهر ولو قال ان ولدت ذكراً فانت
 طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق ثنتين فولدتا اي ذكراً وانثى لم
 يدرك الاول منها نطق واحدة قضاء وثنتين تنزجها اي احتياطاً لاحمال
 تقدم الاثر وتنقض العدة بعين بوضع الحمل الثاني وتخلت اليدين لوجود الشرط
 فلا يقع شيء لان الطلاق المتأخر لا يقع العدة لا يقع ولو علق اي الزوج الطلاق
 الثلث بشرطين كما اذا قال لها ان دخلت الدار وكلت ابا يوسف فانت
 طالق شرط لوقوع اي لوقوع المعلق وجود الملك عند اخرها اي في الملك
 بان حكمه حاله كونها منكوسة فان وجد او وجد اخرها اي الشرط فيه في الملك
 وقع اي الطلاق المعلق حتى لو قال ان طلت ابا عمرو وابلز فانت طالق ثلثا
 ثم طلقها واحدة ثم انقضت عندنا فكلت ابا عمرو ثم تزوجها فكلت ابا
 طلفت ثلثا والمسئبة على اربعة اوجه اما ان توجد الشرطان في الملك فتقع ما
 بني من الثلث اجماعاً او يوجد في غير الملك فلا يقع شيء اجماعاً او يوجد الاول
 في الملك والثاني في غيره فلا يقع شيء اجماعاً ايضاً او يوجد الاول في غير الملك والثاني
 فيه فيطلق عندنا ايتمنا الكل خلافاً لرفوكذا قاله مثلاً مسكين وان وجد او وجد
 اخرها لا فيه اي في الملك بان كلمتها بعد التطبيق والاعتداد لا يقع اي الطلاق
 المعلق بالاتفاق سواء وجد الاول فيه او لا ويبطل بنج الطلاق انما تعليقه
 كان معلية من قبل هو علقها اي علق الزوج الطلاق الثلث او الطلقة الواحدة
 او الثنتين بشرط بان قال لا امراته ان دخلت الدار فانت طالق واحدة او
 ثنتين او ثلثا ثم تزوجها اي بنج الثلث قبل وجوده او وجود الشرط ثم تزوجها
 اي الزوج المعلق بعد التحليل فوجد اي الشرط بان دخلت الدار مثلاً لا يقع
 شيء من العدة ولو علق الثلث او علق علق الامه بالوطى بان قال انما

اي في الملك

فانت طالق ثلثا اذ قال لامنه ان جامعك فانت حرة فجامعها ووقع
الطلاق بانتفاء الختانين لكن لا يجب العقر على الزوج ولا على المولى بالثبوت
بعد الابلاج اي الادخال لان وجوبه باجماع ولم يوجد بعد وقوع النكاح والعق
ولا بصير اي الزوج برأي بالثبوت بعد الادخال مراجع في الطلاق اجماع لم يبرح
اي يخرج ذكره ثم يزوج اي يدخل ثانيا فيجب العقر في صورتين فيكون
الابلاج بعد التزوج مراجع لوجود اجماع هذا عند خلاف لا بد يوسف
لان عنده يقع الطلاق بالابلاج لان اجماع حصل به ولهذا يجب الفصل
وتحل به المباشرة ثلثا للزوج الاول وبالثبوت بصير مراجع لان البقاء
عليه كالابتداء فيه ويكره الزوج العقر بالثبوت لان احواله تثبت بالادخال
وبالثبوت صار والخطا للمباشرة فيجب العقر وسقط عنه كحل شبهة اتحاد الفصل
كذا قال ابن فرشته ولو قال لزوجته مشيرة الى اجنيبة ان كحلها عليك فهي اي
المرأة الاجنبية طالق فتكلم عليها في عدة البايين لا تطلق اي اجد يده كما اذا
قال لثني تحته ان تزوجت عليك امرأة فالثني تزوجها طالق فطلق ثم تحته
ثم تزوجها في العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها هو ان يدخل بها
من يزارها في الفراش وبزاجمها في القسم ولم يوجد وان وصل اي الزوج بقوله
انت طالق قوله ان شأ الله تعالى او قوله ان لم يشأ الله او قوله ما شاء الله او قال
انت طالق ما لم يشأ الله او قال انت طالق الا ان يشأ الله لا تطلق اي
المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف بطلاق او عناق وقال ان شأ الله لا
حنت عليه ولا ان يتعلق بشرط لا يعلم وجوده مغيرة لصدور الكلام ولهذا
اشترط اتصاله وكذا اي لا تطلق اي المرأة لو ماتت قبل قوله ان شأ الله
لان الكلام خرج بالاستثناء عن ان يكون اجبا والموت ينافي الموجب لا المبط

والعقوبة المشروعة قبلها ما ذكره
الموطوعة بسنة

وهي عدة
ان طلقها بغير زوج الاجنبية

وانها

وان مات هو اي الزوج قبل ان يقع اي الطلاق كان قال انت
طالق فاخذ بتكلم بان شأ الله فانت قبل تمامه فلم تحصل المغيرة وفي قوله
انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثلثان وفي قوله انت طالق ثلثا الا اثنين
تقع واحدة وفي قوله انت طالق ثلثا الا ثلثا يقع ثلث لان الاستثناء
شرط صحة ان يبقى واما المستثنى شي البصير متكلم به ففي قوله انت طالق ثلثا الا
ثلثا تطلق ثلثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شي يتكلم به
باب طلاق المريض احواله مبتدئ الذي يصير بها اي بسبب تلك
احالة الرجل فارق عن زوجته بالطلاق ولا ينفذ به عي تصرف فيها اي
تلك الاحالة الا من الثلث ما يغلب خبر المبتدئ فيها ان في تلك الاحالة الهلاك
بالرفع فاعل يغلب كمرض يمنع اي يمنع المريض عن اقامة مصالحه ارضاء
حوايجه خارج البيت فحين فضاها في البيت وهو يشك في يكون فارق الا
غايلا بخلافه وهو صحيح ومبارزة عطف على مدخول كمرض اي كباذرة الرجل
رجلا في الحرب وتقدم اي كتحريم الرجل ينقل في قصاص او في دمه ومن
الشيخ من قال اذا قدم للقصاص لا يكون فارق الا العفو مندوب اليه بخلاف
الرجم وعلى الاول لا اعتماد ذكره الزيلعي فلو ابا ان اي الزوج امراته وهو الزوج
بتلك الاحالة المذكورة ثم مات الزوج بعد الابانة عليها اي على الاحالة المذكورة
بذلك السبب الذي ابتكى به او مات بعد الابانة بغيره اي بغير ذلك السبب
كالقتل والرجم وهي اي المرأة في العدة ورثت لما مضى ان عثمان خزانة عنه
ورث امراته عبد الرحمن بن عوف وكان ابانها في حوضه وكان ذلك من
الصحابة من غير تكبير فصار اجماعا وكذا اي ورثت الزوجة لو طلقت طليقة
رجعية من الزوج المريض فطلقها طلاقا ثلثا فانت لان الطلاق اجماع لا يبرأ

ارستقنا باؤركلامه
بما ذكره في كتابه
فيما ذكره في كتابه
وغيره ينسب صلته

النكاح ولهذا اجل له وطول ولا يحرم به الميراث ولم يكن سواها له راضية
 ببطاقتها وكذا انثى قبلت ابنه اي ابن زوجها بشهوة بعزم طابا
 زوجته ثم هي بعد البينة قبلت ابنه فانها ترث منه لان البينة حصلت
 بابائه لا بتفصيل ابنة ولو ابانها وهو اي الزوج محصور في بيت
 في صف القتال او وهو محبوس لقصاص او رجم او يهدر اي الزوج المريض
 على القيام بمصالحه خارج البيت لكنه اي المريض متشكك او محبوم ثم مات
 اي الزوج المتبني هذه العوارض وهي في العدة لا ترث اي الزوجة لان
 حكم الصحيح لان الغالب السلامة فيها لا الهلاك وكذا اي لا ترث المختلعة في
 اذا مات وهي في العدة وكذا لا ترث خيرة اختارت نفسها فيه وكذا لا ترث
 من طلق ثلثا باعها ثم مات وهي في العدة لانها رضى بطلاقها
 والتاخير كان كخبرها او غيرهما اي لا ترث ايض من طلق ثلثا ولو غيرهما
 لكن صح اي الزوج من المرض ثم مات وهي في العدة فانه لا يكون قارا لان طابا
 صح نيق انه ليس بمرض الموت ولهذا تعتبر بعانة من جميع المال وكذا
 اذا اقر بالدين لا تقدم عليه غما الصحة وكذا لا ترث من ارتدت بعد
 ما ابانها في حرضه ثم اسلمت اي عادت الى الاسلام لانها بالردة ابطلت
 اهلية الارث اذا المرنه لا يرث احدا وكذا اي لا ترث امة موقوفة بسبب
 الحب او العفة او خيار البلوغ او العتق بعض رجل تزوج صغيرة بغير اذن ولها
 قبلت فلها الخيار ان يشأت اختارت نفسها وان شأت وصيت وصورة
 خيار العتق رجل تزوج امة بكرة ارادة المولي ووصه اذارتها ثم اعتقت فلها
 اختيار كذلك ولو فعلت اي المرأة ذلك اي ما ذكرنا من الخيار وهي المرأة
 حريصة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت وهي في العدة ورثها

جميع

الرأب
 حصة كاشنة للمرض
 الرأب بغيره

في خيار البلوغ والعتق

اي الرجل لانها ممنوعة من ابطال حقه وبقاء النكاح في حق الارث دفعا
 للضرر عنه الا في الحب والعفة فانه لا يبرأ لانه طلاق كذا في سحر المختار ولو ابانها
 اي ابان الزوج امراته بامر في حرضه بان قالت طلقني فقال اختاري او تصا
 اي الزوج على انما اي الطلاق الثلاث كانت حصلت في صحة ومضت العدة
 ثم وصي لها اي للمرأة او اقرباي الزوج المريض عرض الموت للمرأة بدين ومات فلها
 اي للمرأة الاقل من ارثها وقما وصي في صورة الوصية او قما في صورة الاقرار
 يعني اذا قال لها في حرضه كنت طلقتك وانما حجج فانقضت عندك فصديقه
 ثم اقر لها بمال او وصي لها به او ابانها باعها في حرضه واقربها او وصي ثم ما
 فلها الاقل منه ومن ميراثها وان علق اي المريض الطلاق بفعل اجنبى كان قال
 ان دخل زيد الدار فانت كذا او علق الطلاق بحج الوقت بان قال اذا جاء
 رجب فانت كذا فوجد الشرط فان كان التعليق والشرط في حرضه اي عرض
 الزوج ورثت اي المرأة ان مات الزوج في حرضه وهي في العدة لان النقص
 الفارق تحقق فيه ببساطة التعليق في طلاقها بجماله وان كان احدهما اي
 احد التعليق والشرط في الصحة والاخر في المرض لا ترث اي المرأة لعدم وجود
 النقص الى الفارق وان علق اي الزوج الطلاق بفعل نفسه وهما اي التعليق والشرط
 موجودان في المرض او وجد الشرط في المرض فقط والتعليق في الصحة ورثت اي
 المرأة وكذا اي ورثت لو علق اي الزوج الطلاق بفعلها اي بفعل المرأة ولا بد
 اي للمرأة منه اي في ذلك الفعل كالاكل والشرب وكلام الابوين وقضاء الدين
 واستيفائهما وهما اي التعليق والشرط في حرضه لكون الزوج قارا وكذا اي ورثت
 لو علق الزوج الطلاق بفعلها ولا بد للمرأة منه وكان الشرط فقط فيه اي في ذلك
 والتعليق في الصحة بهذا عند اي يوسف لان الزوج الجاهل الى المباشرة فيقتل
 انعقد اليه وقصر كانا آله كما في الاكراه خلافا لما في حرضه فانه لا ترث لانه لم

المعلق عليه هو ذواته والدار
 او محجوب

في الصحة

يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حتمها بالمال وان كان لها اي للمرأة منه اي الغنم
 نديان قال لها في مرضه ان كلمت زيد الارث اي امراة على كل حال اي سواء كان
 التعليق والشرط فيه او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها راضية
 بالشرط والرضا رضا بالمشروط وان قدفها اي قدف الزوج امراته ولان
 اي الزوج وهو حريص فوخت الفرقه باللعن ورتت لانه ملحق بتعليق الطلاق
 بفعل لانه للمرأة منه اذ لا بد من الخصومة لدفع العار عن نفسها وكذا اوردت
 لو كان القذف في الصحة واللعن في المرض بهذا عند مخالفا لما في غيرها عند
 لارث وان الى الزوج منها اي من الزوجية في مرضه مودة ان لا يفرها اربعة
 اشهر فلم يفرها حتى مضت المدة وبانت منه اي من الزوج فان كانا اي
 الابلاء والابانة في المرض ورتت لان الابلاء في معنى تعليق الطلاق بمضي اربعة
 اشهر خالية عن الوقوع فيكون خلفا بتعليق بمجي الوقت وان كان الابلاء في
 الصحة وبانت به في مرضه لارث وان كان الابلاء في المرض ورتت كما
 وفي الطلاق الرجعي رتت في جميع الوجوه اي سواء علني او خفي في صحة او صحة
 وسواء كان بسواها او بغير سواها وسواء كان التعليق لغفلا او لغفلا
 او كان الغفل لها منه بد او لم يكن ببقاء الزوجية بينهما ان مات الزوج
 وهي المرأة في العدة كما ذكرنا من ان سب الارث هو النكاح والزوجية
 والنكاح يبقى في العدة في حق بعض الاحكام بخلافه في حق ارضا منه
 والا اي وان لم تكن امراة في العدة بل انتقضت فلا ترث اجماعا
باب الرجعة هي استدامة النكاح القائم في العدة اي بقاء
 النكاح على ما كان مادامت في العدة فان النكاح قائم فيها فمن طلق ما دون ذلك
 من طلقة او طلقتين هذا في الحرة والتنتان في الامة كالنكاح في الحرة وقد عوارا
 بصرح الطلاق او بالثنت الاول فكذا يات اي كذا يات الطلاق عند
 واستبرأ رجلك وانت واحدة ولم يصفه اي الزوج الطلاق بضر
 الة

الشدة ولم يكن بمقابله اي الطلاق مال فله اي للزوج ان يرجع زوجته وان
 وصلبه ايت الزوجية عن الرجعة مادامت في العدة بقوله الصريح وجبت
 للمحاضرة او راجعت او آتت الغائبة او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة
 من وطئ ومس بشهوة ونحوها اي مثل الوطئ والممس نظرته الى فرجها
 الدخول بشهوة من احدي الجانيين اي من جانب الزوج والزوجة فلو
 مست المرأة زوجها بشهوة او نظرت الى فرجها بشهوة صارت راجعة
 كما اذا مستها زوجها وندب الزوج الاكسما عليها اي على الرجعة احدهما من
 النجاسات وعن الوقوع في مواضع التهم لانه الكس عوفه مطلقا فثبت بالعدول
 معها وان لم يشهد صححت وندب اعلام اي اعلام الزوج اياها اي
 بالرجعة لانه لو لم يعلمها لكانت امراة في الموصية لانها قد تنزع فوج بناء على زعمها
 ان الزوج لم يراجعها وقد انتقضت عدتها ويطأ الزوج الثاني فكلور عاصية
 والزوج مستأثر بالاعلام ولكن مع ذلك تنص الرجعة ولو لم يعلمها
 ولو قال اي الزوج بعد العدة كنت راجعتك فيها اي في العدة فصدة
 اي المرأة صححت الرجعة لانه النكاح ثبت بتصاوفي الزوجين فالرجعة
 اولى والا اي وان لم تصدقه اي في قوله كنت راجعتك فيها فلا تنص
 الرجعة لانه مدع ولا بينة له ولا يملك انشا في الحال وهي منكورة والنكاح
 المنكر ولا يبين عليها لما ياتي في كتاب الدعوي ولو قال راجعتك يريد به
 الانشأ فثبت مجيبة له اي للزوج انتقضت عدتي فالقول لها اي للمرأة ولا يصح
 الرجعة بعين ان كانت المدة مدة تخلف انتضاء العدة فالمرأة تصدق في اخبارها
 بانتضاء العدة لانها امينة في الاخبار فوجب قبول قولها عند اي خيفة
 خلافا لهما فان عندهما تنص الرجعة لانها لم تخبر قبل الرجعة بانتضاء العدة فالظاهر

والمرأة اذا رجعت من غير طلاق

بنائها وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت فيها اي في العدة
فصدقه سيدك اي صدق سيد الامة الزوج في قوله راجعت فيها وكذا ثبت
كذب الامة الزوج فانقول لها اي للامة لان محنة الرجعة بناء على قيام العدة
والقول في العدة قولها بناء وانقضاء فكلها فيما بيني عليه هذا عند أبي حنيفة
وعندهما القول للسيد لانه البضع ملكه وفي عكسه يعني لو صدقته الامة وكذب سيد
القول للسيد اتفاقا لان البضع ملكه ولا تثبت الرجعة في الصحيح وان قال
اي زوج الامة راجعتك فقلت اي الامة مضت عدتي فانكر اي انكر الزوج
والسيد مضى العدة فانقول لها اي للامة لانها اعرف بشانها واذا ظهرت من
الحيض الاخر عشرة وهو الحيض الثالث في تحرة والحيض الثاني في الامة والعدة
انقطعت الرجعة في حال نفس الانقطاع وان وصلبه لم تغسل حتى يوجب
الوقت بعد الانقطاع ما تمكن فيه من الاغتسال وتحرم للصلاة فذهب ذلك
القدر بحكم بطايتها لان الحيض لا يزيد على العشرة فيتحقق خروجها من الحيض
بجود الانقطاع فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وان انقطع الدم لم يبق
من عشرة ايام لا تنقطع الرجعة ولا تتم العدة لاحتمال عود الدم فلا بد من خروجها
في حكم الطهارة ما لم تغسل اي المرأة او يمضي عليها وقت صلاة او يتم وضوئي
مكتوبة او تطوعا لانه اذا انقطع فمما دونها يكتمل عودها فلم يتيقن خروجها من الحيض
فيكون ذلك جضا لانه مدة الاغتسال من الحيض اذا كانت ايامها اقل من عشرة
فلا يغتسل مؤكدا لانقطاع وكذا امضي وقت الصلاة او يمضي وقتها نصبرنا
في ذمتها وهو من احكام الطهارة لانها لا تصير بنا الا على الطهارة من الحيض او المني
على الماء بعد ما طهرت واياها دون العشرة فيتمت وصلت انقطعت الرجعة
لانا حكمنا بطهارتها حيث جوزنا صلاتها بالتميم هذا عندنا وعند محمد تنقطع اي

الرجعة

الرجعة بالتميم وان لم تصل لان التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة حتمت
من الاحكام ما ثبت بالاغتسال فكان بمنزلة وفي الكتابة تنقطع الرجعة
بجود الانقطاع اتفاقا صورة رجل تزوج كتابية وطلقها طلاقا رجعيا فاذا انقطع
الدم من الحيضة الثالثة فقد انقطعت الرجعة بلا اغتسال اتفاقا لانها غير مخاطبة
بالشرائع ولو اغتسلت من الحيضة الاخيرة ونسبت اقل من عضو انقطعت
اي الرجعة وكل من تركت المضمضة والاستنشاق كالاقر حيث تنقطع الرجعة
بتميم كما وفي رواية عن ابي يوسف تمام العضو الكامل حيث لا تنقطع الرجعة
بتميم كما ولو طلق امراته حال كونها حاملًا ثم قال لم اجامعها فراجعها فولدت لسته
اشهر فصاعدًا من يوم التتزوج او طلق من امرأة كانت ولدت منه اي من
المطلق في كماله لسته اشهر فصاعدًا من يوم التتزوج قبل الطلاق وانكر الزوج
المطلق وطأ له امر المطلق ان راجع لان الحمل متى طهر في مدة يتصور ان يكون
منه حمل منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعله اطميا وان ثبت الوطئ
بما كره الملك والطلاق في ملك تباكه بعقب الرجعة وبطلان انكاره الوطئ
بتكذيب الشارع اياه وان طلق من خطاها خلق صحيح وانكر وطأها فليس
اي للزوج ان يراجعها لان تباكه الملك بالوطئ وقد اقر بعوده وهو حقه طاعته
الرجعة لاستطاعته ولان تباكه المهر المستميتني على تسليم المهر لاعل العقب فانه
راجعها بعد ما خطاها خلق صحيح وانكر وطأها وطلقها ثم ولدت ولدا بعد
الرجعة لا قبل من عامين من وقت الطلاق ولو يوم صحت الرجعة فانها اذا
ولدت لا قبل منها من وقت الطلاق ثبت نسب الولد منها لانها لم تقربا انقضاء
العدة والولد يملك في البطن بهذه المدة فلا بد من جعل الزوج اطميا قبل الطلاق
لا بعده لانه اذا لم يجعل اطميا قبله زال الملك بنفس الطلاق ويكون الوطئ بعد الطلاق

فتجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا اجعل الوطى قبل الطلاق صحته الرجعية
ولو قال لامرأة ان ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا ثم ولدت ولدا
او من بطن اخر بعين بعد ستة اشهر من الولادة الاولى وان كان اكثر من سنتين
ما لم تقربا نقضا العدة فهو الرول والاخر رجعة لانه لما جاني بطن اخر كان من
خلوق حادث لوجود اقل مدة الحمل فحمل على انه منهن لانفسه الزنا منها ظاهرا
ويكون الزوج واجبا بالوطى الحادث بخلاف ما اذا كان بين الولادتين قبل
من ستة اشهر حيث لا يكون رجعة لانه العلوق الثاني ليس بحادث بعد الولد الاول
فهو حامل بالثاني فتقتضي بوضعه العدة وان قال لها كلما ولدت فانت طالق
فولدت ثمانية اولاد في بطن مختلف فالثاني اي فالولد الثاني والثالث رجعة
وبنم اي الطلاق الثالث بولادة الولد الثالث بعين يقع الطلاق بكل ولاد
طلقة ويحكم عليه ذلك وتجب عليها العدة بالاقراء بعين بالحض لانها حامل من ذوات
الحض حين وقع الطلاق او بالاشهر اذا بلغت سن الايس والمطلقة الرجعية
تشتوف وتسترين لرغب الزوج في رجعتها وتذهب لزواجها ان لا يدخل عليها
حتى يعلم اي يعلم الزوج مطلقته الرجعية ان لم يقصد رجعتها لانهما يتاكدون
منجزة فيتبع بصره على موضع بصيره واجبا ثم يطلقها فتطول عليها العدة
وليس له اي للزوج ان يساقها اي بمطلقته الرجعية حتى يراجعها والطلاق
الرجعي لا يحرم الوطى لان الزوجية قائمة حتى لا يملك مراجعتها من غير رضاها
ولا اي للزوج ان يتزوج بها منه ما دون الثلاث في العدة وبعدها
لان حل الحلية باق ومنع الغير في العدة لاشتباه النسب ولا اشتباه في
طلاقه ولا حل الحرة اي لا يحل وطى الحرة وكما حرم لزوجها بعد الثلاث ولا يحل
الامانة ايض لزوجها بعد الشتين الا بعد وطى زوج اخر بنكاح صحيح وبعد شتي

محقق النكاح والنفق ونحوهما

عده ولا يحل اي الامانة له اي للزوج المطلق ملك يمين صورته رجل
بزوج امه ثم طلقها ثنتين ثم اشترى اما فلا يحل له وطئها حتى تنكح زوجا اخر كذا
في المختار ويجوز اي يحل الامانة وطئ المراهق لانه في التحليل كالبالغ لا يحلها
السيد لتبعين ملك النكاح للتحليل بالنقض والشرط في التحليل الابلاج
دون الانزال وهو موجود في المراهق فان تزوجها بشرط التحليل بان
قال تزوجتك على ان احلكت او قالت المرأة ذلك او وكلها كرهه اي كره
اما لو اضطر الايكره عده عامة انقضت ولكن يحل اي المرأة للاول لوجود الدخول
بها بنكاح صحيح والنكاح لا يبطل بالشروط عند اي خيفة وعند اي خوف
ان النكاح الثاني فاسد ولا يحل اي المرأة للاول لغساده وعند محمد انه صحيح
بيننا انما ولكن لا يحل للاول لانه استحل ما افترقه الشرع فيجوز في جميع مقصود
كما في قتل المورث والزواج الثاني يهدم ما دون الثلاث اي حكمه ايضا
اي كما يهدم الثالث هذا عند خلاف طه لان عنده الزوج الثاني لا يهدم
ما دون الثالث فمن طلقته دونها اي دون الثالث وهي طلقته او طلقها
وعادت اليه اي الى الزوج الثاني بعد زوج اخر عادت اي المطلقة ما دون الثلاث
بنكاح تطلقها هذا عند محمد وعنده اي عند محمد نفوذ بما يقع من الطلاق
ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت عدي منك بعين من الزوج الاول و
تحللت وانقضت عدي بعين من الزوج الثاني والحال ان المدة كحكم ذلك
اي مضيتها فله لم للزوج الاول تصديتها اي تصديق المطلقة الثلاث ان غلبت
ارضى الزوج صدقها لانه اما من المعاملات كونه البضع مقوما عند الدخول او
الديانات لتعلق الحمل به وقول الواحد مقبول فيهما **باب الابلا**
هو لغة احلف مطلقا وشرا حلف على ترك وطى الزوج زوجة مدته اي شتي

الابلاء وهي المدة اربعة اشهر للحره وسهران للامة فلا ابلاء لو حلف على
 اقل منها اي من مدة الابلاء كان قاتل للحره وانه لا اقربك شهرين او ثلاثة
 اشهر وحكمه اي حكم الابلاء وقوع طلقة بانه ان برأي حفظ المولى بمسنة بانه
 ولزوم الكفارة في حلف بانه لان الكفارة موجبة للحث او الجزاء في الحلف
 بغيره من الحج والصوم والصدقة والطلاق والعاق ان حث اي المولى في
 بمسنة فلو قال لزوجته وانه لا اقربك بعد ابد او وانه لا اقربك اربعة اشهر
 كان اي الزوج موليا الاول صحيح والثاني موقوف بل بوجبه شهر وكذا اي كان
 موليا لو قال ان قربتك فحلي حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبده
 فان قرطها في المدة حث اي المولى في بمسنة واذا حث في حلف بانه تجب
 الكفارة وفي غيره يجب الجزاء كما وسقط الابلاء لان اليمين قد ارتفع بالحث
 والا اي وان لم يوفها في المدة بانه بمسنة اي بمسنة المدة بتطبيق واحدة وسقط
 اليمين الموقت بمسنة وقها ان حلف على اربعة اشهر وبقيت اليمين المؤبدية
 ان اطلق اي ان لم يتقيد بمسنة كقوله وانه لا اقربك وقرع على المؤبد بقوله
 فلو تكلمنا ثانيا عاذا الابلاء بالثمة زوج لان اليمين المطلقة لا ترتفع الا بالحث ولم
 يوجد بقيت فان مضت مدة اقوى وهي اربعة اشهر بعد الحث فان بلا وطور
 بانه باقوي اي وقعت بينونة اقوى بمسنة اربعة اشهر اقوى لانه لما تزوج
 ثانيا ثبت حقها في الجماع وباحتسابه عنه يصير حالها في جازي بازائه نعمة النكاح
 بمسنة مدة الابلاء فان تكلمنا فذلك بعين تبين بتطبيق اقوى ثالثة ان مضت
 مدة اقوى بعد النكاح ثالث بلا وطور لما قلنا فان تزوجها بعد زوج اخو فلا ابلاء
 معناه انه لا يقع الطلاق بمسنة المدة لانها مكان الملك من الطلاق في النكاح
 الاول واليمين باقية بعد الثلاث ولم يبق الابلاء فان وطئ اي لو تزوجها بعد

في الحث
 نكاحا باطلا

زوج اخو وطئ لزوم الكفارة في الحلف بانه او لم يجز في الحلف بغيره من الحج
 والصوم ونحوهما لوجود الحث وقوله واليمين باقية بعد ثلاث فيه تفصيل
 انه كان يحلف بغير طلاقا يبق الحلف وان كان بغيره لا يبق لان التحية يبطل التحليل
 ولا تبين اي المرأة بالابلاء في الحلف المؤبد بمسنة المدة وان لم يبلها لم يبق الابلاء
 وكذا اي لا تبين بمسنة المدة لو ابي من اجنبية او من مسنة بغيره لو قال للاجنبية
 او للمسنة وانه لا اقربك فحكمه بعد ذلك لا يكون مواليا لانه لا يتصور في حقها
 لان محله لمن تكون تحتها فلا ينقذ اما المطلقة الرجعية فكانت زوجة في حق الابلاء
 الزوجية بينهما كما ولا ابلاء فها دون اربعة اشهر لا منساع وجود المشه وطيد
 الشرط ولو قال اي المولى وانه لا اقربك شهرين وسهران بعدهما اي بعد هذين
 الشهرين كان ابلاء لانه جمع بينهما بحر فجمع فصار كجمعه بلفظ الجمع ولو مكث اي
 المولى يوما ثم قال لا اقربك الشهرين الاولين فليس بابلاء لانه لما فصل بين
 الشهرين الاولين والشهرين الاخرين بيوم لم تنكح على مدة الابلاء التي هي اربعة
 اشهر وكذا اي ليس بابلاء لو قال لا اقربك سنة الا يوما لان المستثنى يوم مشر
 فله ان يجعله اي يوم شافلا بغيره عليه يوم من ايام السنة الا ويمكن ان يجعله للمسنة
 فان قرطها يوما وقبلي من السنة اربعة اشهر او اكثر صار ابلاء لسقوط الاستثناء
 لان اليوم المستثنى لما مضى لا يمكن قضاها الا بكفارة ولو قال لا او دخل بصره وكحال
 ان امراته فيها اي في بصره لا يكون موليا لا مكان قضاها بل الزوم شي بان عزها من
 البصرة وان عجز المولى عن وطئها بغيره او عجزها اي مرض الزوج والزوجة او غيرها
 او صغر ابان كانت صغيرة لا يجتمع معها او جبه اي جبت الزوج او كان بينهما مسنة
 اي بين الزوج والزوجة مسافة اربعة اشهر فبقيت اي في الزوج ان يقول فبقيت اليها
 فلا تطلق بعده انه استمر العذر من وقت الحلف الى اخر المدة فلو زال اي العذر
 وقد عجز على الجماع في المدة تعين الفلح بالوطئ لان النفي بالثمة من النفي والجماع

وهو استدا في المصحة او غيره او غيرها

فإذا قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالمسلم إذا رآه الماء وإن
 قال لصا أنت على حرام كان الزوج موبيا أن نوي التحريم أو لم ينو شيئا لأن هذا
 انقضاء مجمل وإن قال لم أر شيئا كان بمنزلة أن تحرم الحلالين وإن نوى أي هذا
 القول الظاهر قطعا لأن في الظاهر حرمه فإذا نواه صح لأنه محتمل وإن نوى
 الكذب فكلذب لأنه وصف حاله بالحرام فكان كذا حقيقة فصديق في نيته
 أياه وإن نوى الطلاق فيمين وإن نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع
 الطلاق به أي بقول الزوج أنت على حرام وإن لم ينو شيئا جعلنا وباعوا فلهذا
 لا يخلف به إلا الرجال وكذا أي يقع الطلاق بقوله أي بقول الزوج كل صل على حرام
 أو برجه بدست راست كبرم بروي حرم لم ينع الطلاق بل نيته للعرف وبه
 ينقضي **باب الخلع** وهو الفصل عن النكاح باللفظ الخلع غابا
 وقيدان تعدى المرأة نفسها بالخلعها بأن يقول لصا الزوج خالعتك أو طلقتك
 على كذا ولا بأس به أي بالخلع عند الحاجة لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدب به
 وكره له أي للزوج أخذ شيء من المال أن نشتره لقوله تعالى وإن أردتم استبدال
 زوج مكان زوج وإيتيم أحد بين قطار فلتأخذوا منه شيئا ولأنه أحسنها
 بالاستبدال فلا ينفذ في خشرتها بأخذ المال وكره له أخذ شيء أكثر مما أعطاه
 أي من المهر أن نشترت أي المرأة والواقع به أي بالخلع وبالطلاق على مال وهو
 يقول الزوج طلقتك أو أنت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني
 على كذا من المال فيقول الزوج طلقتك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على مال
 بمنزلة الخلع في الحكم إلا أن بدل الخلع إذا بطل بغي الطلاق بائنا وعوض الطلاق إذا
 بطل يقع رجوعا كما سيأتي في المتن وفي المحيط طلاق بائن لأنها لا تسلم المال إلا
 لتسلم لصا نفسها ولا تسلم إلا بالبينونة ويلزم للزوج المال المسموع على الزوجة
 لأنه لم يرض بخروج البضع عن ملكه إلا به وما صلح مهر أو مهر آخر أو غيره
 والمكاتب واحد صلح بدل الخلع وإنما لم يكسبه بأنه يقول ما لا يجوز أن يكون

أما في قوله
 الخلع

في صورة الخلع

بدلا في الخلع الخ لان من الكسبية ما هو غير صالح كدرهم واحد إلى تسعة دراهم
 فإنه يصلح بدل الخلع ولا يصلح للمهر كذا في شرح الاختيار وإن بطل العوض فيه
 في الخلع مثل أن يجال المسلم على مهر أو خنزير يقع طلاقا بائنا فلا شيء للزوج وإن
 بطل العوض في الطلاق يقع رجوعا بلا شيء للزوج كما إذا خالعتها أو طلقها وهو
 مسلم على مهر أو خنزير أو ميتة لأن الأبيع معلق بالقبول وقد وجد في الخلع
 البائن وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ ولا يجب عليها شيء لأنها لم تسم مالا
 متقوما كانت غارة له ولا وجه لإيجاب المسموع للسلام ولا إيجاب غيره لعدم
 الائتزام أو قالت أي المرأة لزوجها خالعتك على ما في يدي ولا شيء في يديها
 فإنها لم تسم مالا متقوما فلم نصير غارة له والرجوع بالغور والمراد باليد هنا
 اليد الحسنى وإن قالت أي المرأة خالعتك على ما في يدي من دراهم ولا شيء في يديها
 أي في يد المرأة لزوجها أي لزم المرأة للزوج ثلثته دراهم وإن كان في يده دراهم
 ثم ثلثته دراهم وإن كان أكثر من ثلثة دراهم فهي له وإن قالت أي المرأة خالعتني
 على ما في يدي من مال لزوجها أي لزم المرأة زوجها الذي أخذته منه لأنها لم تمت
 مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال البضع ولا وجه لإيجاب المسموع قيمته لكونه مجهولا
 ولا لإيجاب قيمته البضع وهو مهر المثل لأنه غير متقوم حال الخروج فتعين إيجاب
 ما قام به البضع على الزوج وفيها للضرورة وإن خالعتها على عبده الأبق على أنها
 أي المرأة برية من ضمان أي ضمان العبد بغير أن لا تطالب بتحصيله وتسليم بدله
 حصل تسلم البية والأفلا شئ عليها ويصح الخلع لا تباعد المرأة عن الضمان ولزمها
 تسليمه إن أمكن وإلا أي وإن لم يمكن تسليمه فقيمة لأنه عقد معاوضة يقتضي
 العوض ونحوه طائفة البراء عنه شرط فاسد فيلزم الخلع لأنه لا يبطل بالشروط
 الفاسدة ولو قالت لزوجها طلقني ثلثا بائن فطلق أي الزوج طلقه واحدة

فله اي للزوج ثلث الالف وبانت اي المرأة لانها جعلت الالف عوضا
عن الثلث فاجزاء الالف تنقسم على اجزاء المعوض وفي قولها طلق ثلثا على
الف فطلق واحدة يقع رجوعا بلا شيء يعز لا يلزمها المال لانه كلمة على الشرط
والطلاق يصح تعليقه بالشرط واجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط فقع
رجوعه بلا شيء بهذا عند ابي حنيفة وعندهما كلمة على كالباء في الحكم بمن يقع بها الطلاق
باين ثلث الالف لانها حملت كلمة على على العوض معن الباء كما في بعت عبدا
بالف او على الف ولو قال لها اي للمرأة طلق ثلثا بالالف او على الف
فطلقت المرأة طلقة واحدة لا يقع شيء من الطلاق لانه لم يرض بالبينونة
الا لسلامة الالف كلها لا يختلف قولها لانه طلق ثلثا بالالف لانها لم
رضيت بالبينونة بان كانت بعضها اولى ان يرضى ولو قال انت طالق
بالف او انت طالق على الف قبلت اي المرأة بانتهى المثل للزوج
لانه مبادله او علق فحقق سلامة البدين او وجود الشرط وذلك ما ذكرنا
وان قال انت طالق عليك الف او قال اي المولى لعبد انت حر عليك
الف فطلقت امراته وعق العبد مجانا وان لم يقبل اي المرأة في المسئلة الاولى
والعبد في الثانية الالف انها كلمة تامة فلا تشرط باقبلها الا بدلالة الحال اذ
الاحل فيها الاستقلال ولاد لانه هنا لان الطلاق والعاق ينفكان عن المال فحلا
البيع والاجارة فانها لا يوجدان بدونه هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يطلق ولا
يقع ما لم يقبل الالف واذا قبل اي كل واحد منهما لمال الالف يقع الطلاق والعاق
بالقبول ولزم المال بغض الالف عليهما لان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة بقال امر
هذا المتاع ولك على درهم ويكون بمنزلة قوله بدرهم واخضع معاوضة في حقها
اي في حق المرأة كانتا تشتري طلاقها بالبدل لكون الموجود من جهة ما لا يصح

رجوعها

رجوعها ارجوع امارة قبل قبوله ارجوع الزوج بعدها او جبت ارجوعها
خالعف نفسي على كذا او صح شرط اختيار لها بان يقول الزوج انت طالق كذا
على انك بائني ثلثة ايام فان ردت في انك لست بطل وان لم ترد طلق ولذا
المال وبطل اي اختيارا بانيق من المجلس قبل قوله ارجوع الزوج في المجلس غير نواق
خالعف على الف فان قبل الزوج في المجلس صح والا بطل واخضع يمين في حصة ان حق
الزوج لكون الموجود من جانبه طلاق فلا يرجع الزوج بعدها او جبت بانه قال
خالعفك على كذا قبل قبول المرأة كما لا يصح الرجوع في اليمين ولا يصح شرط الخلاء
الزوج كما لا يجوز في اليمين ولا يبطل اي الايجاب بالنسبة من المجلس قبل قولها
لا يبطل اليمين به بل يصح ان قبلته بعد المجلس وجانب العبد في العتق على مال
كما ينه اي جانب امارة في الطلاق يعز معاوضة في حق المملوك سواء كان عبدا او
امة حرة يصح رجوعه وشرط اختيار له ولا يصح اضافة وتعليق بالشرط وتقيص على المجلس
ويمين في حق المولى اذا انعكست الاحكام المذكورة ولو قال لها اي للمرأة طلقك
امس بالف فلم يقبل انت فقلت بل قبلت فالتول له اي للزوج لان الطلاق
بالمال يمين في جانبه والاقرار لا يكون اقوارا بالحنث لصحت اليمين بدونه فيكون
القول في الحنث قوله لانه منكر لوجود الشرط ولو قال البائع لك ذلك فالتول
للمشتري بعز لو قال البائع بعت هذا العبد منك بالف فلم يقبل وقال المشتري
قبلت فالتول للمشتري لان قول البائع بعت اقوارا بقبول المشتري لان الحنث لا
بالايجاب والقبول قوله لم تقبل يكون رجوعا عن اقراره فلا يقبل قول البائع
بخلاف الخلع فانه يمين في حصة يمكن انعكاسه عن البذل كما يكون اقوارا بقبول المرأة
فيكون القول قوله لانه منكر للخلع والمرأة مدعية والمباراة وهي ان يقول لامة
بريت من نكاحك وهكذا او تقبل في الخلع في الحكم وبسقط من لاسا كل منهما

اي المبراة وانخلع كل حق ثابت لكل من الزوجين على الآخر مما يتعلق
 بالنكاح فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح كمن ما اشترت من الزوج فلا تنكح
 هي المرأة بغير من الزوج ولا نفقة ما ضية مفروضة على الزوج ايضاً ولا
 يطالب بهوار الزوج بنفقة عجلها كان على نفقة ستة اشهر مثلاً ولم
 تحض مدتها ولا يطالب الزوج بغير سلم اليها اي الى الزوجة وطلع قبل
 الدخول عليها بهذا عند اي ح اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكور كذا في
 الزخيرة والمهر يسقط من غير ذكره عندها وعند محمد لا يسقط اي كل من المبراة
 وانخلع الا ما سمي اي الزوجا فيها اي في المبراة وانخلع وابو يوسف مع الامام
 في لفظ المبراة ومع محمد في لفظ انخلع ولو طلع الاب صغيرة من زوجها
 بما لها اي بال الصغيرة بان قال الزوج له خاتمتك ابنتك على مهرها
 او على ما لها الاخر لا يلزم الصغيرة المال لان انخلع على ما لها كالتبرع به لكونه
 مقابلاً لما ليس متقوم لان البضع في حاله الخروج ليس متقوم ولا يسقط
 مهرها بل معنى على الزوج ولا تطلق في رواية وطلقت في الاصح من الروايات
 لانه يخلق بشرط قبول الاب فبغيره سار النكاح ولا يلزم من عدم وجود
 المال عدم وقوع الطلاق وفي قول الاب ابنة البكر من زوجها بما لها
 يتوقف اي انخلع على قبولها ولو طلعها الاب على مهرها او على الف درهم مثلاً
 على انه اي الاب ضامن ليعمل انخلع وليس المراد هنا الضمان الكفالة عن البينة
 لان المال لا يلزمها وانما المراد به التزام المال ابتداء الزمة اي لزوم الاب المال
 وطلقت لان اشتراط بدل انخلع على العيني صحيح فهي الاب اولى ولو شرط
 اي الزوج المال عليها اي على الصغيرة طلفت الصغيرة لوجود الشرط بلا
 شيء ان قلت ان العينة انخلع به اهلا للقبول بان كانت مميزة

اي الزوج

توف

تعرف ان انخلع سالب والنكاح جالب والا اي وان لم تقبل فلا تطلق
 وطلع المريضة في مرض الموت معينة من الثلث لكونه تبرعاً لان البضع غير
 متقوم حال الخروج **باب الظهار** هو تشبيه زوجة اي
 منكوحته احرة زينة عن امته او مدبرة او اتم ولده بما ذكر فانه لا يكون ظهاراً
 او تشبيه عضو منها اي من زوجة بما يعبر به اي بذلك العضو عن مجملها اي عن مجمل
 بدن المرأة كقوله راسك على كظرائي او وجهك على كظرائي او تشبيه جزئها
 منها اي من الزوجة كقوله نصفك على كظرائي او ثلثك على كظرائي بوضوح
 عليه اي على الزوج النفر اليه اي الى ذلك العضو من اعضاء مجارمه اي النساء
 ثم الجزء الاول

